



المجلة الاجتماعية القومية

استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية	أمانى قنديل
المساواة أمام القضاء	سرى صيام
السياسة السكانية والتنمية "نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمى"	السيد يسين
مؤشرات نوعية الحياة بين مدخل العلم الواحد ومدخل تكامل العلوم	نجوى خليل
فى سيكولوجيتى الاتجاهات وتعاطى المخدرات " المبادئ العامة والإجرائية الحاكمة لتغيير الاتجاهات "	محيى حسين
الرمز والرمزية دراسة فى المفهومات	أحمد أبوزيد
الصحة النفسية : نحو تعريف محايد حضارياً	مصطفى سويرف
العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا	عادل عازر
مؤتمر نحو رعاية متكاملة للمسنين	نادية حليم
المجلد الثامن والعشرون	العدد الثانى
مايو ١٩٩١	

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة

بالقاهرة

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية

اهداءات ٢٠٠١

بريد الزمالك - القاهرة

رقم بريدى ١١٥٦١

د.د. أحمد أبو زيد

رئيس التحرير

أ.د. روبرت بولجوي

دكتور أحمد محمد خليفة

نائباً لرئيس التحرير

دكتورة ناهد صالح

دكتور عزت حجازى

قواعد النشر

- ١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
- ٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
- ٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
- ٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مضافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة .
- ٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- * ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات الخارج) .
- * وتكون المراسلات على العنوان التالى :
- المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ،
- رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناائية

المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

أولاً : بحوث ودراسات

- ١ استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية
أمانى قنديل
- ٣٥ المساواة أمام القضاء
سرى صيام

ثانياً : مقالات فى النظرية والمنهج والتطبيق

- ٥٥ السياسة السكانية والتنمية
" نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمى "
السيد سمين
- ٨٥ مؤشرات نوعية الحياة بين مدخل العلم الواحد
ومدخل تكامل العلوم
نجوى خليل
- ١٠٧ فى سيكولوجيتى الاتجاهات وتعاطى المخدرات
" المبادئ العامة والإجرائية الحاكمة لتغيير الاتجاهات "
محيى حسين

ثالثاً : من مفهومات العلوم الاجتماعية

- ١٤١ الرموز والرمزية دراسة فى المفهومات
أحمد أبوزيد
- ٢٣٨ الصحة النفسية نحو تعريف محايد حضارياً
مبسطاً (باللغة الإنجليزية)
مصطفى سويف

رابعاً : من التشريعات الاجتماعية

١٨٧

العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا

عادل عازد

خامساً : مؤتمرات

٢٠٧

نحو رعاية متكاملة للمسنين

نادية حليم

رقم الإيداع ١٦٥/١٩٩١

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية

” استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ”

نتائج استطلاع عينة من النخبة

إمانى قنديل**

يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على رأى المواطن فى الأحزاب والممارسات الحزبية ، وهو يمثل المرحلة الأولى فى استطلاع الرأى ، والتي تتجه إلى النخبة ، من أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين بالصحف القومية والمعارضة وقيادات الأحزاب وقيادات النقابات المهنية ورجال الدين . ويدور الاستطلاع حول محاور ثلاثة : أولا ، يختبر واقع المشاركة السياسية لدى العينة ، وثانياً يتعرف على رأى العينة فى الحياة الحزبية وممارسات الأحزاب ، وثالثاً يتوجه نحو مستقبل الحياة الحزبية ومحددات التغيير .

يكتسب موضوع هذا الاستطلاع أهمية خاصة ، فى ضوء عدد من الاعتبارات :
أولها : مرور حوالى خمسة عشر عاماً على تطبيق التعددية الحزبية ، وذلك بعد حوالى ربع قرن من اعتماد النظام السياسى المصرى على التنظيم السياسى الواحد . يقودنا ذلك إلى تأكيد أهمية تقييم ومراجعة خبرة الممارسة الحزبية ، عبر هذه الفترة الزمنية التى امتدت منذ عام ١٩٧٦ ، وحتى تاريخ كتابة هذه السطور .

ثانيها : إن التحول نحو التعددية السياسية ، لم يرتبط - رغم مسرور هذه السنوات - بزيادة المشاركة السياسية ، هذا رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها المجتمع المصرى ، ويدفع ذلك إلى إثارة تساؤلات قد تسهم فى تفسير هذه الظاهرة : هل الممارسات الحزبية وضعف فاعلية الأحزاب السياسية هو العامل الرئيسى الذى يصلح

* أشرف على هذا الاستطلاع وكتب تقريره النهائى د . إمانى قنديل وضمت هيئة البحث كلا من منى يوسف ، إبراهيم بيومى ، وماجد جورج (مسئول عن العمليات الإحصائية) . وهذا المقال هو تلخيص الجزء الأول من استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

** خبيرة بقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناينة (بكتروا فى العلوم السياسية)

للتفسير ؟ هل هي القيود المفروضة على حرية إنشاء الأحزاب وأنشطتها؟ وإلى أى حد يكمن التفسير فى الثقافة السياسية للمواطن المصرى ، والتي تأثرت سلبا بالتنظيم السياسى الواحد ؟ .

ثالثها : إن اللحظة الزمنية التي ارتبطت بتطبيق هذا الاستطلاع ، قد شهدت حدة فى تصاعد مناقشة قضية الديمقراطية ومستقبلها فى مصر : ويبدو أن مصر تراجع نفسها مع بداية كل حقبة ، فمع السنوات الأولى لحقبة السبعينيات كانت مراجعة التنظيم السياسى الواحد ، والسياسة الاقتصادية ، ومع بداية حقبة الثمانينيات كانت مراجعة إنجازات هذه التحولات السياسية (التعددية السياسية) ، والاقتصادية (سياسة الانفتاح الاقتصادى) . وأخيرا شهدت أعتاب حقبة التسعينيات تصاعداً غير مسبوق ؛ لتقييم الإنجاز الديمقراطى سواء ماتعلق بالحرىات الأساسية ، أو الممارسات الحزبية ، أو المشاركة السياسية . وعلى المستوى الاقتصادى تبنى النظام سياسة التحرير الاقتصادى ، أو الليبرالية الاقتصادية التى تؤكد على حرية قوى السوق ، وتمثل الوجه الآخر لليبرالية السياسية .

وفى هذا الإطار تبلور شبه إجماع من جانب القوى السياسية والاجتماعية والفكرية حول أن مستقبل مصر يتحدد بعاملين أساسيين ، وهما : الديمقراطية من جانب والقضية الاقتصادية من جانب آخر .

إن الاعتبارات السابقة مجتمعة تعطى أهمية خاصة لاستطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية . وفى سياق هذا التقديم ينبغى التأكيد على أمرين . يتعلق الأول بسمات الإطار الزمنى الذى طبق فيه الاستطلاع . وفى شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٩٠ ، شهدت الساحة متغيرات محلية وإقليمية على درجة عالية من الأهمية ، أبرزها انتخابات مجلس الشعب ، وفقا لنظام الانتخاب الفردى ، ومقاطعة معظم أحزاب المعارضة لهذه الانتخابات . وعلى المستوى الإقليمى ، تصاعد أزمة الخليج والدور المصرى المساند لتحرير الكويت . لقد تضافرت كل تلك الأحداث لتأكيد قضية الديمقراطية بشكل أكثر إلحاحا ، وطرحت القوى الوطنية - رغم الاختلافات بينها - أهمية الحفاظ على الإنجاز الديمقراطى فى مصر . ولاشك أن ذلك الإطار الزمنى لاستطلاع الرأى ، كان له انعكاساته - كما سيتضح فيما بعد - على نتائج الاستطلاع .

أما الأمر الثانى الذى ينبغى التأكيد عليه ، فيتعلق بالقيمة العلمية أو الأكاديمية ، التى يضيفها هذا العمل . فمع تعدد وكثرة الكتابات عن الديمقراطية والأحزاب والنظام السياسى المصرى ، اتضح ندرة شديدة فى البحوث الميدانية ، وقد اجتهد المتوفر منها ، لتغطية بعض جوانب الموضوع ، أو التوجه نحو بعض فئات من المجتمع . إلا أن إجراء استطلاع للرأى يغطى حجم عينة أوسع وأكثر شمولاً ، ويسعى لتقويم الممارسة الحزبية بأبعادها المختلفة ، هو أمر يخرج عن نطاق وقدرات أفراد ، ويحتاج إلى مؤسسة بحثية قومية لتتبنى مثل هذا العمل . وبالفعل دون أدنى مبالغة يمكن القول أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، هو الجهة البحثية المحايدة التى تستطيع بما لها من إمكانيات ، إنجاز هذه المهمة ، والتقدم خطوة نحو تقويم الممارسة الحزبية والإسهام فى تفسير ملامح المشاركة السياسية فى مصر .

ويسعى استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية " ، فى جزئه الأول الذى يتوجه نوعيته من النخبة إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة يمكن تصنيفها فى مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى : ماهو واقع المشاركة السياسية لدى عينة النخبة المختارة ؟ إن هذه المشاركة تتخذ بعدد من المؤشرات من أهمها عضوية الأحزاب ، والمشاركة فى عملية صنع القرار داخلها ، والترشيح والتصويت لمجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية ، وكذلك الترشيح والتصويت فى النقابات أو الجماعات المهنية التى تنتمى إليها نخبة الاستطلاع . يرتبط بذلك محاولة تحديد العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وواقع المشاركة السياسية .

المجموعة الثانية : كيف تقيم نخبة الاستطلاع فاعلية الأحزاب السياسية ؟ ماهو رأى النخبة فى البرامج والقضايا التى تتبناها الأحزاب ؟ وماهو مدى تمثيلها للقوى الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ؟ وإلى أى حد تتفق الممارسات الحزبية مع الديمقراطية ؟ وأخيراً كيف تتحدد هذه الفاعلية ، بطبيعة علاقة الأحزاب بأجهزة الدولة من جانب وبالإطار الدستورى والقانونى من جانب آخر ؟ المجموعة الثالثة : ماهو رأى نخبة الاستطلاع فى مستقبل الحياة الحزبية فى مصر ؟

هل هناك إمكانية لوصول أحزاب المعارضة للحكم ؟ وهل يتحدد هذا المستقبل

بإجراء تعديلات دستورية وقانونية ؟ وكيف تحقق الأحزاب المزيد من الفاعلية فى الحياة السياسية ؟

لقد انعكست الأسئلة الأساسية السابقة على صياغة استطلاع الرأى الذى الذى يتوجه نحو عينة من النخبة (٤٨٨ مفردة) ، بحيث ضمت الأداة (الاستخبار) ستة وأربعين سؤالاً تدور حول المحاور الثلاثة السابقة ، بالإضافة إلى البيانات الأساسية الخاصة بالمبحوثين .

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام . أولها يتناول الإطار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لتطوير النظام الحزبى فى مصر . وينطلق هذا الطرح من قناعة أولية بأن كثيراً من المشاكل والقضايا التى ترتبط بالممارسة الحزبية ، تجد تفسيراً لها فى تاريخ التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية السياسية . كذلك فإن إبراز القضايا - موضع الجدل والإختلاف - مقدمة أساسية لصياغة أبعاد الاستطلاع . بعض هذه القضايا له طابع دستورى وقانونى (مثل تعديل الدستور ، وقانون الأحزاب ، وقانون الانتخابات ... وغير ذلك) . والبعض الآخر من القضايا له طابع واقعى يرتبط بالممارسة والعملية السياسية (مثل قصور الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ، ومدى تعبيرها عن القوى الاجتماعية والاقتصادية ، وحياد أجهزة الدولة . وغير ذلك) . وأخيراً ، فإن القسم الثالث من التقرير يتناول إشكالية المشاركة السياسية فى مصر " ، وما يرتبط بذلك من طبيعة السلوك التصويتى . فكل منهما يستند على افتراضات مبدئية ، لم تتحقق - فى جانب كبير منها - فى حالة النموذج المصرى .

أما القسم الثانى من التقرير ، فيتضمن عرضاً للإجراءات المنهجية للاستطلاع ، من حيث طبيعة العينة ، وخصائصها ، وتصميم الأداة ، وإجراء التجربة الاستطلاعية وتجربة الثبات .

وأخيراً ، فإن القسم الثالث ، يقدم تحليلاً لنتائج استطلاع الرأى ، ويصنف هذه النتائج من خلال المحاور الثلاثة السابقة التى أشرنا إليها ، وهى :

- واقع المشاركة السياسية لدى عينة النخبة .
- تقييم فاعلية الأحزاب السياسية .
- مستقبل الحياة الحزبية ، ومحددات التغيير .

ويتضمن تقرير الاستطلاع وفى صفحاته الأخيرة ، مناقشة ختامية لأهم النتائج ، وملحقاً إحصائياً ثم الاستخبار الذى تم تطبيقه . وفى إطار هذا العرض

لنتائج الاستطلاع سنكتفى بإشارات سريعة إلى كل من القسم الأول الذى يتناول الإطار السياسى والاجتماعى ، والقسم الثانى الذى يتضمن الإجراءات المنهجية للاستطلاع . ثم نتعرض بشئ من التفصيل للنتائج الأساسية لاستطلاع رأى النخبة فى الأحزاب .

أولاً : الإطار الاجتماعى والسياسى لتطور النظام الحزبى - القضايا والإشكاليات

من الصعب فهم أى ظاهرة اجتماعية بمعزل عن تطورها التاريخى ، ومن ثم فإن دراسة تطور النظام السياسى المصرى - خاصة منذ عام ١٩٥٢ - من شأنه أن يلقى الضوء على القضايا الرئيسية التى طرحها الاستطلاع . وفى الوقت ذاته ، فإن تفسير الظاهرة الحزبية فى ملامحها الحالية ، يرتبط بالسياق التاريخى الاجتماعى الشامل .

تعرض التقرير الأساسى إلى " المرحلة التكوينية " للحياة الحزبية ، والتى تعود إلى عام ١٩٠٧ ونشأة ثلاثة أحزاب لعبت دوراً هاماً على المسرح السياسى وقيادة الحركة الوطنية ، وهى : الحزب الوطنى ، وحزب الأمة ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية .

بعد ذلك تم التمييز بين ثلاث مراحل أساسية فى التطور السياسى المصرى : المرحلة الأولى : مرحلة الديمقراطية النيابية أو البرلمانية ، والتى تمثلها الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ .

المرحلة الثانية : مرحلة التنظيم السياسى الواحد ، التى بدأت مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وإلغاء الأحزاب السياسية . وقد امتدت هذه المرحلة حتى ميلاد " المنابر السياسية " ، ثم قرار التحول إلى الأحزاب (نوفمبر عام ١٩٧٦) .

المرحلة الثالثة : مرحلة التعددية الحزبية ، والتى شهدت العديد من التطورات ، وتمتد حتى اللحظة الحالية .

تناول التقرير المراحل الثلاث السابقة تفصيلاً ، من حيث تأثيراتها العميقة على الثقافة السياسية والمشاركة السياسية فى مصر . وفى هذا السياق من المهم الإشارة إلى أن التنظيم السياسى الواحد قد ارتبط بأزميتين أساسيتين ، كان لهما انعكاسات خطيرة على أداء وممارسات التعددية السياسية . تتمثل الأزمة الأولى فى جانب فكرى يرتبط بالثقافة السياسية ، وهو الواحدية ورفض قبول الصراع

الفكرى وتعدد الآراء . ويتمثل الأزمة الثانية فى جانب تنظيمى ، حيث غاب التوازن بين صيغة التنظيم السياسى الواحد الذى يهدف للتعبير عن الشعب ، وبين السلطة التنفيذية التى هيمنت عليه .

وتجدر الإشارة إلى أن عودة الحياة الحزبية إلى مصر عام ١٩٧٦ ، قد تحققت بقرار فوقى من القيادة السياسية العليا من ناحية ، وفى إطار مناخ سياسى واجتماعى لم يتوفر فيه الإجماع ، أو القبول للتعددية السياسية من ناحية أخرى . ومن هنا اهتم القسم الأول من التقرير بإلقاء الضوء على المرحلة الزمنية من عام ١٩٧٤ ، حين أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى ، حتى قرار المناير السياسية والتحول إلى الحياة الحزبية . وفى هذه الفترة كان الاتجاه الغالب داخل الاتحاد الاشتراكى العربى هو رفض التعددية ، والإبقاء على التنظيم الواحد مع تطويره من خلال فكرة المناير السياسية . وقد استشهد التقرير بالوثائق السياسية الهامة التى صدرت خلال تلك الفترة ، وبالصحف والمجلات التى حفلت بمناقشة التحول ومدى ضرورته .

ومغزى التركيز على هذه المرحلة - من منظور موضوع الاستطلاع إبراز :
- أن الانتقال إلى التعددية الحزبية رغم أنه امتك أسسه الموضوعية فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى ، إلا أنه كان معارضا لاتجاه الأغلبية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى .

- أن المبادرة بإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى قد أتت من جانب القيادة السياسية العليا ، كما أن تشكيل لجنة مستقبل العمل السياسى التى أسفرت عن تبنى المناير السياسية ارتبط بقرار الرئيس . وأخيرا فإن السماح بقيام ثلاثة منابر فقط (بدلا من أربعين منبرا) ، ثم تحويلها إلى أحزاب سياسية قد ارتبط بقرار الرئيس .

- أن صدور قانون الأحزاب السياسية بما تضمنه من قيود وشروط قد خلق منذ اللحظة الأولى تصادم العمل الحزبى مع الإطار القانونى ثم الدستورى الحاكم لحركة الأحزاب .

الخلاصة أن جانبا كبيرا من أزمات الممارسة الحزبية والمشاركة السياسية، يكمن فى النشأة التاريخية للأحزاب . ومن هنا انتقل التقرير إلى القضايا الأساسية التى ترتبط بالأحزاب ، والتى بدأت فى معظمها مع نشأة الحياة الحزبية . وقد تضمن ذلك نوعين من القضايا :

١ - قضايا لها طابع دستورى وقانونى . من أهمها تعديل الدستور بشكل يتفق

مع التعددية الحزبية. (وليس مجرد إقرار المادة الخامسة فى تعديلات الدستور عام ١٩٨٠ ، بل النظام المصرى يعتمد على الأحزاب) . وتعديل أو تغيير قانون الأحزاب بما يتضمنه من قيود على نشأة الأحزاب وممارسة نشاطها ، ثم قانون الانتخابات ، وإلغاء النسبة المخصصة للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب (٥٠ ٪ من المقاعد) .

٢ - قضايا لها طابع واقعى يرتبط بالممارسة السياسية . من أبرزها مدى اتفاق الممارسات الحزبية مع الديمقراطية ، ومدى تعبير التنظيمات الحزبية عن القوى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فى المجتمع ، وضعف قدرة الأحزاب على التغلغل وسط الجماهير ، وطبيعة علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدارية .

وقد أفرد التقرير فى قسمه الأول مكانا خاصا لمناقشة إشكالية المشاركة السياسية فى مصر . فالمجتمع المصرى قد تعرض فى العقدين الأخيرين - على وجه الخصوص - إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ، صاحبته تغيرات سياسية، ورغم ذلك فإن مجمل تلك التغيرات لم يرتبط بزيادة فى المشاركة . وناقش التقرير مؤشرات المشاركة ، والتي تبدأ بالاهتمام السياسى ، وعضوية الأحزاب ، والترشيح والتصويت فى الانتخابات العامة ، وفى الجماعات المهنية . واستند فى ذلك على البيانات والأرقام المتاحة ، والتي تؤكد عدم الاتساق بين التطورات الاجتماعية (خاصة متغير التعليم) والاقتصادية والسياسية وبين حجم المشاركة . وهو الأمر الذى يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة .

ثانياً: الإجراءات المنهجية للاستطلاع

يواجه إجراء استطلاعات الرأى حول بعض الموضوعات فى مصر مشكلة أساسية نابعة من أمرين . أولهما طبيعة القضية ذاتها ، والتي قد تكون على درجة عالية من الأهمية، لكنها لاتمس بشكل مباشر المجال الحيوى لاهتمام المواطن المصرى. وثانيهما طبيعة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى ، والتي تفرض بعض القيود على إجراء استطلاعات للرأى ، إذ يفترض استطلاع الرأى حداً أدنى من المعلومات يمكن على أساسها صياغة رأى وتحديد موقف . ومن هنا فإن استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية قد حرص على تناول موضوعه من خلال مرحلتين . الأولى يتوجه فيها نحو عينة عمدية ، تضم

بعض فئات النخبة التى يفترض إهتمامها أو متابعتها للحياة الحزبية أو مشاركتها فيها . والثانية التوجه نحو عينة ممثلة للمجتمع المصرى ، تعكس الملامح العامة السائدة لهذا المجتمع .

صحيح أن محاور اهتمام كل من المرحلتين واحدة ، ولكن تفرض طبيعة العينة فى كل استطلاع صياغة مختلفة وتوجها مختلفا . وفى النهاية تتكامل نتائج استطلاع النخبة ، واستطلاع الجمهور العام ، مع وجود دوائر مشتركة للمقارنة والتحليل .

١ - مفهوم النخبة

وقبل تناول خصائص العينة ، من المهم الإشارة إلى مفهوم النخبة الذى تبنته هيئة البحث ، إذ يحيط بهذا المفهوم قدر كبير من الغموض ، رغم التطور الذى لحق بأدبيات النخبة فى العلوم الاجتماعية . ونكتفى فى هذا السياق بالإشارة إلى أن معظم الكتابات قد فرقت بين مستويين للنخبة ، أولهما النخبة الحاكمة ، وثانيهما النخبة غير الحاكمة . الأولى تضم الذين يلعبون دورا مباشرا وبارزا فى تشكيل سياسة المجتمع . والثانية أى النخبة غير الحاكمة ، تتألف من فئات عديدة لها قدرات وإمكانات خاصة قد تكون فكرية ، أو مهنية ، أو تنظيمية ، وقد تعكس نفوذا اقتصاديا يرتبط ببناء اجتماعى واقتصادى معين^(١) .

من الواضح أن هناك اقترابات لتعريف النخبة غير الحاكمة ، فهناك اقتراب سيكولوجى ، واقترب تنظيمى ، واقترب اقتصادى وغير ذلك^(٢) . وبالتالى تعددت تعريفات النخبة ، لكنها اتفقت حول مضامين أساسية ترتبط بها ، من أهمها أنها دائرة صغيرة فى المجتمع تلعب دورا مؤثرا فى الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وهى تؤثر (أو تملك إمكانية التأثير) فى القرارات التى لها آثار على الصعيد القومى .

وإذا استبعدنا المستوى الأول - أى النخبة الحاكمة - فإن هيئة البحث قد تبنت مفهوم النخبة الاستراتيجية^(٣) ، والتى يمكنها التأثير فى الشؤون السياسية والاجتماعية . وهذا المفهوم لا يتسم بالتجانس بين مفرداته ، بمعنى أنه يضم فئات عديدة (المثقفون ، رجال الدين ، المهنيون ، قيادات إعلامية ... وغير ذلك) ، قد يعمل بعضها بالعمل السياسى أو العام ، تتأثر إلى حد كبير بمستوى التعليم واتحاداتها الطبقية (المهنيون أو أعضاء الجماعات المهنية الذين يمثلون طليعة الطبقة المتوسطة) . ومن ناحية أخرى فإن هذا المفهوم يقبل فكرة الصراع أو

التناقض ، كما يقبل إمكانية الانتقال من مؤيد رأى إلى معارض ، وبالعكس ، وفى إطار معطيات النظام السياسى .

٢- تصميم العينة

قامت هيئة البحث باختيار بعض فئات النخبة لاستطلاع رأيها حول الأحزاب . والممارسات الحزبية فى مصر، بحيث تعبر بقدر الإمكان عن مفهوم النخبة الاستراتيجية التى تلعب دورا مؤثرا فى الشؤون السياسية والاجتماعية . وتحقيق ذلك ، تم وضع مواصفات معينة يتم الاختيار - عمدا - على ضوءها لفئات النخبة. وقد اتبعت طريقتان للاختيار أشارت إليهما الأبيات ، وهما ^(١) .

أسلوب المناصب أو المواقع التى توفر مفردات العينة المطلوبة ، ويعيبه فى بعض الأحيان عدم التطابق بين الموقع الرسمى (المنصب) ومفهوم النخبة الاستراتيجية . ولهذا اتبع معه الأسلوب الثانى، وهو ما يعرف باسم أسلوب "الشهرة" أى اختيار بعض الشخصيات التى يمكن أن تكون مؤثرة فى الشؤون السياسية والاجتماعية (من ذلك اختيار كتاب الأعمدة الرئيسية وكبار الصحفيين ومقدمى برامج إذاعية وتليفزيونية جماهيرية وبعض رجال الدين الذين يحظون بشهرة واسعة) .

وقد ضمت العينة خمسمائة مفردة ، استبعد منها اثنتا عشرة بسبب عدم صلاحيتها ، وبهذا وصل إجمالى عينة الاستطلاع التى تم تحليل بياناتها ٤٨٨ مفردة . وقبل الإشارة إلى الفئات التى تضمنتها من المهم الإشارة إلى ملاحظتين :

الأولى : تمثيل المرأة بقدر الإمكان ضمن فئات العينة ، والتى تسمح بطبيعتها بذلك . فبعض فئات العينة لاتضم بطبيعتها نساء (من ذلك رجال الدين أو الدعوة) ، والبعض الآخر ينذر أن يضم نساء (من ذلك المكاتب السياسية أو الهيئات العليا لبعض الأحزاب ، ومجالس بعض النقابات المهنية) .

الثانية : الأخذ فى الاعتبار تمثيل المسيحيين بالعينة ، فالاعتبارات الدينية قد تلعب دورها فى التأثير - سلبا أو إيجابا- على المشاركة السياسية .

١ - تضم العينة التى توجه نحوها الاستطلاع ثمانى فئات وهى

١ - الصحفيون والكتاب بالصحف القومية . وقد تم اختيار كتاب الأعمدة

والأبواب الأساسية ، والمهتمين بمتابعة السياسة الداخلية والحياة الحزبية ، وذلك بناءً على مسح أجرته هيئة البحث قبل تطبيق الاستطلاع* . وهم ينتمون إلى الأهرام والأخبار والجمهورية ، ومجلات أكتوبر والمصور وآخر ساعة وصباح الخير وروز اليوسف .

٢ - الصحفيون والكتاب بالصحف الحزبية ، وهم ينتمون إلى مايو والشعب ، والأمالى والوفد والأحرار . وقد حرصت هيئة البحث فى اختيارها على مراعاة المعايير سابقة الذكر مع الأخذ فى الاعتبار تمثيل المرأة وتمثيل المسيحيين .

٣ - أساتذة الجامعات العاملون بجامعة القاهرة ، وعين شمس وجامعة الأزهر ، وجامعة حلوان . مع الأخذ فى الاعتبار التوازن بين الكليات النظرية والكليات العملية ، وألا تقل الدرجة العلمية عن الدكتوراة ، مع التركيز بقدر الإمكان على الشخصيات القيادية . (رؤساء جامعات ، عمداء كليات ، رؤساء أقسام ، ومشرفون على الأنشطة الطلابية) .

٤ - أعضاء النقابات المهنية** وقد تم اختيار نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والتجارين ، والصيادلة والزراعيين والمعلمين . على أن تمثل كل نقابة بعشرة أفراد يكون من بينهم خمسة على الأقل من مجالس النقابات . وفى اختيار هذه النقابات أخذت هيئة البحث فى اعتبارها حجم الأعضاء وطبيعة النشاط ، ومواقف بعض هذه الجماعات المهنية إزاء القضايا القومية .

٥ - مراكز البحوث : تم الاتفاق على تمثيل بعض مراكز البحوث متنوعة الاهتمام وهى : المركز القومى للبحوث بالدقى ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ، ومركز بحوث تطوير التعليم العالى ، والمركز القومى للبحوث التربوية ، ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ومعهد التخطيط القومى . ومركز البحوث الزراعية .

٦ - أجهزة الإعلام والثقافة ، ويدخل ضمن هذه الفئة القيادات العاملة فى مجال الإذاعة والتلفزيون ، وقطاع الفنون والثقافة الجماهيرية .

٧ - فئة رجال الدين من العاملين بالمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية ، والنشيطين فى مجال الدعوة بالأزهر والمساجد الكبرى (١٧ مفردة) ،

* قامت هيئة البحث بمراجعة أرشيف الصحافة المصرية منذ عام ١٩٧٤ ، وحتى تطبيق الاستطلاع .
** لم تمثل نقابة الصحفيين مباشرة ضمن هذه الفئة ، بسبب اختيار بعض قياداتها ضمن فئة الكتاب والصحفيين .

وقساوسة بعض الكنائس (١٠ مفردات) .

٨ - فئة أعضاء الأحزاب السياسية ، واتفق على اختيار عشرة أعضاء من كل حزب ، من بينهم خمسة على الأقل بالهيئات والمكاتب القيادية للأحزاب التالية : الحزب الوطني ، الوفد * ، والتجمع ، والأحرار ، وحزب العمل .

جدول يوضح حجم العينة
وتوزيعها على الفئات المختلفة

الفئات	ك	%
١ - صحفيين وكتاب بالمصحف القومي	٨٢	١٦٫٨
٢ - صحفيين وكتاب بالمصحف الحزبية	٤٨	٩٫٨
٣ - أساتذة الجامعات	٩٦	١٩٫٧
٤ - أعضاء النقابات المهنية	٨٢	١٦٫٨
٥ - مراكز البحوث	٤٤	٩
٦ - قيادات إعلامية ونقابية	٦٥	١٣٫٣
٧ - أعضاء الأحزاب	٤٤	٩
٨ - رجال الدين	٢٧	٥٫٥
المجموع	٤٨٨	١٠٠

أما عن توزيع العينة وفقا للنوع ، فهو يتضمن في غالبيته العظمى ذكورا بنسبة ٨٥٪ ، وتبلغ نسبة الإناث بالعينة ، ١٥٪ وعدد المسلمين بالعينة ٤٤١ مفردة (بنسبة ٩٠٫٤٪) ، ٢٤ مسيحيا (بنسبة ٧٪) . وترتفع نسبة تمثيل فئات العمر من ٢٠ - ٤٠ عاما (٣٢٫٧٪) ومن ٤٠ - ٥٠ عاما (٣١٫٣٪) ، مع ملاحظة أن متغير العمر لم يكن ضمن محددات اختيار العينة ، وإنما جاء تمثيل الفئات العمرية بشكل عشوائي . وتتوزع باقي العينة على الفئات العمرية الأخرى والتي تبدأ من ٢٠ إلى ٣٠ عاما ، وتنتهي بفئة العمر من ٧٠ إلى ٨٠ عاما .

٣ - خصائص عينة الاستطلاع

إذا كان تصميم العينة قد أخذ في اعتباره اختيار عشر مفردات من كل حزب من الأحزاب السابق ذكرها ، فإن التطبيق قد أسفر عن عضوية ٧٢ مفردة أخرى في الأحزاب المختلفة . وبهذا يصل حجم الحزبيين داخل عينة الاستطلاع إلى ١١٧

• تم تمثيل حزب الوفد بأربعة أعضاء فقط نتيجة لعدم تعاون الهيئة العليا مع فريق الاستطلاع .

مفردة ، فى مقابل ٢٧١ من غير الحزبيين ، وهو الأمر الذى يسمح لنا بالمقارنة بين آراء كل من المجموعتين .

أما عن توزيع العينة وفقا للعمر - وهو متغير آخر قد يكون له دلالة فى تحليل نتائج الاستطلاع - فقد تضمنت العينة ٥١ مفردة بنسبة (١١٪) فى فئة العمر من ٢٠ إلى أقل من ٢٠ سنة ، كما ضمت ١٥٢ مفردة فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى أقل من ٤٠ سنة (بنسبة ٣٢.٦٪ من إجمالى العينة) ، ثم ١٤٦ مفردة فى فئة العمر من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة (٣١.٣٪) ، و٩٦ مفردة فى فئة العمر من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة (٢٠.٦٪) ^(٤) وتوزع الباقون وهم أقلية فى الفئة العمرية من ٦٠ إلى ٧٠ سنة ، ومن ٧٠ إلى ٨٠ سنة . وقد حرص التحليل فى مواضع مختلف على إبراز العلاقة بين متغير العمر وآراء فئات العينة إزاء بعض القضايا الهامة ، وعلى وجه الخصوص حاول تبين أية اختلافات فى الآراى الشباب (أقل من ٤٠ سنة) والفئات العمرية الأخرى .

وفيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا للنوع ، فقد تضمنت فى غالبيتها العظمى ذكورا بنسبة ٨٥٪ ، وبلغت نسبة الإناث ١٥٪ . ومن ناحية متغير الدين ، فقد وصل عد المسلمين بالعينة ٤٤١ مفردة (بنسبة ٩٠.٤٪) و ٣٤ مسيحيا (بنسبة ٧٪) . وقد سعى الاستطلاع إلى التعرف على تأثير كل من النوع والدين فى تحديد الآراء ، وإن كان صفر حجم العينة لم يسمح بتمثيل المسيحيين بشكل يمكن من إبراز تأثير متغير الدين .

وتتسم العينة بارتفاع المستوى التعليمى - وهو أحد محددات اختيار العينة- فحوالى ٩٢٪ حاصلون على درجة البكالوريوس (أو الليسانس) ، ودرجة الماجستير والدكتوراة) . وباقى العينة يتوزع ما بين الشهادة المتوسطة أو أقل من المتوسطة (أعضاء أحزاب سياسية) .

وقبل البدء فى صياغة الاستخبار قامت هيئة البحث بمراجعة الكتابات والأدبيات الخاصة بالأحزاب والمشاركة السياسية ، والاطلاع على ماتضمنته الصحافة المصرية خلال السنوات من ١٩٧٤ حتى تطبيق الاستطلاع (نوفمبر- ديسمبر ١٩٩١ فى صورته النهائية) . وقد أسهم ذلك فى بلورة التوجهات العامة لاستطلاع الراى ، والقضايا التفصيلية التى يثار حولها النقاش والجدل .

• تتسبب هذه النتائج إلى إجمالى حجم العينة بعد حذف غير معين أى ٤٦٦ مفردة نكروا أعمارهم ضمن البيانات الأساسية .

وبعد الصياغة ، أجريت التجربة الاستطلاعية فى أول مارس عام ١٩٩٠ ، وطبقت على ٣٧ مفردة تتوفر فيها الاعتبارات الأساسية التى اتفقت هيئة البحث على تمثيلها ضمن نطاق النخبة . وأسفر ذلك عن عدة تعديلات لحقت بالأداة ، تمثلت فى :

إضافة بدائل لبعض الأسئلة ، وإضافة أسئلة جديدة تبين أهميتها مع تعديل فى صياغة بعض الأسئلة .

وبعد انتهاء التجربة الاستطلاعية ، بحوالى أسبوعين أجريت تجربة الثبات ، والتى أبرزت درجة اتفاق عالية (أكثر من ٨٠ ٪) فى بعض الأسئلة ودرجة ثبات متوسطة أو محدودة فى أسئلة أخرى . وقد اتسمت الأسئلة التى ارتبطت بدرجة ثبات عالية ، بأنها تتوجه نحو تحديد واقع معين ، مثل العضوية بالأحزاب ، أو التصويت والترشيح فى الانتخابات السابقة . كذلك يلاحظ ارتفاع درجة الثبات إزاء بعض قضايا الرأى التى تضمنها الاستخبار . ومن ذلك الأسئلة الخاصة بالقوى المحجوبة عن الشرعية ، وتعديل الدستور ، وتعديل قانون الأحزاب .

أما المجموعة الثانية من الأسئلة التى سجلت استجاباتها درجة ثبات متوسطة ، فهى تتوجه نحو موضوعات قد يصعب تكوين رأى دقيق إزاءها ، من ذلك مدى تعبير الصحف الحزبية عن برامج ومواقف الأحزاب ، أو بلورة الأحزاب مواقف محددة فى مواجهة القضايا القومية ، أو طبيعة الفروق بين برامج الأحزاب . مثل هذه الأسئلة سجلت درجة ثبات متوسطة (حوالى ٦٠ ٪) . وأخيرا فإن المجموعة الثالثة التى سجلت درجة ثبات محدودة ، فقد تركزت معظمها فى الأسئلة التى تتضمن استجابات أو اختيارات متقاربة . منها على سبيل المثال مبررات الرأى القائل بإمكانية وصول - أو عدم وصول - أحزاب المعارضة للحكم . وعادة ما ترتفع درجة الثبات فى الأسئلة التى تتجه نحو رأى أو موقف محدد ، لكنها تنخفض حين يطرح السؤال لماذا ؟ .

يمثل ماسبق الملامح الأساسية لاختيار العينة والإجراءات المنهجية المتبعة ، والتى يناقشها تقرير الاستطلاع تفصيلا ، وفيما يلى نطرح النتائج الرئيسية لاستطلاع رأى النخبة فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

ثالثا ، النتائج الرئيسية للاستطلاع

تمثل نتائج هذا الاستطلاع خطوة هامة ، ضمن سلسلة الدراسات الميدانية التى

تهتم بالمشاركة السياسية وتقييم الحياة الحزبية فى مصر . وإذا كان استطلاع الرأى هذا يتجه نحو عينة تم اختيارها عمديا ، تضم فئات متنوعة من النخبة والتى يطلق عليها " النخبة الاستراتيجية " ، فإنه من المتصور أن إجراء استطلاع للرأى العام يتوجه نحو عينة ممثلة للمجتمع المصرى ، من شأنه أن يتقدم بخطوة أبعد فى هذا المجال . وبالتالي فإن استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، فى مرحلته الثانية ، التى بدأ العمل فيها بالفعل ، سوف يسمح بالمقارنة من جهة ، وإلقاء الضوء على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى علاقتها بالظاهرة من جهة أخرى .

لقد كشف التحليل التاريخى - السياسى والاجتماعى والاقتصادى - لتطور الحياة الحزبية فى مصر عن أبعاد هامة أثرت بلاشك على الممارسة الحزبية الحالية . فالانتقال إلى نظام التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ قد تم بعد ما يقرب من ربع قرن من تبنى النظام السياسى المصرى للتنظيم السياسى الواحد . ليس هذا فحسب ، بل إن هذا التنظيم قد تعرض لتغيرات متلاحقة حتى استقر فى الستينيات على صيغة الاتحاد الاشتراكى العربى : أثر ذلك على المشاركة السياسية بالسلب من جانب المواطن المصرى ، كما أثر على الثقافة السياسية السائدة سواء على مستوى النخبة السياسية أو على مستوى رجل الشارع .

ولأن عملية التحول إلى نظام تعدد الأحزاب عام ١٩٧٦ ، قد أتت فى جانب كبير منها بقرار فوقى من القيادة السياسية العليا - وعلى النحو الذى قدمنا له بالتحليل فى القسم الأول من التقرير - يضاف إلى ذلك افتقارها لثقة المواطن ، وقصورها فى بناء جسور بينها وبين الجماهير العريضة ، فقد أثر ذلك بالسلب على المشاركة السياسية للمواطن ، وعلى الأداء الحزبى .

ومن ناحية أخرى فإن ممارسات الدولة ذاتها عكست نوعا من عدم الثقة فى المجتمع وفى مؤسساته السياسية التى تعبر عنه . وبالتالي فإن قانون الأحزاب بما تضمنه من قيود عديدة على حرية إنشاء الأحزاب ، وعلى حركة الأحزاب الفعالة ، قد عكس فى جانب منه الميراث التاريخى الثقافى للعلاقة بين الدولة والمجتمع . وبدأت الأجهزة الإدارية للدولة كعامل مساند لها يحافظ على الوضع القائم ويساند الحزب الحاكم الذى يهيمن على السلطة .

يقود التحليل السابق إلى تفسير نتائج استطلاع رأى النخبة ، سواء على مستوى واقع المشاركة السياسية للعينة ، أو على مستوى تقييمها للأحزاب

والممارسات الحزبية . وقبل أن نعرض بإيجاز للنتائج الرئيسية لاستطلاع الرأى ، والمتغيرات المختلفة التى تسهم فى تفسير هذه النتائج ، من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات :

الملاحظة الأولى تتعلق بمنهج أو أسلوب التحليل . فعينة النخبة تضم عدة فئات ، وبالتالي فإن هيئة البحث قد حرصت على أن تتناول آراء العينة الكلية (٤٨٨ مفردة) . ثم توزيع هذه الآراء بين الفئات المختلفة لتلمس مدى الاختلاف فيما بينها . ومن ناحية أخرى فإن العينة تضم حزبيين (١١٧ مفردة) ، وغير حزبيين (٢٧١ مفردة) ، وبالتالي فإنه كان من المهم إبراز كل مجموعة على حدة ، ثم اتجاهات رأى العينة ككل . وأخيرا فإن متغير العمر ، كثيرا ما تم تناوله فى علاقته بآراء العينة ، خاصة إذا ما كشفت النتائج عن أية اختلافات فى آراء الفئات العمرية للمبحوثين .

الملاحظة الثانية تتعلق بمدى الاتساق فى الآراء بين فئات العينة . وهنا ينبغى القول أن النتائج قد كشفت عن درجة عالية من الاتساق فى الآراء إزاء القضايا التى تضمنها الاستطلاع . ورغم تعدد الفئات ، فإن الاتجاه العام للرفض أو القبول كان واضحا ، وبرز الاختلاف فيما بينها فى نسبة التأييد أو الرفض . ومن جانب آخر ، فقد تميزت آراء نخبة الاستطلاع بالتماسك وعدم التناقض ، وانطلقت من مواقف مبدئية واضحة تبنتها ، فيما عدا استثناءات محدودة لفئة القيادات الحزبية (والتي ضمت حوالى عشرة أعضاء من كل حزب) . وفى هذه الفئة الأخيرة أمكن تلمس قدر من عدم الاتفاق حول بعض القضايا التى أثارها الاستطلاع (من ذلك قضية النظام الانتخابى ، ونسبة تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة) .

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة فهى تتعلق بمتغير العمر فى علاقته بآراء العينة (سواء الحزبيين أو غير الحزبيين) . وفى مواضع كثيرة لم تبرز اختلافات جوهرية أو حاسمة بين الاستجابات ، وخاصة إزاء القضايا الرئيسية (تغيير قانون الأحزاب بل الدستور ، والقوى المحجوبة عن الشرعية) .

لقد تضمن التقرير الرئيسى لاستطلاع الرأى الذى يقع فى حوالى مائتى صفحة ، كثيرا من التفصيل للاختلافات بين فئات العينة من ناحية والاختلافات - إن وجدت - بين الحزبيين وغير الحزبيين . هذا بالإضافة إلى العلاقة بين متغير العمر والاستجابات . وسنكتفى فى هذا المقال بالتركيز على النتائج الرئيسية

للاستطلاع ، مع الإشارة إلى العلاقة بين خصائص العينة وهذه النتائج ، خاصة حين تبنى محددة للآراء .

أ - واقع المشاركة السياسية لدى العينة نخبة الاستطلاع

نحن إزاء نخبة من قيادات العمل السياسي والعمل العام وقيادات للرأى - تعمل ، فى الجامعات ومراكز البحث والصحافة والأحزاب السياسية والنقابات المهنية وفى مجال الدعوة الدينية - قوامها ٤٨٨ مفردة ، ومشاركتها فى الحياة السياسية محدودة بكل المؤشرات . لكنها فى الوقت نفسه على وعى تام بهذه الحقيقة ، ولديها من القناعة مايسمح لنا بالقول إن محدودية مشاركتها هو إختيار من جانبها ، يستند على مبررات عديدة بعضها يرتبط بالإطار السياسى والمستوى والقانونى ، وبعضها الآخر يرتبط بتقييمها للأحزاب والممارسات الحزبية .

ومن المهم أن نشير إلى أن هناك مستويات عديدة للمشاركة تبدأ من الاهتمام بمتابعة عالم السياسة والقضايا القومية ، ثم المشاركة فى عضوية الأحزاب ، ومن داخلها المشاركة فى عملية صنع قرارات هذه الأحزاب ، مروراً بالمشاركة من خلال التصويت والترشيح فى الانتخابات العامة النيابية - والمشاركة فى الجماعات المهنية التى تنتمى إليها . هناك مؤشرات أخرى هامة مثل المشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية ، وفى المؤتمرات والندوات التى تتصدى لقضايا قومية والمشاركة فى العمل العام بأى صورة من صوره . لقد ركز الاستطلاع على رصد واقع المشاركة السياسية من خلال المجموعة الأولى من المؤشرات مع التأكيد بأهمية المجموعة الثانية ، وحاجتها إلى إجراء استطلاع مستقل .

١ - إن غالبية نخبة الاستطلاع (٨٠.٣٪) ترى أن المواطن المصرى لايهتم بمتابعة الحياة الحزبية ويترى موقفه بانفعاله بهيمومه الاقتصادية والاجتماعية العديدة، وضعف فاعلية الأحزاب ، وفقدان المواطن للثقة فى قيادات العمل السياسى . وهى تتفق فى جانب كبير منها مع ماطرحته نخبة الاستطلاع لتبرير موقفها السلبي من العمل الحزبى . فغالبية العينة (٧٦٪) لانتتمى إلى أى حزب سياسى * ، ومعظم ماتطرحه من مبررات يدور حول عدم الاقتناع بفاعلية هذه الأحزاب أو الانتماء إلى تيار سياسى غير مسموح له بتنظيم

* مثل أعضاء الأحزاب بالمينة حوالى ٢٣ ٪ ، جانب كبير منهم تم اختياره عمدا ضمن فئة القيادات الحزبية (٤٤ مفردة) .

حزبى ، أو لأنها تفضل المشاركة فى العمل العام دون الانضمام إلى حزب سياسى .

بمعنى آخر فإن مضمون هذه المبررات يدور حول محورين ، أولهما عدم الاقتناع بالحياة الحزبية فى شكلها الراهن ، وثانيهما الإطار السياسى الذى لايسمح لكل القوى السياسية بالتعبير عن نفسها . وكل من المحورين نتاج لتطور وتقلب الحياة السياسية فى مصر ، والتي صاغت فى النهاية الممارسة الحزبية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى .

إن مايقرب من نصف أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع ، ينتمون إلى الحزب الوطنى (٥٧ مفردة) ، ويقوزع الباقون على الأحزاب الأخرى . يفسر البعض منهم اختياره لحزب معين باقتناعه بمبادئه وبرامجه ، ويفسر البعض الآخر اختياره لهذا الحزب بأنه " الحزب الحاكم " (١٠ ٪ من أعضاء الأحزاب) أو أن اختياره للحزب جاء لرغبته فى " أن يرشح نفسه لمجلس الشعب " (٦ ٪) . ويشير البعض الآخر إلى أن " اختياره لعضوية الحزب جاء لتلبية رغبة الرئيس السادات لكى يكون ضمن اللجنة التأسيسية للحزب " ، أو أن " تجنيده لعضوية الحزب أتى من جانب موقع عمله " (٥) .

إن هذا الطرح لأسباب إختيارعضوية حزب بعينه من جانب مفردات عينة النخبة ، يقدم صورة واقعية لمشاركة البعض فى الحياة الحزبية ، وبالتالي يعكس أماننا جانباً من المشاركة السياسية فى العمل الحزبى إلى أى حد يمكن أن تعتبر العضوية فى الأحزاب السياسية مؤشراً للمشاركة ؟ سؤال يجد إجابته فى القسم الأول من التقرير والذى ناقش باستفاضة ظروف التحول إلى نظام تعدد الأحزاب .

٢ - إذا انتقلنا إلى مشاركة عينة الاستطلاع فى الإدلاء بصوتها فى الانتخابات، نجد أن حوالى ٤٥ ٪ منها لم يسبق لها أن شاركت بالتصويت فى الانتخابات النيابية ، وهى تبرر هذا السلوك بضعف ثققتها فى نزاهة العملية الانتخابية وشعورها بعدم جدوى المشاركة ، أو عدم اهتمامها باستخراج بطاقة انتخابية . وهى فى مجملها مبررات تعكس اختياراً لموقف يصعب أن يتسم بالسلبية . فهذه الشريحة الهامة لاتشارك فى الحياة السياسية ، لاقتناعها بأن الإدلاء بصوتها لن يؤثر فى مجريات القرار السياسى والحياة السياسية . وقد يكون من المهم أن نتذكر فى هذا السياق ، أن أعلى نسبة

تصويت في الانتخابات ترتبط بالمحافظات التي ترتفع فيها نسبة الأمية .
ويقود ذلك مرة أخرى إلى طرح علاقات جديدة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين السلوك التصويتي للمواطن المصري . إن العينة التي نستطلع رأيها وموقفها من الحياة الحزبية تضم ٩٢٪ من الحاصلين على شهادة التعليم الجامعي ، وفوق الجامعي (ماجستير وبكثورة) ، وهي تملك في معظمها قنوات التأثير والاتصال بالمجتمع (عبر الصحافة أو المؤسسات الجامعية أو الدينية أو النقابات المهنية) . يدفعنا ذلك مرة أخرى إلى القول بأن محدودية المشاركة السياسية لدى فئات العينة ، يصعب وصفها بالسلبية . وإنما هي اختيار وقناعة بموقف يتضمن في جوهره إدراك محدودية تأثيرها .

٣ - مؤشر المشاركة من خلال الترشيح يجسد ظاهرتين أولاهما : محدودية المشاركة الإيجابية وضعف الميل للانخراط في العمل السياسي . فحوالي ٨٪ من العينة فقط سبق له الترشيح في مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية . وثانيتهما : ضيق دائرة تجديد النخبة ، إذ أن جانباً من هؤلاء الذين رشحوا أنفسهم ، يتكرر ظهورهم في المجالس سابقة الذكر ، وهو أحد مؤشرات انخفاض فرص ظهور قيادات سياسية جديدة .
وفي الحالتين - المشاركة بالتصويت والمشاركة بالترشيح - تنخفض نسبة مشاركة المرأة إلى حد كبير . فهي في الحالة الأخيرة ، وفي إطار العينة ، لم تزيد نسبة مشاركتها عن ٤١٪ ، أما في الحالة الأولى ، أي المشاركة بالتصويت ، فحوالي ٢٦٪ فقط من الإناث بعينة النخبة ، قد سبق لهن التصويت ، (تبلغ نسبة تصويت الذكور الضعف) .

٤ - أما عن مؤشر المشاركة في العمل النقابي ، فقد كشف عن درجة أكبر من الإيجابية . فحوالي ٢١٪ من العينة سبق لهم الترشيح في الانتخابات النقابية ، وبلغت نسبة المشاركة بالتصويت حوالي ٦٢٪ من إجمالي العينة ، وهذه النتيجة تتفق مع الاتجاه العام لتطور المشاركة في الجماعات المهنية ، وهو ما يمكن تفسيره بدرجة أكبر من الفعالية ارتبط بها العمل النقابي منذ منتصف الثمانينيات تقريباً . يضاف إلى ذلك ، انتقال بعض القوى المحجوبة عن الشرعية (خاصة التيار الإسلامي) إلى ساحة النقابات المهنية ، وما ترتب على ذلك من زيادة حدة المنافسة ، وتسييس العمل النقابي ^(١) .

وإذا كانت البيانات الخاصة بمشاركة عينة الاستطلاع قد كشفت عن نتائج هامة تؤكد في مجملها على محدودية المشاركة ، فإن التحليل قد أبرز علاقة بينها وبين متغير العمر . فعنصوية الأحزاب تتزايد تدريجيا كلما انتقلنا من فئة عمرية أقل إلى فئة عمرية أكبر . وبالتالي فإن أعضاء الأحزاب في فئة العمر من ٢٠ إلى ٤٠ عاما ، والتي تنتمي إلى شريحة الشباب ، أقل منها في الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ عاما ومن ٥٠ إلى ٦٠ عاما ... وهكذا . كما أبرزت النتائج أن هناك علاقة بين العنصوية الحزبية والنشاط النقابي ، فقد ارتفعت نسبة التصويت والترشيح في الجماعات المهنية بين أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع (٨٤٪ في حالة التصويت ، ٣٥٪ في حالة الترشيح) . بينما في حالة غير الأعضاء بالأحزاب ، فقد انخفضت نسبة المشاركة بالتصويت - نسبيا - إلى ٥٢٪ ، والمشاركة بالترشيح إلى ٢٢٪ ، . وهو ما يشير إلى أن هناك علاقة إيجابية بين عنصوية الأحزاب والنشاط النقابي ، كما يشير إلى أن الأخير هو أحد مجالات العمل السياسي العام .

وأخيرا وفي إطار مناقشة النتائج الخاصة بالمشاركة ، قد يكون من المهم إبراز محدودية مشاركة أعضاء الأحزاب في عملية صنع القرار داخل الأحزاب التي ينتمون إليها . نتبين ذلك بوضوح من رأى أعضاء الأحزاب في مقاطعة غالبية أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠ . فقد وافق ٣٧٪ من الحزبيين فقط (إجمالى ١١٧ مفردة) على قرار المقاطعة وذلك بنسبة ٣٠.٦٪ بينما عارضه باقى أعضاء الأحزاب بنسبة ٦٩٪ تقريبا . ويشير ذلك إلى عدم اشتراكهم في صنع هذا القرار ، حتى بين فئة القيادات الحزبية التي تم اختيارها من جانب هيئة البحث بصفة شخصية ، فقد رفض ٦٠٪ منهم قرار مقاطعة الانتخابات* . أما المؤشر الثانى الذى يمكن الاعتماد عليه في هذا السياق فهو تقويم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب فقد أعطى غالبية أعضاء الأحزاب (٧٥٪) أهمية خاصة لحل الخلافات من طريق ديمقراطى وأهمية إتخاذ القرارات بالأغلبية (٧٢٪ منهم) .

ب - النتائج الخاصة بتقييم نخبة الاستطلاع للممارسة الحزبية

- ١ - تقييم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب . فالتناقض بين مطلب الديمقراطية - وهو القضية المشتركة بين الأحزاب - وبين ممارسات
- تضم فئة القيادات الحزبية عشرة أشخاص من كل حزب (الوطنى ، التجمع ، العمل ، الأحرار ، أربعة فقط من الوفد بسبب عدم تعاون هيئة المكتب السياسى للحزب مع هيئة الاستطلاع) .

الديموقراطية داخل الهياكل الحزبية ، من شأنه أن يؤثر على فاعلية الأحزاب ومصداقيتها . وقد ركزت العينة في استجاباتها على أهمية أسلوب حل الخلافات داخل كل حزب عن طريق ديموقراطى . لقد اتجه ٦١٪ من عينة النخبة إلى اعتبار هذه القضية المتطلب الأول لممارسة ديموقراطية أفضل داخل الأحزاب . بينما اتجه حوالى ٥٩٪ من العينة إلى إعطاء الحوار الديموقراطى بين الأحزاب بعضها البعض المكانة الأولى ، أتى بعد ذلك أن يكون اتخاذ القرارات بالأغلبية .

ومن المهم أن نتذكر الإطار الزمنى الذى تم تطبيق الاستطلاع خلاله (أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٠) ، فقد اتخذت غالبية أحزاب المعارضة قرارا بمقاطعة الانتخابات وشهدت الصحف الحزبية هجوما على حزب التجمع الذى قرر أن يخوض هذه الانتخابات بالإضافة إلى قرارات عديدة بفصل الأعضاء الذين قرروا ترشيح أنفسهم بمجلس الشعب ، مما أدى إلى انشقاقات حزبية وهجوم عنيف بين الأطراف . وبالتالي أثر هذا المناخ السياسى على استجابات عينة النخبة فيما تعلق بتقييم الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب . ولعل هذا التناقض بين مطلب الديموقراطية ، الذى تعلنه كافة الأحزاب ، وممارستها التى تتناقض مع هذا المطلب هو أحد مصادر ضعف فاعلية المؤسسات الحزبية فى مصر وضعف قدرتها على اجتذاب عضوية فئات عديدة فى المجتمع .

٢ - ومع تصاعد مناقشة مدى تعبير الأحزاب القائمة عن القوى الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، كان من الضرورى أن يتوجه الاستطلاع نحو عينة النخبة الممثلة بالعينة (٤٨٨ مفردة) للتعرف على رأيها فى الأبعاد المختلفة التى تثيرها هذه القضية ، وقد أبرز ذلك بعض النتائج الأساسية . أولها أن الغالبية العظمى من العينة (حوالى ٨٧٪) رأت أن تغيير قانون الأحزاب ضرورى لفتح باب المشاركة لكل القوى والتيارات السياسية . ثانياها كشفت الاستجابات الخاصة بتحديد ماهية القوى أو التيارات التى ينبغي تمثيلها فى الحياة الحزبية عن رغبة صادقة من جانب العينة لتعميق حريات الرأى والتعبير ، والتأكيد على قيمة التعددية السياسية . فحوالى نصف العينة الممثلة أشارت إلى أن أية قوى أو جماعة تطرح برنامجا قوميا ينبغي أن تتاح لها حرية التمثيل . هذا وقد أشار حوالى ٢٠٪ إلى جماعة الإخوان المسلمين ، ونسبة أقل (٢٧٫٣٪) أشارت إلى الناصريين كقوى

محجوبة عن الشرعية ينبغي أن تمثل حزبيا . وكانت الإشارة إلى الماركسيين محدودة نسبيا (١٦٪ من العينة) ، وكذلك الإشارة إلى الجماعات الإسلامية الأخرى (١٦٪) . ثالث النتائج التي ترتبط بتعبير الأحزاب القائمة عن القوى الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، يتعلق باتجاه جانب محدود من العينة (٦٥ مفردة بنسبة ١٢٫٣٪) نحو الاعتقاد أن تغيير قانون الأحزاب هو غير ضروري لفتح باب المشاركة . واللافت للنظر أن تبني هذا الرأي لم ينبع في معظمه - عن قناعة بأن الوضع الحالي يتضمن إمكانية تعبير قوى المجتمع عن نفسها ، ولكنه نبع من الاعتقاد بأن النظام سوف يستمر في تقييد حرية الأحزاب (٣) .

لقد اتجهت الغالبية العظمى من أعضاء الأحزاب (٨٢٫٧٪) داخل كل فئات عينة الاستطلاع إلى ضرورة تغيير قانون الأحزاب . كما اتجهت استجابات ٨٦٫٣٪ من غير أعضاء الأحزاب بالعينة إلى نفس النتيجة . وهو ما يبرز مدى إلحاح الموضوع وأهميته ، ويشير في نفس الوقت إلى مسئولية الإطار القانوني الذي حددته الدولة ، عن جانب من ضعف الحياة الحزبية .

٣ - رأى العينة في برامج الأحزاب والقضايا موضع اهتمامها . فبرنامج الحزب هو دستوره ، وهو محدد رئيسي لمواقفه إزاء القضايا القومية . وإذا كانت الكثير من الكتابات والتحليلات الخاصة بالحياة الحزبية ، تطرح ضعف تميز البرامج الحزبية ، وأحيانا تناقض هذه البرامج مع المواقف العملية ، فإن نتائج استطلاع الرأي قد أكدت هذه الرؤية . لقد ذهب حوالي ربع العينة فقط إلى القول أن هناك تميزا بين برامج الأحزاب ، وتوزعت غالبية آراء العينة ، ما بين نفى أية فروق بين برامج الأحزاب (١٩٫٤٪) أو أن هذه الفروق محدودة (٥٣٫١٪) . والجدير بالذكر أن توزيع هذه النتائج على الفئات التي تضمنتها عينة الاستطلاع ، قد أوضح أن ما يقرب من نصف القيادات الحزبية المعقلة ، ترى أن الفروق محدودة . كما أن أكثر من نصف فئة الكتاب والصحفيين بالصحف المعارضة (٥٦٫٣٪ منهم) يتبنى نفس الرأي .

ومن ناحية أخرى كان من المهم معرفة اهتمام عينة النخبة بالأحزاب الجديدة (الخضر ، والاتحادى الوطنى ، ومصر الفتاة) ، وأبرز المؤشرات التي اعتمد عليها الاستطلاع ، هو معرفة العينة ببرامج هذه الأحزاب . وقد تبين أن

حوالى ٥٢ ٪ من إجمالي العينة ، لم يطلع على برامج الأحزاب الجديدة ، وهى نسبة مرتفعة بلاشك . تشير إلى اهتمام محدود بالحياة الحزبية .

وبخصوص القضايا التى تتوجه إليها الأحزاب ، نلاحظ فى الكتابات حول هذا الموضوع عامة ، أن الاتجاه الغالب هو القول بأن الأحزاب تركز على انتقاد الحكومة أكثر من طرحها لبدائل محددة إزاء القضايا القومية . ومن وجهة النظر هذه فإن بعض الأحزاب لم يبلور بعد مواقف واضحة من قضايانا ^(٤) ماهو رأى العينة ؟ يرى حوالى ٤٨ ٪ أن الأحزاب لم تبلور بعد مواقف واضحة ، وتوزعت الآراء الباقية ما بين مؤيد للرأى الذى يذهب إلى أن الأحزاب لها مواقف واضحة (٣٩٫٧ ٪) وما بين الاستجابة بأنه لايعرف (١٢٫٧ ٪) ، وهى نتيجة تشير أيضا إلى عدم توفر اهتمام جانب من عينة الاستطلاع بالحياة الحزبية .

ويلفت النظر فى آراء العينة حول أولويات القضايا التى ينبغى على الأحزاب الاهتمام بها ، التأكيد على قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو الأمر الذى يدفعنا للقول مرة أخرى أن العينة بمختلف فئاتها ، أبدت حرصها الشديد على دعم المسار الديمقراطى . ويأتى بعد ذلك فى الترتيب السياسة الاقتصادية ثم مواجهة ارتفاع الأسعار تحديدا وقضية البطالة ، وقد مثلت هذه النتائج اتجاها عاما بين كل فئات العينة ، بحيث يصعب القول إن مراجعة توزيع الاستجابات على الفئات ، قد أتى بجديد ، أو أن هناك اختلافا بين الفئات العمرية داخل عينة الاستطلاع .

٤ - وفى إطار تقييم العينة للممارسة الحزبية ، لايمكن إغفال موضع الصحافة الحزبية ، ثم التأثير الذى أحدثته - بطريق غير مباشر - على الصحافة القومية (من خلال حرية نشر بعض الموضوعات) . وقد تضمنت النتائج ، أن أكثر من نصف العينة يقرأ الصحف الحزبية بانتظام (٥٥ ٪ من العينة) ، بينما لايتابع هذه الصحف بالمرة حوالى ٦٫٢ ٪ ، ويتوزع الباقون بين قراءة البعض منها (الوفد مثلا) أو متابعة الصحف الحزبية فى بعض الأحيان والظروف .

وقد توجه الاستطلاع بسؤال إلى من يقرأ الصحف الحزبية بانتظام ، أو أحيانا أو البعض منها ، يتعرف على رأيهم فى مدى اتساق ماتنتشره كل صحيفة حزبية مع مبادئ الحزب وبرامجه . وأوضحت النتائج أن الوفد ثم الأهالى ثم جريدة الشعب (بنسبة ٦٥ ٪ ، ٦٠٫٧ ٪ ، ٥٦ ٪ على التوالى) تمثل المراتب الثلاث الأولى فى الاتساق بين مبادئ وأفكار الحزب من جانب ، وماتنتشره صحفها الحزبية من

جانب آخر . وقد ذهب مايقرب من ٣٦٪ من العينة الكلية إلى إقرار تأثير مانتشره الصحف الحزبية على حرية الصحف القومية بالإيجاب . بينما أشارت نسبة أكبر (٤٨٫٢٪) إلى أن هذا التأثير قد تحقق بالفعل ، ولكن في حدود ضيقة .

من الواضح أن القطع التام بأن الصحف القومية أصبحت أكثر حرية في تحليلاتها وتعليقاتها نتيجة لما تنشره الصحف المعارضة ، لا يوجد حوله إجماع . كما أن نفس هذا التأثير لم يكن له وزن كبير بين مفردات العينة ، مما يرجح أن هناك تأثيرا بالفعل ، لكنه محدود ^(٩).

يرتبط بذلك رأى العينة في الصحيفة - سواء قومية أو معارضة التي لها مصداقية أكبر في حالة تعارض البيانات والمعلومات . وقد أشارت النتائج إلى جريدة الأهرام ثم الأخبار (بفارق كبير) ، ويلي ذلك جريدة الأهالي ثم جريدة الشعب ^(١٠).

هـ - ومن أهم نتائج استطلاع الرأى حول الأحزاب والممارسات الحزبية ، ماتعلق بأراء العينة في مقاطعة معظم أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠ . فقد رفضت معظم نخبة الاستطلاع (٦٨٫١٪) قرار هذه الأحزاب بمقاطعة الانتخابات . والمثير للاهتمام أن غالبية فئة القيادات الحزبية وأعضاء الأحزاب الممثلين بالعينة (٦٠٪ منهم) رفضوا المقاطعة . وتفسير ذلك - من وجهة نظرهم - يكمن في غياب الممارسة الديمقراطية داخل معظم الأحزاب وطبيعة السلطة الفوقية لقيادة الحزب ، والتي لاتسمح للأعضاء بالاشتراك في صنع القرار . اللفت للنظر أيضا أن أكثر من نصف النقابات المهنية (٥٢٫٤٤٪) قد وافقوا على قرار المقاطعة . وقد استند كل جانب : المعارضون لقرار المقاطعة ، وهم الغالبية ، والمؤيدون للمقاطعة ، وهم الأقلية ، على مبررات أساسية . مؤيدو مقاطعة انتخابات ١٩٩٠ ، استند أغلبهم على عدم توفر ضمانات كافية لمراقبة نزاهة الانتخابات ، وأن المقاطعة تنبه الرأى العام إلى المشاكل التي تواجه العمل الديمقراطي . أما معارضو المقاطعة فقد استندوا على عدد من الأسباب ، من أهمها أن المقاطعة موقف سلبي ، وأنه من المهم منع انفراد حزب واحد بمقاعد مجلس الشعب ، مع إبراز أهمية دعم الممارسة الديمقراطية .

إن مراجعة العلاقة بين متغير العمرورأى مفردات العينة في مقاطعة غالبية أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠ ، قد أوضح ارتفاعا نسبيا لتأييد هذا القرار من جانب

الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٠ سنة (٤٥٪ منهم يوافق على قرار المقاطعة) انخفضت نسبيا فى فئة العمر التالية (٣٠ إلى ٤٠ سنة) إلى ٤٠٪ . وظهر ذلك بوضوح فى عينة غير الحزبيين ، وهو ما قد يفسر بميل الشباب إلى التعبير عن احتجاجهم على قواعد اللعبة السياسية بالشكل الذى تتم به ، وقد يكون تعبيراً عن رغبتهم فى إحداث التغيير .

ج - النتائج الخاصة برأى العينة فى مستقبل الحياة الحزبية

لقد تحدد مستقبل الحياة الحزبية - فى رأى العينة - فى ضوء عدد من المحددات يرتبط بعضها بالأحزاب ذاتها والآليات التى يمكن أن تستند عليها لتحقيق مزيد من الفاعلية . ويرتبط البعض الآخر بالإطار الدستورى ، الذى يحكم الحياة الحزبية. وقد أوضحت النتائج درجة عالية من الاتساق بين آراء مفردات العينة ، سواء كانوا من أعضاء الأحزاب (١١٧ مفردة) أو من غير الحزبيين (٣٧١ مفردة). وقد برز ذلك على وجه الخصوص فيما تعلق بالإطار الدستورى والقانونى ، والذى سبق فى مواضع عديدة من الاستطلاع الإشارة إليه . لم تبرز أية تناقضات بين استجابات فئات العينة ، بحيث يمكن القول أن هناك اتجاهات عامة لم تتغير ارتبطت طوال الاستطلاع بآراء فئات العينة .

١ - بخصوص تحقيق مزيد من الفاعلية للأحزاب ، أشارت نتائج استطلاع رأى النخبة إلى بعدين هامين . أولهما : واقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ . ويعنى ذلك توجيه اهتمام أكبر لطرح بدائل للسياسات الحالية ، بدلا من الاكتفاء بالنقد الحاد للحكومة وسياساتها (١٢٣ تكرار بنسبة ٣٥٪) . وثانيهما : تفاعل القيادات الحزبية بشكل أكبر ، مع مشاكل الجماهير على أن تنقسم حركة الأحزاب بمرونة فى الاستجابة إلى المصالح المتغيرة والظروف المتغيرة (٣٤٦٪) . ويلفت النظر فى نتائج هذا الموضوع الأهمية المحدودة ، التى أبدتها العينة ككل نحو امتداد تنظيمات الأحزاب إلى الأقاليم ، وتمثيل العناصر الشابة بين قيادات الحزب . وكل من الاعتبارين الأخيرين له أهمية خاصة فى تحديد أداء الأحزاب فى مصر^(١) .

٢ - ثم تأتى مقترحات العينة لرفع مستوى المشاركة بالتصويت فى الانتخابات النيابية . من أهمها تحقيق إشراف القضاء على الانتخابات ، والعمل على زيادة وعى المواطن بهدف مشاركة أكبر فى الحياة السياسية من الواضح

أن هناك علاقة مباشرة بين الاعتبارين السابقين ، فتوفير الضمانات لنزاهة الانتخابات يدفع إلى ثقة أكبر فى مجريات العملية السياسية ، وتحقيق الشعور بأن الصوت الانتخابى من شأنه التأثير على القرار . كما أن التركيز على رفع مستوى وعى المواطن بقيمة مشاركته ، يتركز فى جانب كبير منه على إدراكه لقيمة صوته الانتخابى . هناك اعتبارات أخرى تضمنتها النتائج التفصيلية ، منها أن يكون التصويت بالبطاقة الشخصية ، وأن يرتبط المرشحون بدوائهم الانتخابية من خلال تفاعل أقوى مع مشاكل الجماهير .

٣ - وحول إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ، فقد ذهبت معظم مفردات العينة الكلية (٤٨٨ مفردة) إلى نفي هذه الإمكانية (٧٢٪ من العينة) وهذه النتيجة على درجة عالية من الأهمية . فالتعددية السياسية تفترض المنافسة وتقبل تبادل الأدوار وتبادل مقاعد السلطة . والسؤال هو : ماهى مبررات نفي إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ؟ لقد اتجه جانب من هذه المبررات نحو الإطار الدستورى والقانونى للحياة الحزبية فى مصر . فالقيود المفروضة على أحزاب المعارضة (والتي سنأتى إليها فيما بعد) . تجعل من الصعب تصور وصولها للحكم . واتجه جانب آخر من المبررات إلى انتقاد علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدارية للدولة ، والتي تكسبه مزيدا من السلطة والنفوذ . وأخيرا فإن جانبا من المبررات يرتبط بطبيعة أحزاب المعارضة ذاتها التى لاتعبر عن القاعدة العريضة من الجماهير .

وقد استند رأى القائل بإمكانية انتقال مقاعد الحكم إلى أحزاب المعارضة (٢٨٪ من العينة الكلية) على أن مستقبل الديمقراطية سيقود إلى ذلك وهو مايعكس نظرة متفائلة . كما أن هناك تغيرات تحدث فى العالم كله تجعل احتمالات التغيير فى مصر كبيرة . يضاف إلى ذلك صعوبة استمرار حكم الحزب الواحد (١٢) .

وإذا كانت غالبية أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع (٦٦ مفردة من إجمالى ١١٧) ترى أنه لا يوجد إمكانية لحكم المعارضة ، فإن إدراك هذه الحقيقة يفسر جانبا من الظواهر السياسية والممارسات الحزبية التى تشهدها الساحة . فتركيز غالبية أحزاب المعارضة على المعارك السياسية مع الحكومة والحزب الوطنى قد يكون نتيجة لهذا الإدراك ، الذى يؤثر سلبيا على واقعية البرامج التى تطرحها

أحزاب المعارضة وعلى وظائفها الأساسية التي ينبغي أن تضطلع بها (التنشئة السياسية ، إعداد الكوادر ، الاتصال بال جماهير وغير ذلك) . وقد اتفقت غالبية مفردات العينة من غير الحزبيين (٧٠ ٪ منهم) مع رأى غالبية الحزبيين حول نفى إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم . وهو أيضا مؤشر لإدراك كل الأطراف للواقع السياسى ، ويفسر جزئيا العزوف عن المشاركة فى ضوء عدم القناعة بقواعد اللعبة السياسية ، والتي تختفى منها المنافسة ، واللغات للنظر هو أن كل الفئات العمرية داخل نخبة الاستطلاع قد اتجهت على وجه العموم نحو نفى إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ، وكان الاستثناء الوحيد فى المرحلة العمرية من ٦٠ إلى ٨٠ عاما . بينما تزايدت نسبة رفض هذه إمكانية لدى الشباب فى المرحلة العمرية من ٢٠ إلى ٤٠ عاما . وهو جانب آخر يفسر إدراك الواقع السياسى بكل سلبياته لدى الشباب وانعكاساته على مشاركته السياسية (١٣) .

٤ - وفى إطار التعرف على رأى العينة فى مسئولية الإطار الدستورى والقانونى عن مستقبل الحياة الحزبية ، أثار الاستطلاع قضية تعديل الدستور . صحيح أن تعديل دستور ١٩٧١ ، قد تضمن (فى عام ١٩٨٠) إقرار النظام الحزبى فى المادة الخامسة ، إلا أن البنية الأساسية للنظام السياسى المصرى لازالت قائمة على عدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة ، ومن هذا المنظور تطالب معظم القوى الوطنية بالتعديل . وقد جاءت نتائج استطلاع الرأى ، تؤكد اتجاه الغالبية العظمى نحو المطالبة بتعديل الدستور ، وذلك بنسبة ٨٩,٦ ٪ من العينة الكلية .

وفى هذا السياق ينبغي الإشارة إلى ارتفاع نسبة تأييد تعديل الدستور لدى مفردات العينة غير الأعضاء بالأحزاب (٨٥,٧ ٪) عنها لدى أعضاء الأحزاب (٧٤,٤ ٪) . وهذه النتيجة يمكن تفسيرها بارتفاع أعضاء الحزب الوطنى ضمن إجمالى أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع (٥٧ من إجمالى ١١٧) ، ومن الطبيعى تبنيهم لوجهة نظر حكومة الحزب الوطنى . كذلك يمكن تفسيرها فى ضوء إدراك أعضاء الأحزاب لخطورة فتح الباب لتعديل الدستور ، فمن شأن ذلك إثارة لجدل حول قضايا أخرى كثيرة ، قد تؤثر سلبا على توافر الإجماع القومى حول الدستور (من أهمها إلزام الدستور فى كافة نصوصه بالشريعة الإسلامية) . هذا ولم تسفر مراجعة هذه النتائج فى علاقتها بالفئات العمرية ، عن أية دلالات لها خصوصية إزاء قضية تعديل الدستور .

٥ - أما بخصوص النظام الانتخابى الأفضل فى رأى عينة النخبة ، جاءت نتائج الاستطلاع تؤكد هى الأخرى ، تأييد غالبية العينة للنظام الفردى (٧٧٩٪). على الجانب الآخر فإن حوالى ٨٪ فقط أيد نظام القوائم ، و١١٪ تقريبا طالبوا بالنظامين معا . والملاحظة التى ينبغى الإشارة إليها هى أن غالبية الأحزاب بالعينة أيدوا النظام الانتخابى الفردى (٦٧٥٪). وتبقى نسبة ٢٢٥٪ من أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع مؤيدة لنظام الانتخاب بالقائمة ، ونظام الانتخاب الفردى والقائمة معا . ويشير ذلك إلى عدم توفر درجة عالية من الاتفاق بين أعضاء الأحزاب حول النظام الانتخابى الأفضل لظروف المجتمع المصرى . وفى الوقت نفسه مهم أن نتذكر أن تطبيق الاستطلاع قد جاء بعد الأخذ بنظام الانتخاب الفردى ، والذى مثل من قبل مطلباً أساسياً لأحزاب المعارضة ، ولا يبرر هذه النتيجة اتجاه عدد كبير من أعضاء الحزب الوطنى داخل عينة الاستطلاع لتأييد نظام الانتخاب الفردى والقائمة معا ، لأن حكومة الحزب الوطنى هى التى اتخذت قرار الأخذ بالنظام الفردى . بعبارة أخرى يمكن القول أنه لازالت هناك اختلافات بين الأحزاب حول النظام الانتخابى الأفضل ، فارتفاع نسبة عدم تأييد النظام الفردى (حوالى ٣٣٪) هو مؤشر لوجود اتجاهين بين الأحزاب ، أحدهما يؤيد الوضع القائم (قبل النظام الفردى) والذى يتيح له مزايا كسب أصوات انتخابية ، والآخر يؤيد التغيير (والذى حدث بالفعل).

ويفلت النظر أيضا ، أن غالبية العينة (٧٥٩٪) قد توقعت مشاركة أكبر من جانب المواطنين فى ضوء التحول إلى نظام الانتخاب الفردى ، وهو الأمر الذى لم تحققه انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ . وتؤكد هذه النتيجة على أن المشاركة السياسية لاتتحدد فى ضوء عوامل واعتبارات قانونية ، وإنما تتحدد بالثقافة السياسية ، ومدى فاعلية الأحزاب ، والثقة فى أداء الدولة .

٦ - وكان من الصعب أن يتجاهل الاستطلاع ، رأى عينة النخبة فى طبيعة علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدارية للدولة ، وإلى أى حد تؤثر هذه العلاقة فى مستقبل الحياة الحزبية .

وقد جاءت النتائج لتقول إن الغالبية العظمى للعينة بكل فئاتها ، ترى أهمية الفصل بين الحزب الوطنى والأجهزة الإدارية للدولة (٩١٧٪) بينما حوالى ٨٪ فقط ، يرون أن استقلال الحزب الوطنى عن الأجهزة الإدارية للدولة غير ضرورى ،

ولا يشكل أحد محددات مستقبل الأحزاب . وقد ارتبطت هذه الأقلية بفترة أعضاء الأحزاب ، وعلى وجه التحديد بعض أعضاء الحزب الوطنى بعينة الاستطلاع . وبالرغم من ارتفاع نسبة المؤيدين لاستقلال الحزب المذكور^(١٤) ، عن أجهزة الدولة ، إلا أن نسبة من يرون إمكانية تحقيق ذلك انخفضت إلى ٦٥٪ . ويشير ذلك إلى اعتقاد الغالبية أن أحد مصادر قوة الحزب الوطنى هو علاقته الخاصة بأجهزة الدولة ، خاصة فى فترات الانتخابات البرلمانية .

٧ - ومن بين القضايا الهامة التى أثارها - ولا زالت - التعددية الحزبية ، نسبة تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة داخل مجلس الشعب . فهناك انقسام فى رأى حول هذا الموضوع ، إذ يرى البعض أن الحفاظ على هذه النسبة ضرورى لتمثيل كافة الفئات والقوى الوطنية ، بينما يعتقد البعض الآخر (معظم أحزاب المعارضة) أن تخصيص هذه النسبة هو مساس بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، الذى يتضمنه الدستور . وقد كشف استطلاع الرأى عن معارضة الغالبية (٧١٪) لمبدأ تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة . وقد برزت أكبر نسبة معارضة داخل فئة النقابات المهنية . بينما برزت أكبر نسبة مؤيدة لاستمرار هذا المبدأ داخل فئة أساتذة الجامعات^(١٥) .

ومراجعة آراء العينة وفقا للفئات العمرية تبين ارتفاع نسبة معارضة جيل الشباب (أقل من ٤٠ سنة) لمبدأ تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة . وذلك سواء بين أعضاء الأحزاب (٦٥٪) أو لغير أعضاء الأحزاب (٧١٪) . وكان من المفترض ارتفاع نسبة التأييد لهذا المبدأ فى الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ سنة ، باعتبارها شهدت أو شاركت فى المكاسب الاشتراكية ، والتى كان من بينها إقرار هذا المبدأ ، إلا أن غالبية هذه الفئة العمرية لم توافق على نسبة التمثيل هذه ، سواء بين أعضاء الأحزاب (٦٥٪) أو غير الأعضاء (٧٢٪) .

وقد استند كل من المعارضين والموافقين على عدد من الاعتبارات ، فالغالبية المعارضة أشارت إلى أن تخصيص هذه النسبة هو تمييز بلا مبرر ، وأن تحديد من هم العمال والفلاحون يشوبه الغموض ، وأن الظروف الحالية تختلف عن اللحظة التاريخية التى تقر فيها هذا المبدأ^(١٦) .

٨ - وأخيرا ، فإن اختلاف آراء ومواقف الأحزاب من مجلس الشورى قد دفع إلى استطلاع رأى العينة حول المجلس ومدى فاعليته . وأبرزت النتائج أن

أكثر من النصف (٥٤٨٪) يرى إعادة النظر في المجلس - سلطاته واختصاصاته - وأن ربع العينة ترفض الدور الذي يقوم به . بينما الأقلية داخل العينة (١٩٧٪) أبدوا الدور الذي يقوم به المجلس . ومايهما هو المبررات التي تعتقد مفردات العينة - الذين طالبوا بإلغائه أو إعادة النظر فيه - أنها مساندة لوجهة نظرهم . أبرزها أن مجلس الشورى لا يتمتع بسلطات حقيقية ، وليس له وظيفة تشريعية ، وبالتالي فإن فاعليته محدودة . (٥٦٪ ، ٧٤٫٤٪ ، ٢٩٫٨٪ على التوالي) .

لقد مثلت النتائج السابقة خلاصة نتائج استطلاع رأى عينة النخبة (٤٨٨ مفردة) فى الأحزاب والممارسات الحزبية . وتبقى بعض الملاحظات الهامة التي ينبغي الإشارة إليها :

- أبرزت النتائج قدرا كبيرا من الاتساق ، بحيث يصعب الإشارة إلى أية تناقضات فى استجابات العينة . ويمكن تفسير ذلك بطبيعة العينة من ناحية ، وطبيعة الموضوع من ناحية أخرى . فالعينة تضم عدة فئات تنتمى إلى النخبة ، استنادا على مؤشرات التعليم والمهنة والعلاقة بالعمل السياسى والعمل العام . ومن هنا فقد اتسمت استجاباتها بالوضوح ، ولم تتناقض فى آرائها إزاء القضايا المترابطة . ومن ناحية أخرى ، فإن موضوع الاستطلاع يمس اهتماماتها وبوادر نشاطها ، وبالتالي فإن آراء الفئات المتنوعة التي ضمتها العينة ، عبرت عن مواقف مبدئية تتباها داخل عينة الاستطلاع .

- أسهمت مفردات العينة بشكل إيجابى ، فى إثراء الاستجابات التي تضمنها الاستخبار . فمراجعة النتائج فى معظم الأسئلة يكشف عن إضافات قيمة أسهم بها جانب من العينة ، من خلال البند الخاص بأخرى تذكر . فنسبة الاستجابات الإضافية ، قد ارتفعت فى بعض الموضوعات الهامة إلى حوالى ١٦٪ من العينة .

- يرتبط بالملاحظة السابقة ملاحظة أخرى هامة ، وهى حرص جانب من العينة- تنتمى إلى التيار الإسلامى - على إضافة استجابات تنطلق من رؤية إسلامية . ويمكن القول بلا مبالغة ، أن التركيز على مبدأ الإسلام هو الحل ، قد صاحب بعض مفردات العينة من السؤال الأول وحتى السؤال الأخير الذى تضمنه الاستطلاع^(١٧) .

- برز قدر كبير من الحرص على دعم مسار الديمقراطية ، والحفاظ على الإنجاز الذى تحقق ، وإذا كان التقرير الخاص بنتائج هذا الاستطلاع قد أشار

فى عدة مواضع ، إلى هذا الاتجاه ، فإنه من المهم الإشارة إلى استجابات جانب من العينة (حوالى ١٩٪) إلى السؤال الأخير (رقم ٤٦) ، والذي ترك الباب مفتوحا لأية ملاحظات أو مقترحات أخرى : تتور معظم هذه الملاحظات والمقترحات حول تعميق الممارسة الديمقراطية فى مصر . يتجه البعض منها إلى المواطن المصرى والمجتمع ككل ، ويتجه البعض الآخر إلى الإطار الدستورى والقانونى ، وأخيرا فإن البعض منها يتوجه نحو الأحزاب . وفقا لذلك فإن الاهتمام بتوعية الجماهير وتثقيفها ، وضمان التعبير الحقيقى عن القاعدة العريضة ، قد مثل المجال الأول للإضافات والاقتراحات . وعلى مستوى الإطار الدستورى والقانونى ، أكد البعض على تعديل الدستور وتغيير قانون الأحزاب ، وتقنين إشراف القضاء على الانتخابات وتطبيق الشريعة الإسلامية . وأخيرا فإن بعض الإضافات والاقتراحات قد توجهت نحو الأحزاب ذاتها . ومن ذلك وضع برنامج عمل مشترك بين أحزاب المعارضة يتوجه بشكل مباشر إلى حل قضايا المجتمع المصرى ، وسعى الأحزاب إلى أن تبتعد عن أن تكون " أحزاب أشخاص " ، وتخلى السيد رئيس الجمهورية عن رئاسته للحزب الوطنى ، والحرص على الممارسة الديمقراطية الصحيحة داخل الأحزاب .

وأخيرا إذا كانت هناك كلمة ختامية باقية ، فهى التأكيد على أهمية وحيوية إجراء سلسلة من استطلاعات الرأى العام تتوجه نحو قضايا المجتمع المصرى المحورية . ولاشك أن مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية من أهم المجالات التى تستدعى الدراسة والبحث . فمشاركة المواطن فى تحمل أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدد رئيسى لمستقبل مصر ، وهذه المشاركة يصعب تحقيقها دون مشاركتها فى رسم معالم القرارات والسياسات . وإذا لم يتوفر الشعور بجدوى مشاركتها ، وقدرته على التأثير فى العملية السياسية ، تضعيف وتغيب ملامح مشاركتها الاجتماعية والاقتصادية .

واستطلاعات الرأى العام لا تقدم فقط رسدا لمعالم لحظة زمنية محددة ، وإنما هى إحدى قنوات المشاركة فى المجتمعات الديمقراطية . مهم أن يتنبه إلى ذلك صانع القرار من جهة ، والمواطن والمجتمع ككل من جهة أخرى ، ولعل المرحلة الثانية من هذا العمل العلمى - والتى تتوجه إلى عينة ممثلة للمجتمع المصرى - تطرح المزيد من الآراء ، وتضيف إمكانية أكبر لإثراء النتائج من خلال المقارنة . وهى المرحلة التى بدأت بالفعل .

الهوامش والمراجع

- ١ - بوتومور ، الصلوة والمجتمع ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد الجوهري وآخرين ، الاسكندرية : دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢) ص ٢-٣ .
- ٢ - نفس المرجع ، ص ١٠٩ ، ص ١٣١ .
- ٣ - تناول " ديكميجيان " في دراسة للنخبة السياسية في مصر مفهوم النخبة الاستراتيجية (R. Harir Dekmejian, Patterns of Political Leadership, Lebanon, Israel, Egypt, New York: State University, 1975 .
- ٤ - كمال المتوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة الكويت : الزبيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ص ٨٣ - ٨٤ .
- ٥ - أشار أعضاء أربعة في الأحزاب إلى هذين الاعتبارين المذكورين ، ضمن " أخرى تذكر " ، والتي تتضمن أسباب اختيار حزب معين للعضوية .
- ٦ - راجع الجزء الخاص بجسماء المصالح في مصر في : التقرير الإستراتيجي العربي ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، السنوات ١٩٨٧ - ١٩٩٠) .
- ٧ - ذهب ١٢,٣ ٪ إلى أن تغيير قانون الأحزاب غير ضروري لفتح باب المشاركة السياسية ، وقد انطلق غالبية مؤيدي هذا الرأي من نظرة متشائمة، تستند على أن النظام سوف يظل متحكماً في حرية ظهور الأحزاب (٣٠,٧ ٪ منهم) وأنه لن يسمح بإطلاق حرية الأحزاب (٤١,٥ ٪) وأشار عدد محدود في " أخرى تذكر " إلى أن الظروف الاقتصادية لاتسمح بمزيد من الأحزاب أو أن القانون الحالي يقدم النظام الأمثل لتحقيق الديمقراطية (٥ مفردات من ممارضى تنفيذ قانون الأحزاب) .
- ٨ - كتابات عديدة هامة تناولت التعددية الحزبية ، وطرحت وجهة النظر القائلة بأن الأحزاب تركز في ممارساتها على توجيه نقد حاد للحكومة أكثر من طرحها لبدائل . راجع على سبيل المثال : على الدين هلال وآخرون ، تجربة الديمقراطية في مصر ، (القاهرة ١٩٨٦) .
انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، دراسة وتحليل ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٦ .
- انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٨ ، التقرير الإستراتيجي العربي ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، السنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .
- ٩ - اهتم الاستطلاع بالتعرف على رأى العينة في التفاعل بين الصحف الحزبية والصحف القومية . فالأولى ينشرها معلومات وبيانات حول بعض الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - من وجهة نظر المعارضة - قد أدت إلى تدفق المعلومات بشكل أكثر حرية في الصحف القومية . أشارت معظم الاستجابات إلى أن هذا التأثير قد تحقق إلى حد ما (٤٨,٢ ٪) بينما وافق على ذلك تماماً ٣٥ ٪ ورفض هذا الرأي ١٦ ٪ فقط من إجمالي العينة . الثلاث النظرات أن مايقرب من نصف الكتاب والصحفيين بالصحف القومية (٤٨ ٪) ذهبوا إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً تحقق من خلال حرية أكبر لنشر الأخبار والبيانات ، بينما وافق على ذلك ٣٥ ٪ من الكتاب والصحفيين بالصحف المعارضة .

- ١٠ - مثلت صحيفة الأهرام الأكثر مصداقية لدى نخبة الاستطلاع بنسبة ٧٠.٢٪ ، ثم الأخبار (١٧.٣٪) ثم الأمالى (١١٪) ، فمجربة الشعب (١٤٪) والوفد (١٤٪) .
- ١١ - أشار ١٨.١٪ فقط من العينة إلى أهمية امتداد تنظيمات الحزب إلى الأقاليم ، وأشار ١٦.١٪ إلى تمثيل العناصر الشابة بين قيادات الحزب .
- ١٢ - أبدت الأقلية من نخبة الاستطلاع (١٦٦ مفردة) إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ، واستند ٥٦.١٪ منها إلى أن مستقبل الديمقراطية سيؤدي إلى ذلك ، وأن هناك تفسيرات تحدث في العالم كله (٤٠.٤٪) وصعوبة استمرار حكم الحزب الواحد (٢٤.٦٪) أو أن التحول إلى النظام الفردي الانتخابي سوف يقود إلى ذلك (٢٤.٦٪) .
- ١٣ - ذهب ١٥٥ مفردة من إجمالي ٢٠٢ في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٤٠ سنة إلى نفي إمكانية وصول المعارضة للحكم .
- ١٤ - اختلفت نسبة تأييد استقلال الحزب الوطني عن الأجهزة الإدارية للدولة ، بين فئات عينة الاستطلاع ، فقد بلغت مائة في المائة بين فئة أعضاء مراكز البحث سواء أعضاء الأحزاب أو غير الحزبيين . وكانت بين أساتذة الجامعات ٨٧.٤٪ (أعضاء الأحزاب) و ١٦.٣٪ غير الأعضاء في الأحزاب . بينما بلغت نسبة التأييد بين رجال الدين ٨٠.٨٪ ، وكانت هي أقل نسبة تأييد لفرضية الفصل بين الحزب الوطني والأجهزة الإدارية للدولة .
- ١٥ - لم يوافق على مبدأ تمثيل العمال والفلاحين ١٠.٠٪ من أعضاء النقابات المهنية وهم أعضاء أحزاب في نفس الوقت . بينما بلغت ٦٩٪ بين أعضاء النقابات المهنية غير الحزبيين ، وفي حالة أساتذة الجامعات ارتفعت نسبة عدم الموافقة بين الحزبيين (٨٢.٨٪) عنها بين غير الحزبيين (٦٩.٣٪) .
- ١٦ - مؤيدو استمرار نسبة الخمسين في المائة للعمال والفلاحين ، استندوا على عدة مبررات من أهمها : تمثيل كافة فئات الشعب (٦٢.٣٪ من الموافقين الذين بلغوا ١٢٨ مفردة فقط) ، و اتفاق هذا المبدأ مع الديمقراطية (٤٢٪) ، بينما تركزت أهم حجج المعارضين لهذا المبدأ في أن ذلك يتناقض مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص (٤٤.٤٪ من المعارضين الذين بلغوا ٣٤٧ مفردة) ، واختلاف الظروف الحالية عن الماضي (٤٠.٦٪) وغير محدد من هم العمال والفلاحون (٤٠.٣٪) .
- ١٧ - ركز جانب من العينة في الإضافات التي يمكن ذكرها في أخرى تذكر على مبدأ الإسلام هو الحل ، وأحيانا كان يشار إليه في سياق غير ملائم . من ذلك السؤال عن أهم القضايا التي ينبغي للأحزاب الاهتمام بها ، أو السؤال الخاص بمقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات . مهم الإشارة إلى أن السؤال الأخير الذي ترك مفتوحا لاية إضافات أو اقتراحات أخرى ، قد استجاب له ٩٦ مفردة بنسبة ١٩.٨٪ من إجمالي العينة . نصف هذه الاقتراحات والإضافات ذكرت أن الإسلام هو الحل ، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحياة وغير ذلك من تعبيرات تعبر عن مضمون واحد وتيار واحد .

Abstract

PUBLIC OPINION POLL ON POLITICAL PARTIES

Amani Kandil

This poll aims at recognizing elite's opinions concerning parties and its practices. The poll represents the first part of a broader study that addresses public opinion in general. There are three main points: The first is concerned with the indicators of political participation, the second addresses elite's opinions on parties and their democratic practices. The last point is concerned with the future of political parties and the determinants of change.

المساواة أمام القضاء

سرى صيام *

بحث " المساواة أمام القضاء " هو أحد أهم بحوث برنامج حقوق الإنسان الذي يجريه المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ** ، وقد أشارت إلى هذا الحق المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في قولها :

" .. الناس جميعاً سواء أمام القضاء .. ومن حق كل فرد ، لدى الفصل في أية تهمة جنائية توجه إليه أو في حقوقه أو التزاماته في أية دعوى مدنية ، أن تكون قضية محل نظر منصف وعلمي من قبل محكمة مختصة مستقلة محايدة ، منضمة بحكم القانون .. " ، وقد عالج هذا البحث الموضوع في أربعة فصول وهي :

الفصل الأول : المساواة في كفاية الحق في التقاضي .

الفصل الثاني : القضاء الطبيعي والمساواة أمام القضاء .

الفصل الثالث : تحقيق المساواة بتفسير التقاضي .

الفصل الرابع : ضمانات المساواة أمام القاضي الطبيعي .

وعنى البحث بمسألة خاصة يرصد مدى احترام حق المساواة أمام القضاء ومدى تطبيقه في مصر ، وإبراز مواطن الإخلال به واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالة وجوه هذا الإخلال وتحقيق التطبيق الصحيح والاحترام الواجب له ، ضماناً لتمتع كافة المواطنين بهذا الحق الهام في حقوق الإنسان وتأكيداً لاستقلال القضاء وسيادة القانون .

كانت المساواة بين الناس وما تزال مبتغى البشر ، أكدت الشرائع السماوية وخاتمتها الإسلام ، أية ذلك قول الله تعالى " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " وقول

* نائب رئيس محكمة النقض .

** يشرف على هذا البرنامج الأستاذ الدكتور أحمد خليفة ، وقد شكلت هيئة بحث المساواة أمام القضاء من السادة المستشارين محمد بدر المنيلاوي النائب العام، وسرى صيام نائب رئيس محكمة النقض ، وعلى الصادق عثمان المستشار بمحكمة النقض ، والدكتور أحمد عصام مليجي الخبير الأول بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرسول الكريم : " كلكم لأدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى " وقوله صلى الله عليه وسلم : " الناس سواسية كأسنان المشط " .

وقد حرصت المواثيق الدولية ودساتير الأمم على اختلاف توجهاتها وتباين نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على تأكيد المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات العامة ، فبعد أن أفصحت المادة الأولى من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ عن المساواة بين جميع البشر ، نصت المادة الثانية منه على أنه " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى هذا الإعلان دونما تمييز من أى نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسيا وغير سياسى أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر ، وفضلا عن ذلك ، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الشخص " . كما لا تخلو الدساتير من إبراز هذا المبدأ أو النص عليه ، ومنها دساتير مصر المتعاقبة التى جرت فى صياغة شبه موحدة على تأكيد أن المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " المواد ٣ من دستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ و ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ و ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ ومن دستور سنة ١٩٦٤ ومن دستور سنة ١٩٧١ .

وعلى الرغم من النص فى المواثيق الدولية والدساتير على المساواة فى الحقوق والواجبات العامة بإطلاق ، فإنها تجمع إما على تخصيص المساواة أمام القانون بمواد مستقلة ، أو بالنص عليها على سبيل الانفراد ، كالحال فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أفرد المادة السابعة منه للمساواة أمام القانون وفى التمتع بحمايته وذلك عن إيمان بأهمية المساواة فى هذا النطاق وتقدمها على ما سواها من المجالات .

وإذا كانت المساواة أمام القانون أهم وجوه المساواة بين الأفراد ، فإن المساواة أمام القضاء أهم عناصر المساواة أمام القانون ، بها تتحقق سيادته ، وترسخ ثقة الناس فيه ، وباحترامها يظل القضاء ملاذا للبشر فى اقتضاء حقوقهم والفصل فى نزعتهم .

وإدراكا لأهمية حق المساواة أمام القضاء ذاك ، وفى نطاق برنامج بحوث

حقوق الإنسان الذى يتولاه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، كان اختيار هذا الحق ليكون موضوعاً لبحث مستقل مستفيض محاييد يعنى بإبراز واقعه فى مصر من حيث مدى حظه من الاحترام والرعاية من جهة ومواطن الإخلال به من جهة أخرى وأسلوب مواجهة مواطن الإخلال تلك .

وقد عالجت هيئة البحث موضوع المساواة أمام القضاء فى فصول أربعة ، تناول أولها المساواة فى كفالة الحق فى التقاضى ، وعنى ثانيها بدراسة القاضى الطبيعى والمساواة أمام القضاء ، أما ثالثها فكان موضوعه تحقيق المساواة بتيسير التقاضى ، بينما اختص رابعها ببيان ضمانات المساواة أمام القاضى الطبيعى .

وفى ما يلى موجز ما اشتمل عليه البحث فى جوانبه الأربعة سألقة البيان وما انتهى إليه من توصيات فى نطاق كل جانب .

الفصل الأول : المساواة فى كفالة الحق فى التقاضى .

تضمن هذا الفصل موضوع المساواة فى كفالة الحق فى التقاضى فى ثلاثة مباحث ، تضمن أولها حق التقاضى وتطوره التاريخى ، وتناول ثانيها أعباء التقاضى ومبدأ المساواة ، واشتمل الثالث على معوقات تحريك الدعوى الجنائية . وقد عنى المبحث الأول ببيان مضمون ونطاق مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضى ، فلوord أن حق التقاضى حق أصيل ، وأنه عماد الحريات جميعاً ، إذ بدونهُ يستحيل على الأفراد أن يأمّنوا على الحريات تلك أو يردوا عنها الاعتداء وعرض للتطور التاريخى لهذا الحق فى الإسلام الذى كفل حق التقاضى فى صورة مثالية لم تشهدها حضارة حتى الآن ولم يعرفها مجتمع من المجتمعات ، ثم فى الدساتير المصرية التى يمثل دستور عام ١٩٧١ مرحلة هامة من مراحلها فى تقرير مبدأ حق اللجوء القضاء وكفالاته ، بما نص عليه من المادة ٦٨ منه من أن " التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ، ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء " ، وعنى هذا المبحث - من بعد - باستعراض مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين الأعمال والقرارات الإدارية من رقابة القضاء من حيث بيان التشريعات التى صدرت مقيدة ولاية القضاء الكاملة

بإقتطاع جانب من وظيفة السلطة القضائية وإستاده إلى جهات غير قضائية ، أو بمنع قبول الدعوى إذا تعلقت بعمل أو قرار مما ينص عليه التشريع المقيد ، ثم موقف القضاء والفقه من هذه التشريعات قبل دستور ١٩٧١ الذى كان تتويجا لأحكام وآراء الفقهاء مؤكداً إلغاء كافة موانع التقاضى فى صراحة وحسم غير مسبقين فيما كان قبله من دساتير .

وتناول المبحث الثانى أعباء التقاضى ومبدأ المساواة أمام القضاء ، فأكّد أن مجانية القضاء هى نتيجة حتمية لمبدأ المساواة ذاك وأنها تؤدى إلى وجوب تحمل الدولة مرتبات القضاة ، وهو ما أدركه الإسلام الذى حرص على أن تكون رواتب القضاة عالية ؛ ليتمكنوا من مباشرة ولايتهم دون تأثر بظروف خارجية تؤدى إلى تغاير الأحكام مع تماثل الظروف وهو ما يتلّدى عنه الإخلال بالمساواة أمام القضاء ، ثم عرض المبحث للمجانية تلك رسوم التقاضى ، فبين الرأى الذى يتجه إلى منح العدالة بغير مقابل اعتباراً أن الخصم الذى يقاضى لا يدافع عن حقوقه وحدها بل يدافع بطريق غير مباشر عن حقوق الجميع ، ولأن إخفاقه فى دعواه لا يعتبر بمجرد خطأ موجبا لتحمل نفقاتها فقد يكون حسن النية أو يرتد خسارته الدعوى إلى عجزه لسبب أو لآخر عن إثبات حقه ، واستعرض الرأى الآخر الذى يرى أن مجانية التقاضى تؤدى إلى الإكثار من الخصومات وإغراق المحاكم بدعاوى كيدية أو غير جدية أو خالية من أى أساس أو دليل ، وأشار إلى ابتداء الإعفاء من رسوم التقاضى ونظام المساعدة القضائية لتعويض انعدام المساواة الذى ينشأ عن فرض الرسوم القضائية وما يؤخذ على هذا النظام فى نطاق تطبيقه بمصر ، واشتمل المبحث على تناول كفاءة استعانة المتقاضى بمحام بحسبانه فرعا على مبدأ كفاءة القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء الذى أكدته الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من دستور عام ١٩٧١ الذى حرص على النص على كفاءة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة ، وكفاءة القانون لغير القادرين وسائل الدفاع عن حقوقهم .

واشتمل المبحث الثالث على قيود الدعوى الجنائية ومبدأ المساواة ، فاستعرض فى هذا النطاق طبيعة الدعوى الجنائية ، والتطور التاريخى للخصومة الجنائية ، واختلاف نظمها بين نظام الاتهام الفردى ونظام الاتهام العام الذى حلت فيه النيابة العامة محل الفرد فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ثم النظام المختلط الذى يغلب فيه على مرحلتى التحقيق الابتدائى والاتهام نظام

الاتهام العام ويغلب على مرحلة المحاكمة نظام الاتهام الفردي ؛ وقد تناول المبحث ذاك القيود التي أوردتها التشريع الجنائي المصرى على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية وهى الشكوى والطلب والإذن مبيها أحكامها ومدى تأثير كل منها على مبدأ المساواة أمام القضاء ، وخلص فى هذا الصدد إلى أن اشتراط الشكوى أو الإذن فى بعض الجرائم لا يمثل كقاعدة عامة أى انتهاك أو مساس بمبدأ المساواة ، بينما يشكل الطلب إخلالا بالمبدأ ذاك ، إذ الجرائم التى يشترط فيها تضرر بمصلحة خالصة للمجتمع وتشكل خطورة مباشرة على كيانه ، فينبغى أن يكون الحق فى الاتهام وإقامة الدعوى ومباشرتها خالصاً للنياحة العامة تنهض به بحرية تامة لا قيود عليها فيه .

وانتهى الفصل الأول فى موضوع المساواة وكفالة الحق فى التقاضى إلى التوصيات التالية :

- أولاً : العمل بقدر الإمكان على تخفيف الرسوم المقررة على إقامة الدعاوى والرسوم الأخرى المرتبطة بها على أن يكون ذلك تدريجياً ، وأن يواكب تبصير المواطنين بحقوقهم المختلفة وبأحكام القوانين الأساسية ، وخلق نوع من الوعى يتأى بهم عن ولوج سبيل التقاضى دون وجه حق أو مبرر.
- ثانياً : جمع شتات القوانين المتعددة الخاصة بالرسوم القضائية فى قانون واحد وتبسيط أحكامها ، بل وتوحيد هذه الرسوم فى رسم واحد بقدر الإمكان.
- ثالثاً : التوسع فى نظام الإعفاء من الرسوم القضائية وتبسيط أحكامه .
- رابعا : وضع تنظيم محكم وبتقيد لنظام المساعدة القضائية تتضمن تبصير المواطنين به وكيفية الالتجاء له ، ويجعل منه حقيقة قائمة بالفعل لا مجرد نصوص نظرية ومد نطاقه إلى كافة أنواع المنازعات .
- خامساً : سرعة تعديل التشريع بإلغاء الطلب كقيد على حق النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية فى بعض الجرائم ؛ لما يمثله من إخلال حقيقى بمبدأ المساواة أمام القضاء وسلب لاختصاص النيابة العامة لصالح جهات إدارية دون مبرر أو مصلحة عامة .

الفصل الثانى : القضاء الطبيعى والمساواة أمام القضاء .

تناول هذا الفصل موضوع القضاء الطبيعى والمساواة أمام القضاء فى ميحد تمهيدى استعرض العلاقة بين القضاء الطبيعى وبين المساواة أمام القضاء ،

ومبحث أول اشتمل على مفهوم القضاء الطبيعي ، ومبحث ثان موضوعه القاضي الطبيعي وواقع النظام القضائي في مصر .

أما المبحث التمهيدى فقد أشار إلى حرص الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية وديساتير الأمم على تأكيد المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات العامة ، ثم إفرادها المساواة أمام القانون بنصوص مستقلة ، وأكد أنه إذا كانت المساواة أمام القانون أهم وجوه المساواة بين المواطنين ، فإن المساواة أمام القضاء أهم عناصر المساواة أمام القانون بها تتحقق سيادته وترسخ ثقة الناس فيه ، وباحترامها يظل القضاء ملاذا للبشر في اقتضاء حقوقهم والفصل في نزعتهم ، ثم أشار إلى أن المساواة أمام القضاء تعنى من جهة حق كل مواطن في الالتجاء إلى القضاء ، ومن جهة أخرى حقه في أن يكون القضاء الذى يلجأ إليه أو ينظر فى أية تهمة جنائية توجه له قضاء طبيعيا ، وكيف أن الدستور المصرى عام ١٩٧١ تفرّد بالنص لأول مرة فى المادة ٦٨ منه على تقرير حق كل مواطن في اللجوء إلى القاضي الطبيعي ، وكيف أن تقرير هذا الحق هو تجسيد لمبدأ المساواة أمام القضاء ، لأن هذا المبدأ يتعارض مع إيثار فئة معينة بمحاكم خاصة ، أو إنشاء محاكم استثنائية تحل محل القضاء العادى فى أحوال معينة ، وهو ما يتادى عنه أن العلاقة وثيقة بين القضاء الطبيعي وبين المساواة أمام القضاء ، فالأول فرع على الثانية ، وهو أهم عناصرها .

وتناول المبحث الأول مفهوم القضاء الطبيعي ، فعرض لهذا المفهوم في الشريعة الإسلامية التى لم تعرف في صدر الإسلام مبدأ الفصل بين السلطات في صورته الحديثة ، ومع بقاء السلطة القضائية مندمجة من الناحية العضوية في السلطة التنفيذية إلا أنه لم يكن هناك تأثير للسلطة التنفيذية على أعمال القضاء الذين كانوا يتمتعون بكافة الضمانات وأولها الاستقلال في مواجهة الحاكم ، كما لم يعرف الإسلام قضاءً خاصاً يستأثر بمحاكمة فئة دون أخرى ، أو قضاء استثنائيا يباشر اختصاصه في ظروف معينة أو بالنسبة لجرائم من صنف خاص ، واشتمل المبحث ذاك على مفهوم القضاء الطبيعي في المواثيق والديساتير العالمية والمحلية التى أكدت على حقائق بالغة الأهمية : أولها حق كل إنسان في اللجوء إلى القاضي الطبيعي ، وثانيها إناطة ولاية القضاء إلى ذلك القاضي ، وثالثها حظر إنشاء محاكم استثنائية أو خاصة ، وأخرها قصر اختصاص القضاء العسكرى على الجرائم العسكرية التى يرتكبها العسكريون ، بل إن بعض

الدساتير قد حظرت إنشاء المحاكم العسكرية في غير من الحرب ، ثم مشور
القضاء الطبيعى فى المؤتمرات العالمية والمحلية ، وأهمها المؤتمر العالمى لاستقلال
العدل الذى عقد فى مونتريال بكندا عام ١٩٨٢ ، ومؤتمر الأمم المتحدة السابع
لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود فى ميلانو عام ١٩٨٥ والذى كان من أهم
إنجازاته المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية ، ومؤتمر العدالة
الأول المعقود فى القاهرة عام ١٩٨٦ ، ثم المؤتمران الأول والثانى للجمعية
المصرية للقانون الجنائى فى القاهرة عام ١٩٨٧ وفى الإسكندرية عام ١٩٨٨ ،
وخلص المبحث الأول إلى مفهوم مقترح للقضاء الطبيعى حدد عناصر هذا القضاء
فى ضرورة أن تكون المحكمة محددة بالقانون فى وقت سابق على نشوء الدعوى ،
بحيث لا يجوز بعد نشوء الدعوى أو وقوع الجريمة انتزاع المواطن أو المتهم من
قاضيه الطبيعى إلى محكمة أخرى أقل ضمانا تنشا خصيصا من أجله ، وأن
يكون اختصاص هذا القضاء محدداً وفقاً لمعايير موضوعية مجردة غير متوقف
على مشيئة سلطة معينة ، إذ أن المحاكم المؤقتة لا تعتبر من قبيل القضاء
الطبيعى ، وأن يطبق القواعد القانونية العادية فيما يتعلق بالإجراءات والإثبات
والتي تكفل حقوق الدفاع وضماناته كاملة ، وأن يتشكل بكامله من قضاة مهنيين
مقترغين يتوافر فيهم العلم بالقانون ويتمتعون بالاستقلال ويحصنون بعدم القابلية
للعزل وغير ذلك من الشروط التى تنظمها قوانين السلطة القضائية .

وكان موضوع المبحث الثانى القضاء الطبيعى وواقع النظام القضائى فى
مصر ، رصد لهذا الواقع وتحديداً لمواطن إخلاله بالمساواة أمام القضاء ،
وصولاً إلى بيان سبل مواجهة مظاهر هذا الإخلال ، وفى هذا النطاق تم
استعراض مسيرة بعض الدساتير بالنسبة للقضاء العسكرى ، وإنزال مفهوم
القضاء الطبيعى - على السياق المتقدم - على القضاء العسكرى فى مصر طبقاً
لنصوص قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، وبين من ذلك أن
القضاء العسكرى بتنظيمه فى القانون المذكور ، وبصرف النظر عن واقعه العملى ،
ليس قضاء طبيعياً ، إذ يسمح القانون بأن يتحدد اختصاصه بنظر الدعاوى
الجنائية حتى بالنسبة اجرائم القانون العام فى وقت لاحق على ارتكاب ذاء
الجرائم ، ويجعل هذا الاختصاص مرهونا بمشيئة رئيس الجمهورية ، ولا يشترط
فى التضاة العسكريين وأعضاء النيابة العسكرية ، عدا مدير القضاء العسكرى
والمدعى العام العلم بالقانون ، وينقذ رجاله الاستقلال ، ولا يتمتعون بخصائص

عدم القابلية للعزل ، ولا تتوافر أمام هذا القضاء ضمانات الدفاع وحقوقه وعلى الأخص جواز الطعن فى قراراته وأحكامه . وفى بيان مواطن الإخلال بحق المساواة أمام القضاء فى تنظيم القضاء العسكرى ، أثبت البحث أن اختصاص هذا القضاء يمتد إلى محاكمة المدنيين لمجرد وقوع الجرائم فى الأماكن العسكرية أو على متعلقات القوات المسلحة ، أو لمجرد صدور قرار من رئيس الجمهورية ، أو لوقوع الجريمة على عسكرى بسبب تادية أعمال وظيفته ، وكلها أمور لا يجوز أن تكون مبرراً للحرمان من القضاء العادى والإخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء ، كذلك فإن اختصاص القضاء العسكرى بمحاكمة العسكريين عن كافة الجرائم التى ترتكب منهم إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام القانون المذكور هو وجه آخر لأوجه الإخلال بالمساواة أمام القضاء ، بالإضافة إلى حرمان المجنى عليهم من الادعاء مدنياً أمام القضاء العسكرى وهو مظهر من مظاهر الإخلال يمس ضمانات الضحايا فى مواجهة انفراد النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ، والحق فى الإدعاء المدنى فى مرحلة المحاكمة الجنائية توفيراً لوقت وجهد القضاء والمتقاضين ، واشتمل المبحث على بيان دور محكمة النقض فى مواجهة إخلال قانون الأحكام العسكرية بحق المتهم فى المثل أمام قاضيه الطبيعى حين أكدت إشراك القضاء العادى مع المحاكم العسكرية فى اختصاصها ، ثم عرض لدور التشريع فى مواجهة الإخلال ذاك على النحو الذى تضمنته التوصيات التى انتهى إليها الفصل المعروض ، وتناول المبحث ذاته قضاء أمن الدولة والقضاء الطبيعى ، فبين أن قضاء أمن الدولة ليس قضاء طبيعياً لأنه إن كان مشكلاً تطبيقاً لقانون الطوارئ فإن اختصاصه يمكن أن يتحدد حتى بالنسبة لجرائم القانون العام فى وقت لاحق على ارتكاب الجريمة ، ويكون مرهوناً بمشيئة رئيس الجمهورية ، كما أنه يسمح بإشراك غير القضاء فى تشكيل المحاكم ، ولا تتحقق أمامه ضمانات الدفاع وحقوقه ، وإن كانت محاكمه دائمة فإنه يسمح بإشراك غير القضاء فى تشكيلها ، كما يخل هذا وذاك بحق المساواة أمام القضاء من خلال الحرمان من اللجوء إلى القضاء الطبيعى وحظر الإدعاء المدنى أمامه ، وعنى المبحث ببيان دور محكمة النقض فى مواجهة أوجه إخلال قضاء الطوارئ بحق المساواة ذاك بما أستقر عليه قضاؤها من تغليب اختصاص القضاء العادى على اختصاص قضاء الطوارئ وتقرير اختصاصه بما يختص به قضاء الطوارئ ، واستعرض قضاء المحكمة الدستورية العليا بشأن

محاكم أمن الدولة وفقا لقانون الطوارئ ، ثم عرض لقضاء القيم ومبدأ المساواة أمام القضاء ، وانتهى إلى أن قضاء القيم ليس قضاءً طبيعياً وأن تقرير الاختصاص له هو إخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء ، وكذلك قانون محاكمة الوزراء .

وانتهى الفصل الثانى فى موضوع القضاء الطبيعى والمساواة أمام القضاء إلى التوصيات التالية :

أولاً : إجراء تعديلات على قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تجعل الحصول على إجازة الحقوق شرطاً واجباً فى كافة رجال القضاء العسكرى وأعضاء النيابة العسكرية ، وتحتصر اختصاص القضاء العسكرى فى محاكمة العسكريين عن الجرائم العسكرية البحتة ، وتتضمن إلغاء المادة ٤٨ التى تجعل القضاء العسكرى صاحب القول الفصل فى تحديد اختصاصه ، ويستحدث نصوصاً تكفل استقلال رجال القضاء العسكرى وتنظم الطعن فى أحكام المحاكم العسكرية المصدق عليها ، وذلك أمام دائرة خاصة من الدوائر الجنائية بمحكمة النقض .

ثانياً : إلغاء محاكم أمن الدولة بنوعيتها وإسناد اختصاصاتها إلى دوائر خاصة فى المحاكم العادية المشكلة من القضاة العاديين وحدهم .

ثالثاً : تعديل الدستور بإلغاء المادة ١٧٩ منه التى نصت على المدعى العام الاشتراكى ، وإسناد اختصاصاته إلى النيابة العامة فى الحدود التى تتمشى مع الأصول الدستورية والضمانات المقررة فى القوانين العادية .

رابعاً : إلغاء قانون حماية القيم من العيب بما تضمنه من ابتداع قضاء القيم ، وإسناد اختصاصات هذا القضاء فى نطاق القواعد الدستورية إلى القضاء العادى .

خامساً : إلغاء قانون محاكمة الوزراء ، وإسناد محاكمتهم إلى دائرة خاصة من محاكم الجنايات العادية ، وبحيث ينص على أن يتولى التحقيق أعضاء من النيابة العامة ، بدرجة محام عام على الأقل ، ولا ترفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام .

الفصل الثالث : تحقيق المساواة أمام القضاء بتيسير التقاضى .

خصص هذا الفصل لموضوع تحقيق المساواة أمام القضاء بتيسير التقاضى ،

وقد عالج في ثلاثة مباحث ، تناول أولها مدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب المكاني ، واشتمل ثانيها على معيار التقريب المكاني في التشريع المصرى، وعنى ثالثها بدراسة مدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب الزمنى .

وقد أوردت الدراسة في مقدمة هذا الفصل أن تحقيق المساواة أمام القضاء يستلزم تيسير التقاضى للمتقاضين على اختلاف قدراتهم ؛ حتى يكون في مكنة كل منهم دون تفرقة أن يحتسب بمظلة القضاء ، وأن هذا التيسير يتطلب أمرين أشارت إليهما المادة ٦٨ من دستور جمهورية مصر العربية وألزمت الدولة بكفالتهما ، أولهما تقريب جهات القضاء من المتقاضين ، أو ما يمكن أن يطلق عليه التقريب المكاني ، وثانيهما سرعة الفصل في القضايا ، أو ما يمكن أن يطلق عليه التقريب الزمنى ، وساققت المقدمة أن ارتباط التقريب المكاني بالمساواة أمام القضاء يتمثل في أن بعد المسافة بين جهة القضاء وبين المتقاضى ، قد يقف دون الحصول على حقوقه قضاء إذا لم يستطع التغلب على هذا البعد أو شق عليه اجتياز هذه المسافة ، فيحرم لذلك من التقاضى لسبب لا دخل لإرادته فيه ، وأن ارتباط التقريب الزمنى بالمساواة أمام القضاء يتمثل فيما يؤدي إليه التراخى في حسم المنازعة المعروضة وبذل المزيد من الجهد البدنى والمالى والنفسى من انصراف البعض عن الدعاوى وقعوده عن مواصلة الدفاع نتيجة العجز عن بذل هذا الجهد الزائد ، وهو ما يحول عملاً دون ممارسة حق التقاضى واهتزاز مبدأ المساواة أمام القضاء .

وفي معالجة المبحث الأول لمدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب المكاني ، بين أن المقصود بتقريب القضاء مكانياً هو أن تتعدد مقار الدرجة القضائية الواحدة وتنتشر في بقاع الجمهورية ؛ ليكون في مكنة أى مواطن الوصول في يسر إلى مقر المحكمة التى يحتاج إليها ، أيا كانت درجتها في السلم القضائى ، سيما في البلاد الزراعية التى يلتصق فيها الفلاح بالأرض التصاق المصلحة ، فلا يطبق البعد عنها مسافات طويلة أو مرات متكررة ، ثم عرض لنهج المشرع المصرى في هذا النطاق ، فساق أنه لم يوزع الحرص على التقريب المكاني بالتساوى على جميع أنواع المحاكم ، إذ من المحاكم ما تابى طبيعتها أن تتعدد ، كالمحاكم العليا ، ومنها ما يجب أن يكون تعددها بقدر ، كالمحاكم الاستئنافية العليا ، ومنها ما تستوجب اختصاصاتها أن تتكاثر في طول البلاد

وعرضها ، كالمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ، واستعرض بالتفصيل واقع التقريب المكانى فى مصر وتطوره التاريخى بالنسبة إلى كل نوع من أنواع المحاكم المذكورة ، وأبرز فى هذا النطاق أنه فيما يختص بالمحاكم الاستثنائية المدنية والجنائية ، فإن المشرع وإن وضعها فى نطاق محدود العدد ، لم يتجاوز أقصى اتساع له حتى الآن ثمانى محاكم ، إلا أنه أمر بأن تنتظر قضايا كل محافظة فى عاصمة هذه المحافظة ، وهو ما ينطوى على تقريب لجهات القضاء يتواءم مع طبيعة هذه المرحلة القضائية ، وأنه بالنسبة للمحاكم الابتدائية والجزئية فقد لجأ المشرع إلى وسائل تحقق التقريب المكانى منها التوسعة فى اختصاص المحاكم الجزئية استغلالا لقربها من المتقاضى ، وإنشاء جهات تتولى اختصاصات قضائية فى مواد جزئية كشف التطبيق عن مساوئها الحقيقية كمحاكم المراكز التى أُلغيت عام ١٩٤٦ ومحاكم الأخطاط التى أُلغيت عام ١٩٣٠ ، وذلك نتيجة إسناد القضاء إلى غير أهله المتخصصين فيه المؤهلين له ، وإهدار القواعد القانونية عن جهل بها أو نتيجة للوساطات والرشاوى ، وكذلك الأخذ بنظام الدوائر المتنقلة المعمول به حتى الآن تطبيقا لنصوص قوانين السلطة القضائية المتعاقبة حتى القانون القائم الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وبالإضافة العددية للمحاكم الابتدائية والجزئية ، وتناول البحث الأول أيضا التقريب المكانى والقضاء الإدارى الذى يقوم عليه فى النظام المصرى مجلس الدولة ، ويختص أساسا بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية وبما قد يحيله عليه القانون من اختصاصات أخرى .

وأشتمل البحث الثانى على معيار التقريب المكانى فى التشريع المصرى ، فأوضح أن الدستور المصرى وإن أوجب تقريب جهات القضاء من المتقاضين فإنه لم يحدد ضابط هذا التقريب ولم يكشف عن معياره ، واستعرض ما قد يثور فى الأذهان من أن المعيار المنشود هو ما يحقق قرب مقر المحكمة من مقر المتقاضى بمعنى القرب من أشخاص الدعوى ، وصعوبة هذا المعيار لتعدد أطراف الدعوى ، وضرورة ترجيح مقر أحدهم به فى التقريب ، وبحث جواز المغايرة فى المعيار من دعوى إلى أخرى فيختار مثلا شخص المدعى عليه معيارا لتقريب القضاء فى بعض الدعاوى ، وموضوع الدعوى معيارا لذلك فى دعاوى أخرى ، وألح إلى أن المشرع المصرى لم يركن تماما إلى معيار واحد فى التقريب المكانى ، كما اختلفت نظرته إليه فى المجال المدنى عن نظرته إليه فى المجال الجنائى ، وفى المجال

الأول حيث تتشابه الاعتبارات التي تحدد الزاوية التي يجب الاتجاه ناحيتها لتقريب القضاء اعتصم بالمرونة في تحديد المعيار الواجب التطبيق فجعل الأصل هو القرب من المدعى عليه ، مادام أن المدعى هو الذي اختار النزاع أمام القضاء ولم يثبت بعد أن المدعى عليه على غير حق ، والتقت عن هذا المعيار حين أى أن هناك اعتبارات أولى بالرعاية كما في الدعاوى العينية العقارية ودعاوى الحيازة إذ فيها تكون المحكمة الأقرب إلى موقع العقار أقدر من غيرها على نظر الدعاوى المتعلقة به ، وكما في دعاوى النفقة التي أجاز للمدعى أن يرفعها أمام المحكمة الأقرب لموطنه ، والمسائل المتصلة بالتقليسة التي جعلها من اختصاص محكمة التقليس سواء كانت موضوعية أو وقتية أو دعاوى عقارية تيسيرا للفصل فيها ومنعاً لتناقض الأحكام بشأنها ، وكذلك اختصاص قاضى التنفيذ الذي يجرى التنفيذ في محكمته بمسائل التنفيذ ، وأشار إلى أن المشرع في تطبيقه لمعيار التقريب المكانى في مسائل الأحوال الشخصية لم يقلل عما تنسم به من أنها لصيقة بالمتخاص ، وما يقتضيه ذلك من رعاية خاصة لبعض من يتصلون بهذه الدعاوى ، سواء أكانوا مدعين أم مدعى عليهم على نحو ما تكشف عنه معاملته لنقص الأهلية ومن في حكمه والولى الشرعى والزوجة ، أما في مجال الدعاوى الجنائية فإن المشرع استهدف في التقريب حسن إدارة العدالة الجنائية وهو أمر يتصل بالنظام العام ، ومن ثم فقد حدد مجالا جغرافيا لكل محكمة يرتبط بالخصومة الجنائية بروابط تعتمد على عناصر معينة حددتها المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهي المكان الذي وقعت فيه الجريمة ، أو الذي يقيم فيه المتهم ، أو الذي يقبض عليه فيه ، ولم يكن قصد المشرع من ربط الاختصاص بمحل إقامة المتهم أو مكان ضبطه تقريب القضاء منه ، وإنما تحقيق العدالة الجنائية لما يوفره القرب من محل إقامة المتهم من سهولة التعرف على ماضيه ، وما يحققه القرب من مكان ضبطه من تجنب السلطات مشقة نقله مع احتمال هربه ، ومع ذلك فقد راعى المشرع طبيعة بعض الدعاوى الجنائية ، كالأمر في جرائم الأحداث إذ جعل من معايير الاختصاص المكان الذي يقيم فيه الحدث أو وصية أو أمه حسب الأحوال ، وأجاز أن تتعدد محكمة الأحداث عند الاقتضاء في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي يودع فيها الحدث رغبة من المشرع في أن ينأى بالحدث عما يحيط بالمحكمة من مقرها عن قيود الحراسة ورهبة التعامل.

وتناول المبحث الثالث مدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب الزمنى ،
فحدد المقصود بهذا التقريب وهو الأقتصاد ما أمكن فى الزمن الذى تستغرقه
الخصومة أمام القضاء من يوم أن يبدأ عرضها عليه حتى ينتهى منها بحكم
قطعى فى موضوعها لاعمقب عليه ولا مجال للطعن فيه ، وبين أن الاسترخاء
القضائى ، والإجراءات العقيمة والتعقيدات الإدارية قد تعجز البعض عن مواصلة
مسيرة الدعوى فينصرف عنها ويضيع حقه بما تختل معه المساواة أمام القضاء
نتيجة عدم الالتزام بحكم دستورى واجب الاتباع نصت عليه المادة ٦٨ من
الدستور حين ألزمت النولة بأن تكفل سرعة الفصل فى القضايا ، وأوضحت
الدراسة أن عاملا هاما من عوامل البطء فى التقاضى يرجع إلى ازدياد عدد
القضايا زيادة لم تواكبها زيادة مناسبة فى قدرة المحاكم على الفصل فيها ، ذلك
أن من المقطوع به أن التناسب بين عدد القضايا وعدد القضاء قد حاق به الخلل،
واسترسلت فى بيان الأسباب الرئيسية لبطء التقاضى تحت أنواع ثلاثة : أولها
المعوقات الفنية ومنها مايتصل بالقاضى وينشأ عن عدم التناسب الكمي بين عدد
القضاء ، أو عن عدم التناسب الكيفى بين القضاة وبين مايطالب إليهم الفصل فيه
من قضايا ، إذ التناسب ذاك يقتضى أن يكون القاضى على قدرة فنية تسمح له
بالفصل العادل فى المنازعة المعروضة لاتقدمها دراسات الجامعة ، واستلزمات
إنشاء المركز القومى للدراسات القضائية عام ١٩٨١ و تستلزم وضع المبادئ
القضائية والأبحاث والسوابق تحت بصر القاضى وكذلك التشريعات وتحقيق
التخصص واستخدام العقول الالكترونية ، وثانى أسباب بطء التقاضى المعوقات
الإجرائية ويقصد بها مايفرضه القانون الإجرائى من إجراءات تستغرق وقتا
ويمكن الاستغناء عنها أو استبدال غيرها بها أسرع خطأ وأحكم سدا للثغرات
وفى بيانها أوضحت الدراسة أن الشرائع الإجرائية تعالج المعوقات تلك من
زاويتين تتصل الأولى منها بمنح القاضى سلطة أوسع فى إدارة الدعوى ، وتتعلق
الثانية بالتقليل من حالات البطلان المترتبة على مخالفة القواعد الإجرائية ، وأن
التشريع المصرى فى شقه الجنائى أو المدنى يأخذ كقاعدة عامة بمذهب البطلان
الذاتى ليتجنب إطالة أمد التقاضى ، فلا يضع البطلان جزاء صارما على كل
مخالفة للقواعد الإجرائية ، ويعتد بالإجراء المشوب بالعيور إذا ماتحقت الغاية
المقصودة منه ، ولو من غير طريقة ، وحددت الدراسة بعض مايعترى إجراءات
الخصومة من عيوب تؤدي إلى تعثر سيرها تتعلق بإجراءات إعلان صحيفة

الدعوى ، واشتراط المشرع فى المادة ٦٣ من قانون المرافعات شكلية معينة لرفع الدعوى ، وأوصت بإعادة النظر فى نظام مجالس الصلح التى استحدثها قانون المرافعات فى المادة ٦٤ منه ، والتوسع فى نظام أوامر الأداء ، والأخذ بنظام النيابة المدنية لتكون لها اختصاصات المحكمة المدنية فى مرحلة التحضير واختصاصات نيابة الأحوال الشخصية الحالية ، فضلا عن الاختصاصات الأخرى التى تطلق يدها فى سبيل إنهاء مرحلة التحضير فى أقصر وقت ممكن ، وكذلك دعم نظام قاضى التنفيذ وإحكام القواعد المتصلة به ، والعمل بنظام تخصص القضاة الذى نصت عليه قوانين السلطة القضائية المتعاقبة ولم يئل حظه من التطبيق . أما المعوقات الإدارية ويقصد بها ما ينشأ بسبب الجهات الإدارية من عقبات فى طريق الخصومة القضائية تعرقل مسيرتها ، وتؤخر وصولها إلى غايتها ، وهى صدور حكم بات يستطيع المحكوم له تنفيذه ، فقد أبرزت بشأنها عناية المشرع المصرى بالجهات المعاونة للقضاء ، وهى : أقالم الكتاب المدنية والأقاليم الجنائية والمحضرين والطب الشرعى وسائر الخبراء ، وأوصت بإسراع الخطى فى تطبيق الطرق العلمية الحديثة فى عمل هذه الجهات ، حفظا وإثباتا ، وبالأخذ بنظام الشرطة القضائية المتخصصة ، وتعزيز الطب الشرعى الذى يشكو النقص الشديد فى رجاله ، كل ذلك من أجل أن تحقق المسيرة القضائية هدفها المنشود فى أقرب وقت ممكن .

الفصل الرابع : ضمانات المساواة أمام القاضى الطبيعى .

إختص هذا الفصل من البحث بضمانات المساواة أمام القاضى الطبيعى فعالجها فى تمهيد وأربعة مباحث ، تناول أولها القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وعنى ثانيها بموضوع تقدير الجزاء الجنائى ، وثالثها بالعقوبة السالبة للحرية وبدائلها ، بينما اشتمل رابعها على الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .

وقد أفصح التمهيد عن العناية بمحاكمة الأحداث فى القانون الخاص بهم وفى قانون الأحكام العسكرية بيانا لأوجه عدم المساواة التى قد تنال بعضهم أثناء نظر قضاياهم مقارنا ببعض الآخر ، وأختار مرحلة تقدير الجزاء الجنائى بهدف الوصول إلى أوجه عدم المساواة التى يمكن أن تصاحبها واقتراح ما يحقق المساواة فى هذا النطاق ، ثم محاولة الموازنة بين العقوبات السالبة للحرية وبين

المساواة ، واقتراح القواعد الكفيلة بتفريد جزاء الغرامة لتحقيق أكبر قدر من المساواة فى توقيمه وتنفيذه والتعرض لأحكام الإكراه البدنى ومدى تحقيقه لفكرة المساواة ، وأخيرا أوجه الإخلال بالمساواة فى شأن تنظيم الطعن فى الأحكام العسكرية والحرمان من الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ .

وفى معالجة المبحث الأول لمحاكمة الأحداث ، عنى البحث ببيان التطور التاريخى لتنظيم معاملة الأحداث ، وأوضح أن منهج المشرع فى قانون الأحداث القائم رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ يقوم على أساس النظر إلى إجرام الأحداث نظرة خاصة تفرقه عن إجرام البالغين ومن ثم فإنه يواجهه بحدود أفعال مختلفة عن تلك التى يواجه بها إجرام البالغين ، ويؤكد بهذا الاتجاهات الحديثة فى السياسة الجنائية التى وجدت لها تطبيقا فى التشريعات الحديثة التى تحكم انحراف الأحداث ومنها قانون محاكمة الأحداث الألمانى الغربى الصادر فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ واستعرض البحث مدى المساواة فى الضمانات القانونية بين الحدث وبين البالغ عند الحكم لعقوبة الجنائية ، وأورد - فى هذا الشأن - أنه إذا كان تشكيل محكمة الأحداث من قاض فرد مبررا ومقبولا إذا اقتصر الأمر على الحكم بعقوبة جنحة أو بتوقيع تدبير من التدابير المنصوص عليها فى القانون فإنه يمثل إجحافا بحقه فى التمتع بضمانات المتهمين البالغين وإهدارا للمساواة بينه وبينهم حين يكون على المحكمة أن توقع عقوبة السجن ، إذ تنظر قضية البالغ محكمة جنايات مشكلة من ثلاثة من المستشارين ، وأوصى البحث ، لذلك بضرورة أن تجرى محاكمة الأحداث المتهمين بارتكاب جنايات أمام محاكم الجنايات بتشكيلها المنصوص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية على أن تلتزم بطبيعة الحال بتطبيق قانون الأحداث عليهم . وتناول المبحث المعروض أيضا اختصاص القضاء العسكرى بالفصل فى الجرائم التى تقع من الأحداث الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية ، وكذلك الجرائم التى تقع من الأحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون ، وذلك كله استثناء من أحكام قانون الأحداث ، وهو الاختصاص الذى تقرر بموجب المادة ٨ مكرر المضافة إلى قانون الأحكام العسكرية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ ، وأوصى بإلغاء هذه المادة المضافة والعودة إلى الأصل العام الذى يقضى بإخضاع الأحداث جميعهم مدنيين

وعسكريين لأحكام قانون الأحداث ، لما يمثل هذا الاستثناء من إخلال بالمساواة بين الأحداث بعضهم وبعض أمام القضاء .

وتتاول المبحث الثانى موضوع تقدير الجزاء القانونى بحسبانه فصل الخطاب وأعلى المراحل فى عمل القاضى الجنائى الذى يقدر الأدلة ويضفى على الواقعة النص القانونى المنطبق ثم يأتى نطقه بالحكم تحديداً لرد الفعل القانونى للواقعة المرتكبة من حيث نوعه ومداه وأسلوب تنفيذه . وقد بينت الدراسة فى هذا النطاق ما قد يؤدى إليه ترك تحديد الجزاء الجنائى لمطلق تقدير قاضى الموضوع من تباين فى التقدير بين محكمة وأخرى ، بل وبين واقعة وأخرى متماثلتين أمام نفس المحكمة بما يهدر توحيد الممارسة ، وكذلك إهدار مبدأ المساواة أمام القضاء نتيجة اختلاف التقدير من محكمة إلى أخرى للأهمية النسبية لكل ظرف من ظروف الفعل أو الفاعل ، سيما إذا تدخلت المعتقدات الشخصية للقاضى فى تقديره للجزاء واستعرضت الدراسة التطور التاريخى لفكرة تقدير الجزاء الجنائى مروراً بفكرة المساواة الحسابية التى أهدرت فكرة المساواة من أساسها لإهمالها كافة الظروف المحيطة بالفعل والفاعل ، ثم بنظام الأطر القانونية للعقاب وظهور التدابير كنظام قائم بذاته إلى جانب العقوبات ، وأخيراً ظهور الحاجة إلى معايير محددة واضحة يلتزم بها القاضى فى تقديره للجزاء ، وأوردت الدراسة أن الفقه المقارن يضع إطاراً عاماً تتم من خلاله عملية التقدير التى تمر بمرحلة التحديد الدقيق لأغراض العقوبة ثم استظهار الوقائع ذات الصلة بتقدير الجزاء وهى الظروف التى تنفرد بها الواقعة محل النظر دون غيرها من الوقائع وأخيراً مرحلة موازنة كافة تلك العوامل مجتمعة بعضها ببعض لينتهى الأمر بالتحديد الدقيق للجزاء ، وعنت الدراسة - من بعد - بإبراز اتجاه العديد من التشريعات الحديثة إلى النص على معايير تقدير الجزاء الجنائى توحيداً للقضاء وتحقيقاً للعدالة والمساواة أمامه ، ومثالها قانون العقوبات الألمانى الفريى ، وقانون العقوبات الإيطالى ، والقوانين العقابية للدول الاسكتلندية وقانون العقوبات اليونانى وقانون العقوبات بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، ثم عالجت الرقابة على التقدير القضائى للجزاء فأوضحت أن تقدير الجزاء الجنائى كان من المسائل التى تعتبر دائماً من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة من المحكمة العليا مادام التقدير قد خلا من الخطأ فى تطبيق القانون ، وهو الوضع القائم فى مصر ، وأن اتجاه التشريعات إلى إدخال نصوص تتضمن معاييراً لتقدير الجزاء وإلزاماً

لقاضى الموضوع بتسبيب هذا التقدير قد فتح الباب لتدخل المحاكم العليا الرقابة عليه ، وظهرت بوادر هذا التحول فى ألمانيا الاتحادية بالذات التى تواترت فيها أحكام المحكمة العليا الاتحادية التى تنقض فيها أحكاما مستندة فى ذلك إلى عدم التناسب بين مقدار العقوبة وبين المعايير التى حددها قانون العقوبات الألمانى ، وأوصت الدراسة بضرورة إدخال نص فى التشريع العقابى المصرى يتضمن المعايير التى ينبغى على القاضى الجنائى الاسترشاد بها فى تقديره للجزاء على أن تتضمن تلك المعايير إشارة إلى الأغراض التى ينبغى على الجزاء أن يتوخاها ، وأنه لا بد للتشريع الإجرائى فى هذه الحالة من إلزام القاضى بتسبيب تقديره للجزاء ، وهو مايفتح المجال للمحكمة العليا لمراقبة الجزاء إلى تقدير الجزاء استناداً إلى أن هذا التقدير لم يعد متعلقاً بالوقائع ، وإنما هو من المسائل ذات الصلة بالتطبيق القانونى السليم .

واختص المبحث الثالث بالعقوبة السالبة للحرية وبدائلها ، فعرض الأصول التاريخية للعقوبة ومرحلة سيادة العقوبة السالبة للحرية وأوضح الاتجاهات التى رأت أنه لا يمكن تحقيق المساواة إلا إذا حدد المشرع وبشكل قاطع العقوبة التى تتناسب مع كل فعل مجرم ، ثم الاتجاه نحو إعمال الظروف المخففة والظروف المشددة وأفكار التفريد الذى رأى فيه السبيل الحقيقى إلى تحقيق المساواة بين مرتكبى الجرائم وأدى إلى زيادة عدد البدائل العقابية ، وتعرضت الدراسة لأزمة العقوبات السالبة للحرية سيما قصيرة المدة منها والعقوبة المؤبدة من حيث قيمتها العقابية ومدى دستوريته والعقوبات المؤقتة طويلة المدة ، إذ انتهى بعض علماء الإجرام فى أوروبا وأمريكا إلى القول بأن زيادة فترة البقاء فى السجن عن عشر سنوات يعرض النزول لآثار نفسية سيئة لاتجدى فى علاجها وسائل التأهيل داخل المؤسسات العقابية ، وقد أدت الأزمة إلى البحث عن بدائل للعقوبات سالبة الحرية منها الغرامة التى عنيت الدراسة باستعراض أحكامها ومزاياها وفصلت ماتزوى إليه من إخلال بالمساواة بين الفقراء والأغنياء والحلول التى أخذت بها بعض التشريعات لتلافي هذا الإخلال بالمساواة ومن أهمها ما أخذ به المشرع الجنائى فى دول الشمال الأوروبى وفى ألمانيا الغربية من تفريد الغرامة الجنائية لتتناسب مع المقدرة الاقتصادية لكل محكوم عليه بها عن طريق الغرامة اليومية ، ثم عرضت الدراسة لمشكلة عدم دفع الغرامة وما اتجهت إليه أغلب التشريعات من الإجبار على دفعها بالإكراه البدنى ووسيلته الحبس البسيط ، ومايشير هذا

الإكراه من مشاكل العودة من باب جانبي إلى العقوبة السالبة للحرية والإخلال بالمساواة مما دعا بعض التشريعات إلى رفض وأرجح باب هذا النظام منذ البداية، وتحول البعض عنه إلى نظم أخرى كالقانون الإيطالي الذي عدل عن الإكراه البدني بعد أن صدر حكم المحكمة الدستورية الإيطالية بمخالفته المادة ٣ من الدستور التي تنص على المساواة بين المواطنين ، وأوصت الدراسة - في هذا النطاق - إلى وجوب تعديل التشريع المصري للحد من توقيع العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة والتوسع في نظام وقف التنفيذ ودراسة واقعية التوسع في تطبيق الغرامة في مصر وفي نظام العمل البديل لسلب الحرية وإعادة النظر في نظام الإكراه البدني.

وتناول البحث الرابع الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، فبين أن قانون الإجراءات الجنائية المصري أباح الطعن في الأحكام التي تصدر من المحاكم الجنائية العادية بطرق طعن عادية هي المعارضة والاستئناف وغير عادية هي الطعن بالنقض وطلب إعادة النظر ، بينما لا يعرف قانون الأحكام العسكرية وسيلة للطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية سوى التماس إعادة النظر ، أما طرق الطعن بالمعارضة والاستئناف والنقض فلا وجود لها بالنسبة لهذه الأحكام ، وليس هناك إلا التصديق وسيلة لمراجعتها من قبل السلطة المنوطة به ، ويتمثل في هذه المغايرة إخلال جسيم بالمساواة بين من يحاكمون أمام القضاء العادي ومن يحاكمون أمام القضاء العسكري ، يتسع نطاقه لامتداد اختصاص القضاء العسكري إلى جرائم القانون العام وإلى المدنيين ، سيما وأن استعراض أحكام التماس إعادة النظر في قانون الأحكام العسكرية يبين أنه مجرد تظلم لا تلزم السلطة المختصة بالاستجابة له ، وأن هذه السلطة ليست من المحاكم المشكلة وفقا للقانون العادي ، وأوصت الدراسة لذلك بإجراء تعديلات في قانون الأحكام العسكرية تسمح للخاضعين لأحكامه باللجوء لجهات قضائية أعلى لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في مواد الجرح ، وفتح باب الطعن بالنقض في أحكام هذه المحاكم في مواد الجنائيات ، وعرضت الدراسة أخيرا للحرمان من الطعن بالنقض في أحكام محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ وأوصت بضرورة إباحة الطعن بالنقض في هذه الأحكام تحقيقا للمساواة بين المواطنين أمام القضاء .

وتضمنت خاتمة الفصل الرابع والأخير من البحث المقترحات التي سبق

إيرادها بصدد كل موضوع من الموضوعات التي تناولاتها مباحثه ، وأضيف إليها التوصية بالنظر بجدية إلى مدى الحاجة لاستمرار إعلان حالة الطوارئ وما يترتب عليها من الحاجة إلى محاكم أمن الدولة تحقيقا للمساواة بين المواطنين أمام القضاء وهي غاية الغايات .

Abstract

THE EQUALITY BEFORE THE COURTS

Serry Siam

"Equality before the Courts" is one of the areas included in the research programme on Human Rights, sponsored by The National Center for Social and Criminological Research.

This right is guaranteed by the International Covenant on Civil and Political Rights. Article 14 which stipulates:

"...All Persons shall be equal before the courts and Tribunals. In the determination of any criminal charge against him, or his rights and obligations in a suit at law, every one shall be entitled to a fair and public hearing by a competent, independent and impartial tribunal established by law, etc..."

The research dealt with this issue in four chapters:

1. Equal right to litigation.
2. The natural judiciary and equality before the courts.
3. Guaranteeing equality by facilitating court procedures.
4. Guarantees of equality before the ordinary courts.

The research sought to assess how the principle of equality before the Courts is applied in Egypt, the extent to which it is guaranteed and the cases in which the principle is contravened. The research presents some recommendations for the strict application of the principle in order to guarantee this right to every citizen and to ensure the independence and impartiality of courts and tribunals.

السياسة السكانية والتنمية

نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمى *

السيد يسين **

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة إطار تحليلى مقترح لمسح التراث العلمى فى مجال العلم الاجتماعى بشكل عام ، وفى ميدان السكان والتنمية بشكل خاص ، اعتمادا على مفهوم النموذج الأساسى الذى صاغه فيلسوف العلم الأمريكى المعروف توماس كون فى كتابه ذائع الصيت " بنية الثورات العلمية " . ومن هنا تبدأ الدراسة بتأصيل مفهوم النموذج الأساسى ، ثم تميز من بعد بين أربعة نماذج أساسية سائدة فى العلم الاجتماعى هى النموذج الراديكالى الإنسانى ، والنموذج الراديكالى البنىوى ، والنموذج التاويلى والنموذج الوظيفى . وأخيراً يستفاد من هذه النماذج فى دراسة حالة السكان والتنمية ، لتحديد النموذج السائد فى الميدان .

مقدمة

إذا استعرضنا التراث العلمى للعلوم الاجتماعية ، فى العقود الثلاثة الأخيرة ، يمكننا القول أنه ليس هناك مفهوم واحد أثر تأثيراً بالغاً فى حركة الفكر والبحث فيها ، مثلما أثر مفهوم النموذج الأساسى Paradigm الذى صاغه فيلسوف العلم الأمريكى الشهير توماس كون فى كتابه ذائع الصيت " بنية الثورات العلمية" (١) . وترجع أهمية المفهوم إلى أنه أصبح أداة تحليلية معتمدة فى علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس ، للدراسة النقدية للتيارات العلمية المختلفة فى هذه العلوم جميعاً .

فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الباحث العلمى فى أى من هذه الميادين ، لا يستطيع أن يمارس بحثه العلمى بطريقة منهجية ، بغير أن يلم إلماماً

* قدم هذا البحث فى ندوة " حول إطار نظرى السكان والتنمية فى الوطن العربى " التى عقدت يومى ٨ ، ٩ مايو ١٩٩٠ ، ونظمها مجلس السكان بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام .

** مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وأمين عام منتدى الفكر العربى .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، مايو ١٩٩١ .

متعمقا بالخريطة الفكرية التى تسود العلم الذى يدرس فى إطاره . وهذه الخريطة الفكرية تشمل فى العادة عدیدا من الأفكار والنظريات والآراء والأيدولوجيات المتضاربة ، والتى تنطلق فى العادة من مسلمات فلسفية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معلنة أو كامنة ، وهذه المسلمات هى التى تؤثر تأثيرا بالغا على وعى الباحث ، وتدفعه إلى صياغة أفكاره بطريقة معينة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى أداة تحليلية تسمح للباحث أن يخوض فى خضم التراث العلمى المتراكم ، ليكون على بصيرة من المنطق الداخلى الذى يحكم النظريات المتضاربة فى الميدان ، بما يسمح له أن يكون واعيا بنشأة وبنية ووظيفة النظريات المختلفة . مما يتيح له الانطلاق فى بحوثه بناء على عملية نقدية واعية ، الغرض منها اختيار النموذج الذى سيعتمد عليه فى إجراء بحوثه ودراساته ، من بين النماذج المتعارضة فى الميدان .

ومن هنا ظهرت أهمية مفهوم النموذج الأساسى الذى صاغه توماس كرون. ويدل على ذلك متابعة الحركة العلمية الكبرى التى قامت بناء على إسهامه البارز فى كل مجالات العلوم الاجتماعية ، لتحليل تراثها النظرى والامبريقى معتمدة على هذا المفهوم الأساسى ، ولا يغيب عن بالنا أننا نتحدث هنا عن الباحث العلمى الواعى الذى ينطلق بعد مراجعة نقدية للتراث من نموذج أساسى محدد ، يكفل لبحوثه ودراساته الاتساق عبر الزمن ، ولا نتحدث عن الباحث العلمى غير الواعى بوجود النماذج الأساسية فى علمه ، والذى لا يحكم مسيرته العلمية أى اتساق ، بحكم تذبذبه الفكرى ، واختزاله لعناصر متناثرة من نماذج متعارضة غير مدرك لعقم هذا المسلك والذى لا يمكن أن يؤدي به إلى الوصول إلى نتائج ذات بال ، ما دام لا يدرك أهمية الممارسة النظرية الواعية قبل أن يخوض فى خضم البحث ، غير مسلح بنموذج أساسى .

فى ضوء ذلك كله ، نرى أن الاعتماد على مفهوم النموذج الأساسى فى التحليل العلمى لتراث السياسات السكانية والتنمية يعد هو المدخل الصحيح الذى يسمح لنا بالتعرف على الخريطة الفكرية فى هذا الموضوع . والخريطة الفكرية ليست ثابتة ، كما قد يشير إلى ذلك الإسم ، وإنما هى فى تغير مستمر ، بحكم التطورات التى تحدث فى الميدان ، تحت تأثير العوامل الاجتماعية والفكرية والشخصية والتى عادة ما تكون هى الماسمة فى عملية صياغة النظريات العلمية.

ومن هنا تدعو الحاجة إلى مراجعة هذه الخريطة الفكرية كل فترة زمنية ،
لتتبع العملية التي لا تتوقف والخاصة بنشأة وتطور وانهايار النماذج الأساسية .
وفي تقديرنا أننا الآن ، في حاجة ماسة إلى عملية مراجعة الخريطة الفكرية
لادبيات التنمية عموما ، ولادبيات السياسات السكانية والتنمية خصوصا ، بعد
مرور حقبة تاريخية كاملة ، اختبرت فيها عديد من نظريات التنمية الغربية ، وبعد
ما قامت عديد من بلاد العالم الثالث ، بتجارب تنموية متعددة تحت تأثير هذه
النظريات ، أخفقت في كثير من الحالات ، بعبارة مختصرة ، نحن نمر الآن بفترة
المراجعة وإعادة النظر والنقد الذاتي ، على المستوى العالمي ، في البلاد
الراسمالية والبلاد الاشتراكية على السواء ، وهذه الحركة النقدية امتدت إلينا في
الوطن العربي وتشهد على هذا الكتابات المتعددة ، التي انطلقت لتمارس النقد
الذاتي ، فيما يتعلق بمسيرة التنمية العربية بوجه عام ، وفيما يتعلق بممارسات
التيارات السياسية العربية بوجه خاص .

وهكذا يمكن القول أننا بمناقشاتنا حول السياسات السكانية والتنمية ،
نستجيب استجابة خلاقة لحركة المراجعة وإعادة النظر النشطة على مستوى
العالم ، وعلى صعيد الوطن العربي في نفس الوقت .

مشكلة الدراسة

ليس الهدف من هذه الورقة معالجة موضوعية إشكالية السكان والتنمية . وهو
موضوع - كما نعرف جنيها - احتدم بصده الجدل النظري والمنهجي ، والذي
دار حول أنسب الأطر النظرية لدراسته ، وأصلح المناهج لبحث العلاقات المتشابكة
بين السكان والتنمية ^(١) . ولكن الهدف - على سبيل التحديد - هو بلورة إطار
تحليلي مقترح لمسح التراث العلمي في مجال السكان والتنمية ، على المستوى
الدولي والإقليمي والمحلي ، في ضوء استعراض النماذج الأساسية في العلم
الاجتماعي المعاصر ، والتي عادة ما يصدر عنها الباحثون - بصورة معلنة أو
ضمنية - في صياغة فروضهم ونظرياتهم . ووظيفة هذا الإطار مساعدة الباحث
الذي سيقوم بهذا المسح على أن يخوض في خضم مئات الدراسات والأبحاث في
الموضوع ، معتمدا على أدوات تحليلية ، تسمح له بالعرض النقدي لهذا التراث ،
بناء على قراءة واعية للأفكار والنظريات والآراء والأيدولوجيات والخطابات السائدة
في الميدان .

وتبدو أهمية هذا الإطار ، فى أنه يعد استجابة إيجابية للأهداف التى خلصت إليها الورقة الخاصة بالسياسة السكانية والتنمية التى قدمها على عبد القادر ، والتى عرض فيها عرضا متكاملا لإشكالية السكان والتنمية ، فى ضوء تتبع التغيرات فى منظور بحث الموضوع ^(٣) . وهذه هى الأهداف التى اقترحت الورقة أن تتشغل بتحقيقها الجماعة البحثية التى ستتشكل لدراسة السياسة السكانية والتنمية :

١ - استعراض متعمق للادبيات العالمية عن سياسات النمو السكانى ونماذج التنمية التى على أساسها صيغت هذه الأهداف .

٢ - استعراض للادبيات عن سياسات النمو السكانى والتنمية فى المنطقة العربية . وفى هذا الجزء فإن الجهد البحثى ينفى أن يركز على ما يلى :

- الآراء عن السياسات السكانية التى هى محض ترديد للآراء العالمية السائدة .

- الآراء النقدية للأفكار العالمية السائدة عن العلاقة بين السكان والتنمية .

- محاولة لصياغة سياسات سكانية بديلة ، يرى أنها أكثر اتفاقا مع ظروف المنطقة العربية ، إن كان ذلك ممكنا .

٣ - تحليل السياسات السكانية فى المنطقة لتحديد أسسها النظرية .

وبناء على تحقيق كل هذه الأهداف ، تقترح الورقة صياغة إطار نظرى ليكون أساسا لتقييم النمو السكانى وسياسات التنمية فى المنطقة العربية ، أخذا فى الاعتبار طبيعة الأنساق الاجتماعية السائدة .

فى هذا السياق ، وبناء على المناقشات التى دارت فى الندوة التى عرضت فيها ورقة الدكتور على عبد القادر ، اقترح القيام بكتابة الورقة البحثية الراهنة . وفى إطار استعراضنا لمجموعة من الأوراق الهامة التى سبق كتابتها ، وأهمها ورقة رياض طيارة ^(٤) ، وورقة نادر فرجاني ^(٥) ، تأكدت أهمية كتابة الورقة المنهجية الراهنة . فقد أكد رياض طيارة فى فقرة هامة من ورقته على أنه " نظرا لكون الموقف الديموجرافى فى العالم العربى متميز - من جوانب متعددة - ونظرا لتمييز التجربة التنموية ، فإن هناك حاجة لصياغة أدوات مفهومية جديدة بفرض التحليل الصحيح للموقف . ذلك أن المفاهيم والنظريات المستوردة ليست دائما مفيدة والذى يسد الطريق أمام التغير فى هذا المجال ، أن أغلب كبار المتخصصين فى مجال السكان فى المنطقة العربية ، قد تلقوا دراساتهم العليا فى

الخارج ، وأحضروا معهم الأدوات المفهومية والاهتمامات السائدة فى الأقطار التى تلقوا فيها تعليمهم . ومن ناحية أخرى مما يزيد الموقف تعقيدا أن غالبية المنح البحثية وكذلك الأنشطة الإجرائية فى حقل السكان تأتى من خارج المنطقة ، وهى تميل إلى أن تعكس مرة أخرى الاهتمامات التى قد لا تكون لها الأسبقية الأولى فى المنطقة .

وبذلك يثير رياض مسألتين بالفتى الأهمية تحتاجان إلى مناقشة نقدية عميقة :

أولها قضية المفاهيم والنظريات المستوردة وعدم صلاحيتها للتطبيق فى المنطقة العربية . وهذه مسألة يحتدم حولها الجدل الآن فى العالم العربى تحت شعار " نحو علم اجتماع عربى " وهى دعوة - حتى الآن - أيديولوجية ، ويكتنفها كثير من الغموض . وهى على أى الأحوال تتعلق بالمسألة الكبرى الخاصة بعالمية العلم وخصوصية التطبيق ، ولا نعتقد أن المجال سيسمح لنا بمناقشتها .

وثانيها تتعلق بنظريات واهتمامات المؤسسات الدولية التى تقدم المنح البحثية فى مجال السكان والتنمية ، وهذه قضية بالغة الأهمية .

ومن ناحية أخرى فإن ورقة نادر فرجاني تجذب النظر بموضوعها " الاقتصاد السياسى لتخفيض الخصوبة فى مصر " ، ومعنى ذلك أنه ينطلق من إطار ما يطلق عليه - بصورة عامة - مدخل الاقتصاد السياسى ^(١) ، وذلك يؤكد مرة أخرى ، أهمية الاعتماد على مفهوم النموذج الأساسى كأداة تحليلية لتحليل واستعراض الأدبيات العلمية فى مجال السكان والتنمية ^(٢) .

خطة الدراسة

سنبدأ أولا بتعريف مفهوم النموذج الأساسى الذى صاغه توماس كون ، ثم سنعرض للنماذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر ، وبعد ذلك نتحدث عن كيفية استخدام المفهوم فى دراسة أدبيات السكان والتنمية من خلال عرض دراسة نموذجية ، وأخيرا نشير إلى أهمية دراسة النظريات التى يتبناها العلماء الاجتماعيون فيما يتعلق بالتنمية بشكل عام وتنمية العالم الثالث بشكل خاص ، وكذلك المذاهب التى يؤمن بها صانعو القرار وذلك فى النول الرأسمالية ، التى تمنح دول العالم الثالث المعونات والمنح لتشجيع سياسات معينة وتنفيذ برامج تصاغ فى ضوءها .

أولاً : مفهوم النموذج الأساسي عند توماس كرون

يمكن القول أن التنظير Theorizing عملية لصيقة بكل علم طبيعي كان أو اجتماعي . وهي تعنى - كما يعرفها علماء مناهج البحث - العملية التي من خلالها يفسر الأفراد بيناتهم الطبيعية والاجتماعية . وهذه العملية عادة ما تحدث في سياق موقف اجتماعي محدد ، وتحكمها اعتبارات أيديولوجية وفكرية ، وتاريخية . ومن هنا يمكن القول أن النظرية تمثل تفسيراً للواقع .

غير أنه لابد من الإشارة إلى مسألة بالغة الأهمية ، هي أن أساس أى نظرية هو النموذج الأساسي Paradigm ، الذى هو فى الأساس نموذج لتفسير الواقع . وهذا النموذج يتكون عادة من عنصرين رئيسيين :

- ١ - عملية صياغة مفهومية Conceptualization للظاهرة محل البحث (مثلاً : ينظر للمجتمع باعتباره مكوناً من مجموعة مترابطة من النظم) .
- ٢ - علاقة سببية مفترضة (مثلاً النظرة التي ترى أن البناء الاجتماعي يتشكل ويتطور استجابة للوظائف الرئيسية للمجتمع) .

فى ضوء ما سبق يمكن القول أن النظريات المتعددة التي يزخر بها فى العادة أى علم اجتماعي ، يمكن بناء على قراءة نظرية نقدية ردها إلى عدد محدود من النماذج الرئيسية .

وقد ذهب بعض علماء الاجتماع ^(٨) ، إلى أن كل النظريات السوسيولوجية يمكن ردها إلى ثلاثة نماذج رئيسية هي :

- النموذج العضوي البنائي الوظيفي Organic-Structural-Functional والذي يرى المجتمع باعتباره نسقاً وظيفياً متكاملًا .
- النموذج الصراعى - الرادىكالى Conflict-Radical والذي يركز على المجتمع باعتباره نسقاً ديناميكياً متغيراً يسوده الصراع ، وينهض على أساس المنافسة والاستغلال .
- النموذج الاجتماعى السلوكى والنفسى الاجتماعى - والذي يتعامل مع الظواهر الاجتماعية على المستوى الجزئى ، والعلاقات بين الأفراد ، مركزاً على عمليات مثل التنشئة الاجتماعية والسلوك الخاص بالنور الاجتماعى .

أما فى علم الاقتصاد فهناك شبه إجماع على رد النظريات العلمية التي يزخر بها إلى ثلاثة نماذج رئيسية هي ^(٩)

- النموذج المحافظ : Conservative
والذى يمثل فكر آدم سميث وريكاردو وأتباعهما المعاصرين .
- النموذج الليبرالى : Libral
وهو النموذج الذى لم تلفت أفكاره الأنظار حتى وقعت أزمة الكساد فى عام ١٩٣٠ ، وبرزت نظريات كينز التى اعتمد عليها للخروج من الأزمة . ويشترك الليبراليون مع المحافظين فى تبني نفس المسلمات عن الحواجز التى تعوق التنمية فى العالم الثالث .
- النموذج الراديكالى : Radical
النموذجان المحافظ والليبرالى لهما أنصار عديدون بين علماء الاقتصاد وكلاهما لا يعتبر راديكالياً لأن تحليلاتهما لا تقوص إلى جذور المشكلات . فى حين أن النموذج الراديكالى يذهب أنصاره إلى أن ديناميكية التنظيم الاجتماعى الاقتصادى (أو إذا استخدمنا عبارة ماركسية) ونعنى نمط الإنتاج فى المجتمعات الرأسمالية ينتج أنواعا خاصة من الطبقات والابنية المؤسسية . وهذه الطبقات والمؤسسات تفسر مجموعة من المشكلات الاجتماعية ، لا يمكن حلها إلا بتغيير شكل التنظيم الاجتماعى الاقتصادى على المستوى القومى والعالمى .

فى ضوء ما سبق يمكن القول أن مفهوم النموذج الأساسى أصبح أداة أساسية للتحليل النظرى والنقدى فى كل العلوم الاجتماعية المعاصرة بدون استثناء . ومن هنا أهمية أن نعرف به كما صاغه فى البداية توماس كون^(١٠) .

لقد كان توماس كون معنيا أساسا بمشكلة جوهرية تتعلق بتفسير تاريخ العلم ، والبحث وراء أسباب نمو المعرفة العلمية . وفى الوقت الذى ركز فيه بعض كبار فلاسفة العلم مثل كارل بوبر على النشاط الإبداعي والنقدى للعالم الفرد ، والذى يدفعه فى مسيرته العلمية ، المثال الخاص بأن العلم ينمو من خلال الدحض الدائم للنظريات العلمية سعيا وراء نظريات أكثر اكتمالا ، وأقدر على تفسير الظواهرات ، فإن توماس كون كان أول فيلسوف علم يركز على المجتمع العلمى ككل وليس على العالم الفرد . ومن هنا فإن جوهر نظريته أن العلم يتقدم حين يدرب العلماء وفق تقليد فكرى عام ، ويستخدمون هذا التقليد لحل المشكلات التى تواجههم . وهو يرى أن تاريخ العلم " الناضج " هو أساسا تاريخ تتابع التقاليد

العلمية ، وكل تقليد يعتمد على نظرية ومناهج البحث ، وكل منها تقود مجتمع العلماء لفترة من الزمن ، قبل أن يهجر هذا التقليد ، ويتجه العلماء إلى تبني تقليد جديد . وقد أطلق كون على الأفكار التي يتضمنها التقليد العلمي " النموذج الاساسى " Paradigm وإن كان عدل عن هذه التسمية فيما بعد ، وأطلق عليها "المصفوفة العلمية " Disciplinary Matrix .

وإن كان المصطلح الأول هو الذى نال الذيوع والشهرة، ونادرا ما يستخدم أحد المصطلح الثانى . والمشكلة أن " كون " لم يعرف مفهوم "النموذج الاساسى" تعريفا قاطعا ، وإن كنا يمكن أن نعتبره نظرة محددة للعالم World View مصاغة فى شكل نظرية .

ومع ذلك يمكن القول أن توماس كون عنى بتوجيه اهتمامنا إلى العوامل المشتركة التي يلزم الإحالة إليها عند تفسير السلوك العلمى للعلماء ، والسؤال هنا: ما هى الأشياء التي يتشارك فيها أعضاء المجتمع العلمى ، والتي يعود إليها التواصل والإجماع النسبى المتعلقان بطرقهم فى البحث وتناول المشكلات البحثية ؟

والأشياء الخاصة التي يرغب كون فى تمييزها من خلال المفهوم العام للنموذج الاساسى تشمل الآتى :

١ - التعميمات الرمزية المشتركة

ويقصد بذلك المسلمات النظرية الأساسية التي تنطلق منها جماعة العلماء والتي لا يتم التساؤل عن مدى صحتها .

٢ - النماذج

الاتفاق بشأن النماذج قد يكون بصدد مشابهة محددة Analogy أو بصدد بعض التفاعلات أو الارتباطات التي يرى أنها متناظرة .

٣ - القيم

يعتبر كون أن أعضاء المجتمع العلمى سوف يوافقون على أن النظريات لا بد وأن تكون بقدر الإمكان دقيقة ومتسقة ومتسعة المجال وبسيطة ومثمرة .

٤ - المبادئ الميتافيزيقية

عادة ما يتفق المجتمع العلمى على عدد من المسلمات التي لم يتم اختبارها ، والتي تلعب دورا هاما فى تحديد توجهات البحث .

٥ - الأمثلة المتميزة أو المشكلات البحثية المحددة : Exemplars

ويعنى بها تكون الاتفاق فى إطار المجتمع العلمى على ما يعتبر فى الميدان مشكلات ملحة ، وما الذى يشكل حلولاً لها . وهو أيضاً يعنى الإجماع على ما هى المشكلات التى لم تحل بعد ، وهى التى تظهر فى مشاريع الأبحاث التى يقوم بها الباحثون فى دراساتهم العليا ، وأيضاً فى الاتفاق على معايير الأفكار العلمية التى تستحق أن تناقش .

هذه بشكل عام هى مكونات النموذج الأساسى كما تصورها توماس كون . وقد لقيت فكرته قبولا لدى كثير من الباحثين فى العلوم الاجتماعية المختلفة ، واستخدم المفهوم - كما قلنا من قبل - كأداة تحليلية أساسية للتراث النظرى . ولكنها أيضاً تعرضت لكثير من أوجه النقد ، أهمها تعدد المعانى التى أعطاها كون للنموذج الأساسى ، لدرجة أن الباحثة مارجريت باسترمان عدت واحداً وعشرين معنى مختلفاً للنموذج الأساسى وردت كلها فى الطبعة الأولى من كتابه " بنية الثورات العلمية " !

ومع ذلك وبالرغم من غموض بعض مكونات فكرة النموذج الأساسى ، إلا أن الباحثين ركزوا على جوهرها الحقيقى ، والذى يتمثل فى أنه عند دراسة وفهم المشروع العلمى لا ينبغى أن نقنع فقط بالنظر إلى النظريات فى حد ذاتها ، ولكن ينبغى أن يتسع منظورنا فنهتم بدراسة الدائرة الأوسع ، والتى تتمثل فى المعتقدات والاتجاهات والإجراءات وأنوات البحث التى يطبقها أعضاء المجتمع العلمى فى مرحلة تاريخية ما .

غير أن توماس كون لم يقنع بصك مفهوم النموذج الأساسى ، ولكنه استخدمه لكى يفسر عملية نمو العلم ، والتى تتمثل فى قيام وانحيار النماذج العلمية ، وفق شروط محددة حددها ، وليس هنا مجال للإفاضة فيها .

فى ضوء ذلك كله ، يمكننا أن ننقل لعرض النماذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر ، كما قدمها فى محاولة علمية بالغة الأصالة جيسون بريل وجازيت مورجان . وسنرى من بعد ، أن أصالة هذه المحاولة ترد إلى رهافة أسسها النظرية ، وشمولها ، مما يسمح للباحث - بناء على الملامح المحددة والسمات المميزة لكل نموذج - أن يقرأ التراث النظرى فى تخصصه ، بشكل يسمح له برد النظريات المتعددة ، والبحوث الامبيريقية المختلفة إلى نماذجها . وهى عملية أساسية للتقييم النظرى ، وللتحليل النقدى للبحوث .

ينطبق ذلك على أى ميدان ، وبالتالي على ميدان السكان والتنمية . فبناء على مفهوم النموذج الأساسى نستطيع أن نرصد حركة الفكر العلمى فى الموضوع ، وأن نتقّب عملية الانتقال من نموذج أساسى إلى نموذج أساسى آخر من ناحية ، وتحديد النموذج الأساسى السائد فى مرحلة تاريخية معينة ، وتحديد علاقاته مع النماذج الأساسية الأخرى المنافسة ، والتي تدور بينها فى العادة معارك نظرية ضارية ، تترك أثارها بشكل واضح على التطبيق ، فى مجال رسم السياسات ، وتخصيص الموارد . ويبدو ذلك واضحاً فى تضارب النماذج الأساسية فى مجال السكان والتنمية ، والذي أدى - فى حالة مصر على سبيل المثال - إلى سيادة نموذج أساسى معين يتمثل فى محاولة تغيير اتجاهات الناس من خلال الإعلام ، وتسهيل حصولهم على موانع الحمل ، وما ترتب على ذلك من تخصيص ملايين الجنيهات من المعونة الأمريكية للإنفاق فى هذا الاتجاه .

ومن هنا يتضح أن الصراع بين النماذج الأساسية المختلفة ، ليس مجرد ترف علمى يمارسه العلماء ، بقدر ما هو فى كثير من الأحيان زاهر بتضارب المصالح الأيديولوجية ، والأهداف السياسية ، والغايات الاجتماعية .

ثانياً : النماذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر

قدم جيبسون باريل وجار مورجان - كما ذكرنا - محاولة بالغة الأمانة لتحديد النماذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر فى كتابهما " النماذج الأساسية السوسيولوجية وتحليل المنظمات " ^(١١) ، والذي صدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٩ . تقوم محاولة باريل ومورجان على أساس أن النظرية الاجتماعية يمكن أن تفهم فى ضوء نماذج أساسية أربعة مبنية على مسلمات نظرية مختلفة ، عن طبيعة العلم الاجتماعى من ناحية ، وطبيعة المجتمع من ناحية أخرى . والنماذج الأساسية الأربعة يقوم كل منها على نظرات شاملة للعالم الاجتماعى . وكل نموذج أساسى مستقل بذاته وهو بالتالى يفرز وسائله المتميزة فى تحليل الحياة الاجتماعية . ودراسة هذه النماذج تؤكد فى الحقيقة على الدور الأساسى الذى يلعبه الإطار المرجعى للعالم فى صياغة نظرياته وإجراء بحوثه .

البحث عن إطار نظرى

تبدأ عملية البحث عن إطار نظرى يحكم البحث من النماذج العلمية الأساسية

وتحديد ملامحها وسماتها الفارقة ، بالتمييز بين مجموعتين من المسلمات :
الأولى : تتعلق بطبيعة العلم الاجتماعى وهى مناقشة فلسفية الطابع ، لأنها تثير
أهم المشكلات التى تعالجها فلسفة العلوم الاجتماعية ، والتى تؤثر
تأثيرا حاسما - ويغير وعى بها أحيانا - على اتجاهات الباحثين فى
النظرية والبحث معا .

والثانية : تتعلق بطبيعة المجتمع . ونعلم من دراستنا للتراث العلمى فى العلوم
الاجتماعية ، أنها شهدت فى الثلاثين سنة الأخيرة خلاقات علمية شتى
بين مدارس ونظريات ومناهج تهدف جميعا إلى دراسة الظواهر
الاجتماعية ، ولكن كلا منها تبنت رؤية محددة لطبيعة المجتمع ، تؤثر
بالضرورة على منظور الباحثين إلى الظواهر ، وعلى نوعية المشكلات
التي يتعرضون لها بالدراسة ، سواء من ناحية التركيز الشديد على
بعض المشكلات دون غيرها ، أو التجاهل المتعمد لدراسة بعض
المشكلات ، أو فى ابتداع مفاهيم علمية ومصطلحات الغرض منها
تجنب المفاهيم العلمية والمصطلحات التى تستخدمها نظريات منافسة .
وإذا كنا سنوجز العرض بالنسبة للمسلمات الفلسفية ، فإننا سنطيل
الجديث فى المسلمات الخاصة بطبيعة المجتمع ، لارتباطها الوثيق بموضوعنا ،
وإن كانت تبدو أهمية الأولى ، أن عناصرها المختلفة تستخدم فى وصف الملامح
المحددة لكل نموذج من النماذج الأربعة .

١ - مسلمات عن طبيعة العلم الاجتماعى

يقوم البحث فى هذه المسلمات على أساس التمييز بين مجموعات أربعة تتعلق
بالانطولوجيا ، والايستمولوجيا والطبيعة الإنسانية ، ومناهج البحث .
الانطولوجيا هى البحث الفلسفى الخاص بدراسة الوجود ، أى دراسة
الظواهر باعتبارها موجودة فى ذاتها ، وبغض النظر عن مظاهرها الخارجية .
والايستمولوجيا فرع من الفلسفة يعنى بالدراسة النقدية لأصول المعرفة .
والفرضية الأساسية هنا أن كل العلماء الاجتماعيين يقتربون من موضوعهم
من خلال افتراضات ينطلقون منها ، بصورة معلنة أو ضمنية عن طبيعة العالم
الاجتماعى والطريقة التى يمكن بحثه بها .
ونجد أولا أن هناك افتراضات ذات طابع انطولوجى ، تتعلق بجوهر

الظاهرة محل البحث . والعلماء الاجتماعيون - على سبيل المثال - يواجهون بسؤال أنطولوجي أساسى هو : هل " الواقع " المبحوث يعد خارجيا بالنسبة للفرد، بمعنى أنه يفرض نفسه على الوعى الفردى من الخارج ، أو أنه نتاج الوعى الفردى . بعبارة أخرى هل الواقع له طابع موضوعى ، أم هو نتاج التعرف الفردى، وهل الواقع عبارة عن معطى موجود هناك فى العالم ، أو هو نتاج عقل الفرد .

ويرتبط بهذا الموضوع الأنطولوجى مجموعة أخرى من الافتراضات ذات طابع إبستمولوجى . وهى تتعلق بأسس المعرفة ، وعن كيف يبدأ الفرد فهم العالم ، ويوصل هذه المعرفة إلى الآخرين . وهذه الافتراضات تتضمن أفكارا - على سبيل المثال - عن أشكال المعرفة التى يمكن الحصول عليها ، وكيف يمكن للإنسان أن يفهم ما هو " حقيقى " وما هو " الزائف " منها . والحقيقة أن هذا التضاد بين الحقيقى والزائف يتطلب موقفا إبستمولوجيا مسبقا . وعادة ينهض هذا الموقف على أساس نظرة محددة لطبيعة المعرفة ذاتها . ومن هنا يثار سؤال رئيسى : هل يمكن التعرف على طبيعة المعرفة وتوصيلها إلى الآخرين باعتبارها حقائق صلبة واقعية ويمكن تداولها بصورة مفهومة ، أو أن المعرفة ذات طبيعة " رخوة " ، ولها طبيعة ذاتية أو روحية ، أو حتى متعالية Transcendental مبنية على الخبرة أو الاستبصار ، ولها طبيعة متفردة وأساسا تتسم بطابع شخصى . والافتراضات الإبستمولوجية فى هذا المجال ، هى التى ستحدد المواقف المتطرفة فى موضوع هل المعرفة شىء يمكن اكتسابه ، أم أنه شىء ينبغى أن يخبره الإنسان بصورة شخصية " .

ثم نجد أمامنا بعد ذلك ، مجموعة أخرى من الافتراضات حول الطبيعة الإنسانية ، وخاصة ما يتعلق بالعلاقة بين الناس وبيئاتهم . وكل العلم الاجتماعى ينبغى أن ينهض على مسلمات من هذا القبيل ، ما دامت الحياة الإنسانية هى أساسا موضوع البحث . وهكذا ، فيمكن أن نتعرف على منظورات فى العلم الاجتماعى ، تتضمن نظرة مفادها أن الناس يستجيبون بطريقة ميكانيكية أو حتى بطريقة حتمية للمواقف التى يجابهونها فى العالم الخارجى . وهذه النظرة تميل إلى أن تنظر للناس وخبراتهم باعتبارها نواتج للبيئة ، بعبارة أخرى باعتبار الناس تحدد سلوكهم ظروفهم الخارجية .

والمنظور المضاد ، قد يتطرق حين ينسب للناس أدوار أكثر ابداعا ، حيث

تسيطر " حرية الإرادة " على قلب المسرح ، وحيث يعتبر أن الانسان نفسه هو خالق بيئته ، وهو المسيطر وليس المسيطر عليه ، وهو السيد بدلا من أن يكون هو الدمية .

وبالنسبة لهذه الآراء المتعارضة ، فنحن في الواقع بصدد جدل فلسفي قديم بين أنصار الحتمية من ناحية ، وأنصار حرية الإرادة من ناحية أخرى . وفي الوقت الذي نجد نظريات اجتماعية تتحاز لأى من النظريتين ، إلا أنه يمكن القول أن كثيرا من العلماء الاجتماعيين يقفون من الجدل موقفا وسطا .

وهذه المجموعات الثلاثة من المسلمات لها تأثير واضح على منهجية البحث . فكل مجموعة لها نتائج هامة بالنسبة للطريقة التي يحاول بها الباحث أن يبحث ويحصل على المعرفة عن العالم الاجتماعى . فالمذاهب الانطولوجية والابستمولوجية المختلفة وكذلك النماذج عن الطبيعة الإنسانية تؤثر على منهجية البحث ، وتؤدي إلى إفران منهجيات متعددة ومختلفة .

ولإمكانية الاختيار بين مناهج متعددة كبيرة للغاية في الواقع ، لدرجة أن ما يعتبره " العالم الطبيعى " التقليدي علما لا يغطى في الواقع إلا نسبة ضئيلة من بحوث العلم . ومن الممكن - على سبيل المثال - أن نتعرف على منهجيات تستخدم في العلم الاجتماعى ، تعامل العالم الاجتماعى كما لو كان عالما طبيعيا ، أى أنه يتضمن حقائق صلبة وواقعية وخارجة عن نطاق الفرد . وهناك منهجيات أخرى ترى العالم الاجتماعى كما لو كان رخوا ، تسوده النظرات الشخصية ، ويتسم بنوعية ذاتية .

بالنسبة لأصحاب الموقف الاول فإن مشروعه العلمى يميل إلى التركيز على العلاقات والانتظامات بين مختلف العناصر التي تكون الظاهرة محل البحث . ومن هنا ينصب الاهتمام على التعرف على هذه العناصر ، وتعريفها ، واكتشاف الطرق التي يمكن من خلالها التعبير عن العلاقات التي تربط بينها ومن هنا فالموضوعات المنهجية الهامة - وفق هذا المنظور - تتمثل في المفاهيم ذاتها ، وقياسها والتعرف على الموضوعات الكامنة . وهذا المنظور يعبر عن نفسه بقوة في سعيه للبحث عن قوانين عامة تفسر وتحكم الواقع الذي تتم ملاحظته .

أما بالنسبة للموقف الثانى والذي يركز على الخبرة الذاتية للأفراد ، في خلق العالم الاجتماعى ، فإن السعى إلى الفهم يركز على الموضوعات المختلفة ويقترب منها بطرق مختلفة ، ويصبح الاهتمام الأساسى بفهم الطريقة التي من

خلالها يخلق الفرد ويعدل ويفسر العالم أو المحيط الذى يعيش فيه . ويصبح التركيز لأصحاب هذا الموقف فى حالته المتطرفة ، على تفسير وفهم ما هو متفرد وخاص بالنسبة للفرد ، أكثر من الاهتمام بما هو عام .

وهذا النهج قد يشكك فى وجود حقيقة خارجية جديرة بالدراسة . وبعبارة منهجية يمكن القول أنه نهج يؤكد على الطبيعة النسبية للعلم الاجتماعى ، لدرجة يمكن معها اعتباره " غير علمى " إذا ما قارناه بالقواعد العامة المطبقة فى العلوم الطبيعية .

ويمكن إذا اعتمدنا على المنظورين المتضادين الذاتى - والموضوعى أن نضع مجموعة المسلمات الأربعة السابق الإشارة إليها ، بشكل يوضح العلاقات بينها كما فى الشكل التالى ^(١٣) :

شكل رقم (١)		
البعد الذاتى - الموضوعى		
النهج الذاتى فى العلم الاجتماعى	النهج الموضوعى فى العلم الاجتماعى	
الاسمية	الانطولوجيا	الواقعية
الاتجاه المضاد للوضعية	الايستمولوجيا	الوضعية
حرية الإرادة	الطبيعة الإنسانية	العتبية
التركيز على الجزئيات	منهج البحث	التركيز على الكليات

ونظرا لأننا لن نستطيع الدخول فى عمق مناقشة هذه المجموعات الأربعة من المسلمات ، نقنع بالتعريف السريع بالخلافات العلمية داخل كل مجموعة .

١ - الصراع بين الإسمية والواقعية : الجدل الانطولوجى

يدور الموقف الإسمى حول المسئلة التى ترى أن العالم الاجتماعى الخارج عن معرفة الفرد هو مكون من لا شيء أكثر من مجموعة من الأسماء والمفاهيم والعناوين التى تستخدم لبناء الواقع . ولا يقبل أنصار هذا الموقف وجود أى بنية

• راجع تعريف المفاهيم الواردة فى الشكل فى الصفحات المخصصة للمراجع .

"واقعية" للعالم التى تستخدم هذه المفاهيم لوصفه . وينظر للأسماء باعتبارها إبداعات مصطنعة تنبو أهميتها فى أنها أدوات مناسبة لوصف العالم الخارجى . أما الموقف الواقعى فىرى - على العكس - أن العالم الاجتماعى الخارج عن معرفة الفرد ، هو عالم واقعى مكون من أبنية صلبة يمكن الإحساس بها وهى نسبيا ثابتة . وبغض النظر عما إذا كنا نترك هذه الأبنية أولا ، فهى موجودة باعتبارها كليات إمبيريقية . بل إننا قد لا نكون واعين بوجود بعض الأبنية الأساسية وبالتالي فنحن لا نطلق عليها أسماء ، أولا نصوغ بصدها مفاهيم لكى تدل عليها . بالنسبة " للواقعى " فالعالم الاجتماعى يوجد فى استقلال عن إدراك الفرد له .

ب - الصراع بين الاتجاه المضاد للوضعية ، الجدل الإستمولوجى

يقصد بالوضعية هنا الاتجاه الذى يسعى إلى تفسير ما يحدث فى العالم الاجتماعى والتنبؤ به ، من خلال البحث عن الانتظامات والعلاقات السببية بين عناصره المكونة له . والابستمولوجيا الوضعية مؤسسة فى الواقع على المناهج التقليدية التى تسود العلوم الطبيعية . وقد يختلف الوضعيون فيما بينهم حول مسائل تقصيلية تتعلق مثلا بذهاب فريق منهم إلى أن العلاقات المنتظمة المفترضة بين ظواهر معينة ، يمكن التحقق منها باستخدام برنامج بحثى تجريبى مناسب . فى حين أن فريقا آخر يذهب إلى أن الفروض قابلة فقط لكى تحض Falsified ، ولا يمكن إطلاقا إثبات أنها صحيحة^(١٤) .

ومع ذلك فكلا الفريقين يقبلون أن نمو المعرفة هو أساسا عملية تراكمية تتمثل فى إضافة استبصارات جديدة لجسم المعرفة الموجود ، ومن خلال استبعاد الفروض الزائفة .

والإتجاه المضاد للوضعية ، قد تتعدد صوره ، غير أن ما يجمع بينها اعتراضها على فائدة البحث عن قوانين أو علاقات منتظمة فى العالم الاجتماعى . بالنسبة للباحث المضاد للوضعية العالم الاجتماعى نسبى أساسا ولا يمكن فهمه إلا من خلال الأفراد المنغمسين مباشرة فى الأنشطة محل الدراسة .

والمضادون للوضعية يرفضون موقف " الملاحظ " والذى يميز الابستمولوجيا الوضعية ، كنقطة صحيحة للانطلاق منها لفهم الأنشطة الإنسانية . وهم يذهبون إلى أننا لن نستطيع أن نفهم إلا إذا وضعنا أنفسنا فى الإطار المرجعى للفرد

المشارك في الفعل . وكل ذلك على أساس أننا نستطيع أن نفهم من الداخل وليس من الخارج . وطبقا لوجهة النظر هذه فإن العلم الاجتماعي يعد مشروعا ذاتيا أكثر منه موضوعيا .

وأصحاب هذا الموقف يرفضون فكرة أن العلم يمكن أن ينتج معرفة موضوعية من أى نوع .

ج - الصراع بين حرية الإرادة والعتمية ، الجدل الخاص بالطبيعة الإنسانية

هذا جدل قديم بين أنصار العتمية الذين يرون أن الإنسان وأنشطته المختلفة يحددها بشكل كامل الموقف أو البيئة التي تحيط به . وفي مقابل ذلك الموقف نجد أنصار حرية الإرادة والذين يرون أن الإنسان مستقل تماما وحر الإرادة . وهناك بطبيعة الحال من يقفون موقفا وسطا بين المعسكرين .

د - الصراع بين النظرية الجزئية والنظرية الكلية ، الجدل المنهجي

النهج الجزئي في العلوم الاجتماعية مؤسس على أننا لا يمكن أن نفهم العالم الاجتماعي إلا من خلال معرفة مباشرة بالموضوع محل الدراسة . وهذا الاتجاه يركز كثيرا على مسألة الاقتراب من الشخص المبحوث والاستطلاع التفصيلي لخلفيته وتاريخ حياته . ويركز أيضا على تحليل الخبرات الذاتية التي يضع الباحث يده عليها من خلال دخوله إلى عالم المواقف التي مر بها الفرد المبحوث ، وكذلك بتحليل الانطباعات واليوميات وسير الحياة والسجلات الصحفية .

أما النهج الكلي فهو على العكس يركز على إجراء البحث من خلال الاعتماد على أدوات بحث مقننة . وهو يقترب من تقاليد البحث في العلوم الطبيعية ، والتي تركز على عملية اختبار الفروض وفقا للمعايير العلمية الدقيقة . وهو مشغول ببناء اختبارات علمية ، واستخدام أدوات بحث كمية لتحليل البيانات . ومن هنا يسود - في هذا الإطار استخدام المسوح والاستبيانات ، واختبارات الشخصية ، وأدوات البحث المقننة من كل الأنواع .

٢ - مسلمات عن طبيعة المجتمع

كل المداخل لدراسة المجتمع ، يمكن وضعها في إطار مرجعي محدد من نوع أو

آخر . ذلك أن النظريات المختلفة تميل إلى أن تعكس منظورات مختلفة ، وموضوعات ومشكلات جدية بالدراسة ، وهي عادة - كما أكدنا من قبل - تؤسس عموماً على مجموعة كاملة من المسلمات ، التي تعكس نظرة خاصة بطبيعة الموضوع محل الدراسة ، ومن هنا أهمية التحليل النقدي للتراث النظري وخاصة بالنسبة للباحث الاجتماعي في العالم الثالث ^(١٥) .

الجدل حول النظام والصراع

حاول بعض علماء الاجتماع في الستينات ، من أبرزهم داهر ندورف ولوكوود ، أن يميزوا بين مدخلين لدراسة المجتمع ، أحدهما يركز على تفسير طبيعة النظام الاجتماعي والتوازن من ناحية ، والثاني ركز اهتمامه على دراسة مشكلات التغيير والصراع والقهر في البناء الاجتماعي من ناحية ثانية . وقد انشغل العلم الاجتماعي بهذا الجدل فترة طويلة ، وإن كان الاتجاه الأول - تحت تأثير المؤسسة الأكاديمية الأمريكية المحافظة - قد ساد على حساب الاتجاه الثاني .

ويرى عديد من العلماء الاجتماعيين الآن أن هذا الجدل انتهى وفات أوانه ، وخصوصاً بعدما حاول عدد من علماء الاجتماع التوفيق بين المدخلين ، وأبرزهم فان دين برج ولويس كوزر الذي اشتهر بنظرية عن الوظائف الإيجابية للصراع ، والتي حاول من خلالها أن يدخل بعد الصراع في نظرية التوازن ، لكي يتلافى النقد الذي كان يوجه إليها ، والذي يتمثل في تجاهلها لمشكلة التغيير والقهر في المجتمع ^(١٦) .

٣ - بعدان (اربعة) نماذج رئيسية

غير أن بارييل وبورجان يريان أن الجدل لم ينته بعد ، وأن التفرقة بين هذين المدخلين أساسية لفهم النظريات المتعارضة في الميدان ، وإن كانا يفضلان صياغة مفهومين جديدين يشيران إلى نموذجين أساسيين :

الأول : هو علم اجتماع الضبط Sociology of regulation

والثاني : هو علم اجتماع التغيير الراديكالي Sociology of radical change

النموذج الأول : يشير إلى الكتابات والنظريات المعنية أساساً بتقديم تفسيرات للمجتمع بالتركيز على الوحدة والتماسك فيه . وهو ينطلق من الحاجة إلى تنظيم

الأمور الإنسانية ، والأسئلة الرئيسية التي يطرحها هي : لماذا يحافظ المجتمع على نفسه باعتباره وحدة واحدة . وهو يحاول أن يفسر لماذا ينزع المجتمع إلى أن يتماسك بدلا من أن يتحول إلى شظايا متناثرة . وهو معنى بدراسة القوى الاجتماعية التي تمنع رؤية " هوبز " للمجتمع باعتباره " حربا من الكل ضد الكل " من أن تتحقق . وربما كانت نظريات عالم الاجتماع الفرنسي الشهير إميل دوركايم خير تعبير عن هذا النموذج .

أما النموذج الأساسي الثاني : فهو على عكس النموذج الأول ، يركز على تفسيرات للتغير الراديكالي ، وعلى الصراع البنيوي العميق في المجتمع ، وعلى صور السيطرة ، والتناقض البنيوي ، وكل هذه السمات يراها أنصار هذا النموذج مميزة للمجتمع الحديث . هو علم اجتماع معنى بتحرر الإنسان من الأبنية التي تحد إمكانياته وقدراته وتمنعه من النمو والتطور . والأسئلة الرئيسية التي يطرحها تتعلق بحرمان الإنسان المادى والنفسى ، وهو يعرض بدائل للأمر الواقع الذي لا يرضى به ، وربما كانت نظريات كارل ماركس أفضل تعبير عن هذا النموذج . وهكذا يصبح لدينا بعدان يمكن على أساسهما تصنيف النماذج العلمية الأساسية .

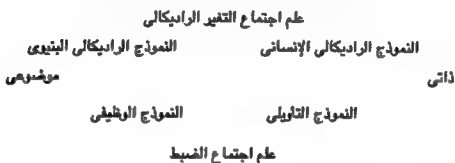
البعد الأول : الذاتى - الموضوعى

البعد الثانى : علم اجتماع الضبط - علم اجتماع التغير الراديكالى

غير أننا سنرى أنه فى ضوء هذين البعدين ، يمكن أن نجد أربعة نماذج علمية رئيسية ، اثنين منهما يقعان داخل دائرة علم اجتماع الضبط ، وهما النموذج الوظيفى والنموذج التآويلى ، واثنين آخرين يقعان داخل دائرة علم اجتماع التغير الراديكالى ، وهما النموذج الراديكالى الإنسانى والنموذج الراديكالى البنيوى . وسنرى أن الخلافات بين كل زوجين برغم أنهما ينتميان إلى عائلة فكرية واحدة ، هامة ، لأنها عادة ما تنعكس على المناهج وأدوات البحث وموضوعات الدراسة . ومن الجدير بالإشارة أن الخلاف بين النموذج الوظيفى والنموذج التآويلى تم تحت تأثير ظهور مداخل نظرية جديدة ، من أهمها الاثنوميثودولوجيا التي ترتبط باسم جار فينكل عام (١٩٦٧) ، ويبرز أهمية المدخل الفينومولوجى . وفى نفس الوقت فإن الخلاف بين النموذج الراديكالى الإنسانى والنموذج

الراييكالى البنيوى أخذ مداه بعد محاولة الفيلسوف الفرنسى الشهير لويس التوسير إعادة قراءة الماركسية عام (١٩٦٦) ، قراءة بنيوية ، أثرت تأثيرا بالغا على مجمل النقاش النظرى فى العلوم الاجتماعية .
ويصور الشكل التالى موقع النماذج الأساسية الأربعة على البعدين الذاتى والموضوعى ، والتنظيم والتغيير .

شكل يبين صورة إجمالية للنماذج الأساسية الأربعة



٤ - النماذج الأساسية الأربعة

من الطريف أن نلاحظ أن تبنى نموذج من بين هذه النماذج الأربعة يتخذ فى العادة شكل الانتماء إلى العقائد الدينية ! ومن هنا يشعر الباحثون الذين يتبنون نمودجا من بينها بشعور أشبه بشعور رفقاء السلاح ! حتى أنه حين يتحول واحد منهم من تبنى نموذج ما إلى تبنى نموذج مضاد ، فإن ذلك يعتبر فى نظر زملائه وكأنه قام بردة دينية ، فى حين أن أنصار النموذج المنافس يعتبرون أن ما حدث - خصوصا لو كان الباحث له إسم وشهرة - نقطة تسجل لحساب نمودجهم على حساب النموذج الآخر ! .

ومن هنا يمكن القول أن كل نموذج من بين هذه النماذج يعكس تقليدا فكريا راسخا له رموزه ومصطلحاته ومفاهيمه وطرقه فى البحث . ومن هنا لا يمكن التأليف بين هذه النماذج ، لأنها - وخصوصا فى صورتها النقية - متعارضة ، لأنها تقوم على مسلمات مختلفة ، سواء فى النظر إلى طبيعة العلم الاجتماعى أو فى النظر إلى طبيعة المجتمع .

وسنحاول فيما يلى العرض الموجز للملامح الأساسية لكل نموذج

هذا النموذج يمثل الإطار المرجعي السائد فى مجال علم اجتماع الضبط ، وهو يقترب من موضوع الدراسة متبنيا وجهة نظر " موضوعية " . والنظريات الوظيفية كانت فى صدارة الجدل الذى دار بين تيار الصراع وتيار التوازن . وهذا النموذج معنى بتقديم تفسيرات للأمر الواقع ، وللنظام الاجتماعى ، وللإجماع ، وللتكامل الاجتماعى ، والتضامن ، وإشباع الحاجات ، والاهتمام بالأمور الراهنة . وهو يقترب من هذه الموضوعات من وجهة نظر تعيل إلى أن تكون واقعية ، ووضعية ، وحتمية ، وتقوم على معرفة الكليات .

وهذا النموذج يحاول تقديم تفسيرات عقلانية للأمور الاجتماعية . ومنظوره براجماتى بشكل بارز ، وهما الأساسى تقديم معرفة قابلة للتطبيق . وتوجهه صوب حل المشكلات ، ويحاول تقديم حلول عملية لمشكلات عملية . وهو يتبنى فلسفة للهندسة الاجتماعية كأساس للتغيير الاجتماعى ، ويركز على أهمية فهم النظام والتوازن والاستقرار فى المجتمع ، وكيفية تحقيق كل ذلك . وهو معنى بالتنظيم الفعال للمجتمع وكيفية ضبط الأمور الاجتماعية .

وهذا النموذج لصيق بالوضعية الاجتماعية . وهو لذلك يطبق النماذج والمناهج المعروفة فى العلوم الطبيعية فى دراسة الأمور الإنسانية . ويميل الاتجاه الوظيفى إلى النظر إلى العالم الاجتماعى باعتباره مكونا من أبنية عينية نسبيا ، بينها علاقات يمكن التعرف عليها وقياسها بواسطة مناهج مستقاة من العلوم الطبيعية . واستخدام المشابهات الميكانيكية والبيولوجية كوسيلة لنمذجة المجتمع وفهمه ، من الوسائل المفضلة فى النظريات الوظيفية (ونقصد تشبيه المجتمع بالآلة أو بالكائن الحى) وربما كان دوركايم من أبرز من تبنوا هذا النموذج فى علم الاجتماع .

غير أنه يمكن القول أنه مع العقود الأولى من القرن العشرين ، خضع النموذج الوظيفى لتأثيرات التقاليد الألمانية المثالية فى الفكر الاجتماعى ، وذلك تحت تأثير نظريات ماكس فيبر وچورج سميل وچورج هربرت ميد . وهذا التأثير أضفى على بعض نظريات النموذج طابعا ذاتيا ، جعله أكثر قربا فى بعض جوانبه من النموذج التولوى .

وبداية منذ عام ١٩٤٠ خضع النموذج الوظيفى أيضا لبعض التأثيرات الماركسية التى حاولت - كما أشرنا من قبل - إدخال عنصر الصراع فى

النموذج لتلافى الانتقادات التى كانت توجه إليه .

Interpretive : النموذج التوليئى :

يمكن القول أن المنظرين الذين يقعون فى سياق النموذج التوليئى ، يتبنون نهجا يتفق مع مسلمات علم اجتماع الضبط ، بالرغم من أن نهجهم الذاتى فى تحليل العالم الاجتماعى يجعل علاقاتهم به غالبا ما تكون ضمنية وليست معلنة . إن النموذج التوليئى ينزع إلى فهم العالم كما هو ، ويسعى إلى فهم الطبيعة الأساسية للعالم الاجتماعى على مستوى الخبرة الذاتية . وهو يتجه إلى التفسير فى إطار الوعى الفردى والذاتية ، من خلال سياق مرجعى يركز على الفرد المشارك فى الفعل وليس على الملاحظ الخارج عن نطاق الفعل كما يفعل أنصار النموذج الوظيفى .

وهو فى اقترابه من العلم الاجتماعى يميل إلى أن يكون إسميا ، مضادا للوضعية ، يتبنى حرية الإرادة ، ويركز على معرفة الجزئيات . وريثته للعالم الاجتماعى تتمثل فى كونه أشبه ما يكون بعملية اجتماعية منبثقة ، تتخلق بواسطة الأفراد محل البحث . والواقع الاجتماعى فى الحدود التى يعترف له بها ، إذا كان له أى وجود خارج على أى فرد مفرد ، ينظر إليه باعتباره أكثر قليلا من شبكة من المسلمات والمعانى المدركة من خلال الخبرة الذاتية . والمكانة الوجودية للعالم الاجتماعى ينظر إليها أنصار هذا النموذج باعتبارها محل تساؤل كبير وتمثل إشكالية حقيقية بالنسبة لهم . وهم يعتبرون الحياة اليومية التى يعيشها الناس مصدرا أساسيا لفهم الواقع الاجتماعى وما يدور فيه ، وهم غالبا فى سعيهم لفهم أسس ومصادر الواقع الاجتماعى ، يدلفون إلى أعماق الوعى الإنسانى والشعور الذاتى ، بحثا وراء المعانى الأساسية الكامنة وراء الحياة الاجتماعية .

وعلاقة النموذج التوليئى بالجدل حول الصراع والتوازن فى المجتمع لا تبدو مباشرة ، مع أن التامل العميق فى مسلماتهم يقضى بنا إلى القول أنهم ينتسبون فى الواقع إلى علم اجتماع الضبط الذى لا يؤمن لا بالصراع ولا بالتغيير الاجتماعى الراديكالى . وليس أدل على ذلك من أنهم غالبا ما ينطلقون من مسلمة مؤداها أن عالم الأمور الإنسانية تحكمه عوامل التماسك والنظام والتكامل . والمشكلات الخاصة بالصراع والسيطرة والتناقض والتغيير لا تلعب دورا فى إطارهم النظرى . وعلم الاجتماع التوليئى ينزع أساسا إلى فهم العالم الاجتماعى

كما هو من خلال تحليل الخبرات الذاتية . وهو فى الواقع يهتم بالأمر الواقع ، وبالنظام الاجتماعى ، والإجماع ، والتكامل الاجتماعى والتماسكه والتضامن . ويستمد النموذج التأولى أصوله الفكرية من تقاليد الفكر الألمانى التقليدى المثالى والذى تأثر أساسا بنظريات الفيلسوف كتمط . وقد شهد هذا التيار بعثا فى بداية القرن العشرين عن طريق الحركة المثالية الحديثة ، والتي عبر عنها فلاسفة مشهورون من أبرزهم دليتاى ، وفيير ، ويعدم هوسرل وشولتز اللذين أصبحا هم الأصل النظرى للنموذج التأولى الراهن .

النموذج الراديكالى الإنسانى

يمكن تعريف هذا النموذج بأنه هو ذلك الذى يهتم بتنمية علم اجتماع للتغير الراديكالى من وجهة نظر ذاتية . واتجاهه إزاء العلم الاجتماعى ، له سمات مشتركة مع النموذج التأولى ، فهو ينظر للعالم الاجتماعى من منظور يميل إلى أن يكون إسميا ، مضادا للوضعية ، يؤمن بحرية الإرادة ، ويركز على معرفة الجزئيات .

ومع ذلك ، فإطاره المرجعى يلتزم بنظرة للمجتمع تركز على أهمية قلب التنظيمات الاجتماعية الموجودة ، أو تجاوزها .

ومن أهم الأفكار المحورية فى هذا النموذج ، أن وعى الإنسان تحكمه الابنية الفوقية الأيديولوجية ، التى يتفاعل معها ، وأنها تقيم حاجزا معرفيا بين نفسه وبين وعيه الحقيقى وهذا الحاجز هو الاغتراب أو " الوعى الزائف " ، والذى يكبح أو يمنع التحقق الإنسانى الحقيقى . والاهتمام الرئيسى لأنصار هذا النموذج هو بتحرير الإنسان من القيود التى تفرضها التنظيمات الاجتماعية الراهنة ، والتى تعوق بها التنمية الإنسانية . وهذا النموذج فى الواقع جناح بارز من أجنحة التنظير الاجتماعى الذى يقدم نقدا للأمر الواقع . وهو يميل إلى أن يرى المجتمع بحسباته مضادا للإنسان ، ولذلك يعنى بتحديد الطرق التى يمكن للناس بواسطتها أن يتحرروا من القيود التى تكبلهم ، وتمنعهم من التحقق .

وفى إطار تقاليد علم الاجتماع الراديكالى ، فهذا النموذج يركز تركيزا شديدا على التغيير الراديكالى ، وطرق السيطرة ، والتحرر ، والحرمان . فى حين أن مفاهيم مثل الصراع البنىوى والتناقض لا تظهر كثيرا فى هذا النموذج ، نظرا لكونها سمات مميزة لنظرات أكثر موضوعية عن العالم الاجتماعى .

ويستمد هذا النموذج أصوله الفكرية أيضا من تقاليد الفلسفة الألمانية وبخاصة أعمال كانت وهيجل ، غير أن الذى وضع بثوره الحقيقية كان كارل ماركس فى مرحلة شبابه والذى كان أول من صاغ فلسفة اجتماعية راديكالية ، وتأثر النموذج أيضا بفلسفة هوسل . وظل الاهتمام بهذا النموذج لا يذكر إلى أن جاءت العشرينات وظهرت أعمال جورج لوكاش وجرامشى اللذين أحيا الاهتمام بالتوليات الذاتية النظرية الماركسية .

وقد واصلت مدرسة فرانكفورت الاهتمام بالنموذج ، من خلال الإنجازات الكبرى لكل من ماركيوز وهابرماس .

وتتنمى الفلسفة الوجودية لجان بول سارتر إلى هذا النموذج ، بالإضافة إلى حلقة واسعة من المنظرين الاجتماعيين ، الذين لا يجمعهم بالضرورة تقليد فكرى واحد مثل اليتش وكاستندا ولانج . فكل هؤلاء يشتركون فى اهتمام واحد ، يتمثل فى تحرير الوعى والخبرة من الهيمنة التى تمارسها الابنية الفوقية الأيديولوجية فى العالم الاجتماعى الذى يعيش فيه الناس . وهم يسعون إلى تغيير العالم الاجتماعى من خلال تغيير طرق المعرفة والوعى .

النموذج الراديكالى البنئوى

يقع المنظرون من أنصار هذا النموذج فى إطار تقاليد علم اجتماع التغيير الراديكالى من وجهة نظر موضوعية . وبالرغم من أنه يشترك فى بعض السمات مع النموذج الوظيفى ، إلا أنه موجه لتحقيق غايات مختلفة . فالبنئوى الراديكالية ملتزمة بالتغيير الراديكالى ، والتحرر ، والإيمان بالإمكانات الكامنة ، وذلك من خلال تحليل يركز على الصراع البنئوى ، وطرق الهيمنة المختلفة ، والتناقض والحرمان . وهو يقترب من الواقع خلال منظور يميل إلى أن يكون إسمياً ، ووضئياً ، وحتمياً . ويركز على معرفة الكليات .

وفى الوقت الذى يركز فيه الراديكاليون الإنسانئون على " الوعى الإنسانئى " كأساس للنقطة الراديكالى للمجتمع ، فإن الراديكاليين البنئويين يركزون على العلاقات البنائية الموجودة فى عالم اجتماعى واقعى .

وهم يؤكدون على الحقيقة التى مؤداها أن التغيير الراديكالى كامن فى صميم طبيعة وبنية المجتمع المعاصر ، وهم يسعون إلى تقديم تفسيرات للعلاقات

الأساسية المتداخلة فى سياق التشكيلة الاجتماعية الكلية .

وهناك داخل هذا النموذج جدل داخلى بين نظريات مختلفة حول دور القوى الاجتماعية فى إحداث التغيير . وفى حين يركز البعض على التناقضات الداخلية العميقة ، يركز آخرون على علاقات القوة . غير أنهم جميعا يشتركون فى رأى أن المجتمع المعاصر يتسم بصراعات أساسية من شأنها توليد التغيير الراديكالى، من خلال الأزمات السياسية والاقتصادية . ومن خلال هذا الصراع والتغيير ، فإنهم يرون أن تحرر الناس من الأبنية الاجتماعية التى تحوطهم يمكن أن يتحقق . وترد الأصول الفكرية لهذا النموذج إلى كارل ماركس فى مرحلته الناضجة ، بعد القلمية المعرفية التى أجراها مع كتاباته فى مرحلة الشباب . وينتمى إلى هذا النموذج بالإضافة إلى الأسماء التقليدية لانجلز وبلخانوف ولينين ويوخارين ، أسماء أوروبية بازرة مثل التوسير ، وبولانتزاس ، وكوليتى ، ومنظرى اليسار الجديد بشكل عام .

وجدير بالإشارة أخيرا أن هذا النموذج ، أثر عليه فى السنوات الأخيرة فكر ماكس فيبر ، من خلال عدد من المنظرين مثل داهرنهورف وركس وميلبياند ، والذى صاغوا فى إطار تقاليد النموذج " نظرية الصراع " التى هى مزيج من الأفكار الماركسية والفبرية .

وهكذا يكتمل عرضنا للنماذج الأساسية الأربعة فى العلم الاجتماعى المعاصر والتى يمكن للباحث من خلال معرفة أصولها ومسلّماتها وتقاليدها فى النظر للعلم الاجتماعى من ناحية ، ولطبيعة المجتمع من ناحية أخرى ، أن يرسم خريطة فكرية للتراث النظرى السوسيولوجى بشكل عام ، يمكن على ضوئها تحليل الأدبيات فى العلم أو الميدان الذى يعمل فى إطاره ، مثل مبحث السكان والتنمية .

ثالثا : تطبيق مفهوم النموذج الأساسى فى دراسات السكان والتنمية "دراسة حالة"

بعد هذه الجولة الطويلة التى قطعناها مع مفهوم النموذج الأساسى ، وعرضنا التفصيلى لنظرية باريل ومورجان عن النماذج الأساسية الأربعة السائدة فى العلم الاجتماعى المعاصر ، يحق التساؤل : هل تنطبق هذه النماذج الأساسية فى مجال السكان والتنمية ؟

فى تقديرنا أنه ما دمنا لا ندرس السكان فى انعزال عن عملية التنمية -

كما هو إجماع الباحثين في الميدان تقريبا - فإن هذه النماذج الأربعة التي حددنا ملامحها تنطبق أولا في دراسة نظريات التنمية المختلفة . ونعلم أن هذه النظريات المتعارضة تنطلق من مسلمات مختلفة ، وبالتالي تقضى كل نظرية إلى نتائج مغايرة للنتائج التي تصل إليها النظريات الأخرى . ومن ناحية أخرى فإن النظريات السكانية بمعناها الدقيق ، يمكن أيضا أن تدرس في إطار مفهوم النموذج الرئيسي ، والتعارض بين نماذج رئيسية متعددة . وليس معنى ذلك إمكانية ردها بالضرورة إلى النماذج الأساسية الأربعة التي فصلنا الحديث فيها ، ولكن هذه النماذج يمكن أن تكون خلقية علمية جيدة ، نستطيع على ضوءها فهم النماذج السكانية ، بل وأكثر من ذلك يمكن اعتناء بنية هذه النماذج الصورية ، لتحديد الأوضح للنماذج السكانية .

وقد رأينا من المناسب أن نعرض لدراسة حالة نموذجية تتمثل في دراسة لإسماعيل سراج الدين عن "الممكنات الاقتصادية السكانية العربية المستقبلية"^(١٧) ، اعتمد فيها أساسا على مفهوم النموذج الأساسي ، لعرف كيف طبق المفهوم في إطار دراسة سكانية .

تنقسم دراسة اسماعيل سراج الدين إلى مقدمة وثلاث فقرات وخاتمة . الفقرة الأولى عن التحول الديموجرافي في العالم العربي ، والفقرة الثانية عن السكان في النماذج الأساسية للتنمية ، والفقرة الثالثة عن النماذج الأساسية للتنمية وهل تنطبق على الحالة العربية ؟ ثم خاتمة .

ويمكن القول ابتداءً أنه يسود هذه الدراسة استخدام مفهوم النموذج الأساسي ، سواء في معالجة الباحث لنماذج التنمية ، أو في تحليله لنماذج الأساسية في مجال السكان .

ويطلق الباحث منذ البداية من مقولة رئيسية هي أن التحولات السكانية لا يمكن دراستها في انعزال عن سياقاتها الاجتماعية الاقتصادية ، وبصورة أخص عن تكنولوجيا الإنتاج السائدة . وهو يتقدم خطوة أخرى في سبيل تحديد أدق لفكرته الرئيسية فيقرر أنه " من الممكن المعاملات السكانية أن تتغير نتيجة التغير في العلاقات الاجتماعية ، دون أن يواكب ذلك تغيير مهم في المعاملات التكنولوجية غير أن مثل هذه التغيرات تكون محدودة بالضرورة بإمكانات النظام الإنتاجي الذي يجب أن يكون ، في التحليل النهائي قادرا على توفير الدعم الحيوي اللازم للنمو السكاني " . ويضيف أن نصيب الدراسات المعاصرة للتغيير

السكانى التى تنتظر أو تصف طرق ووسائل التأثير فى الخصوبة أو سلوك الهجرة
بوصفها اعتباراً لأولوية الأسباب الهيكلية التى تلهب هذه التغيرات الفشل .
غير أنه يحتفظ بقوله " وعلى أى حال ، فليس من الضرورى أن تكون
الأسباب البنيوية وحدها كافية للتشخيص الصحيح ، ووصف العلاج لقضايا
التنمية ... وبظل من الأهمية بمكان فهم محددات ونتائج التغيير السكانى " .
هذا هو الموقف النظرى المبينى للباحث ، سجله فى صدر دراسته قبل أن
ينطلق إلى المناقشة التفصيلية .

ترى هل نستطيع فى ضوء تحديدنا للنماذج الأساسية الأربعة ، أن نرد
الموقف النظرى للباحث إلى أحد هذه النماذج ؟

نستطيع القول - وعلى سبيل التقريب - أن الباحث يكاد أن يتبنى النموذج
الراديكالى البنيوى ، ويبدو ذلك فى تركيزه على ربط التحولات السكانية بالسياق
الاجتماعى والاقتصادى ، وينمط التكنولوجيا السائد . وذلك بالإضافة إلى نقده
للدراسات المعاصرة للتغيير السكانى التى تنتظر أو تصف طرق ووسائل التأثير فى
الخصوبة أو سلوك الهجرة بوصفها اعتباراً لأولوية الأسباب الهيكلية .

وهذه الفقرة تبدو كما لو كانت نقداً ضمنياً لكل من النموذج الأساسى
الوظيفى والنموذج الأساسى التولى ، والتى تكمن أفكارهما وراء عديد من
السياسات السكانية التى تركز على تغيير الاتجاهات ، واستخدام الإعلام المكثف
لتغيير القيم بغير أن تلقى بالاً إلى التفاعلات البنيوية فى النسق الاجتماعى .
غير أن تحفظه الهام أن الأسباب البنيوية وحدها ليست كافية للتشخيص
السليم ووصف العلاج لقضايا التنمية ، تكشف عن أنه غير قانع تماماً بمسلمات
النموذج الراديكالى البنيوى ، وكأنه يبحث عن نموذج أساسى جديد يؤلف بين
هذا النموذج والنموذج الأساسى الوظيفى أو التولى !

وإذا تركنا جانباً تصنيف الموقف النظرى للباحث فى ضوء النماذج
الأساسية الأربعة ، فإنه من المهم فى نظرنا أن نعرف كيف استخدم مفهوم
النموذج الأساسى فى دراسته .

حاول الباحث فى الفقرة الثانية من دراسته وعنوانها " السكان فى النماذج
الأساسية للتنمية " أن يقدم مراجعة موجزة للنماذج الأساسية للتنمية ، مركزاً
اهتمامه على بيان كيفية تناول المسألة السكانية فى هذه النماذج . تعرض

للمنموذج الكلاسيكي ، فعرض لأراء مالتوس ، ثم تعرض للنموذج الماركسي ، وأخيرا أشار إلى نموذج المالتوسية الجديدة . واهتم اهتماما خاصا بعد ذلك بمنظور النسق العالمي الذي هو أحد تنويعات نموذج الاقتصاد السياسي .

ويلفت النظر أن الباحث تساطل هل توجد نماذج أساسية عربية للتنمية السكانية تختلف عن النماذج الأساسية التي عرضها ؟ ويقرر أن هذا تساؤل تصعب الإجابة عنه . وأهمية هذه النقطة أنها تثير مرة أخرى ما أثاره رياض طيارة في ورقته السابق الإشارة إليها ، حين أشار إلى أهمية صياغة نموذج أساسي عربي .

وقد حاول الباحث في سعيه إلى معرفة هل يوجد نموذج أساسي عربي أن يحلل مجموعة من الإسهامات العربية لجلال أمين ورمزي زكي وناذر فرجاني بالإضافة إلى مجموعة مقالات مجموعة عن التنمية العربية راجعها جودة عبد الخالق .

ويقدم الباحث نقدا لهذه المحاولات ، التي يرى أن أيا منها لم تكتمل شروطها المنهجية بعد لتصبح نموذجا أساسيا مكتملا .

وأخيرا يتحدث الباحث عن النماذج الأساسية للتنمية ، ويتساطل هل يمكن تطبيقها على الحالة العربية ؟

وخلاصة عرضنا الوجيز لدراسة إسماعيل سراج الدين أنه اعتمد اعتمادا أساسيا على فكرة النموذج الأساسي سواء في عرضه للنظريات الغربية في التنمية والسكان ، أو في تحليله لعينة - وإن كانت محدودة - من التراث العربي في الموضوع .

وهذا يؤكد الفكرة الجوهرية التي تقوم عليها دراستنا من أن مفهوم النموذج الأساسي أصبح أداة علمية معتمدة لتحليل التراث العلمي الاجتماعي ، ورأينا تطبيقا لاستخدامه في حالة خاصة بالسكان والتنمية .

المواشئ والمراجع

١ - Kuhn, T. S., The Structure of Scientific Revolutions, Chicago: The University of Chicago Press, 2nd; 1970.

٢ - تعرضنا لهذا الجدل في دراسة سابقة : أنظر : السيد يسين ، الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية في العالم العربي (ملاحظات ميدانية) ، ورقة قدمت إلى مؤتمر الخبراء العرب ، مسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية ، الاسكندرية ، ٣ - ٨ يناير ١٩٧٦ .

٣ - Abdel Kader, A., Population Policy and Development, A Proposal for Setting up a Working Group, (Memo), November 1989.

٤ - Tabbarah, R., Population and Development in the Arab World: Major Issues, (Memo).

٥ - Fergany, F., The Political Economy of Fertility Reduction in Egypt with Reference to the Arab Region, January 1990.

٦ - أنظر مرجعا أساسيا في التعريف بهذا الميدان :

Stanil and, M., What is Political Economy?: A Study of Social Theory and Underdevelopment, London: Yale University Press, 1985.

٧ - سبق لنا أن اعتمدنا على هذا المفهوم بالإضافة إلى مفهومى الخطاب والاستراتيجية لاستشراف وضع العلوم الاجتماعية في الوطن العربي في التسميات :
أنظر:

Yassin, E., In Search of a New Identity of the Social Sciences in the Arab World: Discourse, Paradigm, and Strategy, in: Sharbi, H., (Editor), The Next Arab Decade? Alternative Futures, Boulder, Westview/Mansell, 1988, 303-311.

٨ - أنظر:

Kinloch, G. C., Sociological Theory, Its Development and Major Paradigms, New York: Mc Graw-Hill, 1977, p. 5.

٩ - أنظر المرجع الأساسى التالى :

Ward, B., The Ideal Worlds of Economics, Liberal, Radical and Conservative Economic World Views, London: Macmillan, 1979.

وأنظر كذلك الدراسة التالية :

Vogeler, I & De Souza, A. R., Dialectics of Understanding the Third World, in: Vogeler & De Souza (Editors), Dialectics of Third World Development, U. S. A.: Allanheld, Osmun & Co., 1980, 3-27.

١٠ - راجع بصمد عرض نظرية كون - بالإضافة إلى كتابه سابق الإشارة إليه - المراجع التالية :

- Neuton-Smith, W. H., The Rationality of Science, Boston: Routledge & Kegan Paul, 1981.

- Kneller, G. F., Science as a Human Endeavor, New York: Columbia University Press, 1978.

- Krige, J., Science, Revolution & Discontinuity, New Jersey, Humanities Press, 1980.

Burrell, G. & Morgan, G., Sociological Paradigms and Organisational Analysis, - ١١ London: Heinemann, 1982.

١٢ - راجع في هذه التعريفات :

Lalaland, A., Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie, Paris: P. U. F., 1956.

وكذلك مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩ .

١٣ - تحفل هذه الاتجاهات بمفاهيم فلسفية متعددة ، وهذه هي تعريفاتها :

- الاسمية : Nominalism

يعني هذا المصطلح أن المعنى الكلي قائم في عقل المعارف ولا مقابل له في الخارج من حيث هو كذلك . (مراد وهبة ، ص ٢٩ ، ٣٠) .

- الواقعية : Realism

تطلق على المذهب القائل بأن الوجود متمايز من المثل (مراد وهبة ، ٤٦٤ - ٤٦٥) .

- الوضعية : Positivism

هي المذهب الذي يرى أن المعرفة العميقة لا يمكن أن تتحصل إلا بمعرفة الوقائع ، وأن اليقين العلمي لا يمكن أن يحققه سوى العلوم التجريبية ، وأن الفكر لا يمكن أن يتوصل إلا إلى علاقات وقوانين (لاند ، ٧٩٢ - ٧٩٣) .

- المعرفة التي تقوم على الجزئيات : Ideographic

نمط المعرفة التي تقوم على دراسة الجزئي ، والمتفرد . نمط لا يميل إلى صياغة قوانين عامة .

- المعرفة التي تقوم على الكليات : Nomothetic

نمط المعرفة التي تقوم على دراسة الكليات والعمومية ، ويميل إلى صياغة القوانين العامة .

١٤ - تمثل مشكلة إمكان بعض النظريات العلمية إحدى مشكلات فلسفة العلم الأساسية ، وقد بلور بصدها كارل بوبر نظرية متكاملة .

أنظر : السيد يسين ، من مشكلات فلسفة العلم : نظرية كارل بوبر في المفاضلة بين النظريات التفسيرية ، في المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ٥٥ - ٧٢ .

١٥ - سبق لنا مناقشة هذه المشكلة بالتفصيل .

أنظر : السيد يسين ، الباحث الاجتماعي والاختيار الأيديولوجي ، مجلة الطليعة ، العدد الثاني عشر ، السنة السادسة ، ديسمبر ١٩٧٠ .

١٦ - أنظر في ذلك مناقشتنا التفصيلية لنظريات التوازن والصراع ، السيد يسين ، الصراع والتوازن في النظرية الاجتماعية ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٨٠ ، ١٩٧١ ، ١٨ - ٢٧ .

١٧ - أنظر :

Sirageldin, I., Future Arab Economic-Demographic Potential: Whither Policy?,

in: Sharabi, H., The Next Arab Decade, Alternative Futures, Boulder, Westview Press, 1988, 185 - 207.

والجدير بالذكر أن الدراسة ترجمة عربية نشرت في كتاب ضم أعمال مؤتمر علمي عقد في جامعة جورج تاون ، شاركنا فيه بيحث كما سبق الإشارة . غير أن الترجمة للأبحاث غير دقيقة وفيها اجتهادات غير مبررة في ترجمة المفاهيم الأساسية .

أنظر : هشام شرابي (محرر) ، العقد العربي القادم : المستقبلات البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : ١٩٨٦ ، ٢٢١ - ٢٥٨ .

١٨ - أنظر :

Packenham, R. A., Liberal America and the Third World, Political Development Ideas in Foreign Aid and Social Science, Princeton: Princeton University, 1973.

Abstract

POPULATION POLICY AND DEVELOPMENT TOWARDS A PROPOSED METHOD FOR THE ANALYSIS OF SCIENTIFIC LITERATURE

El-Sayed Yassin

The article proposes a method for the analysis of scientific literature, depending upon the concept of paradigm which was suggested by the well known philosopher of science Tohamas Khun, in his well known book "The Structure of Scientific Revolutions". Four paradigms were differentiated in the domain of Social Science: the humanist radical paradigm; the structural radical paradigm; the interpretive paradigm and the functional paradigm. A case study about population and development has been analysed to determine the dominant paradigm in this area of study.

مؤشرات نوعية الحياة

بين مدخل العلم الواحد ومدخل تكامل العلوم

نجوى خليل *

هي واحدة من الأوراق النظرية الأساسية التي نهتم بها في إطار بحث المؤشرات الثقافية لنوعية الحياة . تلقى الضوء على المؤشرات كما استخدمتها العلوم المختلفة لقياس نوعية الحياة . وقد عرضنا فيها مداخل العلوم المتعددة ، حيث عرضنا تفصيلا لكل من المنظور البيئي والمنظور الاقتصادي والنفس والاجتماعي والسياسي .

وتوصلنا إلى أن هناك تعددا في الدراسات المهمة بقياس نوعية الحياة . وأن اعتماد هذه الدراسات الأساسية اتسم بكونه أحادي البعد ، حيث برز فيه استخدام مؤشرات تخصص علمي دين الآخر . وعلى الرغم من تركيز معظم هذه المحاولات البحثية على استخدام مؤشرات نوعية الحياة من منظور علمي غير شامل لاستخدام كافة العلوم ، إلا أنه قد ظهرت محاولات عدة لوضع مقاييس شاملة، تسمى لتحقيق المنظور التكاملي في قياس نوعية الحياة ، وفي محاولات يمكننا إدراك أهميتها في إطار ترشيد المجتمع وعملية صنع القرار من أجل العمل على تحسين ظروف الحياة ونوعيتها .

تتوافر اجتهادات شتى في مجال الاهتمام بدراسة نوعية الحياة . غلب عليها اتجاه تمثل في دراستها من زاوية تخصصية معينة . حيث عنيت العلوم المختلفة بدراسة نوعية الحياة من المنظور البيئي أو الاقتصادي أو الاجتماعي النفس أو السياسي . ويمكننا القول بقصور هذا الاتجاه نظرا لأن التركيز على جانب معين من جوانب الحياة لا يمكن أن يعطي صورة موضوعية متكاملة . وهو ما أدركه الباحثون في هذا المجال . حيث ظهرت دعوات لصياغة منظور تكاملي An Interdisciplinary Perspective يستفيد من إنجازات مختلف العلوم التي عنيت بدراسة نوعية الحياة ، كعلوم الاقتصاد والبيئة والاجتماع والسياسة وعلم النفس .

* خبيد بقسم بحوث وقياسات الرأي العام ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (دكتوراه في الإعلام) ، عضو هيئة بحث المؤشرات الثقافية لنوعية الحياة الذي يجريه المركز .

فقد طرح الباحثون عددا من الأسئلة المهمة بهذا الصدد ، هي :
كيف يمكن الوصول إلى هذا المنظور التكاملى ؟ وما هى المؤشرات التى يمكن
تصميمها لقياس نوعية الحياة وفقا لهذا المنظور ؟ . وفى هذا الإطار أيضا ، طرح
رأى آخر يدعو الى تنمية منهجيات Methodologies خاصة تنطبق على
المستويات المحلية . ويرى أصحاب هذا المنظور التكاملى أن مقياس نوعية الحياة
ينبغى أن يكون واسعا بحيث يسع كل الأبعاد البيئية والاقتصادية والأبعاد الخاصة
بالبناء الاجتماعى^(١) .

كما ظهرت محاولات أخرى لصياغة مقاييس شاملة لنوعية الحياة ، وإن
كان يمكننا القول أن هذه المحاولات مازالت فى بداياتها ، حيث تواجه مشكلات
نظرية ومنهجية متعددة . من أهم هذه المحاولات محاولة دينيس جونستون التى
نشرها عام ١٩٨٨ فى مجلة بحوث المؤشرات الاجتماعية بعنوان نحو صياغة
مقياس شامل لنوعية الحياة^(٢) .

ونقتنع فى هذه الورقة بعرض البحوث البارزة والمحاولات المتعددة التى
أجريت لقياس نوعية الحياة استنادا إلى المنظور العلمى الذى قامت هذه البحوث
بالاعتماد عليه فى بناء مؤشرات نوعية الحياة . وذلك بإبراز كل من المنظور البيئى
والاقتصادى والنفسى والاجتماعى والسياسى الذى اتسم كل منها باعتماده على
مدخل أحادى البعد One disciplinary approach فى قياس نوعية الحياة . إلى
جانب، التعرض إلى المحاولات البحثية التى قامت بمحاولة الاستفادة من إنجازات
العلوم المختلفة . وعملت على بناء مؤشرات تكاملية مع العلم بأن الاتجاه التكاملى
ومحاولة صياغة مقاييس شاملة لنوعية الحياة مازال فى مرحلة التجريب .

١ - المنظور البيئى The Environmental Perspective

إن الاتجاهات البيئية المختلفة إزاء تعريف نوعية الحياة تهدف إلى الوصول لصياغة
دقيقة ، بغرض أن يتم إدماج عامل نوعية الحياة داخل مختلف التمازج البيئية وفى
التخطيط البيئى والإدارة البيئية . فمن المعروف أن مشكلات البيئة ليست جديدة .
إلا أن الاهتمام بها على مدى واسع يعد أمرا جديدا . ويمكن القول أن إدارة
شئون البيئة هو اهتمام جديد بالنسبة لصانعى القرار . وهو اهتمام يتضمن فى
الوقت الراهن معنى واسعا لنوعية الحياة . كما أن الانسان يرغب فى إعادة
تعريف علاقته ببيئته . فبعدها كان الفرد يخاف من البيئة ، أصبح أكثر فهما لها ،

ويستخدمها . وفى مرحلة تالية صار يسىء استخدامها ، ثم صار يتأمل الموضوع ويفكر فيما فعله وما الذى يمكن أن يفعله كى يستثمر العالم الطبيعى والبيولوجى على أساس راقى ^(٣) .

وقد أوضح الاتحاد القومى للحفاظ على الحياة الطبيعية National Wild-life Federation فى دراسة قدمها توماس كيمبل ، أن مقياس نوعية البيئة هو مجهود الغرض منه إمداد المواطن المهتم بنظرة شاملة عن المعلومات المنشورة حول العوامل المؤثرة فى نوعية البيئة ، بحيث تقدم هذه المعلومات فى لغة بسيطة وعلى ضوء رسوم بيانية من السهل أن تفهمها الجماهير . وفى هذا الإطار عنى هذا الاتحاد بقياس نوعية البيئة بهدف إثارة وعى المواطنين البيئى وذلك بالنشر الدورى عن المؤشرات البيئية . وقد استخدم هذا المقياس الدورى لأول مرة فى خريف ١٩٦٩ ، وتضمن سبع فئات بيئية ، تمثلت هذه الفئات فى : التربة ، والغابة ، والمجال المعيشى ، البرارى ، المعادن ، المياه ، الهواء ^(٤) .

كما أوضح جوردون ماككونالد أن استخدامات مقياس البيئة فى صياغة السياسات العامة ، فى ميدان مثل الحفاظ على البيئة - حيث يمكن أن تتأثر اتجاهات الرأى العام بأحوال البيئة - يصبح نشر المعلومات الموثقة ضرورة أساسية . وذلك من أجل أن يكون الجمهور واعيا بانتظام بحالة البيئة . وفى الوقت نفسه ، تصبح هذه البيانات قاعدة أساسية تبنى عليها السياسات العامة فيما يتعلق بالحفاظ على عوامل البيئة المختلفة ^(٥) .

واتفق فى السبعينيات اتفاقا عاما على حقيقة ، مؤداها : أن قيم مجتمع ماهى التى تحدد نوعية البيئة . وأن مستوى النوعية الذى يمكن الحصول عليه ، يتوقف على الثمن الذى يقبل المواطن طواعية أن يدفعه . إلى جانب ، أن تحسين البيئة يؤدى إلى تحقق فوائد متعددة . منها تحقيق الإشباع الجمالى والأدبى ، والمساعدة فى استمرار الحياة .

وبعد أن ساد استخدام المؤشرات الموضوعية لقياس نوعية الحياة من المنظور البيئى ، ومن أهمها : معدلات تلوث الهواء ، وعدد الأشخاص الذين أضرروا من تلوث الهواء ، ومقارنة مناطق مختلفة فيما يتعلق بنوعية الهواء ، وعدد الأجسام التى تلوثت من المياه ، وعدد الأشخاص الذين يعيشون فى مناطق ملوثة ^(٦) . بدأ الاهتمام باستخدام المؤشرات الذاتية فى النصف الثانى من حقبة السبعينيات . فقد قدمت تعريفات مقترحة للبيئة ولنوعية الحياة بمنظور أوسع .

وبرزت أهمية الاعتماد على المؤشرات الذاتية لقياس نوعية الحياة من المنظور البيئي . فقد عنت اليونسكو بنشر هذه المحاولات العلمية . ومنها دراسة نشرت عام ١٩٧٨ طرحها ليستر ميلبراث ، قام فيها بطرح منهجى لقياس المفاهيم المقترحة للبيئة حتى يستطيع صانعو القرار فى المجتمع ان يستخدموها ، ولساعدتهم فى صياغة السياسات العامة . وقد أجرت هذه الدراسة تفرقة جوهرية بين الظروف البيئية التى يمكن قياسها موضوعيا وبين نوعية البيئة التى يتحتم قياسها بطريقة ذاتية^(٧) .

وفى إطار الاستفادة من إنجازات مختلف العلوم التى عنت بدراسة نوعية الحياة ، اتسع المنظور البيئى ليشمل المفهوم الإيكولوجى لنوعية الحياة حيث ينظر فيه للكائنات باعتبارها تتفاعل مع بيئتها . وبعد أن ركز المتخصصون فى البيئة على السمات والشروط الفيزيكية والبيولوجية وحدها ، قدم المتخصصون فى علم الايكولوجيا الإنسانية - علم علاقة الإنسان بالبيئة - وعلماء الاجتماع ، مدخلا خاصا بالأنساق الاجتماعية تظهر فيها مؤشرات نوعية الحياة كمقاييس لمتغيرات فى نسق كلى له أنساق فرعية ، وتحدث تفاعلات متداخلة بين وحداته . ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال ، دراسة قامت بها مارجريت بابلوز وآخرون فى عام ١٩٧٨ . اقترح الباحثون فى هذه الدراسة مدخلا خاصا بالإيكولوجيا الإنسانية . والتى تبدأ بنظرة للظاهرة الكلية فى تداخلاتها وتركيبها بحيث تصوغ إطارا مفهوما لتحليل نوعية الحياة بالاعتماد على مدخل تفاعل العلوم وتكاملها . وليس بطريقة سيطرة علم ما على التحليل ، أو حيث تستخدم العناصر اللغوية المشتركة فقط المستخدمة بين العلوم . وتعتمد هذه الدراسة على تطبيق مدخل تحليل النظم The systems approach الذى يركز على البنية وعلى التداخل بين الأنساق^(٨) .

من ثم ، فقد تبين فى أواخر السبعينيات وطوال حقبة الثمانينيات قصور الاعتماد على المؤشرات الموضوعية وحدها فى إطار علوم البيئة التى تعنى بقياس نوعية الحياة الجيدة والسيئة ، إلى جانب إدراك العلماء بضرورة الاستفادة من إنجازات كافة العلوم فى بناء مؤشرات نوعية الحياة . وهى نتيجة بدت واضحة فى المنظور الاقتصادى الذى تتعرض له هذه الورقة .

إن الاتجاه الاقتصادي التقليدي في دراسة نوعية الحياة وصياغة تعريف لها وبناء مؤشراتها الاقتصادية كان يعتمد في مراحله الأولى بصفة أساسية على البيانات الكمية والإحصاءات الرقمية والعد . فقد كان التحليل الاقتصادي وقتذاك يركز على مقاييس معدل الدخل القومي ، ومدى توافر السلع والخدمات لدى الناس ، أي أن رفاهية السكان كان يتم تعريفها ومناقشتها على أساس قدرة الإنتاج الاقتصادي ومعدل توزيع هذه المخرجات للسكان . وكان يكتفى بالإنتاج والدخل القومي كمقاييس أساسية لهذه الرفاهية ^(٩) .

لقد خطلت النظريات الاقتصادية خطوات ملحوظة خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات نحو تصحيح هذه النظرة التقليدية الضيقة التي اعتمد عليها علماء الاقتصاد في المراحل الأولى لدراسة نوعية الحياة ^(١٠) .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية قدمت هيئة بحث الأهداف القومية تقريراً بعنوان " نحو نمو متوازن . الكم والكيف " في ١٨ يوليو عام ١٩٧٠ ، بهدف ترشيد عمليات التغيير والتنمية . ومن واقع هذا التقرير تبين أن الكم دون الكيف لم يعد كافياً سواء كهدف أو كمقياس . ولم يفل هذا التقرير المناقشات الخاصة بكافة الأبعاد المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، والنمو السكاني ، وتوزيع السكان ، والبيئة ، والتعليم ، والعلوم الطبيعية الأساسية ، وتقييم التكنولوجيا والنزعة الاستهلاكية ، والاختيارات الاقتصادية والنمو المتوازن ^(١١) .

وأكد إدوارد دينيسون Edward F. Denison في عام ١٩٧١ على صعوبة صياغة مقياس عام للرفاهية . ودعا إلى ضرورة الاهتمام بصياغة هذا المقياس ووضع المتغيرات المتعددة التي يمكن أن يتضمنها ^(١٢) .

وفي عام ١٩٧٣ ، تزايد الاقتصاديون الذين يرون أن المنهج الكمي يعد منهاجاً قاصراً . وأخذوا ينادون بضرورة إدخال العوامل الكيفية في تحليلاتهم الفنية وهي تتمثل في : المدخلات والمخرجات ، والقياس الاقتصادي ، وبحوث العمليات ، ونظرية المباريات The game Theory ، والبرمجة الخطية والرياضية ، كما اقترحت بعض الجهود النقدية ضرورة إدخال العلوم السلوكية في المنهجيات الاقتصادية . ومن وقتئذ ، بدأ الاقتصاديون يهتمون بالحقيقة التي مؤداها : أن مفاهيم مثل الإنتاج والتوزيع والسلع والخدمات ترتبط بالسلوك الإنساني . ومن هنا ترد أهمية إدخال العوامل الكيفية في التحليل الاقتصادي . كما أدرك عدد

كبير من المخططين الاقتصاديين وصانعي القرار ، أهمية الأبعاد غير القابلة للقياس مثل الحاجة الإنسانية للأساطير والأعياد والاحتفالات والحب والانتماء والكرامة . واعتبر الغالبية العظمى منهم أن توزيع الدخل مكون أساسي من مكونات نوعية الحياة بالنسبة لأي فرد . إلى جانب أن الاتجاه الاقتصادي أصبح يؤمن بأن المقاييس الكمية لا تصلح أساسا كمراسلة لنوعية الحياة ، وذلك من واقع مجابتهن لحقيقة تفيد بأن أعضاء الطبقات العليا والوسطى المتحررين من الحاجة ومن الجهل والخرافات هم من بين أعلى الأصوات التي تعلن أنهم مهوون وتساء في حياتهم^(١٧) .

ولكن في حقبة الثمانينيات ، ظهرت دراسة لتوماس باور^(١٨) Thomas M. Power طرح فيها رؤية نقدية للتحليلات الاقتصادية التي استمرت في استخدام النموذج القديم أحادي البعد الذي يركز على الكم ويتجاهل الأهمية المتزايدة للاعتبارات الكيفية . أكد باور في هذه الدراسة أن القليل من الاقتصاديين هم الذين تبنا الاعتبارات الكيفية في تحليلاتهم الاقتصادية لنوعية الحياة . وأبرز الجدل الدائر بين فريقين ، أحدهما يدافع عن القيم الاقتصادية في إطار الاهتمام بنوعية الحياة وضرورة التنمية الاقتصادية ، والآخر يساند القيم الاجتماعية والبيئية . وقد اعتبر باور أن هذا الجدل يعد تضليلا خطيرا ، على أساس أن الاقتصاد كعلم ، غير محدود بتحيزات الممارسين الاقتصاديين ، وأن القيم الإنسانية كالقيم المادية ، تعد من المعلومات الأساسية التي يهتم بها الاقتصاديون . وإن كان الاقتصاديون يركزون على بعض القيم الإنسانية المختارة ، وبخاصة القيم التي تؤثر على طريقة سلوك الناس عند استخدامهم للمصادر النادرة . وأكد أيضا أن الاقتصاد علم يشمل تحليل التفاعل بين كافة القيم الإنسانية التي تؤثر على سلوك الإنسان نحو المصادر النادرة ونموذج استخدام أي مصدر نادر .

وعنيت دراسة توماس باور أساسا بتحليل نوعية الحياة في ولاية مونتانا الأمريكية ، بهدف وضع نتائجها في الحساب عند اتخاذ القرارات المستقبلية بشأن اقتصاديات مونتانا . وهي محاولة لقياس نوعية الحياة اعتمادا على النظريات الاقتصادية الحديثة ، التي صارت تؤمن بأن نوعية الحياة التي يتمتع بها أو يشكو منها المواطن هي العنصر الأساسي لقياس عناصر الحياة الطيبة ، مثلها في ذلك مثل مستوى دخل المواطن . ففي الوقت الذي عنيت فيه بكشف كيفية اختلاف المرتبات تبعا لحجم المدينة كتقريب للقيمة الأصلية لنوعية الحياة في مناطق بعينها

مقارنة بالمستوى القومى للدخل فى الولايات الأخرى . اهتمت أيضا بتقرير الافراد المباشر للامتيازات المتوافرة فى مناطق معينة مقارنة بالحال فى الولاية ككل . وبالاعتماد على سلوك الأفراد فى الواقع الفعلى . وحدد باور المقاييس المباشرة لتقييم نوعية الحياة فى : الجريمة والفرص الخلاقة وتلوث البيئة ومدة السفر والازدحام والمساواة وأحوال المعيشة والزراعة والتكنولوجيا والحالة الاقتصادية والتعليم والصحة والرفاهية والحكم المركزى واللامركزى .

وأكد أن معظم السلع التى تباع فى الأسواق التجارية لاتعد منتجات متجانسة ذات بعد واحد ، هو قيمة الاستخدام Use-Value الذى يدفع الناس لاقتنائها ، ولكن معظم هذه المنتجات تحمل معها ثقافة جوفرية أو خصائص اجتماعية تعد مهمة للمشتريين كاهمية قيمة الاستخدام^(١٥) .

وهناك مجموعة من الباحثين ، اهتمت بقياس مدى توافر الموارد The Availability لدى الناس اعتمادا على مقاييس تشير إلى حال الناس سواء كانت حسنة Well-being سيئة Ill-being ، وكيفية اختلافها بين الجماعات التى تتم دراستها . وتتضمن هذه المقاييس ، مستويات الإشباع ، وكم التقويم الإيجابى والسلبى ، وكم الوقت والسلع والخدمات والموارد المتاحة للأفراد داخل كل جماعة^(١٦) .

يتبين ذلك فى دراسة لورتشير Lore Scheer النمساوى . فقد قام بعض الباحثين بدراسة نوعية الحياة بهدف المقارنة بين مستويات الحياة فى بلاد تحكمها اقتصاديات السوق وتتقارب فى مستوى التنمية . وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على أن المال وحده لايسطيع أن يضمن الصحة والأمان ، وأنه لايمكن دراسة نوعية الحياة بقياس الخدمات والسلع المتاحة للناس فقط ، وإنما بقياس رضا الناس أيضا عن حياتهم وشعورهم بأن الحياة تستحق أن تعاش^(١٧) .

واتسع اهتمام الاقتصاديين ليشمل أيضا ، كيفية توزيع السلع والموارد على مجموعات الناس داخل كل جماعة ، وعدالة هذا التوزيع . وعن أبرز هذه الدراسات دراسة هانكس Hankiss التى تعتمد على قياس كيفية التوزيع وعدالة هذا التوزيع كمدخل أساسى^(١٨) . وقد اعتمد هانكس على مقاييس متعددة لقياس نمط التوزيع . وأشار الى أن نمط توزيع السلع المادية وغير المادية هو مكون من المكونات الأساسية لنوعية الحياة لدى السكان فى مجتمع ما . وأن غالبية المقاييس التى يتم استخدامها لوصف نمط التوزيع وتحديد درجة عدم العدالة هى بطبيعتها

بنائية^(١٩) .

كما قدم هورست هيرلمان Horst Herlemann دراسة تهتم بقياس نوعية الحياة في الاتحاد السوفيتي ، تعنى أساسا بكيفية التوزيع والعدالة في التوزيع . وتبين لنا اهتماما بالغاً بهذه النوعية من الدراسات كمحاولة لدراسة إنجازات ونتائج الاشتراكية ، بهدف تحقيق فهم أكبر للحياة في المجتمع السوفيتي . وتسعى هذه الدراسة إلى زيادة مستوى البحث المقارن بالبعد عن نسب النمو الصناعي مثلاً كأسلوب وحيد للمقارنة بين الأنساق الاقتصادية أو لقياس التغير الاجتماعي ، وهذا لايعنى الابتعاد تماماً عن التكميم والمقاييس الدقيقة والحسابات الرقمية^(٢٠) .

من ثم ، يمكننا القول أن المحاولات البحثية التي أجريت لبناء مؤشرات لنوعية الحياة من المنظور الاقتصادي قد غلب عليها استخدام المؤشرات الموضوعية أحادية البعد التي تعنى بالتخصص بمعناه الضيق . ثم سرعان ما واكبت تطور استخدام مفهوم نوعية الحياة بحيث اتسعت لتشمل جهود المنظورات العلمية الأخرى ، وزاوجت بين المؤشرات الموضوعية والذاتية عند بناء المؤشرات الاقتصادية لقياس نوعية الحياة .

٣ - المنظور النفسي The Psychological Perspective

اتخذت محاولات تحديد نوعية الحياة من المنظور النفسي إحدى صورتين : الصورة الأولى ، تمثلت في التحليل التأملی Armchair Analyses . وهذا التحليل التأملی عادة ما يتضمن صياغة قائمة تحتوى العوامل العامة التي تعد مهمة بالنسبة لنوعية حياة الأفراد . ومن أبرز الكتابات التي اعتمدت على التحليل التأملی في تحديد نوعية الحياة ، هي كتابات باور Bauer وبراسون Berelson وايند Lynd . الى جانب تقرير لجنة للرئيس الأمريكى ، قامت بمحاولة تعتمد على التحليل التأملی لتحديد الأهداف والقيم العامة . وقد نتج عن هذه المحاولة ، صياغة قائمة من البنود رؤى أنها بالغة الأهمية للحفاظ على حياة الأمة والأفراد . وصار هذا التقرير بمثابة إنجيل في مجال الدراسات القومية . وقد اعتمد على هذا التقرير ، الباحث ويلسون Wilson في دراسة عن نوعية الحياة في ٥٠ ولاية . حيث اعتمد على قائمة الأهداف لكي يرتب الولايات الخمسين فيما يتعلق بنوعية الحياة التي تقدمها كل ولاية للمقيمين فيها^(٢١) .

أما الصورة الثانية لتحديد نوعية الحياة من المنظور النفسي فهي تعتمد على

المسوح العامة Public Surveys . فقد اعتمدت الكثير من الدراسات النفسية لنوعية الحياة على المسح منذ الستينيات إلى وقتنا الراهن . ففي عام ١٩٦٠ أجريت دراسة عن رؤية الأمريكيين لصحتهم العقلية . وفي عام ١٩٦٦ أجريت دراسة أخرى ، وموضوعها تقارير عن السعادة ^(٣٢) . وخلال السبعينيات والثمانينيات حدث تقدم ملموس في مجال التوصل إلى وسائل فعالة لقياس إحساس الناس بالحياة الجيدة ، إلى جانب ، معرفة كيف يمكن أن ترتبط المقاييس الخاصة بمختلف جوانب نوعية الحياة ؟ وكيف يسجل الناس - من خلفيات قومية وسكانية مختلفة - خبراتهم في الموضوع ؟ وكيف يقيمون الحياة الجيدة سواء بالنظر للحياة ككل بالنسبة للجوانب المحددة منها ^(٣٣) .

نلاحظ أن علماء النفس في مجال قياس نوعية الحياة يركزون على الحاجات الإنسانية ومدى تحققها ^(٣٤) . كثير من هذه الحاجات في المنظور النفسى يتضمن عوامل غير اقتصادية . ويرى علماء النفس أن تجاهل هذه الحاجات الإنسانية هو السبب الأساسى وراء ضيق منظور كثير من المخططين والمفكرين فيما يتعلق بتفكيرهم حول نوعية الحياة . وقد تبين من الأبحاث العديدة أن الحاجات الإنسانية كثيرة ومختلفة ، وأن عمليات تنشئة اجتماعية محددة لجماعات معينة ، تؤثر تأثيرا كبيرا على مجمل هذه الحاجات ونوعيتها .

فقد قام دواكى Dalkey ثم دواكى ورورك Rourke في عام ١٩٧٢ بتطبيق أسلوب دلفى Delphi Technique ، وذلك بهدف تطوير قائمة للحاجات الإنسانية ^(٣٥) .

وحدد دواكى تسعة عوامل لنوعية الحياة . قام بتصنيفها في أربع مجموعات رئيسية :

- المجموعة الأولى ، تتضمن الصحة .
- والمجموعة الثانية ، تشمل المكانة والنجاح والنشاط .
- والمجموعة الثالثة ، تشمل الحرية والأمن والجدة .
- والمجموعة الرابعة ، تتضمن العدوان ^(٣٦) .

كما اهتم علماء النفس بدراسة نوعية الحياة في الثمانينيات ، وذلك بالتركيز على نقطتين أساسيتين :

أولهما ، إلى أى مدى تتأثر الإدراكات الذاتية بالتوتر وعمليات السيطرة الداخلية والخارجية وبالدعم الاجتماعى والأداء والقلق والاكتئاب ؟ وكيف يؤثر إدراك

كل هذه المتغيرات على نوعية الحياة ٩ .

ثانيتها ، الى أى مدى يمكن اعتبار الذين يتنبأون بمختلف جوانب نوعية الحياة - الانفعالية والمعرفية والشاملة وفى بعض الميادين الخاصة - متشابهين أو مختلفين^(٣٧) .

ومن الدراسات البارزة التى اعتمدت على مسح إجابات تعبر عن الاتجاهات والطموحات والمخاوف والإحباطات للمقارنة بين متغيرات ذاتية تعبر عن حالات الرضاء وعدم الرضاء ، هى دراسة المرهانكس وموضوعها " المتغيرات البنائية فى البحث الحضارى المقارن حول نوعية الحياة "^(٣٨) .

هنا ، نجد لزاما علينا أن نشير إلى أن تداخل استخدام المنظور النفسى والمنظور الاجتماعى معا قد ساعد على إثراء مجال البحث فى موضوع نوعية الحياة . وفى دراسة مينور وبرانبييرن وشيفر لنوعية الحياة ، وعنوانها " بنية الرضاء عن الحياة . تحليل مقارن عبر جماعات اجتماعية " . ظهر لنا واضحا ، أن هذه الدراسة قد اعتمدت على منظور علم النفس الاجتماعى لقياس الرضاء عن الحياة . واعتمدت على مؤشر يلخص تقييمات الفرد عن سير الحياة الراهنة ، ويعكس حكما عاما شاملا عن تحقق التوقعات والطموحات فى ميادين متعددة فى مجال حياة الفرد^(٣٩) .

ومما لاشك فيه أن استخدام مداخل العلوم المختلفة من شأنه أن يحقق المزيد من الإثراء لقياس نوعية الحياة . وهو مايتضح من متابعة أنماط البحوث التى أجريت فى الميدان .

٤ - المنظور الاجتماعى : The Social Perspective

حتى مجال بحوث نوعية الحياة باهتمام علماء الاجتماع . فقد لحق علماء الاجتماع بركب علماء البيئة والاقتصاد ، بالمساهمة مع اقرانهم من علماء النفس فى تطوير المؤشرات الاجتماعية واستخدامها فى قياس نوعية الحياة . فقد أسهم علماء الاجتماع بوضع المؤشرات الاجتماعية التى ترصد أية تغيرات تقع فى الحياة من الجانب الاجتماعى .

ويعد راييموند باور Raymond Bauer ، أول علماء الاجتماع الذين أشاروا إلى المؤشرات الاجتماعية وذلك فى كتابه الذى صدر عام ١٩٦٦ . وهو من الكتب الرائدة فى الميدان . فقد اشترك باور وآخرون فى إجراء بحث عن التأثيرات الممكنة

حدثها في المجتمع عقب برامج الفضاء في عام ١٩٦٢ . كما تناول دانييل بيل Daniel Bell - وهو واحد من الرواد في هذا الحقل - المؤشرات الاجتماعية ، وذلك بكتابة فصل يتناول الموضوع تون تسميته بالاسم نفسه في فبراير عام ١٩٦٢ ، أوصى فيه بضرورة وضع نظام للمحاسبة الاجتماعية : Social Accounts . على أساس أن يستخدم كمقياس لأربعة مجالات أساسية :

المجال الأول : مقياس التكلفة الاجتماعية والعائد الصافي الناتج عن الاختراعات الاقتصادية Economic Innovations .

المجال الثاني : مقياس للأمراض الاجتماعية (كالجريمة والتصدع الاسرى)

المجال الثالث : وضع ميزانية عمل في مجال الاحتياجات الاجتماعية كالإسكان والتعليم .

المجال الرابع : مؤشرات الفرص الاقتصادية والحراك الاجتماعي (٣٠) .

ومن واقع تطور استخدام علماء الاجتماع للمؤشرات يتبين أن ألبرت بيدرمان Albert Biderman قد نظر إلى المؤشرات الاجتماعية من وجهة نظر علاقتها بالأهداف القومية وأنه قام بتحليل اجتماعي متعمق للأوضاع الراهنة ، وأوضح الطرق التي على أساسها أنشئت السلاسل الزمنية الإحصائية Statistical Series وطرق استخدامها . وقد طرح تساؤلات حول القيد التي أحاطت بكيفية استخدام هذه الإحصاءات وعملية التحليل ، وكيفية التعلم من الوضع الراهن للأمور ، بحيث يمكن وضع مجموعة أفكار بصدد صياغة مؤشرات اجتماعية مثالية . وقد قبل برترام جروس Bertram Gross التحدي الذي وضعه بيدرمان ، وقام بمحاولة لصياغة إطار واسع يقوم على مناقشة ماهية سمات النظام المثالي للإحصاءات الاجتماعية . وقد اعتبر الحسابات الحكومية الحديثة كنقطة انطلاق كي يصوغ مفهوما واسعا عن المؤشرات الاجتماعية . وأكد بيدرمان في إسهامه الثاني ، الحاجة إلى توفير تسهيلات بحثية لجمع البيانات عن الأحداث والوقائع التي تحدث خارج إطار السلاسل الإحصائية المنتظمة (٣١) .

وفي السبعينيات اهتم علماء الاجتماع بتقديم عدد من المفاهيم التي يمكن بناء عليها دراسة نوعية الحياة ، سواء على المستوى اللفظي Verbal أو على مستوى الممارسة Acted مثل : الطبقة والسلالة والقيم والأمور الخاصة بالاهتمامات القصوى . ويبدو واضحا الإسهام الذي يؤديه علم الاجتماع في

دراسة نوعية الحياة ، بطرح المؤشرات الاجتماعية التي تعتبر أن المجتمع مكون من معانى فردية وجماعية فى الوقت نفسه ، أى الذاتية والموضوعية (٣٢) .

وقد تبين لنا من خلال أنماط الدراسات المختلفة التى عنيت بقياس نوعية الحياة ، غلبة المدخل النفسى الاجتماعى على إسهامات علماء الاجتماع . ومنها على سبيل المثال : دراسة مينور ويرادبيرن وشيفر . وتغطى هذه الدراسة سبعة مجالات أساسية هى : العلاقات بين الأشخاص (وبخاصة العلاقات العائلية والزوجية) ، ونشاطات وقت الفراغ ، والمكانة المالية والموقف فى العمل ، وبيئة السكان ، والحالات الانفعالية ، والصحة الجسمية . ومن المؤكد أن هذه المجالات مؤثرة فى تحديد الأحكام حول الرضاء عن الحياة (٣٣) . ودراسة أخرى أجراها كيرى شمبرلين Kerry Chamberlain للتعرف على أبعاد بنية القيم وعلاقتها بنوعية الحياة المدركة ودراسة الفروق الثقافية فى أنساق القيم . وقد اعتمدت على المؤشرات الذاتية ، وذلك بسؤال عينة من ٢٠٠ مبحوث لإجراء ترتيب مباشر وغير مباشر لمجموعة من القيم (٣٤) .

ولم ينحصر استخدام المؤشرات فى العلوم البيئية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية . فقد تبين فى مرحلة السبعينيات أن المؤشرات الاجتماعية قد استخدمت فى الخطاب السياسى Political discourse (٣٥) .

٥ - المنظور السياسى : The Political Perspective

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التى عنيت بدراسة نوعية الحياة وقياسها من المنظور السياسى على حدة ، والبعض الآخر يهتم بقياسها فى إطار المنظورات المتعددة الأخرى . ويمكننا استخلاص المنظور السياسى من التطبيقات البحثية المختلفة ، فعلى سبيل المثال . فإن البحث الذى قام به ايرا واسرمان Ira Wasserman بعنوان " المعتقدات السياسية والمؤشرات الذاتية لنوعية الحياة " يمثل واحدا من الأبحاث الأساسية التى عنيت بالمدخل السياسى لقياس نوعية الحياة دون غيره ، وقد ورد فى الورقة البحثية التى قدمها ايرا واسرمان أن بائل وويلكنج ومارتنتسون Buttel, Wilkening, Martinson قد حاولوا البرهنة فى دراسة على مقولة مؤداها : أن الرضاء الذاتى للأفراد المبحوثين عن حياتهم الشخصية قد يرتبط بمعتقداتهم السياسية والأيدىولوجية ، وتوصلوا إلى وجود صلة جوهرية مبرهنة تربط بين الرضاء الشامل عن الحياة وبين الانتقاد السياسى

Cynicism* Political اعتمادا على بيانات مسوح تم جمعها فى ولاية ويسكونسن Wisconsin الأمريكية سنة ١٩٧٤ . وقام ايرا واسرمان فى بحثه بمواصلة هذه الدراسة وإعادة تحليل النتائج التى توصل لها باتل وآخرون . ويعنى واسرمان بمناقشة مقولة مؤداهما : أن الفرد ينبغى أن يضع مقياسا آخر يختلف عن المقياس الذى استخدمه باتل وآخرون لقياس الانتقاد السياسى^(٣٦) .

وقد أثبت واسرمان أنه لاتوجد علاقة ارتباط بين الرضاء الشامل عن الحياة ومقياس الانتقاد السياسى . وأكد أن هذا المقياس يرتبط ارتباطا جوهريا بمقاييس عامة أخرى للرضاء ، وبخاصة الرضاء عن الحكومة والعجز Powerlessness . وأن المواقف الذاتية إزاء المصالح الراسخة فى المجتمع ترتبط غالبا مع كافة مقاييس الرضاء التى تتضمن الرضاء الشامل عن الحياة . وهى نتيجة تتفق مع النتائج التى توصلت إليها دراسة باتل وآخرين . كما بين واسرمان أن المواقف نحو الجماعات الراديكالية لم تكن بينها صلة جوهرية مع العجز أو أى مقياس آخر من مقاييس الرضاء^(٣٧) . وقد أبرزت نتائج بحث واسرمان أيضا . وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين مقياس الانتقاد السياسى ومقياس العجز والرضاء عن الحكومة وسياساتها ، بالإضافة إلى أن هؤلاء الأفراد الذين لديهم مشاعر مرتفعة بالعجز وعدم الرضاء عن الحكومة وسياساتها ، يبدون فى الغالب ناقدين لقدرتهم فى التأثير على السياسات الحكومية . وأن مشاعر العجز والانتقاد تدعم بعضها البعض ، إلى جانب أنها ترتبط مع عدم الرضاء عن سياسات الحكومة . كما تبين من نتائج هذا البحث أنه لم يكن لأى متغير مستقل عن المتغيرات كافة ، صلات جوهرية مع وجهات النظر نحو الجماعات الراديكالية المعارضة فى المجتمع ، مما من شأنه أن يشير إلى أن غالبية المبحوثين يشعرون بالسالب نحو هذه الجماعات المعارضة . إلى جانب أن جماعات المصالح القوية فى المجتمع ذات صلة بأبعاد الرضاء المتعددة وبمشاعر العجز . وهى نتائج تتجانس مع نتائج البحث الذى قام به باتلر وآخرون^(٣٨) .

* ترجمة الانتقاد السياسى هى أقرب الترجمات إلى الصحة فى نظرنا بالرغم من أنها لاتغطي كل أبعاد المفهوم فى اللغة الإنجليزية والتى تتضمن التشكك فى السياسات العامة وانتقاد فاعليتها والسخرية من صانعي القرارات لنقص كفاءاتهم أو لأشياء أخرى .

وأوضح واسرمان الصعوبات المنهجية التي توافرت في بحث باتلر وآخرين. وتمثلت في :

١ - أن عينة المبحوثين التي اعتمد عليها البحث هي من ولاية ويسكونسن في خريف سنة ١٩٧٤ . ومن المحتمل أن تكون غير ممثلة للنماذج القومية . ومن ثم فإن نتائج هذا البحث تتعلق بالخصوصية الفريدة والاستثنائية .

٢ - هذا إلى جانب سؤال يمكن أن يثار حول اكتمال عناصر الرضاء التي يعتمد عليها هذا البحث . فقد اعتمد على ستة عشر عنصرا من عناصر الرضاء الذاتي . وتوصل إلى ثلاثة عوامل اعتمادا على التحليل العامل : أولها ، الرضاء عن الحياة كلية . وثانيها ، الرضاء عن الجماعة . وثالثها ، الرضاء عن الخدمات المحلية (كالخدمات الطبية والبيع بالتجزئة) .

٣ - عدم اكتمال المتغيرات الضابطة Control Variables التي يعتمد عليها البحث .

٤ - أن مقياس الانتقاد السياسي الذي استخدمه هذا البحث لا يعد مقياسا نموذجيا للانتقاد السياسي .

وأنه قد يكون أساسا بناء على التساؤلات التالية :

أ - أن قلة من الناس في مركز القوة هم الذين يديرون العالم .

ب - أن الأعمال الضخمة ذات قوة عظيمة .

ج - أن الفقير ليس لديه فرصة للوقوف في ساحات أو هيئات قانونية وتشريعية .

د - أن الديمقراطية الحقبة محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك يرجع إلى الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها رجال الأعمال والصناعة^(٣) .

بالإضافة إلى محاولات واسرمان وباتلر وويلكنج ومارتنسون لقياس نوعية الحياة باستخدام المؤشرات السياسية أساسا . فقد قام آخرون باستخدام المؤشرات السياسية ، ولكن في إطار اهتمام كلى بقياس نوعية الحياة بشكل تكاملي . استخدم بولكي ووروك سنة ١٩٧٢ سمات نوعية الحياة . وتمثلت في ثمان وأربعين سمة . وتضمنت هذه السمات سمات سياسية ، وهي :

الحرية ، القوة ، السيطرة ، الاستقلال والمشاركة . ووضعت كافة السمات في ثلاث عشرة مجموعة من السمات . ورتبت بحسب أهميتها النسبية . تتصل

مجموعتان من بينها بالبعد السياسى ، وهى المجموعة التاسعة والمجموعة الثانية عشرة :

تشمل الأولى السمات الآتية : -

المشاركة ، الاهتمام ، الفيرية Altruism.

وتشمل الثانية السمات الآتية : -

السيطرة ، الإحساس بالمكانة الأعلى Superiority ، والإحساس بالاعتماد ،

والإحساس بالعجز ، العدوان ، العنف ، العدواة ، القوة ، السيطرة والاستقلال^(١٠)

كما قام جويس Joyce بصياغة مصفوفة Quality Of life Matrix لنوعية

الحياة على أساس التفرقة بين جوانب نوعية الحياة ومقاييس نوعية الحياة فى كل

ميدان . وقد قسم هذه الجوانب الى خمسة أبواب : -

- ١ - اتجاهية Attitudinal
- ٢ - مجتمعية Societal
- ٣ - سياسية Political
- ٤ - اقتصادية Economic
- ٥ - طبيعية (فيزيكية) Phisical

وسنبرز منها الجانب السياسى ، فقد اقترح جويس مقاييس نوعية الحياة بالنسبة للجانب السياسى ، كما يوضحه الجدول التالى : ^(١١) .

مقاييس نوعية الحياة فى الميدان							
للتساج الدخل Income Production	السكن والجيرة	التعليم	الترويح Recreation	الرعاية الصحية	الوقاية من العرائق	تطبيق القانون Law Enforcement	إمكانية الموصول على Accessi- bility
نسبة الأطفال من أربع إلى خمس سنوات والسكن الخامس بالتأمين الاجتماعى	نسبة الإنشاءات فى المناطق السكنية	معدلات المشاركة فى التصويت	برامج إقامة الحائز والترويح	نسبة الرعاية الصحية فى المستشفيات والعامة	شركات أطفاء العرائق لكل ألف من السكان	عدد القوانين عليهم بالنسبة لكل مائة من السكان	نسق قائم للاختيار
							الجانب السياسى

ومن أبرز الموضوعات التي مثلت غرضا أساسيا من أغراض انعقاد مؤتمر (E.P.A (Environmental Protection Agency المتعلق بمفهوم نوعية الحياة - وذلك في مارس ١٩٧٣ - موضوع تكميم نوعية الحياة . فقد حدثت محاولة في هذا المؤتمر لتكميم نوعية الحياة . حيث قسمت نوعية الحياة إلى خمسين عنصرا . وتم تجميع هذه العناصر تحت الفئات الرئيسية التالية :

١ - البيئة الطبيعية

٢ - البيئة التي صنعها الإنسان .

٣ - الجوانب الاجتماعية .

٤ - الجوانب السياسية .

٥ - الجوانب الاقتصادية .

وقسمت الجوانب السياسية إلى خمسة جوانب ، هي :

أولا : بنية الفرص المتاحة .

ثانيا : وسائل الإعلام .

ثالثا : العملية الديمقراطية

رابعا : الحريات المدنية .

خامسا : العدالة .

وتم صياغة عدد من العبارات الوصفية تحت كل جانب سياسي لتطرح أمثلة على النقاط التي ينبغي تغطيتها . وبالنسبة لبنية الفرص المتاحة . تمثل الوصف في : خليط من الظروف التي تساعد على تقديم فرصة طيبة للشخص لكي يتقدم في الحياة ، وعلاقة ذلك بقدراته . أما وسائل الإعلام ، فتناقش فيها حرية ومسئولية ومصادقية مصادر المعلومات العامة والخاصة . أما العملية الديمقراطية ، فيقصد بها قبول وممارسة مبادئ المساواة في الحقوق والفرص والمعاملة . وبالنسبة للحريات المدنية ، فيقصد بها الحقوق التي يضمنها القانون للفرد ، مثل حق التفكير وحق التعبير وحق الفعل بغير تدخل من أحد أو قيود إقليمية يتعلق بالصالح العام . أما العدالة ، فيقصد بها استخدام السلطة والقوة لتدعيم ما هو حق وعدل ومشروع^(١٩) . وقد وجد أعضاء المؤتمر أن هناك تداخلا بين فئات نوعية الحياة ،

فقرروا اختصار جوانب نوعية الحياة فى جوانب رئيسية ، هى : الاقتصادى ،
والسياسى ، والاجتماعى ، والبيئى . وبالنسبة لهذه القائمة فقد قسموا أبعاد
الجانب السياسى الاجتماعى الى ست عشرة فئة رئيسية ، مع وضع تعريف
وصفى لكل فئة :

١ - العملية الديمقراطية ، هى النسق الذى يحكم الجمهور نفسه من خلاله وفق
مبادئ العدالة فى الحقوق وتكافؤ الفرص والعدالة فى المعاملة .

٢ - المشاركة الجماهيرية ، وتعنى قدرة المواطنين على أن يستمع صانعو
القرارات لأرائهم ، إلى جانب قدرتهم على مساهمة صانعى القرار .

٣ - الأمن القومى ، إنشاء وتوزيع القوات العسكرية والموارد الأخرى بطريقة
تحدها العملية الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية

٤ - التعليم ، وتعنى المعرفة والمهارات التى يتسم بها الجماهير ، وعملية الحصول
على هذه المعرفة وتمييزها من خلال النظام المدرسى والتدريب ووسائل
أخرى .

٥ - المكانة ، أى وضع الشخص ومكانته فى إطار البنية الاجتماعية .

٦ - الثقافة ، أى المفاهيم والمعتقدات والعادات والمهارات والفنون والأنواع
والمؤسسات السائدة لدى شعب ما فى فترة تاريخية محددة .

٧ - الخصوصية ، وهى إمكانية الانسحاب من النظر العام أو الصحة والاعتزال
والسرية فى موقف معين ، والحدود التى تفرض على المعلومات الخاصة
بخلقية شخص أو مكانته .

٨ - الأمن ، أى الإحساس بالتححر من الخطر والأذى والضرر المادى والنفسى .

٩ - الاستقرار الاجتماعى ، وهو درجة التماسك فى إطار بنية مجتمعية وكذلك
بين المجتمعات ، إلى جانب الحرب والسلام ، وغياب الشغب والصور
الأخرى الممثلة للاضطراب الاجتماعى ، ونوعية القانون والنظام السائد .

١٠ - المهارات الشخصية ، أى درجة القدرات والمهارات والخبرة فى ميدان معين .

١١ - المساواة ، وتعنى الإحساس بالمساواة فى الحقوق وفى الفرص الاقتصادية
والقانونية والاجتماعية .

١٢ - الاختيارات فى الحياة ، أى الفرص والحقوق والقوة المتاحة لتحديد اختيارات أساسية فى الحياة من خلال الممارسة الحرة لتقدير الشخص ولاستخدامه لموارده .

١٣ - الصحة ، وهى الصحة الجسمية والعقلية والقدرة على علاج ما يصيب الفرد من أمراض ونوعية وكمية الخدمات الصحية .

١٤ - العلاقات الاجتماعية الأولية ، والمقصود بها العلاقات الشخصية غير الرسمية التى يمارسها الفرد مع الآخرين وبين الأسر بعضها البعض .

١٥ - العلاقات الاجتماعية الثانوية ، وهى العلاقات الشكلية وغير الشخصية للفرد فى مجال العمل أو فى بيئة المجتمع المحلى .

١٦ - استخدام وقت الفراغ ، أى كمية وقت الفراغ والمشاركة فى المؤسسات الاجتماعية كالكنائس والنوادي والأنشطة المرتبطة بها ^(١٧) .

من ثم ، يمكننا أن نتبين التعددية فى مداخل قياس نوعية الحياة ومؤشراتها .

وفى رأينا أن تعدد مداخل العلماء فى دراسة نوعية الحياة يمكننا أن نرجعه إلى تعدد منظوراتهم وتنوع العلوم التى تمثل اهتماماتهم الأساسية .

وينبغى أن نضع فى اعتبارنا ما اتفق عليه الكثير من الباحثين فيما يتعلق بأن تنمية مؤشرات نوعية الحياة هى عملية ضرورية لأنها يمكن أن تكون أشبه بجهاز للإنذار المبكر يحذر من كارثة قادمة . ويمكن أيضا أن تكون أداة تعليمية تثير اهتمام المواطنين اللامبالين بالأخطار المتواجدة فى البيئة أو فيما يتعلق بفرص من شأنها تحسين ظروف البيئة . وهى أخيرا يمكن أن تساعد صانعى القرار فى ترتيب الأولويات . وينبغى أيضا صياغة مؤشرات متعددة حيث أن المجتمع متعدد، فلماذا لا تكون المؤشرات أيضا متعددة ؟ وهذا بدوره يمكن أن يساعد فى تنمية مقياس عام وشامل ، أو يثبت استحالة الوصول إلى مقياس عام وشامل لقياس نوعية الحياة ^(١٨) .

المراجع

1. The Quality of Life Concept. A Potential New Tool for Decision-Makers, The Environmental Protection Agency. Office of Research and Monitoring Environmental Studies Division, 1973. pp. 1, 22,23.
2. Johnston, D.F., Toward A Comprehensive Quality of Life Index, Social Indicators Research 20.Kluwer Academic Publishers, 1988, pp. 473, 493-495.
3. The Quality of Life Concept. op. cit., p. 124.
4. Kimball, Thomas L., Why Environmental Quality Indices, in: The Quality of Life Concept. op. cit., pp. 11, 127, 128.
5. MacDonald, Gordon, J. F., Uses or Environmental Indices In Policy formulation, In: op. cit., p. II, 136.
6. The Quality of Life Concept. op. cit., p.I. 25.
7. Milbrath, L.W., Indicators of Environmental Quality, In: Indicators of Environmental Quality and Quality of Life, UNESCO, N° 38. p. 33.
8. Bubolz, Margaret, and others, A Human Ecological Approach to Quality of Life: Conceptual Framework and Results of a Preliminary Study, In: Social Indicators Research 7, 1980, pp. 103-104.
9. انظر في ذلك كل من :
 - The Quality of Life Concept, op. cit., p. I, 25.
 - Bubolz, Margaret and others, op. cit., p. 103-104.
 - Power, Thomas, The Economic Value of the Quality of Life, West View Press, Boulder, Colorado, 1980, p. 4.
10. Ibid, p. 6.
11. National Goals Research Staff, Toward Balanced Growth: Quantity with Quality, Report to the President, Washington D.C., 1970, In: The Quality o Life Concept. op. cit., pp. II 152, 153.
12. Denison, Edward F., Welfare Measurement and the GNP, from Survey of Current Business, Office of Business Economics, Washington D.C., Department of Commerce, January, 1971, In: The Quality of Life Concept, op. cit., p. II, 166.
13. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. I, 26, 27, xv.
14. Power, Thomas, op. cit., pp. xv, 1, 2, 3, 6, 7, 45, 53, 95.
15. Ibid, pp. 60, 64, 68, 71, 75-77, 83.
16. Andrews, Frank M. Comparative Studies of Life Quality: Comments on the Current State of the Art and Some Issues for Future Research. In: Alexander Szalai and Frank M. Andrews, The Quality of Life. Comparative Studies, SAGE Studies in International Sociology, International Sociological Association/ISA. pp. 275, 276.

17. Scheer, Lore, Experience with Quality of life Comparisons, In: Alexander Szalai and Frank M. Andrews, op. cit., pp. 145-150.
18. Andrews, Frank M., op. cit., pp. 275, 276.
19. Hankiss, Elemer, Structural Variables in Cross-Cultural Research on the Quality of Life. In: Alexander Szalai and Frank M. Andrews, op. cit., p. 44.
20. Herlemann, Horst, Quality of Life in the Soviet Union, Kennan Institute for Advanced Russian Studies, West View Press, Boulder and London, 1987, p. 2.
21. Dalkey, Norman C., Quality of Life. In: The Quality of Life Concept, op. cit., p. II-193.
22. Ibid, p. II-198.
23. Abbey, Antonia, and Andrews, Frank, Modeling the Psychological Determinants of Life Quality, In: Social Indicators Research, Vol. 16, N° 1, January 1985, p. 1.
24. Bubolz and others, op. cit., p. 103.
25. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. I 27, 28.
26. Ibid, p.1, 8.
27. Abbey, Antonia and Andrews, Frank, op. cit.
28. Hankiss, Elemer, op. cit., pp. 41-48.
29. Minor, Bradburn, Norman and Schaeffer, Nora C. The Structure of Life Satisfaction: A Comparative Analysis Across Social Groups. In: Alexander Szalai, Frank M. Andrews, op. cit., pp. 129-130.
30. Cazes, Bernard, The Development of Social Indicators. A Survey. In: Andrew Shonfield and Stella Shaw, Social Indicators and Social Policy. By: Heinmann Educational Books. London, 1972, pp. 9-22, p. 9.
31. Bauer, Raymond, Social Indicators, The M.I.T. Press, The American Academy of Arts and Sciences, 1966, p. 21.
32. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. 1-29, 30.
33. Minor and others, op. cit.
34. Chamberlain, Kerry. Value Dimensions, Cultural Differences, and the Prediction of Perceived Quality of Life, Social Indicators Research 17, 1985, , pp. 345, 356.
35. Cazes, op. cit., p. 9.
36. Wasserman, IRA M. Political Beliefs and Subjective Indicators of Quality of Life, Social Indicators Research 11 1982, p. 167.
37. Ibid, p. 176.
38. Ibid., p. 177.
39. Ibid, pp. 168-169.
40. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. 1-49, 51.

41. Op. cit., p. I -55
42. Op. cit., pp. 1-63, 69.
43. Op. cit., pp. 1-74, 75.
44. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. 1, 22, 23.

Abstract

THE QUALITY OF LIFE INDICATORS "The Unidisciplinary and the Interdisciplinary Approaches"

Nagwa Khalil

This paper deals with a theoretical issue related to cultural indicators of the quality of life. This topic has been dealt with from various perspectives, namely the environmental, the economic, the psychological, the social and the political perspectives.

A review of the literature revealed that most of the studies on this topic adopted a methodology based on a "unidisciplinary approach". However, a few recent attempts sought to initiate comprehensive measures to form an interdisciplinary approach.

The significance of such attempts lies in its capacity to set guidelines for policy makes.

فى سيكولوجيتى الاتجاهات وتعاطى المخدرات "المبادئ العامة والإجرائية الحاكمة لتغيير الاتجاهات"

إزاء تعاطى المخدرات

مخيس الدين حسين *

أولى علماء النفس بصفة عامة وعلماء النفس الاجتماعى بصفة خاصة اهتماما واضحاً بموضوع الاتجاهات ، بل وقد عده البعض منهم موضوع الدراسة لهذا الفرع الأساسى من فروع علم النفس . ويرجع هذا إلى عدة اعتبارات بعضها أكاديمى وبعضها الآخر تطبيقى . وكان من بين ما شغل اهتمام الباحثين وهم يتعاملون مع موضوع الاتجاه مسألة الكيفية التى يمكن من خلالها تغيير اتجاهات الأفراد . وقد شغلهم هذا الأمر لما تبيّنوه من إمكانية إحداث تغيير فى سلوك الأفراد إذا ماتحقق تغيير فى اتجاهات هؤلاء الأفراد إزاء موضوع الاهتمام . وأثمرت جهودهم بالفعل الكثير من المعلومات عن سيكولوجية الاتجاهات وكيفية تغييرها .

وعلى مستوى متصاعد من الاهتمام وأن كانت دوافعه تطبيقية أكثر منها أكاديمية اتجهت أيضاً جهود علماء النفس منذ الستينيات من هذا القرن وحتى الآن إلى موضوع تعاطى المخدرات . ومن بين ما أبرزته بحوثهم فى هذا المجال الأخير وخاصة فى الفترة الأخيرة الحاجة إلى تغيير اتجاهات الأفراد إزاء التعاطى ترسماً أنه من خلال تغيير هذه الاتجاهات يمكن تطويق هذه الظاهرة والحيلولة دون استشرائها . وتلغى هذه الحاجة بضرورة الامتداد بما توافر فى مجال دراسة الاتجاهات من معلومات إلى مستوى التوظيف فى ميدان تعاطى المخدرات . والمقال العالى ماهو إلا محاولة فى هذا الاتجاه حيث يتضمن طرح ومناقشة عدد من المبادئ العامة والإجرائية الحاكمة لتغيير الاتجاهات إزاء تعاطى المخدرات .

مقدمة

لاترد بحوث الاتجاهات النفسية فى تراث علم النفس إلا وهى مقرونة بإمكانات التعبير والتغيير معاً ، التعبير عن وضع الفرد النفسى صاحب الاتجاه فى ضوء الخبرات التى يعايشها ، والتغيير لهذا الوضع إذا ما انتظمت عناصر جديدة فى الخبرات المعاشة ^(١) . ومن ثم تعد الاتجاهات النفسية أحد الموضوعات الهامة

* أستاذ علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية العربية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، مايو ١٩٩١ .

الواصلة بين الميدان الأكاديمي ونظيره التطبيقي على حد سواء . وإذا فقد أولاهما الباحثون الأكاديميون ونور الاهتمام التطبيقي أهمية خاصة . وإذا كان لنا أن نحصى بقدر من التفصيل المبررات التي حددت هذه الأهمية وسوغت هذا الاهتمام فإمكاننا أن نحصيها على النحو التالي :

١ - استيعاب الاتجاهات النفسية لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد سواء كان التعامل مباشرا أو غير مباشر ، ومن ثم وقوف الظروف الاجتماعية في وضع المبلور لمعالم الخبرة العامة والخبرة الخاصة على حد سواء ، ووقوفها بالتالي في وضع الشروط المتقدمة المزكية لتوجه معين في الحياة .

٢ - إنطاق الاتجاهات النفسية لقوى الترهيب والترغيب وقوى التحيز والتنفير في معالم الخبرة الاجتماعية ، ومن ثم يمكن بمقتضاها بيان منطوق الخبرة المعاشة وما يعتمل فيها من جوانب إيجابية وأخرى سلبية .

٣ - تحديد الاتجاهات النفسية للكيفية التي يستجيب بها الأفراد لمواقف الخبرة التي يمرون بها ، ومن ثم قدرة هذا المفهوم على بيان حدود الاتفاق أو الاختلاف بين الأفراد من حيث انتظام استجاباتهم أو عدم انتظامها في دائرة التوقعات الاجتماعية ، ومن ثم أيضا بيان حدود استجاباتهم الفارقة كما وكيفا ، والبيان بالتالي لحدود الضوابط الاجتماعية وفاعلياتها .

٤ - بيان الاتجاهات النفسية لحدود التتميطات الاجتماعية بقدر شيوع هذه الاتجاهات بين الأفراد أو عدم شيوعها ومن ثم الوقوف على حدود المجازاة والاستقلالية بين الأفراد .

٥ - تمكين الاتجاهات النفسية من الوقوف على المؤشرات النوعية التي تفصح عنها خبرات المجتمعات المختلفة بخصائصها المتميزة ، والوقوف أيضا على المؤشرات النوعية داخل قطاعات وشرائح المجتمع الواحد بقدر مايسود في كل منها من متغيرات مختلفة .

٦ - إمكانية التنبؤ من خلال المعرفة باتجاهات الأفراد النفسية بسلوكهم في المواقف المختلفة ، وبالتالي إمكانية وقوف الاتجاهات كمنبئات بظواهر نفسية لها أهميتها الخاصة ^(١) .

٧ - انتظام الاتجاهات النفسية في علاقة تفاعلية بينها وبين عناصر البناء النفسي المختلفة مادامت هذه العناصر محملة - بأوزان نسبية - بتأثيرات

- الخبرات الاجتماعية ، ومن ثم تمكينها بحكم هذه الصورة التفاعلية من بيان حدود الاتساق أو اختلال الاتساق في أنساق الأفراد السيكولوجية ، ومن ثم أيضا الوقوف على حدود السواء أو اللأسواء في توجهاتهم .
- ٨ - إمكانية هذا المفهوم - الاتجاهات النفسية - في رسم حدود الصلة بين قيم المجتمع العامة وتوجهات الأفراد النوعية ، ومن ثم الوقوف على مدى كفاة الآليات الواصلة بين هذه القيم والاتجاهات .
- ٩ - إمكانية الاستعانة بالاتجاهات النفسية كمؤشر هام يمكن من خلاله إلقاء الضوء على بيان الاستقرار النسبي لسلوك الأفراد ، إذ أن في قيام هذه الاتجاهات بدرجة عميقة ما يحول بين الأفراد والتحرك العفوى بهدى المواقف المختلفة والتزاماتها المتباينة .
- ١٠- رصد الظواهر الويائية التي تظهر في حياة المجتمع بين حين وآخر وبيان ثقلها على الأفراد .
- ١١- الوقوف على مدى دلالة الأطر الاجتماعية والجماعات المرجعية التي يوتدى الأفراد بغيرها ، وخاصة إذا ما تسنى الربط بين الاتجاهات النفسية والاحتكام إلى أطر نوعية بذاتها أو جماعات مرجعية لها ظروفها الخاصة .
- ١٢- بيان حدود نفاذ المجتمع وقطاعاته على الخبرات المختلفة - محلية كانت أو عالمية - من خلال بيان طبيعة الاتجاهات المنبثقة وحدود الاحتكام إليها مقارنة بحدود الاحتكام إلى الاتجاهات النفسية المعمرة نسبيا .
- ١٣- القدرة على الامتداد بالمنحى الارتقائى إلى دائرة الظواهر النفسية الاجتماعية إذا ما أمكن دراسة الاتجاهات النفسية عبر المراحل العمرية المختلفة والربط بين هذه الاتجاهات ومصادر التأثير التي يمثلها المنشئون المختلفون على امتداد هذه المراحل العمرية ^(٣) .
- ١٤- بيان فاعلية البرامج الوقائية والعلاجية المنوط بالمؤسسات العلمية والعلاجية القيام بها إزاء مواجهة ظواهر تمثل شذوذا وظفيا إذا ما ألقى الضوء على هذه البرامج من خلال رصد استمرار أو انطفاء اتجاهات نفسية معينة .
- لكل هذه الاعتبارات تُسَيّد موضوع الاتجاهات النفسية على الفكر السيكولوجى وخاصة في ميدان علم النفس الاجتماعى لفترة طويلة ، بل وعده بعض الباحثين الموضوع الرئيسى لهذا الفرع الأساسى ^(٤) .
- وهذا لايعنى بطبيعة الحال الاستمرار بإيقاع واحد أو نمط متماثل في

معالجة الموضوع ، إذ أن تناوله فى إطار البحث العلمى كان يكثر حيناً ويقل حيناً آخر ، كما كانت له وجهة معينة حيناً ووجهة أخرى حيناً آخر . لكن على الرغم من هذا لانجد كتاباً يظهر فى ميدان علم النفس الاجتماعى إلا ويتضمن معالجة لهذا الموضوع بصورة أو أخرى . وإن عنى هذا شيئاً فإنه يعنى الشعور المتصل بأهمية الموضوع ، والشعور المتصل بجنواء البحث أكاديمياً وتطبيقياً .

ويذكر ماكجوير^(١) فى هذا الصدد أن بحوث الاتجاهات قد دارت على محاور ثلاثة رئيسية فى ثلاث فترات تاريخية مختلفة ، فقد دارت على محور الاهتمام بعملية قياس الاتجاهات فى فترة الثلاثينيات ، ومحور الاهتمام بعملية تفسير الاتجاهات فى فترة الخمسينيات والستينيات ، ومحور الدراسة لبناء الاتجاهات فى الثمانينيات ، وما بين كل فترة من هذه الفترات الثلاث وأخرى كان اهتمام الباحثين يتجه صوب موضوعات أخرى . فكان الاهتمام فى الأربعينيات بموضوع ديناميات الجماعة * ، وفى منتصف الستينيات بالإدراك الاجتماعى ** ، واستنتج ماكجوير من هذا انطفاء الاهتمام بموضوع الاتجاهات فى بعض الفترات من هذا القرن ، إلا أن هذا الاستنتاج لا يمكن أخذه على إطلاقه ، إذ أن الفترات التى أشير إليها كفترات انطفاء ، ماهى إلا فترات استيعاب نتائج البحوث التى أثمرتها فترات سابقة عليها والامتداد بهذه النتائج إلى حين التوظيف فى موضوعات متصلة فى ميدان التفاعلات الاجتماعية . فدراسات ديناميات الجماعة فى الأربعينيات لم يكن بمقدورها إغفال الإسهامات المتولدة عن قياس الاتجاهات وهى تنظر على سبيل المثال فى أمر التماثل بين الأفراد أو عدم تماثلهم ومن ثم انجذاب بعضهم إلى البعض الآخر أو النفور منهم^(٢) ، كما لم يكن بالمستطاع التقدم إلى بحوث الإدراك الاجتماعى فى منتصف الستينيات حيث التركيز على بيان المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بإدراك الأفراد والجماعات نون الإفادة من مصدرى الثراء المتمثلين فى الاهتمام بقياس الاتجاهات واستجلاء امكانات تغييرها بالأساليب المختلفة . وحتى الاهتمام الحالى بموضوع بناء الاتجاهات ومكوناتها ماهو إلا امتداد طبيعى للاهتمامين السابقين وماتمخض عنهما من شعور بأهمية إكساب الموقف مزيداً من الثراء حتى يتحقق

Group Dynamics .

Social Percepction.

للتوجه القياسى والتوجه إلى تغيير الاتجاهات مزيد من الفاعلية ، وخاصة بعد أن بدأت فى الفترة الأخيرة ملامح التوجه المعرفى فى أخذ طريقها إلى تطعيم المعالجات السلوكية التقليدية .

الاتجاهات وعناصر البناء النفسى للفرد

ربما توحى هذه المقدمة وما تتضمنه من أهمية لمعالجة موضوع الاتجاهات بضرورة التساؤل عن معنى الاتجاه ووضع فى بناء الفرد النفسى وكيفية انتظامه مع عناصر هذا البناء وحدود تأثيره بها وتأثيره فيها . كما توحى هذه المقدمة أيضا بأهمية الاستكشاف لحود الإفادة من هذا المفهوم فى مواجهة الظواهر الوبائية التى يتعرض لها المجتمع والنور الوظيفى الكامن فيه فى هذا الصدد .

معنى الاتجاه

يمكن تعريف الاتجاه على أنه تقويم أحد موضوعات التفكير فى ضوء واحد أو أكثر من أبعاد الحكم^(١) ، أو هو الاستجابات التى تتحدد أحد موضوعات التفكير فى ضوء واحد أو أكثر من هذه الأبعاد . وموضوعات التفكير ماهى إلا موضوعات اهتمام مثل الذات أو المساواة . وقد تكون موضوعات الاهتمام عيانية * (شخص مألوف أو خبرة معينة مؤسفة) ، وقد تكون أكثر تركيبا وتجريدا (مثل الإنسانية أو الشر) . وعموما فإن أى شىء يمكن تمييزه عن شىء آخر من منظور أحد أبعاد الحكم يسمى موضوعا للتفكير بالنسبة للشخص الناهض بعملية التقويم .

أما فيما يتعلق بأبعاد الحكم فهى محاور للمعنى فى ضوئها يحدد الفرد موضوعات تفكيره . وقد تتحدد هذه المعانى على مستوى Phylogenetical (أى تنضوى فى النسق الحسى البشرى أو الجهاز العصبى) ومثال هذا ميل الفرد أن يلاحظ جوانب معينة فى الأشياء ، أو قد تتحدد على مستوى ontogenetical (ومثال هذا أن تتمخض عن تفاعل الطفل مع والديه أو أحدهما اتجاهات معينة تشكل بالنسبة له معالم الجمال أو الوسامة) . وقد تكون هذه الأبعاد أو المعانى (ترانستد تتالية) ، بمعنى أن بالإمكان لأى موضوع من

الموضوعات أن يتحدد من خلالها مثل التوقع (احتمال الوجود) ، أو التقويم (درجة الجاذبية) ، أو الاستمرارية أو التركيب . كما قد يكون بعض هذه الأبعاد مناسبة لمجموعة فقط من الأشياء (مثل الحجم والوزن) حيث ينطبقان فقط على الأشياء المادية أو مثل الخداع والذكاء حيث ينطبقان فقط على الثدييات .

هذا وتجدر الإشارة إلى حقيقة هامة وهى أنه بالإمكان تحديد موضوع معين من موضوعات التفكير من خلال بعد واحد أو من خلال عدد من الأبعاد . كما يمكن تحديد موضوعات مختلفة من خلال بعد واحد أو عدد من الأبعاد .

ويتضمن المعنى الإجرائى المستخلص من هذا التعريف سؤال الفرد أن يحدد أحد الموضوعات فى ضوء واحد أو أكثر من أبعاد الحكم. ويمثل هذا الإجراء صلب القياس المباشر للاتجاهات . كما أن هناك إجراءات غير مباشرة للقياس عن طريق ملاحظة أفعال الفرد الحقيقية والرمزية فى اختبار موقفى أو اسقاطى أو فى سلوك غير لفظى ، أو من خلال استجابة فيزيولوجية محددة .

ويهمنا فى هذا السياق أن نشير إلى عدد من المتضمنات الكامنة فى معنى الاتجاه . ومن بين هذه المتضمنات أنه ليس من الضرورى أن تلتقى تقويمات الفرد حول رؤية إيجابية تماما أو سلبية تماما ، فقد تكون محملة ببعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية أيضا . صحيح أن موقف الفرد يتحدد من خلال غلبة الجوانب الإيجابية أو الجوانب السلبية ، لكن تصور الفرد فى رؤيته على أنه يمثل نقطة على متصل يمتد ما بين القبول والرفض يعنى ضمنا احتواء الرؤية على عناصر من الرفض وعناصر من القبول ، وتحدد المحصلة فى إجمالها النهائى موضع الفرد على المتصل .

ولهذا التصور معانيه ودلالاته بالنسبة لظاهرة تعاطى المخدرات .. ومن أبرز هذه المعانى والدلالات فى هذا الصدد إمكانية رصد بعد الشقة بين النسق السيكلوجى للمتعاطى والنسق المنطقى ، بمعنى أنه بالإمكان الوقوف على أحكام متناقضة ومختلفة لديه ، كأن يتبنى على سبيل المثال اتجاهات ويتبنى معتقدات تبرر تعاطيه فى الوقت الذى لايقبل هذا السلوك من أبنائه أو أصحابه^(أ) . ولوضوع الاتجاه خصائص عدة من أبرزها أربع :

١ - تعدد خصائصه : ويعنى هذا أن يكون لموضوع الاتجاه خصائص عدة بعضها سلبى وبعضها الآخر إيجابى على نحو ما أشرنا .

٢ - تعدد أبعاد الحكم عليه : وهى خاصية ترتبط منطقيا بالخاصية الأولى..

حيث أنه مع تعدد خصائص الموضوع تتعدد أبعاد الحكم عليه .. فلا سبيل أمام تعدد الخصائص إلا أن تتعدد الأحكام أيا كانت وجهة الحكم أو درجته .

٣ - مركزية موضوع الاتجاه : ويتحدد مركزية موضوع الاتجاه في حالة :

أ - قدرته على أن يحقق حاجات خاصة ، بمعنى آخر توافر درجة من الربط بين التعامل مع الموضوع وإمكانية إشباع حاجة خاصة لدى الفرد. وهذا هو ما يشكل الأساس الدافعي لعملية الاقتراب والتحاشي نحو موضوع التقويم .

ب - مثول الموضوع دوماً في بيئة الفرد : فكلما مثل الموضوع في بيئة الفرد طرح نفسه في دائرة اهتمامه وطرح نفسه بالتالي موضوعاً هاماً للتقويم .

ج - خبرة الفرد الخاصة به : وتعني هذه الخاصية أن وجود خبرة متميزة بالموضوع محل الاهتمام تحرك الموضوع إلى حيز الفرد النفسي على مستوى يتناسب وحجم هذه الخبرة وطبيعتها .

د - الخاصية الاجتماعية لموضوع الاتجاه : ومعنى هذه الخاصية أن يكون لموضوع الاتجاه مقومات الارتكاز على بطانة وجدانية . ويعني ارتكاز الموضوع على بطانة وجدانية أن يكون له سياقاً نفسياً اجتماعياً الطارح لوجوده في حيز الفرد النفسي ، وبالتالي التسليم ضمناً بضرورة قيام أحكام خاصة عليه ، إيجابية كانت هذه الأحكام أو سلبية .

وليس هناك من شك في أن لهذه الخصائص الأربع صلة ببعضها البعض ، حيث تقوم كل خاصية على ركائز الخواص الأخرى على نحو تفاعلي وديناميكي . فتعدد خصائص موضوع الاتجاه يفرض تعدد أبعاد الحكم عليه على نحو ما أشرنا . ومع تعدد الخصائص وتعدد أبعاد الحكم تتحدد إمكانية قيام الوضع المركزي لموضوع الاتجاه وتوافر الخاصية الاجتماعية له .

وإذا ما أدركنا التعاطي بوصفه موضوعاً من موضوعات التفكير في ضوء الخصائص الأربع تبين لنا تعدد خصائصه . فالتعاطي محكوم بعدد من التصورات المتعلقة بآثاره ، ويدافع معينة مختلفة^(٩) ، ولزم بالتالي أن ينتظم تقويمه على محاور عدة للحكم . وإذا ما أدركنا التعاطي أيضاً في ضوء الاهتمام

المكلف به فى الوقت الراهن اتضحت لنا أيضا مركزية وخاصيته الاجتماعية .
وإذا قضى هذا التحديد بشئ فى موضوع المخدرات وتعاطيها فإنه يقضى
بضرورة التعامل معه كموضوع مركب له أبعاد متعددة . ومن ثم فإن التعامل معه
سواء كان على مستوى الرصد الوبائى أو على مستوى المعالجة التحكيمية لابد وأن
يتم على نحو متكامل يسمح بإمكانية مواجهه لكل مقوماته وعلى مستوى من
العمق يسمح بإمكانية التطويق والاحتواء .

عناصر الاتجاه

يتكون الاتجاه من ثلاثة عناصر أساسية ، عنصر معرفى وعنصر وجدانى وعنصر
نزوعى . ولهذه العناصر الثلاثة دورها الهام سواء من حيث تشكل الاتجاه وتكونه
أو من حيث تغييره . فلكى يتكون اتجاه معين عند الفرد لابد وأن تتجمع لديه
بصورة مباشرة أو غير مباشرة مجموعة من المعارف (عنصر معرفى) حول
موضوع الاتجاه . وقد تكون هذه المعارف إيجابية أو سلبية . وبوجود المعارف
يبرز الإقبال على موضوع الاتجاه أو النفور منه (عنصر وجدانى) . فإن كانت
المعارف إيجابية حدث الإقبال على موضوع الاتجاه ، وإن كانت سلبية حدث
النفور . ويتولد الإقبال والنفور تتأتى الرغبة فى التعامل مع موضوع الاتجاه أو
الابتعاد عنه (عنصر نزوعى) شريطة أن تعزز الظروف الموقفية عملية الاقتراب
أو الابتعاد .

ولهذه العناصر الثلاثة اتصالها الواضح بظاهرة تعاطى المخدرات .
فالتعاطى مؤسس على عدد من المعتقدات (معارف) تتصل بالمخدرات
وتأثيراتها ^(١٠) . ومن هذه المعتقدات قدرة المخدر على التخفيف من حدة المشكلات
المواجهة ، والتكئين من تحمل الآلام ، وتحقيق الابتهاج وماشابه ذلك من معتقدات
أخرى . وهذه المعتقدات لها ثقلها عند المتعاطين إلى الحد الذى خول لبعض
الباحثين افتراض ما أسموه بفلسفة المخدر ^(١١) وهذه المعتقدات أو هذه المعارف
هى نقطة البداية فى إحداث ميل وجدانى إلى التعاطى ، ومن ثم وفى ظل توافر
عدد من الظروف المهنية لإصدار السلوك يحدث التعاطى للمواد المخدرة . ويبين
من خلال هذه الرؤية أن هناك تقريراً بوجود علاقة بين الاتجاه والسلوك وإن كانت
حدودها بحاجة إلى مزيد من الإيضاح .

الاتجاه والسلوك

يؤكد الباحثون في مجال علم النفس الاجتماعي^(١٧) أن ثمة علاقة بين الاتجاه والسلوك . وقد حدا بهم هذا إلى أن يتنبأوا بعد تقريرهم بوجود اتجاه معين بالسلوك الذي سوف يصدر . وأثرت جهود بعضهم في هذا الصدد درجة من الاختلاف . فبينما أوضح بعضهم وجود هذه العلاقة ، أوضح بعض آخر وجود علاقة ضعيفة .

ويعزى هذا الفشل أحيانا في إيجاد علاقة قوية بين الاتجاه والسلوك إلى أحد أمرين :

١ - إغفال حقيقة أن السلوك ليس محددًا فقط بالاتجاه إزاء موضوع الاهتمام . ولكنه محدد أيضا باعتبارات الموقف الذي يوجد المرء فيه ، واتجاهه هو نفسه إزاء هذا الموقف .

٢ - إغفال حقيقة أن الاتجاهات إزاء الموضوع متعددة ، ولكل اتجاه مقتضياته الخاصة والزامه المتميز .

ويتضمن هذا التفسير عددا من الحقائق لها أهميتها في السياق الحالي وهي :

١ - أن ثمة علاقة قائمة بين الاتجاه والسلوك ، إذ يقف الاتجاه بمثابة المهيء للسلوك .

٢ - أن التقرير بوجود علاقة بين الاتجاه والسلوك لايعنى إغفال التساؤل عن أى اتجاه وأى سلوك مادمنّا قد أوضحنا في موضع سابق أن اتجاه الفرد إزاء الموضوع الواحد متعدد الزوايا بحكم تعدد أبعاد الموضوع وتعدد خصائصه ، ومادمنّا نعرف أيضا أن السلوك محدد بمتغيرات السياق الاجتماعي ومعاييره المقبولة وغير المقبولة ، ومادمنّا نعرف كذلك أن بدائل السلوك مختلفة ولاتتاح جميعها في موقف واحد .

٣ - أن حاجات الأفراد من العوامل المحددة للسلوك أيضا ، بحيث أنها قد تفرض في بعض الأحيان إمكانية التجاوز عن الاتجاهات ليتحقق لها الإشباع . فلدينا كآدميين على سبيل المثال اتجاهات معينة إزاء بعض الأطعمة سواء بالقبول أو النفور ، ولكن إذا مابرز دافع الجوع بدرجة قوية صار بالإمكان التجاوز عن نفورنا من بعض الأطعمة لنحقق إشباعنا للدافع . وقد يثار في مواجهة هذه النقطة ماسبق أن أوردناه من اعتبار

الاتجاهات كأحد عناصر دافعية الفرد . ولكن يبقى لنا أن نشير إلى أن الحاجات أو الدوافع تتنظم في بناء متدرج من حيث الأهمية بحيث يفرض بعضها إلحاح الإشباع أكثر من بعضها الآخر^(١٣) . مجمل القول أن العلاقة بين الاتجاه والسلوك علاقة مركبة . وتركيبها لايعنى غموضها بقدر مايعنى ضرورة نظمها في اطار علاقة تفاعلية بينها وبين المتغيرات الأخرى . وما أحوجنا إلى هذه العلاقة المركبة ونحن بصدد النظر في سلوك التعاطي ومقوماته . فسلوك التعاطي متعدد الأبعاد ومحدد بعدد من المتغيرات بعضها متعلق بالتعاطي نفسه ، وبعضها متعلق بالسياق الاجتماعي الذي يوجد فيه ، وبعض آخر منها متعلق بالتفاعل بين الفرد المتعاطي والموقف الذي وجد نفسه فيه^(١٤) .

وقد يعن لنا ونحن بصدد التقرير بوجود علاقة مركبة بين الاتجاه والسلوك ، وخاصة ونحن نمقد بهذه العلاقة إلى دائرة تعاطي المخدرات ، أن نتساءل عن وضع الاتجاهات في بناء الفرد النفسي وكيفية انتظامها مع غيرها من عناصر ذات صلة وثيقة بها . فربما كان في معالجة هذه الزاوية مايساعد على توضيح العلاقة بين الاتجاه والسلوك على نحو أفضل .

يميل بعض الباحثين^(١٥) إلى تقسيم بناء الفرد النفسي (الشخصية) إلى ثلاثة جوانب أساسية : جانب معرفي وجانب مزاجي وجانب وجداني .

ويتعلق الجانب الأول باستعدادات الفرد وقدراته المختلفة ، أو بمعنى آخر مايستطيع أدائه في موقف معين أو لحظة معينة . ويعد الذكاء وماشابهه من قدرات معرفية أخرى نموذجاً ممثلاً لهذا الجانب .

ويتعلق الجانب الثاني وهو المزاجي بسمات شخصية الأفراد والتي تحدد الصيغة التي يحدث في ظلها السلوك أو الطابع الذي يأخذه عند ص بدوره . ومن هذه السمات الانطواء أو الانبساط والتوتر والتصلب والميل إلى المخاطرة والتفتح على الخبرة وماشابه ذلك من سمات أخرى .

أما الجانب الثالث فهو الجانب الوجداني والذي تتعلق عناصره بالقبول أو الرفض ، التأييد أو الاعتراض ، الموافقة أو عدم الموافقة .

وتلعب المحددات الاجتماعية دوراً هاماً في تشكيل معالم الجوانب الثلاثة ، لكن بنسب متفاوتة ، فالقدرات المعرفية تتحدد بكل من عوامل الوراثة وعوامل الخبرة معاً . وهكذا أيضاً الحال بالنسبة لسمات الشخصية . أما بالنسبة

لعناصر الجانب الوجدانى، فيرى الباحثون تحديدها بفعل عوامل الخبرة فقط ^(١٦) .
 وجدير بالذكر أن هناك من الباحثين من ارتأى إمكانية تأثر الاتجاهات ببعض
 العوامل الوراثية تأسيسا على نتائج البحوث التى تمت على غير الأدميين ، والتى
 اتضح منها تأثير هذه العوامل على السلوك العدوانى أو الغيرى . وهناك
 أيضا من الباحثين من ارتأى تأثير العوامل الفيزيولوجية على اتجاهات الأفراد
 تأسيسا على ما أوضحته بحوث التقدم فى العمر من تغير اتجاهات
 الأفراد وتغير منظورهم فى الحياة فى مراحل عمرية معينة ^(١٧) . لكن هذه
 الدلائل لم تستطع أن تعطى حسما فى هذا الاتجاه ، إذ أن هذه التغيرات غير
 متيقن عزوها إلى عوامل وراثية أو فيزيولوجية أو إلى عوامل بيئية واجتماعية .
 وإذا ما غرضنا النظر عن مسألة الإشكالية المتعلقة بنصيب الوراثة أو
 البيئة فى التأثير على عناصر البناء النفسى ، واهتمنا بعناصر البناء الوجدانى ،
 فأننا نرى مع روكيتش ^(١٨) أن هناك عناصر أساسية فى البناء الوجدانى تنظم
 على متصل النوعية والعمومية على النحو التالى : المعتقدات ، والاتجاهات والقيم
 ومفهوم الذات . ونحن نرى ضرورة الإشارة إلى هذا الموضوع بشيء من
 التفصيل ؛ لئلا من أهمية بالنسبة لموضوع التعاظمى ، وأهمية خاصة لمسألة الصلة
 بين الاتجاه والسلوك .

يعرف المعتقد على أنه تصور يحدد بمقتضاه الفرد وضع الأفراد أو الأشياء
 بالنسبة له ، ومن ثم فإن هذا المعتقد يوجهه بصورة أو أخرى فى سلوكه
 التعاظمى . وعلى ذلك يمكن رؤية المعتقد بناء على هذا التعريف على أنه عنصر
 بلورة وتبرير للاتجاه ، ومن ثم أيضا إمكانية انتظامه فى حدود نوعية أكثر من
 حدود الاتجاه . والذى يجعل المعتقد هكذا هو حاجة الاتجاه إلى أن يعمق نفسه
 فى بناء الفرد الوجدانى على أسس تصورية ، إذ يصعب تكون اتجاه معين نون
 أن يوجد مايسوغ وضع موضوعه فى دائرة القبول أو النفور .

ويتسق هذا المنظور الذى يقدمه روكيتش مع منظور عدد آخر من الباحثين
 مثل كرتش وكرتشفيلد ^(١٩) اللذين ينظران إلى المعتقد على أنه يتضمن فى معناه
 العام معارف وإراء وإيمان ، كما يتسق أيضا هذا المنظور مع ذلك الخاص
 بلندزى ويبرن فى هذا الصدد ^(٢٠) .

أما فيما يتعلق بالقيمة ، فيراها روكيتش على أنها معتقد واحد من النوع
 الأمري التامى - وليس الوصفى أو التقويمى - يحمل فى فحواه تفضيلا

شخصيا أو اجتماعيا لغاية من غايات الوجود أو لضرب معين من السلوك الموصل إلى هذه الغاية ^(٣١) . والقيمة بحكم هذا المعنى تملأ أكبر عدد ممكن من الاتجاهات العميقة في مسار القيمة .

وتتضمن القيمة بحكم هذا المعنى أيضا اختيار أهداف معينة في الحياة ووسائل بذاتها لتحقيق هذه الأهداف ، وتكوين اتجاهات إيجابية حيال بعض المواقف أو الأشياء أو الأشخاص ، وأخرى سلبية حيال البعض الآخر ، والحكم سلبا أو إيجابا على مظاهر معينة من الخبرة وما تستند إليه من مبررات .

وتقف القيم عند روكيتش في وضع أكثر تجريدا من الاتجاهات ووضع أساسى ومركزى أكثر قوة في بناء الفرد النفسى .

ويعنى مفهوم الذات مفهوم الفرد عن نفسه ، أو الكيفية التى يدرك بها المرء نفسه . ومن ثم يتضمن هذا المفهوم تقويم الفرد لذاته كشخص سعيد فى الحياة أو غير سعيد ، ناجح أو فاشل ، يتسم بالاعتدال أو بالعجز ^(٣٢) . وتتأسس الطريقة التى يدرك بها المرء نفسه على عدد من المحددات الشخصية والاجتماعية التى تبلور نفسها فى شكل مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والقيم . ومن ثم يرى روكيتش أن مفهوم الذات يأتى فى مرتبة أكثر تجريدا من المعتقدات والاتجاهات والقيم مادام يبلور نفسه من خلال كل هذه المفاهيم .

وأوجهة نظر روكيتش هذه أهميتها عند الحديث عن الاتجاهات بصفة عامة وتغيرها بصفة خاصة . فإذا ماوردت معلومة إلى الفرد كان عليه بمقتضاها أن يغير إما معتقده أو اتجاهه ، غير معتقده وأبقى على اتجاهه ؛ حيث أن الاتجاه أكثر عمقا ومركزية . وإذا قضت المعلومة بتغيير اتجاه أو قيمة ، تغير الاتجاه وأبقى على القيمة . وإذا قضت المعلومة بتغيير القيمة أو مفهوم الذات تغيرت القيمة وأبقى على مفهوم الذات . ويعنى هذا ضمنيا قيام علاقة بين السلوك ومفهوم الذات أقوى من العلاقة بينه وبين القيمة أو بينه وبين الاتجاه أو بينه وبين المعتقد . كما يعنى ضمنيا سهولة تغيير المعتقد عن الاتجاه ، وتغيير الاتجاه عن القيمة ، وتغيير القيمة عن مفهوم الذات . كما يعنى ضمنيا أيضا أن أية معالجة لتغيير الاتجاه لاستتبع بالضرورة إحداث تغير فى السلوك إلا إذا امتدت المعالجة إلى تغيير الاتجاه الأساسى الذى يمتد بتأثيره على العناصر العميقة فى بناء الفرد الوجدانى ممثلة فى قيمه واتجاهاته عن نفسه .

تغير الاتجاهات

يقضى الحديث عن تغير الاتجاهات بضرورة المعرفة بالكيفية التى يتأتى بها التغيير ، ومعرفة بالظروف التى يحدث فى ظلها هذا التغيير . وهناك الكثير من النظريات التى أولت اهتمامها هذين الأمرين^(٣) .

ومقصداً فى هذا المقام ليس تناول هذه النظريات المختلفة بالعرض أو التطبيق .. فحدود معالجتنا لهذا الموضوع على هذا النحو لا يتحملها السياق الحالى .. فضلاً عن عدم ملاءمة معالجة كهذه فى هذا السياق ، كما أن هناك الكثير من الكتابات الأجنبية فى معظم الأحيان والمحلية فى بعض الأحيان خصت نفسها بهذا الأمر^(٤) .

لكن مقصدنا الأساسى هو أن نطرح المبادئ الأساسية التى تستند إليها عملية تغيير الاتجاهات ، وأن نبين مدى ملاءمة الاستناد إلى هذه المبادئ عند تغيير الاتجاهات إزاء تعاطى المخدرات . وقد تأسس مقصدنا هذا على مجموعة من الاعتبارات من أهمها :

١ - توجيه النظر إلى المبادئ الأساسية الحاكمة لعملية تغيير الاتجاهات بغض النظر عن النظريات المختلفة التى أوجت بها أو أشارت إلى أهميتها .. إذ أن التوجه فى هذا المقال هو توجه عملى أكثر منه توجه نظرى ، فنحن نرمى من المقال الحالى إلى إيجاد صيغة كفيلة بتغيير الاتجاهات إزاء التعاطى . وليس من سبيل إلى اكتشاف هذه الصيغة إلا من خلال استقراء المبادئ الأساسية التى ارتويت ملامتها كمبادئ حاكمة لإحداث التغيير .

٢ - إعطاء فرصة للتفكير فى معالجة وافية تسمح بتغيير الاتجاهات إزاء التعاطى من وحى هذه المبادئ جميعها - وليس البعض منها بون الآخر - والتى هى نتاج نظريات مختلفة لا نظرية واحدة ، ونتاج أنواع مختلفة من النظريات وليس نوع واحد منها .

٣ - إقامة جسر التلاقى بين برامج تغيير الاتجاهات المقدر تصميمها لمواجهة ظاهرة التعاطى فى المجتمع المصرى ، والتى نرى إمكانية تعددها خاصة وأنها تمتد لتشمل جماعات مختلفة مثل المتعاطين بالفعل أو من هم على حافة التعاطى ، كباراً أو صغاراً ، ريفيين أو حضريين ، ذكورا أو إناثا ، متعلمين أو أميين .. مرضى أو أسوياء نفسياً ، فضلاً عن نفاذ هذه البرامج إلى سياقات مختلفة أكاديمية أو إعلامية ، بين الأقران أو فى نطاق الأسر .

وبتحديد وجهتنا على هذا النحو فإنه يمكن تصنيف المبادئ الأساسية في تغيير الاتجاهات إلى نوعين ، مبادئ عامة ، ومبادئ إجرائية .

مبادئ عامة في تغيير الاتجاهات

١- إن النمط الأساسي لتغيير الاتجاه هو تقييم معلومة جديدة

ويتأسس هذا المبدأ على حقيقة سبق طرحها في موضع سابق إبان الحديث عن تكون الاتجاه . فقد أوضحنا سابقا تكون الاتجاه من ثلاثة عناصر أساسية: عنصر معرفي وعنصر وجداني وعنصر نزوعي . وأوضحنا أيضا تمثيل العنصر المعرفي لدعامة تكون الاتجاه ، إذ به يتشكل قوام النفور أو القبول بعد ذلك . وهذه الدعامة التي يركز عليها تكون الاتجاه تقف هي نفسها ركيزة لتغييره . فمادام الاتجاه يتشكل على دعامة المعلومة المقدمة ، فإنه يتغير أيضا على دعامة هذه المعلومة .

لكن لكي يتأتى للمعلومة تحقيق إمكانات التغيير لابد وأن تتسم بمقومات الفاعلية ، بمعنى أنها إما أن تضيف عناصر جديدة هامة بالنسبة لموضوع الاتجاه أو تُلغى خاصية هامة بالنسبة له .

وإذا امتدنا بهذا المبدأ إلى دائرة تعاطي المخدرات برز لنا أكثر من تساؤل ، وبرز لنا أيضا أكثر من توجه . والتساؤلات التي يمكن أن تبرز هي :

أ - إلى أي مدى يتاح للعاملين في مجال تغيير الاتجاهات المعلومات الصحيحة المتعلقة بظاهرة التعاطي وأبعادها الطبية والنفسية والاجتماعية ؟

ب - وإلى أي مدى أمكن للعاملين المشار إليهم أن يتيحوا لأنفسهم الوقوف على المعلومة الأساسية التي يمكن بها إلغاء خاصية هامة في موضوع الاتجاه ، أو إضافة خاصية أخرى سواء بالنسبة للمتعاطين بالفعل أو لمن هم على شفا التعاطي (جماعات هشة) ؟ *

ج - من هم الأشخاص القادرون على نقل المعلومة بأعلى درجة من الكفاءة وأعلى درجة من الفاعلية ؟

د - وإلى أي حد أتاحت الدراسات المختلفة تعيين الجماعات أو المؤسسات القادرة على النهوض بمهام نقل المعلومة لكل فئة من الفئات المستهدفة

بالتغيير * ؟ إذ ليس من المتصور أن يكون مصدر واحد للمعلومة قادرا على تحقيق الفاعلية بالنسبة لكل الأفراد المستهدفين بالتغيير ، فما قد يجدى فى حالة المتعاطين بالفعل قد لايجدى بالنسبة للجماعات الهشة ، وماقد يجدى بالنسبة لعمر معين قد لايجدى بالنسبة لأعمار أخرى .

هـ - ما هى الآليات المختلفة التى يتم بها نقل المعلومة وعلى نحو يكفل التمايز بين مصادر المعرفة المختلفة من جانب والتمايز بين الجماعات المستهدفة بالتغيير من جانب آخر ؟

و - ماهى مصادر المعلومات التى تتكامل فيما بينها بحيث يدعم كل منها الآخر ؟ وماهى المصادر التى لا تتكامل ؟ فقد تتكامل الاسرة على سبيل المثال مع وسائل الإعلام ولكن قد لا تتكامل وسائل الإعلام مع الأقربان . وهذه التساؤلات المطروحة بحاجة إلى إجابات علمية تنأسس على نتائج بحوث إمبريقية . وفى الإجابة عنها يمكن الوفاء بمقتضيات المبدأ الأول موضوع التناول الحالى . وقد تملئ التساؤلات الحالية وضرورة الإجابة عنها طرح توجيهين نراهما جديرين بالاهتمام كمنافذ للإجابة ، وهذان التوجيهان هما :

أ - الاهتمام بالدراسات الوبائية ، فهى من أفضل المداخل للإجابة عن التساؤلات المطروحة . فبحكم اهتمام هذا النوع من الدراسات بمدى انتشار الظواهر المختلفة والمتغيرات المرتبطة بها تفرض نفسها كمدخل هامة للإجابة عن التساؤلات السابقة ، وهذا هو ما جعل لهذا المنحى كيانه الهام فى جهود الباحثين وخاصة فى موضوع مركب مثل موضوع التعاطى^(٢٠) .

ب - الانتقال بعد إجراء الدراسات الوبائية إلى مستوى الدراسات المتعمقة لتحديد آثار المتغيرات المختلفة المرتبطة بظاهرة التعاطى . إذ أننا نتصور الدراسات الوبائية بمثابة الدراسات الاستكشافية التى تمهد الطريق أمام إجراء الدراسات المتعمقة .

٢ - أن تكون المعلومة المقدمة متصلة بموضوع الاتجاه

إنه من الأمور البديهية أن تكون المعلومة المقدمة ذات صلة واضحة بموضوع

الاتجاه حتى يمكن تغيير اتجاه الأفراد على نحو أو آخر . ويدهية هذا الأمر قد تجعل صياغة مبدأ على هذا النحو المبين ضرباً من ضروب الإفراط في التأكيد على ما هو مؤكد بذاته أو من قبيل تحصيل الحاصل . لكن هذا التحفظ لابد وأن ينتفى إذا ما أدركنا صعوبة تحقيق هذا المبدأ على المستوى العملي وخاصة بالنسبة لموضوع مركب مثل موضوع التعاطي^(٣٧) . وربما يرجع هذا إلى أننا كثيراً ما نتصور أن معلومة معينة متصلة بموضوع الاتجاه وهي ليست كذلك ، على الأقل من منظور الطريقة التي بها يبرمج المتعاطي هذه المعلومة في ذهنه . فتقديم معلومة عن تدهور صحة المتعاطي على المدى الطويل نتيجة لتعاطيه ليست مناسبة على الإطلاق بالنسبة لشخص تحركه الرغبة العاجلة أكثر مما تحركه الرغبة الآجلة^(٣٨) . وأن تقديم معلومة تتعلق بالمسئولية الجنائية عند إحراز مادة مخدرة ليست أيضاً مناسبة في تغيير اتجاه المتعاطي ، وأما تقديم معلومة تبذل وجاهة تصور أو معتقد مبرر للتعاطي أكثر ملاءمة وأكثر إقناعاً .

٣ - يتغير اتجاه الفرد إذا ما تعامل مع المعلومة الجديدة المقدمة

ويعنى هذا المبدأ ضرورة توافر إمكانيات التعامل الإيجابي مع المعلومة حتى يتسنى للمعلومة أن تترك تأثيرها لدى الفرد . ولا يتحقق هذا إلا من خلال تهيئة موقف التفاعل بين المرسل والمستقبل على نحو يضمن تأثير الأول في الثاني في الاتجاه المطلوب . وربما كان من أفضل الصيغ المتيحة لهذا التأثير هي إنكاء دافعية صاحب الاتجاه إلى التعامل مع المعلومة المقدمة ، بمعنى آخر إثارة رغبة الشخص المستهدف في المعلومة المقدمة .

ويقتضى هذا بطبيعة الحال الالتفات إلى عدد من الجوانب الهامة الممكنة من إثارة هذه الرغبة . وتشمل هذه الجوانب خصائص المصدر الناقل للمعلومة وخصائص أخرى في مضمون المعلومة وخصائص من نوع ثالث في الشكل الذي به تقدم المعلومة . وهذا هو ما سنتعرض له بشكل أو آخر في شتاي استعراض المبادئ الأخرى .

وإن بدت أهمية هذا المبدأ واضحة عند التعامل مع جميع الأفراد المستهدف تغيير اتجاههم فإن له أهمية خاصة بالنسبة للمتعاطين ذوي السيكولوجية المتمركزة حول الذات والموجهة بالمعايير الذاتية أكثر من توجيهها بمعايير المجتمع الذي يعيشون فيه^(٣٩) .

٤ - تغيير اتجاهات الفرد إزاء الموضوع عندما يحدث تغيير بصدده في وجهة نظره

يتأسس هذا المبدأ على فكرة قيام الاتجاه كانعكاس لوجهة نظر قائمة عند الأفراد إزاء موضوع معين . ومن ثم لا يحدث تغيير في الاتجاه إلا إذا حدث تغيير مقابل في وجهة النظر . وتتضح أهمية هذا المبدأ حال استعراض نتائج بعض البحوث في مجال المخدرات والتي كشفت عن حدوث انخفاض في التعامل مع بعض المواد المخدرة مثل الماريوانا بحدوث تغيير في وجهة النظر للمخدر . وقد حدث التغيير في وجهة النظر نتيجة ظهور كثير من المعلومات في السنوات الأخيرة عن مخاطر التعاطي وبيان ردود أفعال المجتمع حيالها ^(٣٩) .

٥ - يسهل تغيير اتجاه حيال الموضوعات غير المركزية عنه في حالة الموضوعات المركزية

إنه من الممكن تصنيف الاتجاهات إلى نوعين ؛ اتجاهات أساسية عميقة واتجاهات أخرى سطحية نسبيا أو اتجاهات محورية وأخرى هامشية . ويتحدد هذا التصنيف في ضوء إحدى خصائص موضوع الاتجاه السابقة الإشارة إليها إبان الحديث عن خصائص موضوع الاتجاه .

ويبدو من المنطقي تصور إمكانية أسير في تغيير الاتجاهات إزاء الموضوعات غير المركزية عنه في حالة الموضوعات المركزية . وقد أمكن اكتشاف هذا في كثير من البحوث نظرا للثقل الذي تمتلئه الموضوعات المركزية في تحديد أنوار الفرد في الحياة وفي النظرة التي تحكمه مع نفسه أو تحكمه مع الآخرين ^(٤٠) .

والتساؤل الآن هو " هل يركز التعاطي للمخدرات على اتجاه رئيسي أم على اتجاه هامشي ؟ " لقد أوضحت البحوث المختلفة ^(٤١) أن التعاطي يمثل خبرة تنشئة تحتوي على ما هو أكثر من مجرد إتاحة معلومات عن المخدرات . فهو يتضمن توقعا لأنوار مستقبلية ، وتعلما لمعايير جماعة وارتقاء هوية إلى حد يمكن معه افتراض وجود أيديولوجية في تعاطي المخدرات * على نحو ما إشار إليه سوف ^(٤٢) . وتتضمن هذه الأيديولوجية مجموعة المعتقدات التي تيسر التعامل مع المخدرات . ومن ثم فإن الاتجاه نحو التعاطي يعد اتجاها رئيسيا بالنسبة للمتعاطين ، ومن ثم أيضا يقتضى الأمر عند تغييره تصميم برامج حصيفة

تتعامل مع الأيديولوجية المبررة لسلوك التعاطى .

٦ - يصعب تغيير الاتجاه فى ظل تقديم معلومات غامضة

لامناس من أن يفضى تقديم معلومات غامضة للأشخاص الذين نرغب فى تغيير اتجاهاتهم إلى فشل فى إحداث التغيير المنشود . وتعنى المعلومات الغامضة أنها لا تتأسس على معنى مفهوم من جانب الأفراد . وقد يثار تساؤل فى هذا الصدد عن معنى الغموض ، هل يعنى العجز عن فهم المعلومة أم العجز عن إدراك دلالاتها بالنسبة لمن نرمى إلى تغيير اتجاهاتهم ؟

الواقع أن الإجابة عن هذا التساؤل تشمل الجانبين معا . ولكن التساؤل الآن هو مم يتأتى الغموض ؟ وربما كان فيما أوضحته بعض البحوث الخاصة بالتعاطى ما يجيب عن هذا التساؤل الأخير . لقد أشار فيبير^(٣) إلى أن القدر الكبير من المعلومات المتعلقة بتعاطى المخدرات فيما يختص بدواعيه النفسية والاجتماعية وجوانبه الطبية لم يجد طريقة متكاملة إلى من نستهدفهم بالتغيير .. فما يرد إليهم ماهو إلا معلومات مبتورة بين حين وآخر ، ومن ثم تغيب الصلة القوية بين المعلومة

وموضوع الاتجاه ، ويعجز متلقيها عن إدراك دلالاتها بالنسبة له فيما يتعلق بظروفه النفسية والاجتماعية وخططه المستقبلية .

٧ - يسهل تغيير الاتجاه بالنسبة للمحايين عنه بالنسبة للأشخاص ذوى المعلومات المتناقضة أو المتعارضة حتى وإن كان كلاهما على نقطة واحدة على بعد " القبول - النور "

تحدد قوة اتجاه الأفراد حيال موضوع معين فى شكل نقطة على متصل يمتد ما بين القبول التام أو الرفض التام . وتمثل النقطة الوسطى الوضع المحايد . ولا يعنى الحياد دوما الغيبة الكاملة للمعلومة الدافعة ناحية القبول أو الرفض ، فقد تعنى فى بعض الأحيان توافر أقدار متوازنة من المعارف يستحيل فى توافرها معا امكانية ترجيح اتجاه عن آخر . ويفرض هذا الوضع الأخير موقفا أكثر صعوبة لمخططي برامج تغيير الاتجاه من الوضع الأول .

ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب ، ربما كان من أهمها ضرورة مناقشة المعلومات المقاومة للتغيير قبل تقديم المعلومات المعضدة . بالإضافة الى هذا فإنه إذا مدفع مخطط البرامج بالمعلومة المعضدة للتغيير دون تغيير المعلومة المقاومة

فإنه لا يضمن إمكانية تحول الأفراد عن اتجاههم بعد ذلك إذا ما أتاح مصدر آخر للمعلومة إمكانية تعزيز المعلومات المقاومة .

والموقف بالنسبة للمتعاظم هو من النوع الأول حيث تتوافر لمتعاظم المخدرات معلومات متعددة يتناقض بعضها مع البعض الآخر في بعض الأحيان . فهناك الخبرة المباشرة المتأتية عن التعاطي ذاته ^(٣٤) ، وهناك الأقران كمصادر للمعرفة ، وهناك الأسرة ، كما أن هناك وسائل الاعلام . ولكل من هذه المصادر المختلفة معلومات مختلفة أيضا . كما أن إمكانية التناقض في المعلومات واردة أيضا في ظل تعدد المواد المخدرة وغيبية المعلومات الدقيقة عن خصائص كل مخدر وأثار استخدامه ^(٣٥) .

كما يفيد المبدأ الحالي في تطبيقه عند تصميم البرامج الوقائية التي تستهدف الحيلولة بين الجماعات الهشة والإقدام على التعاطي ، إذ أن هذه الجماعات في وضع البينية المحتملة لتقنين ما هو مائل في اذهانهم وتقديم ما هو خاف عنهم . ومن ثم تتبدى أهمية هذا المبدأ في توجيه البرامج الوقائية في مستوياتها الثلاثة إذا ما استندنا الى التصنيف الشائع لأنواع الوقاية ^(٣٦) .

٨ - يسهل تغيير اتجاهات الأفراد ذوي المعلومات القليلة

يقوم هذا المبدأ على فكرة " مواجهة الكثير أصعب من مواجهة القليل " . فمن تزود بمعلومات كثيرة عن موضوع معين من موضوعات التفكير أتبع له أن يحدد لنفسه موقفا راسخا من الموضوع يتناسب وبكم المعلومات التي لديه ، ومن تزود بمعلومات قليلة كان له من الموضوع موقف غير ثابت تماما ، ومن ثم يسهل دفع الفرد الثاني في الاتجاه المطلوب أكثر من الفرد الأول .

وجدير بالذكر أن الاتجاه الذي يكونه الفرد لا يعنى في جميع الأحوال أنه انعكاس لقدرة المعلومات التي لديه . فقد يتكون الاتجاه بربسوخ في بعض الأحيان من خلال الاقتداء بأخرين يمثلون بالنسبة للفرد أهمية خاصة مثلما هو الحال بالنسبة للأطفال ، ويكون الاتجاه في هذه الحالة انعكاسا للخبرة غير المباشرة بموضوع الاتجاه ^(٣٧) . إلا أن هذا التحفظ لا يلغى فاعلية المبدأ الحالي وخاصة بالنسبة للموضوعات التي تطرح نفسها في حياة المجتمع بين حين وآخر مثلما هو الحال بالنسبة لموضوع التعاطي .

ومهما يكن من أمر فإن موضوع التعاطى هو من الموضوعات التى فرضت نفسها على المجتمعات المختلفة المتقدم منها والنامى كظاهرة وياثية^(٢٨) ، ونظرا لآثاره الضارة وانتشاره بين قطاعات مختلفة من الأفراد فإنه يولى اهتماما على المستويين الرسمى وغير الرسمى ، العلمى وغير العلمى ، التخطيطى أو العفوى . وفى ظل هذا الاهتمام تنتشر المعلومات المتعلقة به مما يكفل للمتعاظمين أو غير المتعاظمين قدرا كبيرا من المعلومات .. وهذا ما يحتم على برامج تغيير الاتجاهات حياله أن تكون على المستوى المناسب من حيث الإعداد والتخطيط والمواجهة .

٩ - هناك علاقة بين قوة الاتجاه ومقاومة تغييره

يرتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بمبدأين - سبقت الإشارة إليهما - وهما يتعلقان بكم المعلومات المتاحة عن موضوع الاتجاه ومركزية الموضوع من حيث صلتها بسهولة أو صعوبة إحداث تغيير فى الاتجاه .

فالالاتجاه القوى هو ما يحتل موضوعه موضعا مركزيا عند الفرد وتوافر بخصوص هذا الموضوع قدر من المعلومات ليس بقليل ، وهما خاصيتان تكسبان الاتجاه درجة من الصلابة ومقاومة نسبية عند محاولة تغييره مثلما هو الحال بالنسبة للاتجاه إزاء التعاطى عند الكثيرين .

١٠ - الاتجاهات ليست بمعزل عن بعضها البعض

عندما يتكون اتجاه معين لدى الفرد فإنه ينتظم بعد ذلك مع غيره من الاتجاهات الأخرى . وليس من الضرورى لهذا الانتظام أن يكون مع كل الاتجاهات التى توجد لدى الفرد ، بل بالإمكان أن ينتظم مع عدد منها دون آخر ، ومن ثم فإنه بالإمكان تصور قيام زملات من الاتجاهات . ومع تنظيم الاتجاهات على هذا النحو يتأتى لها الاستقرار فى بناء الفرد الوجدانى .

ويعنى استقرار الاتجاهات عددا من الأمور من أهمها :

- أ - انتظامها بنظام معين وليس بطريقة عشوائية .
- ب - الاعتماد المتبادل فيما بينها .
- ج - تكون اتجاهات متماثلة حول الموضوعات المنتمية إلى فئة واحدة .
- د - مادام أن الفرد يكون اتجاهات متماثلة إزاء موضوعات الفئة الواحدة فإن إضعاف أحدها يؤدي إلى إضعاف الاتجاهات الأخرى .

- هـ - إذا ما تغير اتجاه على نحو أو آخر حدث ما يأتى
- إما تغيير فى اتجاهات أخرى متصلة بالاتجاه موضوع الاهتمام ،
- أو إعادة تنظيم فئة الموضوعات .
- و - قد توضع الوسائط مع الأهداف فى فئة واحدة .. فبعض الموضوعات قد يعد وسيطا لموضوعات أخرى من منظور الفرد .
- ز - نظرا لانتظام اتجاهات الفرد حول نفسه ، أو حول الآخرين ، أو حول القيم الأساسية ، فالأمر يقتضى عند النظر فى اتجاهات الفرد أن نبين تدعيمات أى اتجاه من هذه المصادر الثلاثة .
- ويمكن من خلال الامتداد بهذا المبدأ وما يتضمنه من المعانى المشار إليها إلى دائرة التعاطى تفسير عدد من الظواهر المختلفة . فبالإمكان تفسير تنقل المتعاطى فى بعض الأحيان من مادة مخدرة إلى أخرى ^(٣٩) ، من خلال حقيقة تكوّن الاتجاهات المتماثلة إزاء موضوعات الفئة الواحدة ، وبالإمكان أيضا تفسير ارتباط تعاطى المخدرات بتعاطى بعض المكيفات مثل التبغ والقهوة والشاي ^(٤٠) ، من خلال نفس الحقيقة .
- كما انه بالإمكان تفسير سبب الربط غير الطبيعى بين المخدر (وسيط) ورغبة المتعاطى تحقيق أهداف نفسية واجتماعية ^(٤١) ، من خلال ضم المتعاطى لهما فى فئة واحدة من فئات الاتجاهات . كذلك بالإمكان تفسير سبب التحام المتعاطى مع أقرانه ^(٤٢) ، من خلال معرفة انتظام اتجاهات الفرد حول نفسه وحول الآخرين ممن يشاركونه اهتماما معينا .
- هذا وتحمل فكرة تنظيم الاتجاهات واستقرارها عددا آخر من الأفكار الضمنية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند التفكير فى تصميم برامج لتغيير الاتجاهات إزاء التعاطى . ومن أهم هذه الأفكار :
- ١ - مادامت هناك إمكانية تنقل المتعاطى من مادة مخدرة إلى أخرى ، ومادام هناك ارتباط بين تعاطى المواد المخدرة وتعاطى بعض المكيفات مثل التبغ ، فإنه بالإمكان لبرنامج يصمم لتغيير الاتجاهات إزاء مخر معين أن يفيد فى تغيير الاتجاهات إزاء مخدر آخر ، وبالإمكان لبرنامج يصمم لتغيير الاتجاهات إزاء التدخين أن يفيد فى تغيير الاتجاهات إزاء تعاطى المخدرات .
- ب - مادام أن الربط بين موضوعات الوسائط وموضوعات الأهداف قائم لدى

الأفراد ، وأن التعاطى غالبا مايقوم بهذا على نحو غير إيجابى ^(١٣) ، فلا بد وأن تولى برامج تغيير الاتجاهات اهتمامها بالأبنية الدافعية التى تخلق هذا الربط التعسفى لدى المتعاطين ، وذلك فى اتجاه كسر حدود هذا الربط وخلق روابط جديدة مقبولة بدلا منها .

ج - مادام أن اتجاهات التعاطى إزاء المخدرات غالبا ماتتكون فى جزء منها من وحى اتجاهات أخرى له إزاء أقرانه وإزاء بعض القيم الاجتماعية السائدة (رفض لها) فإن من شأن تعديل اتجاهاته إزاء محور من هذه المحاور أن يمتد بالتأثير الى المحاور الأخرى . فمن شأن تخليق اتجاهات إيجابية له إزاء القيم الاجتماعية السائدة على سبيل المثال أن يضعف اتجاهاته الإيجابية إزاء أقرانه المخالفين بسلوكهم لهذه القيم ويضعف اتجاهاته الإيجابية إزاء التعاطى .

وقد يبدو من الأهمية بمكان ونحن نقرر إمكانية وجود اتجاهات إيجابية لدى المتعاطين إزاء المواد المخدرة أن نتساءل عما إذا كان لدى المتعاطين اتجاهات إيجابية بالفعل إزاء هذه المواد ؟ بمعنى آخر ألا يمكن افتراض وجود اتجاهات سلبية لدى المتعاطين إزاء المواد المخدرة رغم تعاطيه إياها ؟ فقد أبان سوفى على سبيل المثال عن بعض النتائج التى أوضحت أن نسبة كبيرة من المتعاطين لا يوافقون على أن يمر أبناؤهم بخبرة التعاطى كما لا يوافقون على فكرة تزويج بناتهم من متعاطين ^(١٤) . ربما كان هذا الافتراض قائما ، إلا أنه تبقى رغم ذلك فلسفة التعاطى مع نفسه وآليات التبrier التى يتعامل بها مع نفسه لكى يشعر فى تعاطيه بالرضا رغم ماقد يكون هناك من بعض جوانب الرفض للمواد المخدرة . وهى آليات لابد وأن تولى اهتماما فى إطار برامج تغيير الاتجاهات حتى يمكن زيادة فاعلية هذه البرامج إزاء تصديها لهذه الظاهرة المركبة .

١١ - يميل الفرد الى الآخرين الذين يماثلونه فى اتجاهه

عادة مايميل الفرد إلى الآخرين الذين يماثلونه فى اتجاهه ، ولهذا أسبابه المختلفة والتى من بينها أن التماثل هو بمثابة تدعيم لاتجاهات الفرد ومعتقداته وبمثابة تصديق على شرعيتها ^(١٥) ، ولذا فإن عدم وجود تماثل بين اتجاهات الفرد واتجاهات الآخرين يمثل ثقلا نفسيا عليه مما يدفعه إلى النفور ممن لا يشاركونه اتجاهاته وخاصة إذا ماكان هذا اللاتماثل قائما بالنسبة للاتجاهات الرئيسية .

ويفسر لنا هذا المبدأ جانبيين هامين فى سيكولوجية المتعاطى : أ - زيادة احتمال الدخول فى خبرة التعاطى إذا ماكان للفرد أقران من المتعاطين أو أب متعاط^(١٧) ، ب - تلاحم المتعاطين مع بعضهم البعض .

كما يفرض هذا المبدأ توجهين فى مواجهة التعاطى :

١ - وضع المتعاطى فى إحدى الجماعات الخيرية* والتى عادة مايشارك فيها الأفراد " بغية تصحيح شئىء ما فى أنفسهم أو تصويب خبراتهم الانفعالية أو استبعاد جوانب معينة فى سلوكهم ليست موضع تقدير من المنظور الاجتماعى^(١٧) . ففى مثل هذا النوع من الجماعات تتحقق درجة من الفهم عن تأثير الجماعة على استجابة الفرد .

ب - تخليق جماعات مرجعية مختلفة للمتعاطى دون الاقتصار على جماعة مرجعية واحدة قد تكون هى الخارطة له فى خبرة التعاطى أو الداعمة لهذه الخبرة ، وقد أمكن بالفعل لهذا التوجه أن يبين عن فاعليته فى هذا الصدد^(١٨) .

١٢- يشعر الأفراد بالتوازن النفسى عندما تكون اتجاهاتهم إزاء الموضوعات متسقة

تحدد الاتجاهات الأساسية للأفراد أطرا مختلفة للتعامل مع بيئتهم الاجتماعية ، كما تحدد لهم صيغ هذا التعامل . ومن ثم يستوجب الأمر أن تكون اتجاهات الفرد الأساسية متسقة نسبيا فيما بينها حتى يشعر بالتوازن فى الحياة . وإذا اختلف هذا الاتساق شعر الفرد بعدم التوازن النفسى ، واقتقد بالتالى الشعور بالراحة ، بل وقد يؤدي هذا الاختلال إلى ما هو أكثر من مجرد الشعور بعدم الراحة إذ قد يصل بالفرد فى بعض الأحيان إلى الاضطرابات النفسية^(١٩) ، ومادام أن خبرات الحياة مليئة بإمكانات التلقى لمعلومات جديدة قد تغير-فى ظل توافر شروط معينة - معالم التوجه لبعض موضوعات التفكير ، فإنه من المتوقع لهذه المعلومات الجديدة أن تحدث درجة من الاختلال فى شعور الفرد بالتوازن والراحة النفسية . وعلى الرغم من تباين الأفراد فى مقدار تحملهم لعدم التوازن إلى الحد الذى يمكن معه اقتراض قيام هذا التحمل كسمة تباين كميا بينهم ، فإن من شأن ورود المعلومة الجديدة وماتقضى إليه من تغير فى اتجاه معين

experiential groups.

وبالتالى إحداث عدم توازن لدى الأفراد أن تدفع إلى الرغبة فى استحداث توازن جديد . ويقضى استحداث التوازن الجديد إما بـ :

- أ - إحداث تغيير فى الاتجاهات الأخرى
- ب - أو عزل الاتجاه عن الاتجاهات الأخرى
- ج - أو توقف التفكير .

ويتطابق هذا المبدأ على متاعلى المخدرات يمكننا افتراض أن خبرة التعاطى بوصفها خبرة تختلف فى صورتها ومحدداتها عن خبرة معظم الأفراد تفسح المجال أمام معاشية المتعاطى للكثير من ضروب عدم الاتساق . ففى الوقت الذى يكون فيه على الفرد على سبيل المثال أن ينمى اتجاهات إيجابية إزاء صحته البدنية والنفسية وإزاء أفراد مجتمعه ومواقفهم ، تأتى خبرة التعاطى غير متسقة مع هذه الاتجاهات ، ومن ثم تعمل على إحداث تصدع فى نسق اتجاهات المتعاطى .

ولاسبيل إلى التخلص من هذا التصدع إلا بواحد من احتمالات نقيضها كفروض واجبة الوضع موضع الامتحان الإمبريقي . وهذه الاحتمالات هى :

- أ - أن يعيد المتعاطى النظر فى جميع اتجاهاته فى ضوء خبرة التعاطى بحيث يصبح التعاطى أسلوب حياة ، وهذا هو ما أوجت به بعض البحوث التى أثمرت نتائجها مماثلة بين التعاطى وخبرة الاغتراب ، إذ أن كليهما يقضى بالانتحاء بعيدا عن الثقافة وقيمها السائدة وتبنى قيم واتجاهات جديدة^(١٠) . وهو موقف يتحتم مواجهته بإظهار الرفض الاجتماعى لهذا الأسلوب مع بيان مغيباته .

ب - أن يقوم المتعاطى بعزل مجموعة اتجاهاته التى أملتتها خبرة التعاطى عن بقية اتجاهاته التى حددها وضعه كفرد يعيش فى مجتمع له قيمه ومفاهيمه الأخلاقية العامة ، بحيث ينتظم النوعان من الاتجاهات رغم اختلافهما فى بنائهما الوجدانى . وهو افتراض يحمل فى لقواه الصراع من جانب وإمكانية التخطيط لمواجهة التعاطى عن طريق استغلال هذا الصراع من جانب آخر . وهذا الافتراض أقيم الدلائل عليه من خلال ما أفصح عنه بعض البحوث من إمكانية التوقف عن التعاطى فى ظل مواجهة المتعاطى لموقف شخصى نتائجه مرغوبة نفسيا واجتماعيا ويتعارض مع خبرة التعاطى وعاداته^(١١) .

ج - أن يستسلم المتعاطى لخبرة التعاطى وماتحمته من قيام اتجاهات متناقضة عن طريق إيقاف التفكير فى التناقض القائم بين الاتجاهات ، وهو موقف يفضى إلى الإيقاف السلبي للصراع وإن كان على حساب الصحة النفسية^(٥٦) .

المبادئ الإجرائية فى تغيير الاتجاهات

١ - الرسالة المقتعة هى التى تتعامل مع دافعية الفرد المستهدف

إن أى سلوك يؤديه الفرد محرك بدوافع محددة ، إذ أن السلوك هادف حتى وإن كانت الصلة بينه وبين الهدف غير طبيعية أو غير مقبولة اجتماعيا . ومن ثم يستوجب السلوك عند حدوثه قيام اتجاه أو عدد من الاتجاهات المبررة له . ومن ثم أيضا لابد لأية معالجة منوط بها تغيير الاتجاهات أن تتعامل مع عناصر دافعية الفرد المستهدف بالتغيير إذا ماكان لهذه المعالجة أن تقى بأهدافها .

والموقف بالنسبة لمتعاطى المخدرات بحاجة إلى تطبيق هذا المبدأ عند تغيير اتجاهاته . فالمتعاطى يتجه إلى التعاطى بفعل دوافع معينة^(٥٧) ، ولاسبيل إلى تغيير اتجاهاته إلا إذا تحركت المعلومة المقدمة فى اتجاه بيان عدم فاعلية سلوك التعاطى فى إشباع هذه الدوافع .

٢ - لابد للرسالة المقتعة من التعامل بموضوعية مع وجهى الموضوع

من الأخطاء الشائعة فى عملية تغيير الاتجاهات ألا يشار إلى الجوانب الإيجابية من الموضوع (موضوع الاتجاه) عند الرغبة فى التنفير منه ، أو عدم الإشارة إلى الجوانب السلبية عند الرغبة فى إحداث الترغيب . فقد يفيد هذا المنحى إلى حين .. لكنه لايسطيع أن يصمد أمام خبرات الحياة والتى عادة ماتكتشف عن الوجه الآخر للموضوع . وعندما يتكشف هذا الوجه تكون النتيجة عكسية تماما ، أى عكس ما قصد القائم بعملية تغيير الاتجاه . ويرجع هذا إلى :

أ - فقدان ثقة الشخص المستهدف فى الرسالة الموجهة أو المضمون المقدم .

ب - تمادى الشخص فى اتجاهه بل وزيادة التمسك به .

وإذا صح هذا المبدأ بالنسبة للأفراد فى عمومهم فإنه يصح بدرجة أكبر مع الأشخاص الذين يتوافر لديهم قدر لا بأس به من المعلومات عن موضوع الاتجاه

كما هو الحال بالنسبة للمتعاطين . فالمتعاطون يتسمون من بين مايتسمون به بخاصيتين أساسيتين وهما :

- أ - توافر قدر لا بأس به من المعرفة بالمخدرات وأثارها لديهم ، فضلا عن معرفتهم بالمصادر المختلفة للمعلومات عن المخدرات وأنواعها ^(٥٦) .
- ب - والرغبة في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المخدرات ^(٥٧) .

٣ - عدم الاعتماد على إثارة الخوف في برامج تغيير الاتجاهات

كشفت عدد من البحوث عن أن الاعتماد على استثارة الخوف عند الأشخاص المستهدفين بالتغيير ليس فعالا في معظم الأحوال ، بل وقد يكون ضارا تماما في بعض الأحيان ^(٥٨) . ويرجع السبب في هذا الى أنه في ظل الشعور بالخوف وتقلص إمكانات المواجهة للضرر من جانب الفرد تنتفى جدوى التوجه الوقائي ، هذا بالإضافة إلى مصاحبة الشعور بالخوف لبعض الانفعالات الأخرى مثل التوتر أو الحزن والشعور بقلّة الهيلة ^{٥٩} .

ويفرض هذا المبدأ ضرورة التوجه في برامج مكافحة التعاطي إلى بيان الآثار السلبية للمواد المخدرة وكيفية مواجهتها حال معايشتها ، بمعنى آخر التحرك بمبدأ توجيه الأفراد إلى كيفية التعامل مع آليات القسب الوقائي والعلاجي إذا ماكان للمعلومة المقدمة القدرة على استثارة الخوف لديهم ^(٥٧) .

٤ - يمكن في برامج تغيير الاتجاهات التعامل مع موضوع الاتجاه إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

يمكن تغيير الاتجاهات بطريقة مباشرة كإن يتجه الإجراء مباشرة الى موضوع الاتجاه بالتنفير أو الترغيب ، ومثال هذا مانجده من إعلانات تحذيرية عن مضار التدخين أو تعاطي المخدرات ^(٥٨) . أو يتم تغييرها بطريقة غير مباشرة مثلما يحدث في الأفلام السينمائية من الدفع غير المباشر في ثنايا عرض الأحداث بخصائص معينة في موضوعات يبتغى تعديل اتجاهات المشاهدين حيالها ^(٥٩) .

وتكشف نتائج بعض البحوث عن إمكانية أن تكون المعالجة غير المباشرة أكثر توفيقا في إحداث التغيير من المعالجة المباشرة . ويرجع هذا إلى سببين أساسيين : أ - قد يوحى التعامل المباشر للأشخاص المستهدفين بالتغيير بأن النية

مهيئة لتغييرهم فيقل تأثيرهم في الاتجاه المطلوب ب - عادة ما يحدث التعامل المباشر بطريقة فجائية كرد فعل لتغيرات اجتماعية طارئة على المجتمع كظواهر وبائية مثلما هو الحال بالنسبة لموضوع التعاطى ، ومن ثم تبدو الصورة وكأنها مواقف انفعالية لها أهدافها التي تخرج عن حدود إفادة الأفراد .
ولهذا المبدأ متضمناته الهامة بالنسبة للإجراءات الهادفة إلى تطويق ظاهرة تعاطى المخدرات .

ومن بين هذه المتضمنات أن يتم تغيير الاتجاهات إزاء التعاطى على نحو غير مباشر ، كإن يعالج موضوع التعاطى وأثره السلبية على الصحة على سبيل المثال فى إطار برنامج موجه للرعاية الصحية بوجه عام ، أو أن يُبين التأثير الضار للمخدرات فى إطار برنامج يقدم الجديد فى العلم . فمثل هذه المعالجة غير المباشرة مزينة الوصول إلى الهدف المطلوب دون الإيحاء بأن هناك خطة موجهة نحو التغيير فننقل بالتالى امكانات الخلفة عند الأفراد ^(١٠) .

كما أن من بين متضمنات هذا الهدف ضرورة الحرص على ألا يبدو المصدر فى وضع المتشكك فيه . بمعنى آخر ضرورة أن يكون المصدر فى صورته منزها عن الغرض وغير مثير لسوء الفهم . فالاعتماد على العلماء فى نقل معلومة تواجه ظاهرة التعاطى بالمكافحة أفيد كثيرا من الاعتماد على رجال الشرطة على سبيل المثال . فبالنسبة للعلماء لن يدرك المستهدف بالتغيير أن هناك هدفا آخر غير نقل المعلومة بموضوعية ، على عكس الحال بالنسبة لرجال الشرطة الذين يرون بحكم مهنتهم وورهم أنهم موجهون فى سعيهم بخطط وتعليمات الدولة أكثر ما هم موجهون بموضوعية المعلومة وتوصيلها إلى أفراد المجتمع .

٥ - إذا ما استمر تذكر المضمون والمصدر معاً زالت إمكانات إحداث التغيير فى الاتجاه

تتوقف فاعلية برامج تغيير الاتجاهات على امكانية استمرار التغيير الذى يحدث ^(١١) . ومن بين الأمور المعاونة فى هذا تذكر المضمون والمصدر الذى قام بنقله .

وما أحوج البرامج الموجهة إلى مكافحة تعاطى المخدرات إلى تأمين استمرار التغيير فى الاتجاه حال حدوثه . ولتحقيق هذا الأمر يمكن التفكير فى إيجاد برنامج علمى يقدم بصفة منتظمة الحقائق العلمية المتعلقة بالمخدرات وتعاطيها .

٦ - تزايد استجابة الآخرين في استجابة الشخص المستهدف بالتغيير

يقضى هذا المبدأ بإمكانية إحداث تغيير في اتجاهات الفرد الهدف إذا ما أدرك عدم وجود اختلاف في استجابته للمضمون عن استجابة الآخرين لهذا المضمون . ويمكن توظيف هذا المبدأ في مجال مكافحة تعاطي المخدرات إذا أمكن تصميم برنامج إعلامي له الصفة العلمية ترد فيه الحقائق عن التعاطي وأثاره . فحقائق العلم إذا ما قدمت في إطار برنامج له هذه الخاصية تحمل الأشخاص المستهدفين بالتغيير على الاعتقاد بإمكانية الموافقة عليها من قبل الآخرين ، فلا يمكن توقع الاختلاف بين الأفراد حول العلم ونتائجه . كما أنه بالإمكان لمقرر دراسي يقدم في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية أن يكفل إمكانية التلاقى بين الأفراد حيث لا يوجد من يختلف حول معطيات مقرر يقدم في هذه المؤسسات (حسب أحدث المنجزات العلمية) .

٧ - يحقق لعب الأدوار* إمكانية أكبر في تغيير الاتجاهات مما يحققها مجرد التلقى للمعلومة

ينبنى هذا المبدأ على فكرة هامة ، وهى أن معاشية الظروف النفسية الفارضة لضرورة التفسير أقوى في التأثير من مجرد تلقى معلومة منفردة أو مرغبة في موضوع معين^(٣١) .

ويمكن استخدام هذا الأسلوب في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات في إطار مقرر دراسي يخصص لهذا الغرض ، كما يمكن استخدامه كأحد أساليب العلاج النفسى في العيادات والمستشفيات النفسية .

المراجع

- Newcomb, T.M., et. al., *Social Psychology: The study of Human Interac-* - ١
tion, London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1965, Chapter 4.
- Rokeach, M., *Values, Attitudes and Beliefs*, San Francisco, Jossey-Bass, - ٢
1970.
- Maccoby, E.E., *Socialization Theory: Were do we go from here?* W.P.A., - ٢
1975, pp. 1-27.
- McGuire, W.J., "Attitudes and attitude change" in Gardner Lindzey; et. al. - ٤
(eds.) *The Handbook of Social Psychology*, Vol. II, N.Y.: Random
House, 3rd ed., 1985, p. 235.
- Ibid*, p. 235. - ٥
- حنورة (مصرية) ، حسين (محيى الدين) مترجمان . *دراسة سلوك الجماعات* - ٦
الصغيرة ، المارقي شو (مؤلف) القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٢ .
- McGuire, W.J., op. cit., p. 239. - ٧
- Souief, M.I.; et. al., "Cannabis ideology: a study of opinions and beliefs - ٨
centering around cannabis consumption", *Bulletin on Narcotics*, 1973, 25,
4, pp. 33-38.
- Souief, M.I.; et. al., "The social psychology of cannabis consumption: myth, - ٩
mystery and fact:", *Bulletin on Narcotics*, 1972, 24, 2, pp. 1-10.
- Spencer, C.; et. al., "Social attitudes, self description and perceived rea- - ١٠
sons for using drugs: a survey of the secondary school populations in Ma-
laysia", *Drug and Alcohol Dependence*, 1980, 5, pp. 421-427.
- Gotestan, G.K., et. al., "Behavioral approach to drug abuse" *Drug and* - ١١
Alcohol Dependence, 1980, 5, pp. 5-25.
- Rokeach, M., op. cit. - ١٢
- Maslow, A.H., *Motivation and Personality*, N.Y.: Harper & Row, 1970. - ١٣
- حسين (محيى الدين) *دراسات في الدافعية والدوافع ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٠ .*
- Laurie, P. *Drugs: Medical, Psychological and Social Facts*, Penguin Books, - ١٤
Pelican, N. Y.: 1978, p. 41.
- حسين (محيى الدين) *دراسات في شخصية المرأة المصرية ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ ، ص ١٠ .*
- سوييف (مصطفى) *مقدمة لعلم النفس الاجتماعي ، القاهرة ، الأنجلي ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٥ ، الفصل الرابع من الجزء الثالث .*
- McGuire, W.J., op. cit., pp. 253-254. - ١٧

- Rokeach, M. *The Nature of Human Values*, N.Y.: The Free Press, 1973, - ١٨ Chapter 10.
- Krech, D.; et. al.: *Theory and Problems of Social Psychology*, N.Y.: - ١٩ McGraw-Hill, 1948, p. 151.
- Lindzey, G.; et. al.: "Measurement of Social Choice and Interpersonal attractiveness" in Gardner Lindzey; et. al. (eds). *The Handbook of Social Psychology*, V. II, Mass.: Addison-Wesley, 1968, p. 506.
- ٢١ - حسين (محيي الدين) التميمي ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٤٢ - ٥٢ .
- Bieri, J., et. al., Self concept differences in relation to identification, - ٢٢ religion and social class, "Journal of Abnormal and Social Psychology, 1961, 62, pp. 94-98.
- McGuire, W.J., op. cit., p. 295. - ٢٣
- Carlson, E.R., "Attitude change through modification of attitude structure", - ٢٤ *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 1956, 52, pp. 256-261.
- Reich, B.; et. al., *Values, Attitudes and Behavior Change*, London: Methuen, 1976 (Essential Psychology Series).
- Agreda, R.F. "Basic elements for a national comprehensive plan for drug abuse control in Peru", *Bulletin on Narcotics*, 1987, XXXIX, 2, pp. 37-49.
- Souief, M.I., "The social relevance of epidemiological research in drug abuse and dependence: a position paper", *Drug and Alcohol Dependence*, 1990, 25, pp. 153-157.
- Weiner, J.W., "The effect of film treatment on attitudes that correlate with drug-behavior", *Dissertation Abstracts International*, 1977, 37, (8-A) 4797. (Abst.) - ٢٦
- Laurie, P., op. cit., p. 51. - ٢٧
- Steffenhagen, R.A.; et. al., "Alienation, delinquency and patterns of drug abuse", *International Journal of Social Psychiatry*, 1978, 24, 2, pp. 125-137. - ٢٨
- Bachman, J.; et. al., "Explaining the recent decline in marijuana use: differentiating the effects of perceived risks, disapproval and general life style factor.", *Journal of Health and Social Behaviors*, 1988, 29, 1, pp. 92-112.
- ٢٠ - حنيفة (مصري) ، حسين (محيي الدين) ، مرجع سابق ص ١٤٢ .
- Des Jarlais, D.C., "Socialization, social power and social influence in a cross-age drug education program", *Dissertation Abstracts International*, 1972, 33 (5-B), 2317 (Abstract). - ٢٩
- Souief, M.I.; et. al., "Cannabis ideology: a study of opinions and beliefs centering around cannabis consumption", op. cit., pp. 33-38. - ٣٢
- Feyer D., et. al., "Sources of information about drugs among high school students", *Public Opinion Quarterly*, 1971, 35, 2, pp. 235-242. - ٣٣

- Bachman, J.; et. al., op. cit., pp. 92-112. - ٢٤
- Johnson, D. P., "A study of relationships between drug abuse education and attitudes toward six classes of abused drugs", *Dissertation Abstracts International*, 1973, 34 (3-A), 1364. - ٢٥
- سوييف (مصطفى) الطريق الآخر لمواجهة مشكلة المخدرات ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٠ . - ٣٦
- حسين (محمي الدين) القيم الخاصة لدى المبدعين ، مرجع سابق ، ص ٢٥٠ . - ٣٧
- Soweif, M.I.; et. al., "Extent and patterns of drug abuse and its associated factors in Egypt" *Bulletin on Narcotics*, 1986, XXXVIII, 1 & 2, pp. 113-120. - ٣٨
- Osgood, D.W., "The Generality of deviance in late adolescence and early adulthood", *American Sociological Review*, 1988, 53, 1, pp. 81-93. - ٣٩
- Steffenhagen, R.A.; et. al., op. cit., pp. 125-137. -
- Bachman, J., et. al., op. cit., pp. 92-112. - ٤٠
- Soweif, M.; et. al., The use of cannabis in Egypt: a behavioral study, *Bulletin on Narcotics*, 1971, 32, 4, pp. 17-28.
- Binion, V.J., "Sex differences in socialization and family dynamics of female and male heroin users", *Journal of Social Issues*, 1982, 38, 2, pp. 43-57. - ٤١
- Brook, J.S., et. al., "Initiation into adolescent marijuana use", *Journal of Genetic Psychology*, 1980, 137, pp. 133-142. - ٤٢
- Coleman, J. W., "The dynamics of narcotic abstinence: an interactionist theory", *The sociological Quarterly*, 1978, 19, pp. 555-564. - ٤٣
- Soweif, M.I., et. al., "Cannabis ideology a study of opinions and beliefs centering around cannabis consumption, op. cit. pp. 33-38. - ٤٤
- حنورة (مصرية) ، حسين (محمي الدين) مترجمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ . - ٤٥
- Soweif, M.I.; et. al., "Long term cannabis consumption in Egypt", in M.I. Soueif, et. al., *The Egyptian study of chronic cannabis consumption, the 14th Rep.*, Cairo, National Centre for Social & Criminological Research, 1980, pp. 205-216. - ٤٦
- حنورة (مصرية) ، حسين (محمي الدين) مترجمان ، مرجع سابق ، ص ٤٨٩ . - ٤٧
- Clark, A.W.; et al., "Changing drivers' attitudes through peer group decision", *Human Relations*, 1984, 37, 2, pp. 155-162. - ٤٨
- Brehm, J.W., et. al.; *Explorations in cognitive dissonance*, N.Y., Wiley, 1962. (مراضع متفرقة) - ٤٩
- Steffenhagen, R.A.; et. al.; op. cit. pp. 125-137. - ٥٠
- Fried, P.A. et al., "Changing patterns of soft drug use prior and during pregnancy: a prospective study, *Drug and Alcohol Dependence*, 1980, 6, pp. 323-343. - ٥١

- Szymanski, H.V., "Prolonged depersonalization after marijuana use", -- ٥٧
American Journal of Psychiatry, 1981, 138, 2, pp. 231-233.
- Laurie, P., op. cit., pp. 50-59. -- ٥٨
- Feyer, D., op. cit., pp 235-242. -- ٥٩
- Stefenhagen, R.A.; et. al., op. cit., pp. 125-137. -- ٥٥
- Leventhal, H.; et al., Sources of resistance to fear arousing communication -- ٥٦
on smoking and lung cancer, *Journal of personality*, 1966, 34, 2, pp. 155-175.
- Schwartz, E.; et. al., "Changes in attitudes towards legalization of marijuana as a function of fear arousal, felt competence, and source credibility", -- ٥٧
Dissertation Abstracts International, 1973, 33, (10-A), 5501-5502 (Abstract).
- Auger, T.J., "Posters as smoking deterrents", *Journal of Applied Psychology*, 1972, 50, 2, 169-171. -- ٥٨
- Colle, R.D., "Negro image in the mass media: a case study in social change", *Journalism Quarterly*, 1968, 45, 1, pp. 55-60. -- ٥٩
- Brehm, S.S., et., *Psychological Reactance: A theory of freedom and control*, N.Y.: Academic Press, 1981. -- ٦٠
- Carlson, C., "Time and continuity in mass attitude change, The case of voting", *Public Opinion Quarterly*, 1965, 22, pp. 1-15. -- ٦١
- ٦٢ - حسين (محيي الدين) مشكلات التفاعل الاجتماعي بين التحديد والمعالجة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ص . ٧٧ .
- Mann, L., The effects of emotional role playing on smoking attitudes and habits, *Dissertation Abstracts*, 1966, 26, 7, pp. 4104-4105 (Abst.). --

Abstract

THE GENERAL AND OPERATIONAL PRINCIPLES OF ATTITUDE CHANGE TOWARDS DRUG ABUSE

Mohie Eldin Hussein

Psychologists in general and social psychologists in specific have given a great deal of their attention to the study of attitude and attitude change. Academic interest and implied applicability of the concept have greatly helped in bringing attitudes to the researchers' focus of attention.

Due to that vital concern, it has been realized that attitudes stand as functioning dispositions, and because of such a characteristic, they have their impact upon behavior. Consequently if there is a need to change any behavior, a similar change has to occur in the relevant attitudes.

One real life setting in which such a piece of information has special significance is drug dependence. The aim of this article is to illustrate such a significance through examining some of the basic principles of attitude change as they apply in the drug dependence field.

الرموز والرمزية

دراسة في المفاهيم

احمد ابو زيد *

بدأ مفهوم الرمز والرمزية يفرض نفسه كاحد المفاهيم الأساسية في الأنثروبولوجيا منذ الستينات على أيدي عدد من الأنثروبولوجيين الأمريكيين . إلا أن التلويحات الرمزية كانت أسبق على ذلك بكثير ، إذ نجد بعض الأعمال الأنثروبولوجية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر محملة بهذه التلويحات ، كما أن علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين الذين تأثروا بعلم الاجتماع أعطوا جانباً كبيراً من اهتمامهم لدراسة الجوانب الرمزية في الشعائر الدينية والممارسات السحرية على وجه الخصوص . وقد اختلف كل العلماء ولا يزالون مختلفين حول طبيعة الرمز ومعناه وأسلوب دراسة الرمز والمجالات التي يمكن تطبيق التلويحات الرمزية فيها وتصنيف الرموز ذاتها ، كما اختلفوا ولا يزالون مختلفين حول تعريف الرمز والرمزية مثلما اختلفوا حول مفهوم " الثقافة " من قبل . وتحاول الدراسة الحالية أن تعرض لبعض وجهات النظر التي تتناول مفهوم الرمز والرمزية من عدد من الزوايا والأبعاد المختلفة مع الاهتمام بوجه خاص بالإسهامات التي تعتمد على البحوث الحقلية الأصلية وإبراز الانتقادات التي توجه إلى استخدام المفهوم في الكتابات الأنثروبولوجية المعاصرة .

أفلق مفهوم " الرمزية Symbolism " في جذب اهتمام عدد كبير من المفكرين والفلاسفة والمشتغلين بالعلوم والدراسات الإنسانية والاجتماعية منذ وقت طويل وظهرت مجالات تتفاوت في العمق والفهم والإحاطة في بعض الكتابات الأنثروبولوجية في القرن التاسع عشر . ومع ذلك فإن هذا المفهوم لم يصبح من الموضوعات الأساسية في البحث الأنثروبولوجي إلا منذ عهد قريب نسبياً ، وبالأدوات منذ أوائل الستينات ، وتوسع بعض الباحثين في فهم المقصود منه وفي الاستعانة به في تحليل السلوك والعلاقات الاجتماعية بحيث كاد المفهوم يرادف مفهوم " الثقافة Culture " ، وبحيث كاد يكون هناك نوع من التطابق بين مفهوم " أنساق الرموز Systems of Symbols " وأنساق الثقافة - في بعض الكتابات على الأقل .

* أستاذ الأنثروبولوجيا ، بكلية الآداب جامعة الإسكندرية .

المجلة الاجتماعية العربية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، مايو ١٩٩١ .

وقد ارتبطت أسماء معينة بالذات ، وبخاصة في أمريكا بدراسة أنساق الرموز ، ويمكن أن نشير منذ البداية إلى اثنين من كبار علماء الأنثروبولوجيا الأمريكيين المعاصرين وإلى إسهاماتهما في هذا المجال كمثال لهذا الاتجاه الذي يمثل إلى حد كبير خروجاً على التقاليد الأنثروبولوجية التي كانت - وبخاصة في بريطانيا - تُعطي أولوية مطلقة لدراسة النظم والأنساق الاجتماعية التي تؤلف البناء الاجتماعي ؛ وإن كان هذا لا يعنى بطبيعة الحال أن العلماء البريطانيين (التقليديين) لم يهتموا بدراسة أنساق الرموز في المجتمعات التي قاموا فيها ببحوثهم الحقلية ، وبخاصة في معالجتهم للشعائر والطقوس والممارسات الدينية والسحرية وما يُعرف على العموم باسم شعائر المرور أو شعائر الانتقال Rites de passage . والعلمان الأمريكيان اللذان نشير إليهما هنا هما ديفيد شنابير David M. Schneider وكليفورد جيرتز Clifford Geertz . ويتفق الاثنان في اعتبار الثقافة نسقا من المعاني A System of Meanings وأن العلاقات الاجتماعية تعمل من خلال رموز . وهذا الموقف متأثر إلى حد كبير بكتابات روبرت ردفيلد Robert Redfield الذي كثيراً ما كان يشير إلى أنساق الرموز كالأساطير وأشكال الرقص والدين وما إليها على أنها تمثل الثقافة في أبعادها الواقعية المشخصة والمثالية على السواء ^(١) ، وإن كانت تلك الإشارات إلى " أنساق الرموز " كثيراً ما تأتي مفتضبة وسريعة . ولكن العالمين يختلفان مع ذلك عن ردفيلد في أنهما يعتبران الثقافة نسقا معرفياً أو حتى معرفة خالصة - Cognition بينما كان هو ينظر إليها من المنظور التقليدي الواسع الذي وضع أساسه تايلور Tylor والذي يشكل كل ما يفعله أو يبدعه أعضاء المجتمع ، بينما تعتبر الأساطير وما إليها من التكوينات الرمزية إما تحولات Transformations من البناء الاجتماعي نفسه ومن المظاهر الثقافية الأخرى الموجودة في المجتمع ، وإما على أنها تشير إلى السلوك المثالي الذي ينبغي أن يتبعه أعضاء المجتمع كما هو الشأن بالنسبة للدين على وجه الخصوص ^(٢) . وبالمثل فإن شنابير وجيرتز ينظران إلى الرموز السائدة في المجتمع على أنها تشير إلى الطريقة التي يتصور الناس بها الأشياء في العالم الذي يعيشون فيه ، كما أنها تحدد في الوقت ذاته الطريقة التي يجب أن تكون عليها الأشياء .

(١) وربما كان شنابير أكثر وضوحاً من جيرتز إذ يقول صراحةً إن الرموز السائدة في أي مجتمع من المجتمعات تنتظم في شكل أنساق بحيث يتلأم كل

نسق منها مع أحد مجالات الحياة كما هو الشأن فى القرابة مثلا ، وهى الموضوع الذى اهتم به شتايدر أكثر من غيره من الموضوعات ، وشغل جانبا كبيرا من جهده ^(٣) . فالرموز هى التى تعين طبيعة المجال ومداه وحداته الأساسية كما ترسم حدود التمايز والتفاوت بين هذه الوحدات المختلفة ثم تربط بين وحدات المجال الواحد بحيث تؤلف " كلا Whole " متسقا ومتساندا ، بينما تؤلف الأنساق المختلفة بعد ذلك الثقافة كلها . فالثقافة فى نظره أداة فكرية وتصورية لتصنيف مختلف المجالات والميادين القائمة فى هذا العالم وتبيين الطريقة التى ترتبط بها هذه الميادين بعضها ببعض . وهذا معناه فى آخر الأمر أن "نسق الثقافة" الكلى السائدة فى أن مجتمع من المجتمعات يؤلف "العالم" كما يراه أعضاء ذلك المجتمع ، وأنه - أى النسق الثقافى - يتميز بذلك عن مستوى الفعل action .

ويذهب شتايدر فى ذلك إلى إمكان تحديد الرموز وتعريفها عن طريق "الكلمات" التى يستخدمها أعضاء المجتمع فى التعبير عن تلك الرموز ذاتها ، وأنه قد يكون من الخطأ بناءً على ذلك أن يحاول الباحث استخلاص الأنساق الثقافية من أفعال الناس وسلوكهم وتصرفاتهم ، وأنه قد يكون من الأفضل (سؤال) الاهمالى أنفسهم - أو الإخباريين - عن أفكارهم وتصوراتهم عن الأمور التى يحاول الباحث دراستها وفهمها . ويعترف شتايدر أنه هو نفسه يفعل ذلك . وصحيح أنه يبدأ من ملاحظة وتسجيل أنماط السلوك والأفعال المشخصة العيانية، ولكنه يفعل ذلك لكى يصل منها - وعن طريق التجريد - إلى تحديد المعايير norms التى تكشف عن هذه الأنماط . وتؤلف المعايير المتعلقة بكل مجال من مجالات السلوك نسقا خاصا ومتميزا يقوم بين مستوى الفعل والمستوى الرمضى أو الثقافى . أما رموز المستوى الثقافى ذاته فإنه يتم تجريدها من ذلك المستوى الأوسط - أى المستوى المعيارى - الذى تكمن تلك الرموز فيه . فالمستوى الثقافى ليس هو إذن مستوى الفعل الذى يدرسه الباحث الإثنوجرافى حين يلاحظ سلوك أعضاء المجتمع ويحاول أن يتعرف منه مدى حدوث وتكرار أنواع معينة مثلا من الأفعال ، أو الاختلافات التى تطرأ على الفعل أثناء التكرار أو إجراء المقارنات بين فئات المجتمع المختلفة حول أداء كل نوع من الأفعال وما إلى ذلك . ومع ذلك فإن المعلومات التى يتم جمعها عن هذه الموضوعات بهذه الطريقة معلومات لها قيمتها وأهميتها بغير شك فى تحديد الاختلافات والفوارق والتنوعات فى المعايير بين

فئات المجتمع ، أو حتى تنوع الرموز الثقافية والتغيرات التي تطرأ على تلك المعايير والرموز . وليس ثمة شك على أية حال في أن المعايير والرموز الاجتماعية تتمتع على الرغم من كل شيء بدرجة عالية من الثبات والاستمرار ، كما أنه ليس من المحتمل أن تتفاوت تلك المعايير والرموز تفاوتاً كبيراً بين الفئات أو الشرائح الاجتماعية المختلفة التي ينقسم إليها أعضاء المجتمع ^(٤) .

(ب) ولقد خضع كليفورد جيرتز أيضاً لتأثير تالكوت پارسونز ولكنه اتخذ إزاء الثقافة موقفاً معارضاً لموقف شنايدر إذ كان يشك في إمكان تصور الثقافة على أنها نسق رمزي وعقلي خالص يمكن فصله أو تمييزه تمييزاً تاماً عن السلوك أو أن ما ينتجه الإنسان أو يصنعه أو يبدعه هي في آخر الأمر (تجسيدات) للمعنى ؛ كما أنه يرفض المفكرين والباحثين المعرفيين Cognitivists الذين يذهبون إلى حد القول إن الثقافة توجد في "أذهان" الناس أو "عقولهم" ، ويرى أن الأمر على العكس من ذلك تماماً ، وأن "المعنى" هو "شيء عام وشائع" وأنه يوجد خارج أذهان الناس إذ يمكن العثور عليه - أو الالتقاء به - في الأسواق والكنائس والمسارح وفي كل مكان يتعامل فيه الناس بالرموز ويصفون فيه (معنى) على التجربة . فالمعنى يوجد إذن في كل حالات ومواقف التفاعل المتبادل بين أعضاء المجتمع ، وهو بذلك (يسكن) - حسب التعبير الذي يستخدمه - في بعض "مركبات الرموز Symbol Complexes" (أي أنماط الرموز) ، مثل شعائر التكريس أو الحكايات الفلسفية أو الأعياد والاحتفالات العامة وما إليها ، لأن هذه "المركبات" من الرموز تعتبر في نظره نماذج للعالم ، ونماذج أيضاً للتعامل مع هذا العالم ^(٥) .

فكان جيرتز ينظر إلى الرموز على أنها هي التي تُشكّل الأحداث والوقائع الفيزيائية والسيكولوجية والاجتماعية على السواء ، وأنها تساعد بالتالي أعضاء المجتمع على فهم الواقع والتعامل مع هذا الواقع . ويقترب جيرتز في ذلك اقترباً شديداً من موقف الوظيفيين ، لأنه يعطي لوظيفة الرموز أهمية بالغة لدرجة أن الانساق الرمزية للثقافة تعتبر مصادر للمعلومات عن الحقيقة والواقع ، كما تصبح بمثابة قوالب معيارية Templates للسلوك وتساعد بذلك أعضاء المجتمع في كل أنماط وأشكال الفعل الهادف . بيد أن هذا الموقف العملي أو البرجماتي لم يمنعه من أن يبرز أهمية الرموز التعبيرية Expressive في الدين وفي ميادين الثقافة الأخرى المتصلة به ، بل وأن يعطي لهذه الرموز اهتماماً أكبر بكثير مما يعطيه

للمرئز المتعلقة بالفعل الهاءف Purposeful action (١) .

وللأستاذ جيرتز مقال رائع عن " الدين كنسق ثقافى " (٢) يعرف فيه الرمز تعريفا واسعا بحيث يندرج تحته ليس فقط الأفكار والمشاعر وغيرها من جوانب المعنى ومظاهرها الأخرى ، بل وأيضا الأفعال والعلاقات والخصائص والمعوقات وغير ذلك من الأشياء والموضوعات المشخصة العيانية التى تتضمن المعنى ، والتى يقوم المرء بتجريد ذلك المعنى واستخلاصه منها . ويعترف جيرتز فى ذلك المقال بأن من الصعب العثور على تعريف للرمز يكون مقبولا لدى الجميع ، وأن كلمة " رمز " - وشأنها فى ذلك شأن كلمة " ثقافة " - تستخدم للإشارة إلى أشياء كثيرة متنوعة أشد التنوع . بل وكثيرا ما تستخدم لعدة أشياء مختلفة فى نفس الوقت . وقد يستخدم اللفظ للإشارة إلى شئ يعنى شيئا آخر بالنسبة للشخص كما هو الحال بالنسبة للفيوم الداكنة التى تعتبر نُذْراً أو مقدمات رمزية بقرب سقوط المطر . وقد تستخدم الكلمة أيضا للإشارة إلى " العلامات Signs " المتفق صراحة ويوضح على معانيها كما هو الحال بالنسبة للعلَم (الراية) الأحمر الذى يعتبر رمزا على الخطر بينما يعتبر العلَم (الراية) الأبيض رمزا على الاستسلام . أو قد يقتصر استعمالها للتعبير بشكل عام وغامض أو مبهم عن الأمور التى يصعب الحديث عنها بطريقة صريحة وحرفية ؛ وإذا كانت توجد رموز فى الشعر بينما لا توجد مثل هذه الرموز فى العلم Science ، كما أن اصطلاح " المنطق الرمزى " يعتبر تسمية غير موفقة . وأخيرا فإن الكلمة قد تستخدم للإشارة إلى أى شئ أو أى فعل أو حادث أو خاصية أو علاقة تكون أداة لقيام فكرة أو تصور معين بحيث تكون هذه الفكرة أو ذلك التصور بمثابة " معنى " الرمز ، وهذا هو التعريف الذى يأخذ به كليفورد جيرتز على ما رأينا ، ويبدو أنه يتبع فى ذلك الفيلسوفة الأمريكية سوزان لانجر Susan Langer (٣) . فالرقم (٦) مثلا سواء أكان مكتوبا أو متصورا فى الذهن أو اتخذ شكل صف من الأحجار المرصوفة بعضها إلى جانب بعض أو حتى اتخذ شكل الثقوب فى شريط برنامج الكمبيوتر هو رمز ؛ والشئ نفسه يطبق على (الصليب) سواء أكتا نتكلم عنه أو نرسمه أو نتصوره أو يعلقه المسيحيون حول أعناقهم ؛ وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الأشياء التى نعتبرها رموزا ، أو على الأقل عناصر رمزية ، على اعتبار أنها صيغ ملموسة ومحسوسة لأفكار وتجريدات من التجربة أمكن وضعها فى أشكال ثابتة يمكن رؤيتها وتصورها بحيث تكون بمثابة تجسيديات مشخصة لتلك الأفكار والاتجاهات

والأحكام والرغبات أو المعتقدات وما إليها (Geertz, p.5) .

وقد يرى بعض العلماء أن الرموز والصيغ الرمزية هي أحداث ووقائع اجتماعية شأنها في ذلك شأن غيرها من الوقائع ، وأنها تتمتع بنفس الدرجة من العمومية مثل الزواج مثلا ، كما يمكن ملاحظتها مثلما نلاحظ أى شئ مادي ملموس ، ولكن الأمر غير ذلك تماما . فليست الرموز (وقائع) أو (أحداثا) بالمعنى الدقيق للكلمة ؛ لأن البعد الرمزي للوقائع والأحداث قابل - هو نفسه - للتجريد نظريا من تلك الأحداث ذاتها . وثمة فارق كبير بين أن نبني بيتا وأن نضع رسما تخطيطياً لبناء البيت ؛ كما أن قراءة قصيدة عن إنجاب أطفال من الزواج مسألة تختلف عن إنجاب الأطفال بالفعل من ذلك الزواج . ومع أن بناء البيت قد يتم في ضوء الرسم التخطيطي ومسترشداً به كما أن إنجاب الأطفال من الزواج قد يكون متأثراً - ولو أن هذا احتمال بعيد الحدث - بقراءة القصيدة التي تدور حول هذا الموضوع فإنه يجب عدم الخلط بين الجانبين في كل حالة ، تماما مثلما يجب عدم الخلط بين تنظيم حركة المرور بواسطة الرموز وتنظيمه بواسطة الأشياء أو الأشخاص ، لأن هذه الأشياء وهؤلاء الأشخاص ليسوا رموزا في حد ذاتهم حتى ولو قاموا بوظيفة الرموز . ويصرف النظر عن مدى تداخل وامتزاج العناصر الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية في الحياة اليومية في البيوت أو المزارع أو القصائد أو حالات الزواج فلا بد من التمييز أثناء التحليل بين كل فئة من هذه العناصر أو الملامح الثلاثة والفئتين الأخريين (Geertz, p.6) . وعلى أية حال فإن جيرتز يعترف بأنه في دراسته للرموز لا يعنى كثيرا بالجانب العياني المشخص للرموز وأن ما يعنى به في المحل الأول هو " المعانى " ذاتها . وفي ذلك يتفق جيرتز مع شنيدر وإن كان هونيجمان - الذي سبقته الإشارة إليه وإلى كتابه عن " تطور الأفكار الأنثروبولوجية " *The Development of Anthropological Ideas* - يرى أن شنيدر هو الذي تأثر بموقف جيرتز وتعريفه الشامل للرمز ، كما أنه تأثر بمفهوم الرموز عند جيرتز أيضا وأنها تنتظم في أنماط ثقافية أى في أنساق أو مركبات من الرموز (Honigmann, p. 318) .

وقد ارتبطت الثقافة دائما بذلك الكائن الحيواني الذي نسميه بالإنسان ، أى أن الإنسان ليس مجرد محصلة نهائية للتطور البيولوجي فحسب وإنما هو (كائن حيواني) قادر على صنع الرموز وعلى التصور وعلى التفكير وعلى البحث عن المعنى . فالإنسان يريد دائما أن يخرج بمفرضى من التجارب التي يمر بها ،

وأن يضيف على تجاربه الصورة والشكل والنظام . كذلك ليست الثقافة (شيئا) خارجيا ثم أضيفت بعد ذلك إلى الإنسان أثناء عملية التطور البيولوجي ، وإنما كانت الثقافة دائما أحد المكونات الأساسية الأصلية في إنتاج ذلك (الكائن الحيواني) ذاته ، بحيث يمكن تحديد هذا المكون الأساسي وتتبعه ودراسته منذ الأسلاف الأوائل من أشباه البشر Hominoids حتى الإنسان الحديث . والشئ الذى يميز هذا التطور هو الاعتماد المتزايد على نسق الرموز ذات المعنى وذات الدلالة والتي تعتبر اللغة والفن والأساطير والشعائر عناصر ونماذج لها ^(٩) .

ولجيرتز كتاب آخر مهم ظهر فى وقت لاحق تحت عنوان *Local Knowledge* يؤكد فيه مرة أخرى أهمية تلك الأنساق الرمزية ذات المعنى أو الدلالة فى تفسير الثقافة ؛ ويرى أن كثيرا من الدراسات حول الثقافة لم يعط للرموز ما تستحقه من عناية وأن معظم اهتمام المفكرين والعلماء الأوائل كان موجها إلى دراسة "سيكولوجيا البدائيين" بدلا من "رموزهم" ، وأفضل مثالين لذلك كتابات تايلور وفريزر التى يقرران فيها أن البدائيين عقولا وفكرا أضعف وأكثر تخلفا من عقول وفكر الشعوب الأكثر تحضرا ، وأن تفسيراتهم للكون مثلا كانت تفسيرات متهافة وتثير الشفقة ، وأن تايلور نفسه كان يستخدم تعبير "العلم الزائف Pseudo Science" فى معرض حديثه عن نمط التفكير السائد عند تلك الشعوب . وقد تكون بعض الكتابات الأكثر حداثة قد صححت من هذه النظرة ، كما هو الحال مثلا فى بعض أعمال فرويد وتشومسكى Chomsky اللذين يريان أن كل العمليات المعرفية لدى كل الشعوب متماثلة وأن الاختلاف الوحيد هو فى أدوات التفكير (كما هو الشأن مثلا فى الخلط بين الأشياء فى عمليات التصنيف) . والمهم على أية حال هو أن جيرتز يرد الأبنية الفكرية أو التصورية للثقافة إلى الأنساق الرمزية وإن كان كلامه حول هذا الموضوع يشوبه بعض الغموض . فهو يذكر أحيانا أنه لا يمكن فهم الثقافة على أنها رموز فقط أو اعتبار الرموز ذاتها أشياء مجردة ؛ وأحيانا يعتبر الثقافة مكونة من رموز تؤدي معانى معينة فى مواقف اجتماعية معينة أيضا ، وأن هذه الأنساق الرمزية (وأهمها اللغة) عميقة ومتأصلة فى كل الثقافات وبدونها لا توجد ظواهر ثقافية يمكن دراستها ، لأن هذه الرموز (وأهمها اللغة كما ذكرنا) لا تصف فحسب (العالم) الذى نعيش فيه وإنما هى تضيف المعنى على ذلك (العالم) ، وهى بذلك تسهم فى قيام وجود ذلك العالم بشكل أو بآخر (Lieberson, p. 40) .

وإذا كانت الثقافة مجموعة من الرموز والصور الرمزية فإنه يتعين على الباحث الأنثروبولوجي أن يحدد ويعين أنساقها الرمزية . وهذا يقتضى محاولة فهم وجهة نظر الأهالي أنفسهم لتعرف ما يقصدونه أو ما يرمون إليه من أفعالهم وتصرفاتهم . وإن يتيسر ذلك باتباع المناهج وأساليب وطرائق البحث المستخدمة فى العلوم الطبيعية والتي تبحث عن القوانين وعن الامثلة والحالات التى توصل إلى تلك القوانين . ومن هنا كان جبريتز يرى أن ما يجب أن يهدف إليه الباحث الأنثروبولوجي هو الوصول إلى تفسير تلويلى Interpretive explanation ، وهو تفسير يتطلب التركيز على معنى العادات والنظم والأفعال والتقاليد بالنسبة للأهالى الذين يمارسون تلك العادات والتقاليد وتصدر عنهم تلك الأفعال ويخصمون لتلك النظم . وليس من شأن التفسير التلويلى أن يبحث عن القوانين وإنما هو يهدف إلى " فك Unpacking " العالم الذهنى المتصور الذى يعيش فيه الناس . ومن هنا كان يتعين على علماء الأنثروبولوجيا أن يبحثوا عن تفسيرات للثقافة ترد الأفعال إلى معانيها أو تربط الأفعال بتلك المعانى بدلا من محاولة رد السلوك إلى محددات تطورية أو انتشارية أو سوسيوبيولوجية كثيرا ما تنتهى إلى إصدار أحكام مبهمة وغامضة ، أو غير واضحة على أقل تقدير^(١) .

فكان الباحث الأنثروبولوجي الذى يتبع ما يسميه جبريتز بالأنثروبولوجيا التلويلى Interpretative Anthropology سوف يتمكن من خلال دراسته للأنساق الرمزية فى مختلف الثقافات من أن يعرف ويدرك معنى الشعائر للمجتمع ، ولذا فإن التلويلى الذى يقدمه الباحث الأنثروبولوجي لهذه الأمور يكون نوعا من التركيب Construction - أو حتى قد يداخله شئ من الخيال أو التخيل - الذى يمثل المعنى الذى (يتصور) الباحث أن الأهالى يصفونه على التجربة . وقد يكون من الصعب التدليل على صدق ذلك التلويلى بطريقة موضوعية ، وأفضل ما يمكن أن يحدث هنا هو أن يستمر التلويلى قائما حتى بعد أن توجه إليه الاعتراضات أو الانتقادات ، وإن كان من شأن هذه الانتقادات أن تؤدي إلى إدخال بعض التعديلات والتغييرات التى تعبر عن الفهم الدقيق العميق (Honigmann, p. 318) . وليس ثمة شك فى أن كثيرا من " مركبات الرموز " فى المجتمع لا تكاد تحمل سوى القليل من أوجه الشبه مع الواقع العيانى الملموس ، كما أن كثيرا من الرموز - وبخاصة رموز الدين - يختلط فيها عناصر واقعية معروفة ومحسوسة (عن هذا العالم مثلا) بالتعالييم والأوامر والنواهي التى ترسم لهم طريقة حياتهم

وتصرفاتهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض وذلك تمتزج فيها العناصر الواقعية المتعلقة بالوجود الإنسانى ووجود العالم والكون نفسه بالمثل العليا المتعلقة بقيم الخير والحق والجمال . بل إن جانباً كبيراً من معالجة جيرتز للدين يدور من جهة حول قدرة المفاهيم والأفكار والتصورات الدينية على رسم وتقديم نموذج عام عن العالم وعن النفس (أو الذات) والعلاقة بين الاثنين ، كما يساعد من الجهة الأخرى على قيام وترسيخ الدوافع والنزعات والميول الدينية بين الأفراد . ومن هنا كان للدين وظائف اجتماعية وسيكولوجية عديدة تمتد إلى كثير من جوانب الحياة ومشكلاتها أو على الأقل تضى عليها شيئاً من (المعنى) فضلاً عن قدرة هذه المفاهيم والتصورات والأفكار الدينية على صياغة السلوك وتشكيله . فالرموز المتعلقة بالشعوذة والسحر والسحرة والعرافة مثلاً - كما عالجها إيفانز بريتشارد فى كتابه الشهير عن هذا الموضوع عند إحدى الجماعات القبلية فى جنوب السودان ^(١٧) تتوقف على تعريف المجتمع لها ، وبذلك فهم تفرض وجود اتجاهات معينة نحو الحياة أو نحو الآخرين ^(١٨) .

وعلى أية حال ، فالمعانى تكون فى العادة شائعة شيوعاً كبيراً فى المجتمع بحيث يشترك فيها أغلب أعضاء ذلك المجتمع ، وإن كان هذا لا يمنع مختلف الفئات أو الشرائح الاجتماعية من أن يكون لها توجهات ثقافية متميزة أو مركبات من الرموز خاصة بها ، كما أنه يمكن لأى جماعة أن تعيد النظر فى تأويل أحد الأنماط الثقافية الشائعة بما يخدم أغراضها الخاصة ويتلاءم مع تلك الأغراض . وجيرتز نفسه يذهب - فى ضوء ملاحظاته عن مجتمع جاوه - إلى أن الجماعات المتنافسة كثيراً ما تستخدم الرموز الدينية لتحقيق أهدافها الخاصة مما يضى على الرموز الدينية التقليدية معانى جديدة لم تكن لها فى الأصل . وهذا "التجزئ" Fragmentation للمعنى يؤدى - فى رأيه - إلى مزيد من التنافس والصراع والتوتر والارتباك ، وإلى ظهور موجات طارئة من السلوك الشاذ أو غير المتعارف عليه (Honigmann, p. 319) . ويمكن أن نجد حالات كثيرة مماثلة لذلك فى كثير من المجتمعات التى تستخدم الرموز الدينية استخدامات معينة تتفق مع مصالحها الخاصة .

(١)

على الرغم من كل ما يقال عن ارتباط دراسة الرموز والرمزية بالأنثروبولوجيا الثقافية فى أمريكا وبالعلماء الأمريكيين أكثر من غيرهم فإن

الاهتمام بهذا المجال كان دائما أوسع وأقدم بكثير من انشغال الأنثروبولوجيين الأمريكيين المحدثين به ، وإن كان هذا لا يقلل بأي حال من جهود هؤلاء العلماء وإسهاماتهم العميقة وارتياحهم لموضوعات ومشكلات جديدة داخل هذا المجال . ولكن من المؤكد أن عددا من علماء القرن التاسع عشر أعطوا جانبا من اهتمامهم لدراسة الرموز ومحاولة تعرف معانيها ووظائفها . وتمثل ذلك الاهتمام من ناحية في بعض أعمال تايلور في بريطانيا وبعض كتابات لويس مورجان في أمريكا . بل إن بعض كتابات إميل دوركايم السوسيولوجية في فرنسا ، وبخاصة كتاباته عن الدين والشعائر والطقوس الدينية في أستراليا تقدم لنا تحليلا عميقا لمعنى الرموز كما هو الحال في كتابه الشهير العميق " الأشكال الأولية للحياة الدينية " *Les formes élémentaires de la vie religieuse* الذي يكشف لنا عن معنى النظام الطوطمي ورموزه ووظيفته . وبالمثل فإن ثمة اهتماما واضحا بدراسة الرموز والرمزية في المجتمعات البدائية في أعمال عدد من العلماء المعاصرين خارج أمريكا ، بحيث ارتبطت أسماؤهم ارتباطا وثيقا بهذا الاتجاه في الدراسات الأنثروبولوجية كما هو الشأن مثلا بالنسبة لفيلكتور تيرنر Victor Turner وماري دوجلاس Mary Douglas وغيرهما من العلماء الذين سوف نعرض لهم في هذه الدراسة . بل إن بعض بوابر الاهتمام بالرمزية ظهرت منذ العشرينات في أعمال عدد من الأنثروبولوجيين (التقليديين) الذين لا ترتبط أسماؤهم في الأغلب بهذا الاتجاه كما هو الحال بالنسبة للأستاذ إيفانز پريتشارد وكتابه الذي سبقته الإشارة إليه عن " الشعوذة والعرافين والسحر عند الأزاندى " وإلى حد ما في كتابه عن " الدين عند النوير " *Nuer Religion* ^(١١) . بل الأكثر من ذلك فإن أحد هؤلاء الأنثروبولوجيين التقليديين الكبار وهو الأستاذ ريموند فيرث Raymond Firth خصص كتابا كاملا حول موضوع الرموز ، وهو كتاب " الرموز العامة والرموز الخاصة " *Symbols: Public and Private* وهو يعتبر من أفضل الكتب العامة التي تعرض بالدراسة والتحليل والنقد لكثير من النظريات والأبحاث والدراسات السابقة . ^(١٢)

بل إن بعض الأفكار الرئيسية عن الرموز والرمزية توجد في كتابات عدد من الفلاسفة الأخلاقيين في القرن الثامن عشر من أمثال آدم فيرجسون Adam Ferguson الذي تناول في كتابه (مقال عن تاريخ المجتمع المدني) ^(١٣) وفي كتاباته الأخرى موضوعات مثل أساليب المعيشة واختلافات الجنس البشري ،

وتنظيم الناس في المجتمع ، ومبادئ نمو السكان ، والفنون والاتفاقيات التجارية ، والراتب والفوارق الاجتماعية " (١٧) وإن كان يصعب القول في الوقت ذاته إن فيرجسون اهتم بالرموز لذاتها وفي ذاتها (١٨) . كذلك ظهر اهتمام واضح بالرمزية في مجال مختلف عن ذلك تماما هو مجال الدراسات اللغوية ، وانعكس ذلك الاهتمام في أعمال بعض مفكرى وأدباء الحركة الرومانتيكية في ألمانيا من أمثال نواليس Novalis التي تكشف عن اتجاه رمزي في اللغة " وقوتها السحرية التي تتمثل في القوة الإيجابية للكلمة وفي التناغم والإيقاع والاتساق والانسجام الهارموني " . وكان نواليس يرى أنه يمكن النظر إلى الطبيعة كرمز كبير متسع وفسيح ، وأن كل ما يقوم بين الجسم والروح هو نوع من التوافق المتبادل ، وأن الرمز ليس إلا تمثيلا لنوع آخر من الحقيقة وعن الواقع يتطلب قيام نشاط تلقائي مناسب (١٩) .

وليس ثمة على أية حال ما يدعو إلى الدخول في تفاصيل كتابات القرن الثامن عشر لأن القليل منها هو الذى يدخل بشكل مباشر في مجال اهتمامات الأنثروبولوجيا (٢٠) ، وذلك على العكس من كتابات عدد لا بأس به من علماء القرن التاسع عشر ، وهى كتابات وضعت الأسس الأولى القوية بغير شك التي قامت عليها فيما بعد الدراسات الأنثروبولوجية في القرن الحالى عن الرموز والرمزية . وسوف نكتفى بالإشارة إلى عدد قليل من هؤلاء المفكرين والعلماء الذين يمثلون اتجاهات ومسارات أساسية في الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية كما لا تزال قائمة حتى الآن .

ولعل أول وأهم هؤلاء المفكرين والعلماء الذين يشير إليهم معظم الكتاب الذين يعنون بتتبع تاريخ الرمزية هو باخوفن السويسرى J.J.Bachofen صاحب كتاب " حق الأم Das Mutterrecht " (١٨٦١) الذى كان يعتبر نفسه " مؤرخا " لفترة سابقة على عصر التاريخ المكون أو المكتوب وإذا فإنه يستقى مادته العلمية من الأساطير ؛ ومن هنا جاء اهتمامه بالرموز . ولم يكن باخوفن يرى أن ثمة ثغرة تفصل بين الأسطورة والتاريخ ، وإنما كان يرى على العكس من ذلك أن التاريخ هو امتداد للأسطورة ؛ وذلك على اعتبار أن الأسطورة تساعد على تعرف حقيقة الظروف والأوضاع التي كانت قائمة في الماضي ، وأنه لكى نفهمها - أو بالأحرى نعرف معناها التاريخى - فإنه يلزم أن نأخذها على ما هى عليه وأن نفهم روح العصر الذى ظهرت فيه (٢١) .

وقد يكون باخوفن اعتمد أساسا في كتاباته على دراسة الأساطير والأعمال الكلاسيكية حيث كان - حسب ما يقول إيفانز پريتشارد " يهتم في الأغلب بتقاليد وأساطير العصور القديمة الكلاسيكية " . ولكن كان هناك عدد من العلماء الذين قاموا ببعض الدراسات الإثنوجرافية وبحوث حقلية في مناطق مختلفة من العالم كما هو الشأن بالنسبة للعالم الأمريكى لويس مورجان ، وإلى حد أقل العالم البريطانى سير إدوارد بيرنت تايلور Edward Burnett Tylor اللذين سبقت الإشارة إليهما . وقد كان مورجان أكثر اهتماما بدراسة الرموز وبالذات في نظام تقديم القرابين عند هنود الإيروكوا Iroquois^(٣٧) .

أما تايلور فإنه على الرغم من كل ما يوجه إلى كتاباته من انتقادات لا داعى للدخول فيها هنا ، فإن هذه الكتابات ذاتها تعتبر نقطة تحول هامة على طريق دراسة الرموز بحيث نجد بعض الكتاب المعاصرين يصفون أعماله وبالأخص كتاب " الثقافة البدائية " بأنها دراسات في الرموز والرمزية ، وأنه إذا كان أحد التعريفات الشائعة الآن لمفهوم الثقافة أنها نسق من الرموز A System of Symbols فإن كتاب الثقافة البدائية Primitive Culture يمكن تسميته " الرموز البدائية Primitive Symbols " ^(٣٨) . ولكن تايلور يستخدم كلمة " رموز Symbols " بمعنى محدد للغاية ، كما أن له حول الموضوع بعض الملاحظات السديدة على الرغم من أنه لم يتعرض له إلا بشكل عام . فهو يلاحظ مثلا أن الشعوب البدائية تكشف عن قدرة هائلة تكاد تصل إلى حد (المَلَكَة) على صنع الأساطير وذلك نتيجة لشيوع المبدأ المعروف في الكتابات الأنثروبولوجية بمبدأ الأنيميزم أو حيوية الطبيعة Animism ، وأن هذه الحيوية تصل إلى حد تجسيد مظاهر الطبيعة ، وهى بذلك تعتبر المفتاح الأساسى لفهم " رمزية " الأسطورة . كذلك اهتم تايلور فى كتبه المختلفة بدراسة تطور الأفكار الدينية والعلاقات الرمزية التى تتضمنها الشعائر والطقوس والممارسات السحرية والدينية وذلك إلى جانب اهتمامه بدراسة " لغة العلامات " أو الإشارات (وهى لغة شبه رمزية) وتفسيرها . ولم يكن تايلور يكتفى بدراسة التساوى بين الرمز وما يرمز إليه وإنما كان يعمل على تبين نوع العلاقة القائمة بالفعل بين الاثنين . وعلى ذلك فإذا كان للدين عند الشعوب البدائية جانب (علمى) واضح فى الحياة اليومية فإن له أيضا جانبا (رمزيا) يتمثل فى الممارسات والشعائر والطقوس التى تهدف إلى أشياء أخرى غير ما تنبئ به ظواهر الأمور . وأفضل مثال لذلك هو فكرة تجسيد الآلهة

أو "الآلهة المشخصة" عند الرجل البدائي . فهذه الفكرة ليست فى آخر الأمر إلا تجسيدا لبعض الأفكار الفاضلة فى ذهن الرجل البدائي عن وجود كائنات عليا تملأ الكون ، ولكن العقل البدائي كان عاجزا عن إدراك كنهها على مستوى عالٍ من التجريد . أى أن الفكر البدائي عاجز بحكم مرحلة التطور التى يمر بها عن التمييز بين الرمز (الإله المجدس) والفكرة التى يرمز إليها ، وإنما كان الاثنان يختلطان معا فى ذهنه ، كما يتضح من الأمثلة الكثيرة التى يمتلئ بها كتاباه اللذان سبقتا الإشارة إليهما ^(٢١) .

ولكن على الرغم من ذلك فإن تايلور لم يحاول أن يضع تعريفا للرمز وإن كان يستخدمه فى كثير من الأحيان كمرادف لكلمة " تمثيل representation " التى شاعت على أيامه فى كثير من الكتابات الأنثروبولوجية بل والسوسيولوجية مثل كتابات إميل نور كايم وبخاصة تعبيره الشهير " التمثيلات الجماعية أو التصورات الجمعية représentation collectives " ^(٢٢) .

ومهما يكن الأمر ، فإن القرن التاسع عشر شاهد تقدما كبيرا وملحوظا فى مجال دراسة الرموز على أيدي علماء الأنثروبولوجيا وغيرهم من الكتاب والمفكرين فى مختلف التخصصات وبخاصة بعد أن ازداد الاهتمام بالدراسات المقارنة التى تناولت الأفكار والتصورات الدينية والأساطير والممارسات والشعائر فى مجتمعات وثقافات تمثل مختلف مراحل التطور والتقدم . وكان الاتجاه الغالب على تلك الدراسات فى ذلك الحين هو اعتبار الرموز نوعا من اللغة ، وإن للغة ذاتها قوة رمزية ؛ وبذلك اعتبرت الرموز كما لو كانت مطابقة لجانب أو مظهر (داخلى) للواقع العياني الملموس وأنه لا يمكن فهمها إلا على هذا الأساس ، وإن كان هناك فى الوقت ذاته ، وعلى ما يقول الأستاذ فيرث (Firth, p. 127) ، اتجاه آخر كان يركز بوجه خاص على تفسيرات الرموز التى توجد فى الطبيعة أو التى تشير إلى الطبيعة بظواهرها المختلفة .

والملاحظ على أية حال أن علماء الأنثروبولوجيا فى القرن التاسع عشر كانوا بوجه عام على علم ودراية ومعرفة بكتابات الفلاسفة حول الرموز والرمزية ولكنهم كانوا يختلفون عنهم فى أنهم كانوا يعنون فى المحل الأول بفهم معنى ودلالة رموز محددة بالذات أو بطبيعة العملية الرمزية ، ليس فى إطلاقها ، ولكن ضمن إطار محدد من النظم والأنساق الاجتماعية ، وذلك تمشيا مع طبيعة الأنثروبولوجيا ومجال اهتمامها . فلم يكن أنثروبولوجيو القرن التاسع عشر يهتمون

كثيرا بالمحتوى النهائي للرموز أو بإقامة نظرية عامة شاملة عن الرمزية ؛ ولم تتجاوز جهودهم محاولة تعرف العلاقة بين الرموز المستخدمة فى مجتمع معين بالذات (الإيروكو مثلا أو الاندمان أو ما إلى ذلك) أو بين مختلف صور وأشكال الرمز الواحد فى عدد من المجتمعات والثقافات المختلفة (ملابس الحداد مثلا فى أوربا والصين وما إلى ذلك) (٣٧) .

(٢)

مع بداية القرن العشرين وازدياد الاهتمام بالبحوث العقلية ازداد الاهتمام بدراسة الرموز وبخاصة بعد أن أخذ علماء الأنثروپولوجيا - أو بعضهم على الأقل - يميزون بشكل واضح بين الجانب العلى أو اليرجماتى وبين الخصائص التمثيلية representational للأشياء الملموسة والسلوك البشرى فى مجتمعات أو ثقافات معينة ، أى داخل إطار ثقافى محدد بالذات . وقد اتسع نطاق الاهتمام بدراسة الرموز ، وبعد أن كاد يكون قاصرا على دراسة الرموز والرمزية فى الحياة الدينية كما تتمثل فى الشعائر والطقوس والاحتفالات وما إليها بدأ ميل واضح لدراسة الرموز والرمزية فى مجالات أخرى جديدة وبخاصة مجال الفن البدائى ، كما يظهر بشكل واضح عند أحد الرواد فى هذا الميدان وهو عالم الأنثروپولوجيا الأمريكى فرانز بواس Franz Boas وبالذات كتابه عن " الفن البدائى " ثم كتابات تلاميذه وأتباعه من بعده . وكتاب بواس يغطى كثيرا من جوانب الفن البدائى وملامحه الأساسية ويكشف عن اهتمام خاص بالعنصر الصورى فى الفن ، كما يتناول ما يسميه بواس بالفن التمثيلى Representative Art حيث يتعرض لطبيعة " التمثيل " الرمضى " والتمثيل " الواقعى realistic ، كما يتعرض لعدد من المشكلات الهامة الأخرى مثل مشكلة الأسلوب Style وتفرد الأسلوب Individuality of style مع الاهتمام بوجه خاص بفنون الجماعات القبلية لدى الهنود الحمر على الساحل الشمالى الغربى لأمريكا الشمالية ، وذلك قبل أن يتطرق إلى الأدب البدائى والموسيقى البدائية والرقص البدائى وما إليها من أشكال الإبداع . ولكن جزءا كبيرا من الكتاب - وبخاصة الفصل الثالث عن " الفن التمثيلى " والفصل الرابع عن " الرمزية Symbolism " - يتكلم عن الرمز والرمزية بشكل مباشر . وعلى الرغم من اعتماده الكلى تقريبا على المادة الإثنوجرافية التى قام هو بجمعها بين قبائل الهنود الحمر فإن آراءه أثرت فى كثير من الكتابات بعده ، خاصة وأنه كان يحرص فى كتابه على عرض عدد كبير

من الرسوم والشروح لهذه الرموز ودلالاتها مما ساعد كثيرا على توضيح موقفه وعلى تقبل هذا الموقف وتلك الآراء^(٧٧).

واتجاه الأنثروبولوجيين منذ أوائل القرن العشرين إلى البحوث العقلية لا يعنى إطلاقا تجاهلهم للدراسات الفلسفية والسوسيولوجية النظرية التي عرضت لتحليل الرموز فى مختلف الثقافات على درجة عالية من التجريد قد لا نجد لها مثيلا فى البحوث الأنثروبولوجية المعاصرة لها . إذ الواقع أن بعض الكتابات السوسيولوجية النظرية كانت تزود علماء الأنثروبولوجيا دائما بخلفية نظرية متكاملة ومنطقية عن تفسير الرموز وتوليها ؛ أو أنها مهدت على أقل تقدير الطريق أمام هؤلاء الأنثروبولوجيين (القراءة) الرموز وتفسيرها ، أو لتحليل الظواهر والنظم الاجتماعية من مدخل رمزى يركز على نظرية واضحة . والمثال الذى يستشهد به معظم مؤرخى الفكر الاجتماعى والأنثروبولوجى فى هذا المجال بالذات هو بعض أعمال إميل دوركايم Emile Durkheim وإلى حد أقل بعض أعمال فرويد Freud . والطريف هنا أن كتابات هذين العالمين تصدر عن موقفين نظريين متعارضين . فقد كان دور كايم يهتم بدراسة رمزية الجماعات كطريقة مجردة للتفسير ، بينما كان فرويد يهتم برمزية الأفراد كمفتاح لحل المشكلات العملية . ويقول آخر ، كان إميل دوركايم يهتم بالرموز التى تعبر عن استمرار وتماسك الفرد مع المجتمع الذى يعيش فيه ، بينما كان فرويد يرى أن الرموز تعبر عن ضعف الانساق والانسجام بين الفرد ومجتمعه وبالذات الأقربين منهم^(٧٨) .

والذى يهمنا هنا فى المحل الأول هو إميل دور كايم نظرا للدور الذى لعبته كتاباته فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية على وجه الخصوص . وكان دور كايم يرى ضرورة ربط الرموز بالقوى والعوامل الاجتماعية . فالمجتمع - وليس الطبيعة - هو الذى يقدم لنا الأساس الذى تقوم عليه الرمزية الدينية وتستند إليه فى تطورها . وهذا معناه أن دوركايم لم يكن يتفق مع النظرة التى كانت تتبناها الحركة الرومانتيكية ، كما أنه كان يقف موقف المعارضة من الرمزية ذات الطابع الشعبرى ؛ بل إنه لم يكن يهتم بدعاوى " الرمزيين " حول ضرورة التغلغل إلى أعماق " الحقيقة الداخلية الدفينة " ، أو بالبحث عن أصل تكوين الرموز ؛ وإنما كان على العكس من ذلك تماما يعتبر الرموز " حالات للتعبير " وأن مهمة الباحث السوسيولوجى (وبالتالى الباحث الأنثروبولوجى) هى فحص واختبار ودراسة تأثير هذه الرموز على أعضاء المجتمع . وقد استرشد دور كايم نفسه بهذه النظرة

فى دراسته للرموز والشعائر الطوطمية الأولية عند أهالى أستراليا الاصليين فى كتابه الذى سبقته الإشارة إليه عن " الصور الأولية للحياة الدينية " . فقد أوضحت هذه الدراسة المتميزة العلاقة بين الرمز والعاطفة الدينية والمجتمع ، كما بينت أيضا قوة الرابطة بين الموضوعات العيانية المقدسة ومصدرها ، وأن هذه الرابطة رابطة رمزية وأنه بدون الرموز تتعرض " العواطف الاجتماعية " للضعف ثم الزوال والاندثار ، وأن الحياة الاجتماعية بكل مظاهرها ، وفى كل لحظة من لحظات تاريخها لا تقوم إلا بفضل هذه الرمزية الواسعة العريضة .^(٢٩)

وقد وجد " التقليد الدور كايمى " طريقه إلى الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى بريطانيا من خلال رادكليف براون الذى يعتبره الكثيرون من مؤرخى الفكر الأنثروبولوجى أحد الأتباع المباشرين للأستاذ وامتدادا له فى الأنثروبولوجيا البريطانية . وكانت دراسة راد كليف براون لمجتمع الأندمان Andaman هى بداية اهتمامه بدراسة الرموز وإن لم يعطها ما تستحقه من عناية نظرا لاهتمامه بدراسة البناء الاجتماعى وأنساقه ونظمه أكثر من اهتمامه بالثقافة ومكوناتها ورموزها . إلا أنه فى هذا الكتاب^(٣٠) يفلح مع ذلك فى إبراز علاقة الرموز بالمجتمع من خلال معالجته للشعائر والطقوس وبخاصة الشعائر الجنائزية التى يولبها شعرا كبيرا من عنايته . ويذهب راد كليف براون إلى أن التعبيرات الجمعية عن احتياجات المجتمع والعواطف التى تنظم سلوك أفراد ذلك المجتمع - (وهى التعبيرات التى تظهر بوجه خاص فى المناسبات الاحتفالية ، وعلى الأخص فى الشعائر والطقوس الدينية وما إليها) - تؤلف رموزا ينبغى دراستها وتحليلها لفهم كثير من أنماط السلوك ومن العلاقات الاجتماعية ؛ ولكنه لم يذهب إلى أبعد من ذلك واكتفى بأن يستخدم المصطلح كمترادف لكلمة " تعبير expression " . فالعروسان حين يتعانقان أثناء حفل الزفاف ثم يجلس العريس فى حجر العروس فإن " الاتحاد الاجتماعى يُرمز إليه - أو يعبر عنه - عن طريق الاتحاد الفيريقى المتمثل فى المعانقة " . ومثل هذه التفسيرات التى يمتلئ بها الكتاب - والتى لا تخلو من بعض السذاجة والسطحية - لا يتضح منها إذا ما كانت الرموز تعبر عنده عن العواطف الفعلية أو العواطف (الظاهرية) - إن صح التعبير - أو عن الدلالة الاجتماعية للأحداث ، أو عن العلاقات الاجتماعية أو عن القيم . وربما كان ذلك راجعا - فى رأى فيرث (Firth, p. 137) إلى أن راد كليف براون لم يكن مهتما بالتعريف قدر اهتمامه بتفسير الظواهر الرمزية أو السلوك الرمضى ، كما

أنه كثيرا ما كان يستخدم كلمة "رمز" Symbol " مرادفه لكلمة "معنى" meaning " أو أنه كان على الأقل يستخدمهما متلازمين معا بحيث إن كل ما له معنى فهو رمز، وأن المعنى هو كل ما يمكن التعبير عنه برمز^(٣١) .

فكان راد كليف براون لم يفلح إذن في الوصول إلى إقامة نظرية منهجية متكاملة عن الرموز والرمزية على الرغم من تأثيره الشديد بإميل دوركايم . ومع ذلك فإن كتاب " سكان جزيرة الأندمان " يعتبر أحد المعالم الواضحة والأساسية في توجيه الأنثروبولوجيا البريطانية كما أن الآراء الواردة فيه - على الرغم من أن بعضها مبتسر وسريع وينقصه العمق - لعبت دوراً لا يمكن الإغضاء عنه أو التهور من شأنه في تطور الدراسات الأنثروبولوجية عن السلوك الرمزي ، لأنه ربط الأفكار النظرية عن العملية الرمزية بالملاحظة الحقلية المباشرة (Firth, p. 139) . وإذا كان دور كايم أفلح في أن يثير الاهتمام بتفسير رمزية " الأشياء " الدينية والشعائرية في المجتمعات البدائية ، فإن راد كليف براون أضاف بعداً سلوكياً إلى المادة العلمية التي كان يجمعها من البحث الحقلى باستخدام الملاحظة ، وهو ما يقتدر إليه دور كايم . وقد أعطت " التجربة الأندمانية " لرادكليف براون ولآرائه درجة عالية من القدرة على الإقناع بحيث كانت هذه الآراء تجد طريقها في يسر وسهولة وسرعة إلى كتابات غيره من الأنثروبولوجيين في دراساتهم وبحوثهم في المجتمعات الأخرى ؛ ويستوى في ذلك تلاميذه المباشرين أو غير المباشرين .

★★★

كانت دراسة راد كليف براون لسكان جزيرة الأندمان بداية قوية - رغم ما بها من ضعف أحيانا - لتوجيه الاهتمام بدراسة الرموز في ضوء المعلومات الإثنوجرافية التي ازدادت العناية بجمعها وتصنيفها بعد أن رسخت أقدم التقليد الإثنوجرافى الذى يقوم على الدراسة الميدانية التى وضع أسسها وقواعدها وقوانينها راد كليف براون نفسه ومالينوفسكى Malinowski . وربما كان الأكثر أهمية من ذلك هو انتباه الإثنوجرافيين إلى ضرورة تعرف آراء الأهلالي ونظرتهم إلى تلك الرموز وتفسيرهم لها . وعلى ذلك فلم يعد تلاميذ رادكليف براون ومالينوفسكى يقتنعون برصد ما يلاحظونه وإبداء آرائهم ورؤيتهم أو تفسيرهم لتلك الرموز من زوايتهم الخاصة وفى ضوء ثقافتهم الغربية وإنما أصبح يتعين عليهم معرفة رؤية الأهلالي للأشياء والممارسات والشعائر التى يقومون بإدائها ومعنى

تلك الممارسات بالنسبة لهم . ويعتبر ذلك تقدما هاما في مجال دراسة الرموز لا يزال يجد له صدى حتى الآن في كثير من أعمال الأنثروبولوجيين المعاصرين . ويكفي أن نشير الآن إلى أحد هؤلاء الباحثين الذين أفلحوا في فرض أسماهم في الأوساط الأكاديمية وهو فيكتور تيرنر Victor Turner الذي سنعود إليه أكثر من مرة . فهو يقول في كتابه الهام الذي سوف نشير إليه هو أيضا أكثر من مرة وعنوانه " غابة الرموز " *The Forest of Symbols* (والعنوان مستعار من إحدى قصائد الشاعر الفرنسي بودلير Beaudelaire وهو أحد الشعراء الرمزيين في فرنسا) إنه استمع في دراسته للشعائر عند جماعات الإندمبو Ndembo لنصيحة أستاذته مونيكا ويلسون Monica Wilson حول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الأهالي وتفسيرهم للرموز^(٣٧) .

وإن ندخل هنا في تفاصيل كل الأعمال التي تعرضت لدراسة الرموز لدى بعض الشعوب (البداية) التي درسها علماء الأنثروبولوجيا (الاجتماعية) . ولقد سبق أن أشرنا بالفعل إلى دراسة الأستاذ إيفانز پريتشارد في كتابه عن " الشعوذة والعرافين والسحر عند الأزاندي " وهو أيضا كتاب يعتبر من كل الوجوه فاتحة عهد جديد في اهتمامات الأنثروبولوجيين بدراسة الدين والشعائر بكل ما تتضمنه من أنساق للرموز . ولكن هناك إلى جانب إيفانز پريتشارد عدداً آخر من العلماء من أبناء جيله - وهو الجيل التالي لجيل راد كليف براون ومالينوفسكي . والواقع أننا لا نكاد نجد واحداً من هؤلاء العلماء الكبار إلا وقد تعرض لدراسة الرموز بشكل أو بآخر ، ويستوى في ذلك مير فورس Meyer Fortes أو ريموند فيرث Raymond Firth أو أودري ريتشاردز Audrey Richards أو جريجوري بيتسون Gregory Bateson وكثيرون آخرون . ولكن يهمني هنا أن أعرض بشكل سريع لواحد من هؤلاء الأساتذة الكبار وهو الأستاذ نادل Nadel ليس لأنه يحتل مكانة مرموقة أكثر من غيره في دراسة نسق الرموز في الجماعات القبلية التي أجرى بحوثه العقلية فيها ، ولكن لأننا في مصر والعالم العربي قلما نهتم بكتاباته العميقة بل إنه يكاد يكون غير معروف بالنسبة للأنثروبولوجيين عندنا . وفيما عدا الإشارات التي سبق لي أن أشرت بها إليه في كتابي عن " المفهومات " فلست اعتقد - وقد أكون مخطئا في ذلك - أن هناك من اهتم بأعماله ، وبخاصة كتابه الصعب العميق " أسس الأنثروبولوجيا الاجتماعية " (١٩٥١) الذي يهتم فيه اهتماما خاصا بمشكلة طبيعة التفسير في الأنثروبولوجيا ، وهو موضوع حيوي

بالنسبة للمشتغلين بهذا العلم (٣٣) .

وقد اهتم الأستاذ سيجفريد نادل Siegfried F. Nadel بدراسة الدين فى " مملكة النوبيا " فى غرب أفريقيا وأعطى جانباً كبيراً من اهتمامه لتحليل السلوك الرمضى وبخاصة الرموز المتعلقة بالتمايز الطبقي فى ذلك المجتمع ، مثل ارتداء العمامة أو حمل السيوف والخناجر وطريقة تبادل التحية والسلام بل وأيضاً نوع اللغة والكلمات والألفاظ المستخدمة فى الحديث اليومى وفى المناسبات بل وتبادل الهدايا وما إليها من ملامح السلوك التى ترتبط بالتفاضل الاجتماعى وتباين المراكز فى الحياة الاجتماعية ، على اعتبار أن هذه الملامح كلها تحدد مركز الشخص فى السلم الاجتماعى . ويرجع اهتمام نادل بالرموز إلى ما يسميه " الدور المميز " diacritical role الذى تلعبه الرموز فى الثقافة ، وهو الدور الذى يتم بمقتضاه التمييز بين مراكز الأفراد ومختلف المراتب التى يحتلونها فى الجماعة والوظائف والمهام الاجتماعية التى يضطلعون بها والتى ترتبط بتلك المراكز والمكانات والمراتب . كذلك كان نادل يميز - كغيره من الأنثروبولوجيين الذين اهتموا بدراسة الرموز - بين الرموز الطبيعية Natural Symbols والرموز المصطنعة Artificial Symbols أو الرموز الزائفة ، على اعتبار أن الأولى (أى الرموز الطبيعية) لها علاقة طبيعية وأصلية بالشئ الذى ترتبط به أو تمثله أو تعنيه ، بينما الرموز المصطنعة الزائفة تظهر تحت ظروف محددة ومرسومة ويخضع استخدامها لقواعد معينة أيضاً تتحكم فى ذلك الاستخدام ، وإن كان هذا لم يمنعه فى الوقت نفسه من أن يعترف بأن كل الرموز تستخدم تبعاً لقواعد " ثقافية " محددة يرسمها المجتمع ، ولكن بعض الرموز تبدو (طبيعية) أكثر من غيرها رغم ذلك . (٣٤) ومع أن نادل كان يرى ضرورة أن يأخذ الأنثروبولوجى فى الاعتبار وجهة نظر الأماهى وتفسيرهم لهذه الرموز فإنه كان يرى فى الوقت ذاته أن من حق ذلك الباحث أن يتعدى ذلك النطاق ويتجاوز تصورات الناس للرمز أو للفعل حتى يمكنه تأويله ، ولكن بشرط أن تكون لديه القدرة على إدراك العلاقة المنطقية بين مختلف حالات الفعل الاجتماعى ، لأن تأويل الأفعال الرمزية كثيراً ما يكون لها صلة قوية بالأفعال الأخرى وبمختلف أنواع السلوك اللفظى وغير اللفظى مما يعطى للتأويل أبعاداً أكثر عمقا وصدقا . (Firth, pp. 174-5)

والمهم هنا هو أن كتابات نادل وإيفانز پريتشارد وعدد آخر من علماء ذلك الجيل الذين تتلمذوا على الأساتذة الكبار (راد كليف براون ومايكلوسكى وريفرز

Rivers وأمثالهم) تكشف عن أن الأنثروبولوجيا البريطانية أصبحت منذ الأربعينات تهتم بما يسميه ليفي ستروس " الأبنية العميقة " التي تتجاوز الوصف الإثنوجرافى المسيطر المباشر ، وأنها بدأت ترتفع عن مستوى وصف الواقع " الأميريقي " وتهتم بدراسة النماذج وتحليل الرموز بدلا من الاكتفاء بوصف السلوك والعادات ، وبذلك بدأت تتخلص - ولو جزئيا - من مبدأ الوضعية Positi-vism الذى ورثته عن علم الاجتماع الفرنسى من ناحية وعن محاولة التمسك بمنهج وأساليب وطرائق البحث فى العلوم الطبيعية . ولكن هذه مسألة أخرى لا داعى للدخول فى تفاصيلها هنا . وقد وجد ذلك الميل إلى دراسة الرموز مدى قويا له لدى عدد من الأنثروبولوجيين المعاصرين الذين يحملون الآن لواء ذلك الاتجاه فى بريطانيا ، وامتد تأثيرهم إلى أمريكا ذاتها التى تعتبر فى نظر الكثيرين معقل الدراسات الخاصة بالرموز والرمزية . ومن أهم هؤلاء العلماء البريطانيين المعاصرين مارى نوجلاس وفيكتر تيرنر وادموند ليتش Edmund Leach الذين سبقت الإشارة إليهم والذين نعود إليهم الآن بشئ من التفصيل .

(٣)

ولقد تتلمذت مارى نوجلاس Mary Douglas على كل من راد كليف براون وإيفانز پريتشارد فى أكسفورد وبذلك تكون قد تأثرت بتعاليم المدرسة البنائية الوظيفية مثلما تأثرت - بالضرورة - بكتابات دوركايم وعلماء المدرسة الفرنسية الآخرين الذين يعرفون باسم مدرسة " المجلة السنوية لعلم الاجتماع L'Année Sociologique . وقد كتبت مارى نوجلاس كتابا بعنوان " الرموز الطبيعية Natural Symbols " يحتل الآن مكانة متميزة فى الأدبيات الأنثروبولوجية عن الرموز والرمزية ، وإن كانت تعرضت لدراسة الرموز فى المجتمعات البدائية فى بعض كتبها الأخرى ^(٣٠) وبالذات فى مقالاتها العديدة عن قبائل ليليه Léle فى إفريقيا حيث قامت ببحوثها الحقلية للدكتوراه فى أكسفورد ^(٣١) .

وتنظر مارى نوجلاس إلى الرموز على أنها الطريقة الوحيدة للاتصال أو التواصل Communication بين الناس ، كما أنها هى الوسيلة الوحيدة أيضا للتعبير عن القيم ، والأداة الرئيسية للتفكير ، والمنظم regulator الوحيد أيضا للتجربة ^(٣٢) . وهذه نظرة واسعة جدا وشاملة إلى الرموز ومعناها ووظيفتها فى المجتمع والثقافة ، ولذا فقد كان من الطبيعى أن تعجز مارى نوجلاس عن أن تحيط بكل هذه الجوانب والميادين على الرغم من كثرة كتاباتها حول الرموز ،

واكتفت في آخر الأمر بأن توجه معظم نشاطها لدراسة الرموز المتعلقة بالكون أو بالأفكار " الكوزمولوجية " وكذلك الرموز التي تعبر عن الدين والأخلاق . وهذه ميادين واسعة بما فيه الكفاية على أية حال ، وإن كان هونيجمان يلاحظ أنها كلها رموز لا تتوقف على اختيار الفعل الإنساني وإنما يفرضها البناء الاجتماعي ذاته على أعضاء المجتمع دون أن يرتبط وجودها بإرادة الفرد أو اختياره . ولذا فإن أى تغير يطرأ على البناء الاجتماعي سوف يؤدي بالضرورة إلى حدوث تغيرات في استخدام الرموز ومعانيها ، ومن هنا كان جانب كبير من اهتمام ماري بوجلاس موجهاً لدراسة علاقة الرموز بمختلف أشكال البناء الاجتماعي ونوع الرموز التي تشيع في تلك الأبنية المختلفة ، فقد لاحظت من واقع خبرتها الميدانية أن ما نطلق عليه اسم " الرموز المركزة Condensed " تحظى بوجود قوى وتأثير فعال في المجتمعات القبلية التي تتمتع بحدود إقليمية واضحة مما يعطى لأعضائها شعوراً قوياً بالانتماء والتميز بينما يضعف تأثير تلك الرموز بما في ذلك الرموز الشعائرية وبقل قوة فاعليتها حين تضعف حدود المجتمع القبلي ويصيبها الوهن وعدم الوضوح وتتضائل بالتالي رموز الضبط الاجتماعي والنظام . وبالمثل فإنه كلما ضعفت وتراخت قوى الضبط الاجتماعي كلما (ترهلت) الانساق الرمزية . بل إن ضعف وتداعي البناء الاجتماعي في أى مجتمع من المجتمعات يقابله ضعف تأثير فكرة " الإرادة الإلهية " وعدم وضوح مضمونها . وبالمثل فإنه حيث تضعف الحدود الخارجية للجماعة القبلية يتصور الناس الكون خاضعاً لتأثير قوى ومبادئ غامضة وغير مشخصة أو (لاشخصانية) وذلك بعكس الحال في المجتمعات التي تتمتع بحدود أمنية وقوية ومستقرة ويتمتع فيها الفرد بقوة ذاتية متميزة فإن الناس هناك يتصورون القوة أو المبدأ المتحكم في الكون على صورة الإنسان نفسه أو على مثال الصورة البشرية ذاتها . (٣٨)

والرموز الطبيعية عند ماري بوجلاس هي رموز الجسم قبل أن تكون رموز الكون أو الظواهر الطبيعية ، أو أنها على الأقل رموز مستمدة من الجسم الإنساني وليس من العالم الطبيعي ، أى أنها مستمدة من " الشخصية الفيزيائية " بكل مكوناتها من لحم ودم وعظام وأنفاس وقنورات ومخلفات ، وهى بذلك تختلف عن مفهوم " الرموز الطبيعية " عند نادل الذي كان يقصد منها الرموز التي يمكن للباحث أن يرى بسهولة ووضوح وبغير مشقة العلاقة بينها وبين الأشياء التي ترمز

إليها ، وبذلك يمكن ملاحظتها وتتبعها بشكل مباشر فى السلوك الإنسانى فى مواقف معينة وتكون العلاقة بين الاثنين واضحة ومنطقية . وتظهر أهمية تركيز نادل على هذه العلاقة الواضحة المباشرة حين ندرك أن معظم الدراسات عن الرموز والرمزية تميل إلى إبراز بل وتوكيد عدم وجود علاقات (طبيعية) بين الرمز وما يرمز إليه وأن " الخاصة الرمزية " مسألة تحديدها الثقافة وبذلك يدخلها شئ من التعسف (٣٩) .

بيد أن الجسم - الذى هو موضوع ومصدر الرموز الطبيعية والذى هو بمقتضى ذلك أداة ووسيلة للاتصال والتواصل Communication - ليس مجرد " صندوق إشارة Signal box " على ما تقول مارى بوجلاس ، أو أنه مجرد " إطار جامد وثابت " يرسل ويستقبل الرسائل الرمزية ؛ وإنما الجسم يقوم بالإضافة إلى ذلك كله بتوصيل المعلومات من وإلى النسق الاجتماعى الذى يؤلف هو جزءا منه . ولكى يمكن قبول تشبيه الجسم بصندوق الإشارات فإننا - على ما تقول - يجب أن ندخل بعض التعديلات حتى نبين بدقة الدور الذى يقوم به الجسم فى عملية الاتصال والتوصيل فتتصور ذلك (الصندوق) على أنه يمكنه أن يثنى ثم ينتصب قائما معتدلا ، ويهتز ويرقص وتتأهب النوبات الفجائية كما إلى ذلك إزاء الرسائل التى تنقلها إليه أجهزته . وهذا هو ما يجعل تفسير رمزية الجسم أمراً بالغ الصعوبة (٤٠) .

يظهر ذلك واضحا - فى رأى مارى بوجلاس - إذا نحن نظرنا إلى "رمزية النكتة Joke Symbolism " فهناك مثلا قبائل مشهورة بالصرامة ولا تكاد تعرف الضحك بينما قبائل أخرى تضحك بسهولة وبسرعة . فالأقزام مثلا فى إفريقيا يستلقون على الأرض ويضربون الهواء بسيقانهم وتهتز كل أجسامهم من شدة الإغراق فى الضحك على ما يقول تيرنبول Turnbull فى كتابه الطريف الممتع عن " سكان الغابة " وهذا هو ما لاحظته فرنسيس هكسلى حول تحرر الجسم تماما وانطلاقه من شدة الضحك فى هايتى (٤١) . ولكن من الصعب على الباحث الأنثروبولوجى أن يفسر ذلك تفسيراً دقيقاً ، إذ ليس من السهل الزعم أن الضحك يعنى نفس الشئ عند مختلف القبائل وإن كان يمكن القول فى الوقت ذاته إن الضحك عملية تبدأ بحركة صغيرة يمكن ملاحظتها على الوجه ولكنها قد تمتد بحيث تشمل الجسم كله ، وأنه استجابة اجتماعية فى أغلب الأحيان ، بينما يعتبر الضحك (الخاص) حالة خاصة أيضا تخرج عن المألوف والشائع ، وأن الجسم

هو وسيلة التعبير والتوصيل ، وأن العلاقة بين النكتة والضحك هي صورة من صور العلاقة بين الكلمة المنطوقة والاتصال غير اللفظي ، وأنها على هذا الأساس أشبه شئً بالعلاقة بين الكلمة المكتوبة والأشياء الفيزيائية الملموسة التي تمثلها وتكشف عنها كما هو الحال فعلا حين تعبر الوثيقة المكتوبة عن معلومات وتنقل هذه المعلومات وتوصلها للآخرين . فالكلمات وحدها لا تعنى شيئا كثيرا وإنما تعتمد الرموز اللفظية على قدرة المتكلم على السيطرة على كل الظروف المحيطة به واستخدامها لتوصيل المعنى . وينفس الطريقة ينبغي علينا - كما تقول ماري بوجلاس - أن نعمل على أن ينظر إلى الجسم على أنه (واسطة) مستقلة وقائمة بذاتها ومتميزة عن الألفاظ التي تخرج من الفم . فقد بالغ الباحثون في اعتبار الكلام هو الوسيلة المفضلة للاتصال الإنساني وأهملوا الجسم بذلك ، وقد حان الوقت لإصلاح هذا الإهمال والانتباه للجسم كوسيلة وأداة فيزيقية لتوصيل المعنى^(١٣) .

ولكن على الرغم من طرافة الآراء التي تدلى بها ماري بوجلاس حول رمزية الجسم وأنه مصدر غنى للرموز التي تعبر عن كثير من الأوضاع والقيم الاجتماعية بحيث يمكن القول إن ثمة نوعا من التوافق بين رموز الجسم ورموز المجتمع ، فإن كثيرا من هذه الآراء معروضة بطريقة فيها كثير من الغموض والإيهام ، ولا تزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة المتعمقة والتوضيح . (Honigmann, p. 320)

★★★

وربما كان إدموند ليتش Edmund Leach أوضح في معالجته للطبيعة الرمزية أو الخصائص الرمزية للظواهر من غيره من العلماء . فهو يذهب إلى أن الفعل الشعائري والمعتقدات الشعائرية يمكن فهمها كلها على أنها تمثيلات رمزية للنظام أو الترتيب أو الوضع الكامن الذي يوجه أعضاء الجماعة وأنشطتهم الاجتماعية^(١٤) . ففي تفسير السلوك الرمزي يواجه الباحث منذ اللحظة الأولى مشكلة التفرقة أو التمييز بين نوعين من المحتوى وهما المحتوى العلى أو البرجماتي والمحتوى الخاص بالاتصال أو المحتوى الاتصالي Communication Content^(١٥) .

والواقع أن هذه التفرقة كان قد أقامها ووضحها الأستاذ مالبينوسكى من قبل فيما يتعلق باللغة في كتابه الشهير "Coral Gardens and Their Magic" .

وكان مالفينوفسكى يأخذ على علماء اللغة (على أياهم) اهتمامهم باللغة من حيث هى أداة للاتصال فحسب . فذهب هو إلى الطرف الآخر تماما وقال إن أهم خاصة للغة هى أنها أداة "عملية" أو "برجماتية" ، لأن المسألة ليست مجرد أن الكلمات (تقول) شيئا معينا عن أمور معينة أو عن واقع الحال ، وإنما الأغلب أن تكون لهذه الكلمات نتائج مترتبة عليها مما يعنى أن اللغة (تغير) من واقع هذا الأمر ، أى أنها (تفعل) شيئا . وهذه الخاصة المزدوجة للغة ليست قاصرة على الكلمة المنطوقة ، وإنما هى موجودة فى أغلب أنواع الرموز . فالسلوك الرمضى لا يقنع بأن (يقول) شيئا معينا - أى يقوم بتوصيل رسالة ما - وإنما هو يثير أيضا مشاعر وعواطف معينة ، أى أنه (يفعل) شيئا . فهذا الموقف من ليتها يشبه إذن ما قاله مالفينوفسكى عن اللغة . وهذا يثير التساؤل حول من أين يأتى هذا المحتوى الانفعالى Emotional Content للرمز ولماذا تكون بعض الرموز محملة بالمشاعر أكثر من البعض الآخر ؟ (Leach, p. 78)

الإجابة عن هذا التساؤل تطلب من ليتها أن يميز بين نوعين من الرموز يُعرفان فى الكتابات الأنثروبولوجية باسم الرموز العامة Public Symbols والرموز الخاصة Private Symbols . ويضرب لنا ليتها مثالين لتوضيح الفارق بين هذين النوعين من الرموز من ناحية ، ولتبيين الفارق أيضا بين المحتوى البرجماتى والمحتوى الاتصالى أو الانفعالى من الناحية الأخرى .

المثال الأول هو أنه حين يتصافح شخصان متلا فإن هذا (الفعل) يحمل معنى معينا هو أن هذين الشخصين ينتعمان إلى وضع اجتماعى واحد أو مكانة اجتماعية واحدة ، وأنه يمكنهما بناء على ذلك التخاطب معا بون حرج ؛ كما أن الشخص الذى يراقب أو يلاحظ هذا (الفعل) يستطيع أن يتتبع المواقف والمناسبات التى يتصافح فيها الأفراد ، وأن يتعرف أى فئات الناس تتصافح وما إلى ذلك . وهذا الأسلوب فى تفسير الرموز كان الأستاذ راد كليف براون يوصى بالأخذ به باعتباره أسلوبا يلائم البحث الأنثروبولوجى ولا يحمل أية مظنة للدعوى السيكولوجية .

أما المثال الثانى فهو حين يقبل رجل فتاة جميلة على شفقتها ، فإن هذا (الفعل) أو السلوك يحمل (معنى) غير محدد ؛ إذ قد تكون القبلة نوعا من أساليب التحية أو الوداع كالمصافحة . ولكن قد يكون لها أيضا دلالة عاطفية بالنسبة لكلا الطرفين . وكل ما يستطيع الباحث الأنثروبولوجى الغريب أن يفعله هنا هو أن

(يُخْمَن) معنى الفعل .

والفارق الأساسى بين هذين التأثيرين للسلوك الرمضى هو أن الأول " عام Public " والثانى " خاص Private " . فجوهر السلوك الرمضى العام هو أنه وسيلة للاتصال ، بمعنى أن (الفاعل) والمتلقى يشتركان معا فى لغة واحدة هى لغة رمزية ، ولابد من أن يكون بينهما مجموعة مشتركة من الأوضاع المتفق عليها حول معنى عناصر هذه اللغة ، وإلا لما أمكن تحقيق الاتصال أو التواصل بين الطرفين . وهنا يلاحظ ليتش أن هذا هو ما تعنيه فى الحقيقة كلمة " ثقافة Culture " ، لأن الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافة واحدة يشتركون فيما بينهم فى أنساق للاتصال معينة يمكن لهم جميعا فهمها وتكون معروفة لهم جميعا بحيث يعطى كل منهم نفس المعنى لنفس العناصر .

وعلى العكس من ذلك فإن أهم ما يميز الرمزية الخاصة هو قدرتها السيكولوجية على إثارة العواطف والانفعالات وعلى تغيير وضع " الفرد " أو " حالته " ومكانته . ومن الصعب معرفة إذا ما كان هذا السلوك نفسه يثير لدى الآخرين نفس العاطفة أو الانفعال ؛ بمعنى هل تثير القبلة نفس الانفعال عند كل الأفراد فى مختلف المواقف ؟ وباختصار ، فإن ليتش يرى أن هدف الرمزية العامة هو التواصل أو الاتصال ، بينما هدف الرمزية الخاصة هو التعبير . . فالأول موضوع للأنثروبولوجيا ؛ بينما الثانى هو موضوع للبحث السيكولوجى . (١٥)

★★★

والمثال الأخير الذى نشير إليه هنا هو موقف فيكتور تيرنر Victor W. Turner من الرموز وتفسيره لها فى ضوء بحوثه العقلية عند جماعات إندمبو Ndembu فى أواسط إفريقيا (زيمبابوى) . وقد نشر نتائج هذه البحوث فى عدد كبير من المقالات إلى جانب كتابيه اللذين سبقتا الإشارة إليهما عن (غابة الرموز) و (العملية الشعائرية) . وقد ترك تيرنر بهذه الأعمال بصماته واضحة على ما يمكن تسميته الآن بالأنثروبولوجيا الرمزية أو الدراسات الأنثروبولوجية للرموز ، خاصة وأنه أفاد فائدة كبيرة من إعداده الأول فى بريطانيا ثم من حياته وعمله بعد ذلك فى أمريكا واحتكاكه بالتيارات والاتجاهات الأنثروبولوجية هناك . وقد عبر كليفورد جيرتز عن ذلك بطريقة طريفة إذ يقول عنه إنه أنثروبولوجى تم تشكيله فى بريطانيا ثم أعيد تشكيله - أو إصلاحه reformed - بعد ذلك فى أمريكا (١٦) . ولكن لا شك فى أن الخطوط الأساسية فى تفكيره كانت بريطانية .

وظلت هذه الخطوط تكشف عن نفسها فى كل أعماله ، وهو نفسه يعترف بفضل أستاذته مونىكا ويلسون Monica Wilson وفصل الأستاذ نادل . فقد عمل فى جامعة مانشستر وفى كلية ماكيريرى الجامعية فى يوغنده ، وقبل ذلك فى معهد رودس ليفنجستون Rhodes-Livingston Institute (فيما كان يعرف حينذاك باسم روديسيا الشمالية) قبل أن يرحل إلى أمريكا ليعمل فى جامعتى كورنل Cornell وشيكاغو . بل إن مبادئ تفكيره ورؤيته للرموز يمكن أن نجدها فى كتابه الأول عن : (1957) *Schism and Continuity in an African Society* الذى قام بكتابته بتكليف من معهد رودس ليفنجستون ، ثم شفعه عام ١٩٦١ بكتاب آخر عالج فيه بعض الرموز المتعلقة بالعرافة عند الإندمبو وهو كتاب *Ndembu Divination: Its Symbolism and Technique* وكلا الكتابين صدرا فى بريطانيا قبل أن يصدر كتابه الشهير عن " غابة الرموز *The Forest of Symbols* " من جامعة كورنل (عام ١٩٦٧) بعدة سنوات .

وربما ترجع أهمية تيرنر فى ميدان البحوث الأنثروبولوجية فى الرموز والرمزية إلى اهتمامه بتحليل الشعائر عند تلك الجماعات البدائية تحليلا فيه كثير من الدقة والتفاصيل وإلى أنه يعنى بتبيين الخطوات المنهجية التى اتبعتها فى دراسته وتحليله للمعلومات الإثنوجرافية وإلى قدرته الفائقة على أن يمزج " التقليد العلمى " و " التقليد الجمالى " - حسب ما يقول الأستاذ فيرث - بطريقة جديدة تماما فى الكتابات الأنثروبولوجية ^(١٧) . وقد أصبح تفسيره للرموز واحدا من أقوى القراءات التى تثير كثيرا من النقاش والجدل . وهذا لا يمنع على أية حال من أن جانباً كبيراً من تفكيره وتفسيراته مستمد فى حقيقة الأمر من العلماء السابقين عليه ، ولكنه أفلح فى أن يمزجها كلها معا ويخرج بقرائته هو الخاصة المتميزة .

كانت دراسة الشعائر عند الإندمبو وتفسيرها هى المدخل إلى الرمزية . فقد نظر تيرنر إلى الشعائر على أنها عملية تتألف من أحداث يتخذ كل منها شكلاً معيناً فى الوقت المعين الذى تحدث فيه وأن الأحداث التى تتخذ شكل النمط هى أشياء أو موضوعات رمزية وعناصر للسلوك الرمضى وأنها ترتبط ببعضها ببعض فى تسلسل وتتابع وتتأسق وأتساق ، مما يعنى فى آخر الأمر أن الممارسات الشعائرية ذاتها تؤلف مراحل أو خطوات داخل عملية اجتماعية كبيرة وشاملة ومعقدة . ويتفق حجم هذه العملية والتعقيدات التى تنقسم بها مع درجة التمايز أو التفاضل القائم بين الجماعات المختلفة التى تمارس هذه الشعائر . وعلى ذلك فإن

تفسير معنى أى رمز من الرموز يتطلب دراسة السياق العام للأفعال التى تعتبر تلك الفئة المعنية من الشعائر مجرد مرحلة أو خطوة فيها ، كما أنه يتطلب أيضا دراسة السياق الذى تمارس فيه تلك الفئة المحددة من الشعائر - أو حتى أى شعيرة واحدة منها بالذات والسلوك الموجه نحو الرمز .
وقد اقتضى ذلك من تيرنر أن يميز بين ثلاثة مستويات من " المعنى " تبعاً لاختلاف السياقات التى ترتبط بها الأحداث والشعائر .

المستوى الأول هو نوع المعنى الذى يخرج به الباحث من تأويل الأهالى أنفسهم . ويسمى تيرنر هذا المستوى " مستوى تأويل الأهالى Indigenous interpretation " أو قد يشير إليه باختصار بأنه " المعنى التفسيري Exegetical meaning " باعتباره صادراً عن الأهالى أنفسهم . ولكنه يميز هنا بين المعلومات التى يحصل عليها الباحث من الأشخاص الذين يقومون بأداء هذه الشعائر باعتبارهم متخصصين فى ذلك العمل (وإذا يشير إليهم بعبارة Ritual Specialists) وبين المعلومات التى يحصل عليها من الأشخاص العاديين ، وإذا فهو يحذر من الخلط بين التويلات الخاصة التى تكاد تكون وقفاً على فئة معينة من الإخصائيين esoteric ، وبين التويلات العامة الشعبية الشائعة بين عامة الناس exoteric⁽¹⁸⁾ . ويعطى تيرنر لهذه العملية أهمية كبرى ، وهو يتبع فى ذلك - على ما ذكرنا - نصيحة أستاذته مونيكا ويلسون التى كانت توصيه دائماً بأن يطلب رأى المتخصصين والأهالى العاديين على السواء عند تأويل رموز الشعائر التى يقومون بها أو يشاركون فيها⁽¹⁹⁾ .

المستوى الثانى للمعنى هو ما يطلق عليه تيرنر اسم المستوى الإجرائى Operational وهو مستمد من الملاحظة ذاتها ، أى ملاحظة الرموز المستخدمة وما يتصل بذلك من ملاحظة الأشخاص الذين يشاركون فى العملية الشعائرية وسلوك هؤلاء الأشخاص .

أما المستوى الثالث فهو يتعلق بما يسميه " المعنى الموقعى Positional الرمز ، وهو مستمد من علاقة الرمز بالرموز الأخرى التى تؤلف معه كلا واحداً له نمط واضح ، أو حسب تعبيره Pattern and totality (Firth, p. 190) .

ولقد وجد تيرنر أن من الصعب عليه تحليل الرموز الشعائرية دون أن يدرسها على فترات زمنية متصلة ومتتابة وفى علاقتها بالأحداث الأخرى ، لأن الرموز تدخل بالضرورة فى كثير من العمليات الاجتماعية ، كما أنها تعمل -

بشكل أو بآخر - على أن يقوم الناس بتعديل أفعالهم أو التكيف مع هذه الرموز ، مما يعنى فى آخر الأمر أن الرموز الشعائرية عامل مؤثر فى الفعل الاجتماعى ، بل وقوة فعالة فى بعض أنواع النشاط ، وبذلك ترتبط الرموز بمصالح الناس وأهدافهم ورغباتهم ووسائلهم وبغاياهم ، سواء أكانت هذه كلها أموراً واضحة أو يمكن الاستدلال عليها من الملاحظة . (Turner, *The Forest*, pp. 19-20)

ويربط تيرنر الرموز ، وبخاصة الرموز المسيطرة التى تفرض نفسها فى المجتمع dominant بموضوعات الصراع فى ذلك المجتمع ، كما أنه يحرص على أن يبين أن رمزية الشعائر تساعد على تخفيف العداء أو الصراع السافر ، أو قد تدخل عليه بعض التغييرات ، وفى ذلك يذهب إلى حد القول إن أى نوع من الشعائر الكبرى الأساسية التى تبرر وتؤكد أهمية أى مبدأ واحد معين من مبادئ التنظيم الاجتماعى إنما تلقح فى ذلك لأنها (تعطل) أو حتى (تكف) المبادئ العامة الأخرى . وعلى ذلك فحين ننظر إلى أى رمز من الرموز المسيطرة ونعتبره وحدة فى النسق الرمزى الكلى فكثيراً ما يكون هناك نوع من التعارض أو حتى التناقض فى المعانى التى يقدمها ذلك الرمز لنا ^(١٠) .

وينشأ هذا الموقف من نظرة تيرنر إلى الرموز وتعلدها وبخاصة الرموز الكبرى أو الرموز المسيطرة . والواقع أن تيرنر يعطى أهمية بالغة لتعدد جوانب - أو معانى - الرمز الواحد فى الوقت ذاته بحيث يمثل الرمز أشياء مختلفة بل ومتباينة فى السياقات المختلفة أو على المستويات المختلفة من الفهم داخل السياق العام الواحد . ويشير تيرنر إلى هذه الخاصة باسم " تعدد المعانى Polysemy " . فالرمز الواحد يمثل أشياء مختلفة فى نفس الوقت ، كما أن الأشياء التى يرمز إليها ليست كلها من نفس النظام أو المرتبة المنطقية Logical order ولكنها تستخدم من عدة مجالات للتجربة الاجتماعية والتقييم الأخلاقى " .

وأخيراً فإن هذه الموضوعات التى يشير إليها الرمز تتجمع حول أطراف متقابلة ، بحيث نجد أن الموضوعات المرموز إليها هى وقائع وأحداث وحقائق اجتماعية وأخلاقية فى أحد الطرفين - أو القطبين المتقابلين - بينما هى فى الطرف الآخر المقابل حقائق فسيولوجية ^(١١) ، وبذلك يكون التقابل بين القلب الأيديولوجى " والقطب " الحسى " Sensory وذلك فيما يتعلق بالرموز المسيطرة أو الغالبة . فأحد هذين القطبين أو الطرفين المتقابلين يقصد به إذن مبادئ التنظيم الأخلاقى والاجتماعى ، بينما يشير الآخر إلى عناصر الرغبة والإحساس

والشعور وما إليها . وفى هذا الطرف أو القطب الحسى يأتى بوجه خاص تداخل أو تشابك الرمزية مع مظاهر وملامح وخصائص الجسم البشرى التى سبق لغيره من العلماء - من أمثال مارى بوجلاس - الإشارة إليها ^(١٦) .

ويضرب تيرنر مثلا لذلك بالرمزية المتعلقة بأحد أنواع الأشجار عند الإنديمبو ، وهى الشجرة المعروفة باسم " شجرة اللبن Milk tree " نظرا لأنها تفرز سائلا أبيض اللون إذا قطع أحد فروعها . وتحمل شجرة اللبن مكانا بارزا فى كثير من شعائر الانديمبو وفى نسق الرموز عندهم ، لأنها هى الرمز الأساسى الذى تدور حوله شعائر البلوغ لدى الفتيات كما ترمز فى الوقت ذاته إلى لبن الثدي وإلى الانتماء فى خط الأم Matriliney ، بينما يقف نوع آخر من الأشجار ليرمز إلى دم الختان لدى الذكور وإلى الوحدة الأخلاقية بين أعضاء القبيلة من الذكور البالغين تمشيا مع مبدأ الإقامة مع أهل الزوج Virilocality على الرغم من مبدأ النسب الأمومى . فهذه الرموز وأمثالها تربط بين النظامين أو الترتيبين العضوى والأخلاقى الاجتماعى بل وتوحد بينهما ، وتشير بالتالى إلى الوحدة الدينية فى آخر الأمر ، وهى وحدة تعلو وترتفع على كل الصراعات وتتجاوزها ^(١٧) .

ولكن على الرغم من كل ما يقال عن " تعدد المعانى " بالنسبة للرمز الواحد فإن تيرنر يلاحظ فى الوقت ذاته أن علماء الأنثروبولوجيا كثيرا ما يتكلمون عن وجود رموز غير مفهومة ، أو على الأصح يصعب فهمها واستيعابها ، وهو أمر يرفضه هو ، تماما مثلما رفض مالىنوفسكى من قبل فكرة وجود رواسب ثقافية لا معنى ولا وظيفة لها . ومثال شجرة اللبن الذى سبقت الإشارة إليه يوضح ما يريد قوله . فليست الشعائر التى تقام حول تلك الشجرة عديمة المعنى ، بل إنها تتجاوز التفسير الظاهرى حول شعائر بلوغ الفتاة وتخفى وراءها الصراع بين مبدأ النسب الأمومى والإقامة مع أهل الزوج Virilocotity . ويظهر ذلك فى سلوك الأماهى أثناء شعائر البلوغ حيث يقوم نوع من التفرقة والفصل بين الجنسين ويسخر الرجال أثناء الغناء من النساء مما يرمز إلى الصراع أو التنافس بين المبدأين والتنظيمين . ومع أن الأماهى لا يعترفون صراحة بهذه التفسيرات والترتيبات فإن تيرنر يرى أن هذا الموقف الذى يترجم علاقات الصراع يساعد الباحث الأنثروبولوجى على الوصول إلى تفسير أعمق للتنظيم الاجتماعى لدى الانديمبو . وهذا كله يكشف فى آخر الأمر عن موقف تيرنر من التؤوليات التى يقدمها الأماهى والإخباريون ولكنه يؤكد فى الوقت نفسه ضرورة أخذ تفسيرات

الأهالى (المعنى التفسيري) فى الاعتبار وإن كانت قراءة الأنثروبولوجى الخاصة لها أهميتها القصوى لأنها تأخذ الرموز ضمن السياق الاجتماعى العام الذى لا ينتبه الأهالى إليه فى معظم الأحيان^(١١).

(٤)

التمييز بين " العام Public " و " الخاص Private " فى الرموز ، أو بين ما هو اجتماعى وما هو فردى يعتبر من أهم الموضوعات فى البحث الأنثروبولوجى فى مجال الرمزية ، ولذا أثيرت حوله كثير من المناقشات وتعرض له عدد كبير من العلماء . ولا يكاد علماء الأنثروبولوجيا يعطون كثيراً من الاهتمام للرموز الخاصة أو الفردية على اعتبار أنها أدخلت فى مجال علم النفس ، ولذا يركزون معظم جهودهم على الرموز الاجتماعية أو الرموز العامة كى يتمكنوا من تحليل السلوك من حيث هو نسق اتصالى أو نسق للاتصال والتواصل بين أعضاء المجتمع الذين تتحدد العلاقات بينهم بنائياً (Leach, p. 84) . وهذا يثير على أية حال بعض التساؤلات عن طبيعة العلاقة بين الفئتين - أو القطاعين كما تشير إليهما بعض الدراسات - " العام والخاص " فى النسق الرمضى .

(١) فاما إدmond ليتش فإنه يكتفى بأن يميز ببساطة بين ما يطلق عليه اسم " الرموز الاجتماعية العامة Public-Sociological Symbols " وبين " الرموز السيكولوجية الخاصة Private-Psychological Symbols " ويكون بذلك قد حسم مشكلة تحديد مجال كل من نوعى الرموز بل وطبيعة كل منهما ، كما بين ضمناً مناهج دراسة كل نوع أو كل (قطاع) وأخرج الرموز الخاصة (السيكولوجية) من بؤرة اهتمام الأنثروبولوجيا ، وبخاصة الأنثروبولوجيا الاجتماعية المتأثرة بالمدرسة الدوركايمية المعارضة للتفسيرات السيكولوجية والتي تصدر فى ذلك عن المبدأ الدوركايمى الشهير " تفسير ما هو اجتماعى بما هو اجتماعى " . فالتمييز الذى يقيمه ليتش على هذا الأساس يتوخى تحديد " الأطر المرجعية " التى بمقتضاها يدرس الباحث الأنثروبولوجى أو السيكولوجى السلوك البشرى . إذ بينما يهتم علماء النفس فى المحل الأول بسلوك الفرد من حيث هو " كيان متميز Unique entity " - حسب تعبير ليتش - مما يعنى أن السلوك يعتبر " رمزياً " إذا كان ما هو واضح وظاهر يمكن اعتباره تمثيلاً representation لشيء خفى أو مستتر ، وبذلك يكون السلوك الظاهر و " الشيء " الخفى المستتر الذى يمكن استنتاجه مظهرين أو جانبين متكاملين لنفس الفرد . (Leach; Loc.cit)

وعلى العكس من ذلك فإن الباحث الأنثروبولوجي لا يهتم بالفرد individual من حيث هو فرد وإنما ينصب كل همه على دراسة " الأشخاص persons " من حيث هم كذلك ومن حيث يتصرفون كأعضاء في جماعة معينة . فالوحدة التي يتخذها الباحث الأنثروبولوجي أساساً للملاحظة ليست هي الكائن الإنساني المنفرد أو المنعزل أو القائم بذاته ، وإنما هي " العلاقة " التي تربط ذلك الفرد - أو الشخص بالأخرى - بغيره من الأشخاص ضمن إطار اجتماعي معين ، ولذا فإن السلوك الشعائري - مثلاً - يعتبر بالضرورة صورة من صور الاتصال والتواصل بين شخصين أو أكثر ؛ وذلك يعتبر ذلك السلوك الشعائري نوعاً من " اللغة السلوكية " - حسب تعبير ليتش أيضاً . وأول ما يميز هذه " اللغة " هو أن وحداتها الرمزية لها معنى مشترك وموحد ويدركه طرفا عملية الاتصال على ما ذكرنا . فحين يرفع رجل الشرطة يده فإن من المهم أن يفسر الجميع هذه الإشارة نفس التفسير . والرمزية بهذا المعنى تكون " ملكية عامة Puplic Property " كما أنها تتبع أو تصدر ليس من (السيكولوجيا) الخاصة ولكن من قاعدة ثقافية ذات طابع اجتماعي أو ديني أو أخلاقي أو غير ذلك .

وقد سبق أن رأينا أن هذا التمييز بين نوعي الرموز يقوم - في نظر ليتش - على أساس أن الرمزية الخاصة (تفعل) شيئاً ، أي أنها تعبر عن الحالة العاطفية للشخص الذي يؤدي الفعل أو يقوم به ؛ بينما الرمزية العامة (تقول) شيئاً ما فحسب عن واقع الحال أو عن الأوضاع القائمة . ومع ذلك فإنه يبدو أن الرمزية العامة تميل أحياناً إلى أن (تفعل) أشياء معينة أيضاً وأن تغير الوضع القائم بالفعل . ويضرب ليتش لذلك مثلاً بحفلات التتويج في بريطانيا . فحين يضع الملك - أو الملكة - التاج فوق رأسه في حفل رسمي فإن ذلك الفعل (يقول) شيئاً معيناً يؤكد أن " هذا هو الملك " ؛ بينما في حفلات التتويج حين يُضمخ رأس (الملك) بزيت ودهون وعطور معينة ، فإن ذلك الفعل (يفعل) شيئاً معيناً لأنه (يجعل) ذلك الشخص ملكاً . (Leach, p. 85) . وهذا الفعل من شأنه خلق أوضاع جديدة بطريقة غامضة وغير مفهومة تماماً تجعل ليتش يصفها بأنها أقرب إلى فعل السحر منها إلى أي طريقة أخرى مادية ملموسة ؛ إذ من الصعب أن يقول الباحث الأنثروبولوجي شيئاً عما تتضمنه عملية تضمخ الرأس بتلك الزيوت والدهون بحيث " تجعل " ذلك الفعل وسيلة ملائمة " لجعل " ذلك الشخص ملكاً ؛ أي أن من الصعب على الباحث الأنثروبولوجي أن يصل إلى كنه حقيقة

(السبب) فى أن ذلك السلوك يتم بهذه الطريقة المعينة بالذات دون غيرها .
(Leach, p.86)

وقد يمكن توضيح ذلك بطريقة أبسط إذا نحن نظرنا إلى ملابس الحداد . فاللون السائد للملابس الحداد فى المجتمعات الأوربية وكثير من شعوب العالم الأخرى هو اللون الأسود ، أما فى الصين فإن لون ملابس الحداد هو اللون الأبيض . ولكن فى كلتا الحالتين نجد أن الوضع الخاص لأهل الميت يتحدد عن طريق ارتداء ملابس خاصة ؛ ومن الصعب أن نفسر سبب اختيار كل شعب لونها معينا بالذات للدلالة على الحداد . (Leach, p. 102) . فكان السلوك الشعائرى العام يقرر شيئا معينا أيضا ولكن عن (الحالة النفسية) للفاعل . ومع ذلك فالرمزية فى حالة الحداد رمزية اجتماعية عامة ، وليست مسألة فردية خاصة ، كما أن السلوك الذى يبدو أثناء الحداد ليست له علاقة بالانفعالات والعواطف ، وإنما هو سلوك شعائرى تحدده (توقعات) المجتمع أو التوقعات العامة . ويتضح هذا من أنه فى حالة الحداد يتصرف الناس بطريقة معينة نظراً لخضوعهم لالتزامات محددة معينة ^(١١) .

★★★

(ب) كذلك شغلت العلاقة بين الرموز العامة والرموز الخاصة الأستاذ ريموند فيرث Raymond Firth على الرغم من أنه من أتباع المدرسة البريطانية التى تُعنى فى المحل الأول بدراسة النظم والأنساق والبناء الاجتماعى ، كما أنه يعتبر واحداً من أهم الأنثروبولوجيين الذين كرسوا جانباً كبيراً من حياتهم العلمية لدراسة النسق الاقتصادى بالذات ^(١٢) ، ولكنه لم يلبث مع ذلك أن اهتم بدراسة الرموز والرمزية وبخاصة منذ الخمسينات بعد أن صدر له مقال قيم عن العناصر الرمزية فى التنظيم الاجتماعى فى أحد المجتمعات البدائية التى درسها من قبل ^(١٣) ، ثم تنابعت بعد ذلك كتاباته التى يفسر فيها النظم الاجتماعية والعلاقات وبخاصة السلوك الشعائرى تفسيراً رمزياً ، حتى انتهى به الأمر إلى ظهور كتابه الشامل عن " الرموز العامة والرموز الخاصة " الذى أشرنا إليه أكثر من مرة والذى سوف نعتمد عليه هنا اعتماداً مباشراً فى عرض آرائه عن الموضوع .

ولقد كانت إحدى المشاكل التى شغلت ذهن فيرث هى غموض العلاقة تماماً بين نوعى الرموز ، لأن الأنثروبولوجيين لم يفلحوا - فى رأيه - فى توضيح

هذه العلاقة على الرغم من كل ما كتبوه عن الموضوع . وأهم نقطة يجب دراستها لتوضيح هذه العلاقة هي الطريقة التي يؤثر بها أحد النوعين في الآخر بحيث نعرف مثلا كيف تتدخل الرموز العامة في تحديد صور وأشكال الرموز الخاصة ، وكيف تسهم الرموز الخاصة بدورها في تكوين الرموز العامة ، وكذلك الطريقة التي تؤثر بها هذه الرموز الخاصة في الفعل الاجتماعي بوجه عام . فالفصل بين نوعي الرموز هو - في رأي فيرث - فصل تعسفي ولا يمكن أن يكون قاطعا أو حاسما على الرغم من كل ما يقال عن أن كل فئة من فئتي الرموز (العامة والخاصة) تنتمي إلى علم قائم بذاته (الأنثروبولوجيا من جهة وعلم النفس من الجهة الأخرى) .

ويذهب فيرث إلى أن أفضل مجال يمكن أن نتعرف فيه العلاقات المتبادلة بين فئتي الرموز ونوعى الرمزية هو الفن Art .

فالإبداع عند أى فنان يكشف ويعبر عن رؤية خاصة تلعب فيها الرمزية دوراً هاماً أو حتى دوراً حيوياً ، وهذا معناه أن الرموز المستخدمة في العمل الإبداعي هي بالضرورة رموز شخصية وفردية أو حتى متفردة unique وتكشف عن الطابع الخاص بالفنان ، كما أنها تكشف عن قواه التخيلية إن هو أراد أن يثير في المتلقى استجابة قوية ، كما هو الحال مثلا في أعمال بيكاسو . ولكن إذا ظلت هذه الرمزية (خاصة) وفردية تماما طيلة الوقت وبغير مدركة من الناس فإن تأثير العمل (أو الفعل) الإبداعي سوف يضعف تدريجيا إلى أن يختفى تماما بالنسبة للمجتمع (جمهور المشاهدين مثلا) . وهذا معناه أن الاتصال أو التواصل هو أداة هامة للإبقاء على الرمز ذاته ومعناه ؛ أى أنه لا بد من وجود درجة كافية من التواصل بين الفنان وجمهوره حتى يتم الاعتراف برؤية الفنان وإدراك هذه الرؤية ، وحتى يمكن لهذه الرؤية ذاتها أن تثير من ناحيتها رد فعل وجدانيا بل وجماليا أيضا . فالرؤية الخاصة يجب أن تكون إذن على هذا الأساس قادرة على الاتصال والتوصيل والتواصل حتى تصبح رمزية عامة . (Firth, p. 215)

ولكن قد يكون ذلك صحيحا بالنسبة للمجتمع المتقدم الحديث والمجتمع الغربي بوجه خاص على مايقول فيرث ؛ وهو المجتمع الذى ينتمى إليه معظم الأنثروبولوجيين الذين درسوا الرمزية وتناولوا مسألة العلاقة بين نوعي الرموز بالتحليل . إلا أن هذا الموقف يتبدل كلية - أو هو بالأحرى مغاير له تماما بالفعل

- بالنسبة للمجتمع البدائي حيث يهتم الفنان في المحل الأول بعرض الرموز المعترف بها اجتماعيا ، بدلا من أن (يخترع) أو (يبدع) صورا رمزية خاصة به ، بحيث يتعين على المجتمع أن يعمل لإدراكها وفهمها . ومع ذلك فالذي يبدو هو أن ذلك التباين أو الاختلاف هو تباين أو اختلاف ظاهري أكثر مما هو حقيقي ، لأن الفنان البدائي لا يزال - على الرغم من كل شيء - يسهم إسهاما شخصيا . أي أن له إسهاماته الشخصية الفردية التي تعبر عن معالجة خاصة ومتفردة للمادة من كل حصيلة الرمزية المشتركة بين أعضاء المجتمع ؛ تماما مثلما يعتمد الفنان في المجتمع المتقدم الحديث اعتمادا كبيرا على الصور الرمزية السائدة في المجتمع الذي يعيش فيه أو المقبولة فعلا من أعضاء ذلك المجتمع . ولكن ثمة اختلافاً بين الحالين وهو أن الأساس الأوكي المشترك في المجتمع البدائي يكون معروفاً ومعترفاً به بدرجة أكبر وأوضح مما عليه الحال في المجتمع المتقدم الحديث ، لأن رموز الفن البدائي أكثر شيوعاً وانتشاراً بين كل أفراد المجتمع ويشارك فيها كل أعضائه وإذا لا نكاد نجد هناك تلك الثنائية الواضحة بين الفنان والجمهور التي نصادفها في المجتمع الحديث ^(٥٤) .

(٥)

ولقد تعرضت التأويلات الرمزية للفعل الإنساني لكثير من النقد والاعتراض كما أثير حولها كثير من الشكوك . وبعض علماء الأنثروبولوجيا ممن يرفضون هذه التأويلات ويقفون منها موقفاً عدائياً - كما هو الحال مثلاً بالنسبة للأستاذ چارلس ^(٥٥) - يرون أن الوقف الإثنوجرافي المباشر خليق بأن يعطى صورة واضحة وأمينه ودقيقة عن واقع الحياة في المجتمع ، بينما البحث عن " معنى " السلوك قد يؤدي إلى تأويلات يصعب البرهنة على صحتها لأنها كثيراً ما تقوم على دعاوى وافتراضات يصعب إخضاعها للتفسير العلمي الدقيق ؛ وإذا فكثيراً ما تكون هذه التأويلات غامضة وتصفية .

وتقوم التأويلات الرمزية في العادة من افتراض أن كل الأفعال الإنسانية لها دلالات تتجاوز وتتعدى الأغراض الواضحة المباشرة أو (المعلنة) لهذه الأفعال . وقد دفع ذلك بعض العلماء إلى افتراض رؤية الرمز في كل شيء وفي أي شيء ، وبالتالي إلى اعتبار كل الأفعال الإنسانية رمزية وتشير إلى أشياء أخرى غيرها هي نفسها ، وهذا أمر يصعب قبوله - على الأقل في نظر هذا الفريق المعارض من الأنثروبولوجيين . صحيح أن أحد كبار الأنثروبولوجيين المعاصرين وهو الأستاذ

ليتش يقول إن الأفعال الإنسانية التي يبدو أن من الصعب تفسيرها مباشرة كاستجابة عقلانية لموقف معين ، أو التي يبدو أنه ليس لها صلة مباشرة بالوقائع والأحداث والحقائق يمكن أن تؤخذ على أنها ترمز إلى أشياء غير ذاتها ؛ ولكن هذا الموقف (الذى يقفه ليتش) يقتضى من الدارس أن يبحث عن الرمز فقط فى الحالات التى تعجز الملاحظة المباشرة أو التفكير العقلانى عن أن يقدم إجابة مباشرة وشفافية لذلك السلوك . وهذا موقف معقد يرفضه أيضا كثير من العلماء ومنهم جارفى Jarvie الذى يخصص معظم مقاله المشار إليه لنقد نظرية ليتش . (Jarvie, p. 688)

من هنا كان الكثيرون يرفضون النظرة القائلة بأن الأفعال والأقوال يمكن تفسيرها أو فهمها عن طريق البحث عن رمزيتهما " المستترة " أو " الخفية " وتأويل هذه الرمزية . ويساعد الرافضين على التمسك بموقفهم الرافض كثرة أنساق التأويل الرمزي وتباينها وتضاربيها كما يبدو واضحا من التأويلات التى تصادفها فى أعمال علماء من أمثال نوركايم وفرويد ومايونيوسكى وراى كليف براون وليتش وتيرنر ومارى دوجلاس وكثيرين غيرهم ممن لم نعرض لهم فى الدراسة الحالية مثل يونج Jung وإيفى ستروس Lévi-Strauss وپول ريكير Paul Ricoeur^(١٠) . ويسبب هذا التعدد والتباين والتضارب فى أنساق التأويلات الرمزية كثيرا من الحيرة والبلبلة والارتباك لدى الدارسين ، كما أنه يدل دلالة واضحة على صعوبة الاتفاق على نسق واحد يكون مقبولا من الجميع . والأستاذ ليتش يعبر عن ذلك تعبيرا دقيقا وله مغزاه وذلك حين يقول إنه لا يستطيع أن يدافع عن نسق التأويلات الرمزية الذى يقدمه فى كتاباته ، وكل ما فى الأمر هو أنه يجد ذلك النسق طريقا ولذا فإنه يتمسك به . وهذا تبرير يصعب قبوله فى مجال الدراسات العلمية ، ولكنه يدل من الناحية الأخرى على أن كل أنساق التأويلات الرمزية أنساق تفسيرية على ما ذكرنا .

ولقد رأينا كيف يفرق علماء الأنثروبولوجيا بين " الرموز الخاصة " و " الرموز العامة " لكى يصطلحوا بعد ذلك بمشكلة التأثير المتبادل بين نوعى الرموز . كذلك رأينا كيف يتكلم بعض الأنثروبولوجيين عن الرموز المركزة Condensed ذات المعانى العديدة ، وعن الرموز البسيطة ذات المعنى الواحد الفرد Single وعن المشكلات التى تثار حول إمكان وجود رمز له معنى واحد فحسب ، أو إمكان وجود فعل يمكن تأويله رمزيا تأويلا واحدا بسيطا . ولقد رأينا أيضا كيف يعيل

بعض العلماء إلى التفرقة بين فئتين متميزتين - وإن لم تكونا متخارجتين تماما - من الرموز ، وإحدى هاتين الفئتين تدخل في مجال الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية وفيها تؤخذ الرموز على أنها خصائص لمجموعات من الناس أو من النظم أو الأنماط معينة من المواقف ؛ وإذا يتكلم الأنثروبولوجيون مثلا عن " رمزية " النوير أو " رمزية " الأضحية أو " رمزية " السحر والشعوذة ؛ كما قد تستخدم كلمة " رمز " كمترادف لكلمة " عادة اجتماعية " أو " عرف Custom " . فعلماء الأنثروبولوجيا يهتمون في المحل الأول " بالرمزية الجماعية أو الرمزية الجمعية " أو حتى برمزية " البناء الاجتماعي " .

أما الفئة الثانية فإنها أدخل في الدراسات السيكولوجية ، وفيها نجد أن الاهتمام يكون موجها في المحل الأول إلى الصور والأشكال الرمزية لدى الفرد والتي قد لا يشارك فيها الآخرون أو الجماعة ككل . وهنا نجد الحديث يدور حول " رمزية الحلم " أو " رمزية التخييلات والأوهام " وما إليها . وينتمى إلى هذا المجال كثير من جوانب الإبداع في الشعر والفنون الأخرى ، وإذا يعتبر هذا النوع من الرمزية " رمزية شخصية Personal " بل ومسألة خاصة بالفرد بمعنى أن تكون قاصرة على ذلك الفرد المعين بالذات وتحصل مشكلاته الخاصة ، أو قد تتعلق بنظرته هو الذاتية إلى الوسط الذي يحيط به ، أو برؤيته الخاصة للعالم .

(Firth, pp. 207-8)

كذلك لم يتفق العلماء على تعريف واحد للرمز والرمزية . ولقد عرضنا ضمنا في هذه الدراسة لبعض التعريفات وأثرنا أن نترك المسألة عند ذلك الحد وإلى هذه المرحلة ، وذلك على الرغم من كل ما قد يبدو في ذلك من خروج على المألوف في مثل هذه الدراسات التي تدور حول التعريف بأحد المفاهيم . ولكن هذا " التأخير " أو " التاجيل " في عرض التعريفات المختلفة كان القصد منه إظهار الصعوبات التي تكتنف دراسات الرموز والرمزية في الأنثروبولوجيا لدرجة أن الكثيرين من العلماء كانوا يثرون استخدام " المفهوم " مباشرة دون أن يحاولوا تعريفه أو يتعرضوا لمشكلة التعريف كما لو كانت هذه المشكلة غير قائمة أصلا . ولذا فإن معظم الكتابات التي بأيدينا تدور حول أساليب تفسير العلاقة بين الرمز وموضوع الرمز والتفرقة بين أنواع الرموز وما إلى ذلك مما سبقته الإشارة إليه .

وليس أدل على ذلك من أنه كانت قد أقيمت ندوة عن " أشكال الفعل الرمزي

Forms of Symbolic Action " شارك فيها عدد من كبار علماء الأنثروبولوجيا المهتمين بالموضوع وقدموا فيها (أوراقاً) تتفق مع مكانتهم العلمية العالية . وقد كتب أحد هؤلاء العلماء ، وهو ملفورد سبايرو Melford Spiro ، يقول عن الندوة إن كلمة " رمز " لم يرد تحديدها في أى بحث من البحوث التى قدمت فى الندوة ، بل إن أى بحث لم يحاول أن يميز بدقة بين فئة " الرموز " وفئة " غير الرموز " أو بين ما هو رمزى وما ليس كذلك . وعلى الرغم من أن معظم البحوث التى تم عرضها كانت بحوثاً ممتازة فى الأنثروبولوجيا فإن سبايرو لم يستطع أن يتبين السبب فى أن أصحاب تلك البحوث كانوا يتصورون أنهم يقدمون بحثاً فى الرمزية أو حتى يعتبرون بحثهم دراسات فى الرمزية على الإطلاق ^(١) .

ولكن مهما اختلفت التعريفات وتعددت وتضاربت - وهو أمر له ما يماثله فى اختلاف العلماء حول تعريف " الثقافة " - فإن الالتجاء إلى التويل الرمزية يستخدم فى العادة كوسيلة للتغلب على الفجوة القائمة بين " التعبير الظاهرى " الواضح للفعل أو السلوك ، وبين " المعنى الكامن " وراء ذلك السلوك الظاهرى . فقد يفعل المرء أو يقول شيئاً معيناً بينما تدل الملاحظة والاستنتاج على أن هذا القول - أو ذلك الفعل - يجب ألا يؤخذ بظاهره ، وإنما هو يشير إلى شئ آخر ، أو يمثل شيئاً آخر له معنى أعمق من ذلك الفعل أو القول حتى بالنسبة لذلك الشخص نفسه . وحول ملء هذه الفجوة تدور كل البحوث الخاصة بالرموز والتويل الرمزية ، كما يمكن معنى " مفهوم " الرمز والرمزية ، حتى وإن لم يكن هناك تعريف واحد يقبله الجميع واختلفت المداخل والرؤى الخاصة لطبيعة التويلات الرمزية ومجالها .

المواش والمراجع

١ - Robert Redfield, " Relations of Anthropology to the Social Sciences and to the Humanities "; in Kroeber (ed.), *Anthropology Today*, Chicago University Press, pp. 734-5.

٢ - John J. Honigsmann; *The Development of Anthropological Ideas*, The Dorsen Press, Illinois 1976, p. 314.

٣ - أنظر على سبيل المثال أعمال شتايدر التالية :

David M. Schneider; *American Kinship: A Cultural Account*, Prentice-Hall, N.J. 1968; D.M. Schneider and J.M. Roberts; *Zuni Kin Terms*, University of Nabrasca Press, 1956; Schneider and K. Gough; *Matrilinal Kinship*, University

علاوة على مقالات المتفرقة عن القرابة .

٤ - يستمد شنابير - فكرته عن الثقافة من تالكوت پارسونز وإن كان قد تأثر في الوقت ذاته بليفي ستروس دون أن يكون بنائيا بالمعنى الفرنسي للكلمة . (راجع في ذلك مقالنا عن " البناء والبنائية " ، دراسة في المفهومات " ، المجلة الاجتماعية القرية ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثاني ، مايو ١٩٩٠) . وإذا كان ليفي ستروس يقول عن الطوطمية إنه لا يهتم بذلك النظام لمعرفة مدى صلاحية لحم الحيوان الطوطمي للأكل وإنما يهتم به لمعرفة مدى صلاحية النظام لأن يكون موضوعا للتفكير ، فإن شنابير يقول بالمثل إن الأفكار والآراء والتصورات السائدة في المجتمع عن القرابة مثلا لا تتور حول العلاقات البيولوجية ومدى تدخلها في تحديد الزواج وقيام نظم وأنساق القرابة .

Honigmann, *Op.cit.*, pp. 316-17.

٦ - Clifford Geertz, "Thick Description: Toward an Interpretative Theory of Culture", in Geertz; *Interpretation of Cultures*. Honigmann, *Op.cit.*, pp. 316-17.

٧ - Clifford Geertz, "Religion as a Cultural System" in Michael Banton (ed.): *Anthropological Approaches to the Study of Religion*, Tavistock, London 1966, pp. 1-46.

وقد نشر المقال أصلا ضمن منشورات " رابطة الأنثروبولوجيين الاجتماعيين A.S.A. - المجلد الثالث ثم أعيد نشره بعد ذلك في كتابه " توليد الثقافات *Interpretation of Cultures* " الذي سبقته الإشارة إليه " وسوف تكون كل الإحالات هنا فيما يتعلق بهذا المقال إلى صفحات الكتاب الصادر عن " الرابطة " .

٨ - أنظر في ذلك :

Susan Langer; *Philosophy in a New Key*, Harvard University Press, 4th edition 1960; *Philosophical Sketches*, Johns Hopkins, Baltimore 1962; Geertz, *Op.cit.*, p. 5.

٩ - Jonathan Lieberman, "Interpreting the Interpreter"; *The New York Review of Books*, March 15, 1984, p. 39.

١٠ - Clifford Geertz; *Local Knowledge: Further Essays in Interpretive Anthropology*; Basic Books, N.Y., 1983.

١٢ - E.E. Evans-Pritchard; *Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande*, Oxford University Press, London 1937, Honigmann, *Loc. cit.*

١٣ - يقول إيفانز پريتشارد في كتابه " الأنثروبولوجيا الاجتماعية " مشيراً إلى موضوع الشعوذة والعرافين والسحر إن العين الشريرة والعرافة والسحر تؤلف " نسقا مركبا من العقائد والشعائر لن يمكن فهمه تماما إلا إذا نظرنا إليها كلها على أنها أجزاء متساندة في كل واحد متماسكة . ولهذا النسق بناء منطقي يقوم على التسليم أولا ببعض مسلمة معينة ، ثم اعتبار الاستنتاجات والأفعال التي تبني على هذه المسلمات أمورا صحيحة مؤكدة ... وهكذا نجد أن كل جزء من العقيدة يوافق بقية الأجزاء تماما ، وأنها كلها تؤلف صورة واحدة عامة من التفكير الغيبى . وفي مثل هذا النسق الفكري المطلق نجد أنه حين تتعارض التجربة مع العقيدة وتكادها فإنهم يحكمون ببساطة بخطأ التجربة لا العقيدة أو بعدم ملامتها ، أو قد يحاولون

تأويل العقيدة بطريقة تفسر هذا التمازج الظاهري تفسيراً مقبولاً ... وفكرة العين الشريرة تزود الأزدى ليس فقط بفلسفة طبيعية بل وأيضاً بفلسفة خلقية تتطوى في نفس الوقت على نظرية سيكولوجية . ذلك أن المرء قد يمتلك تلك العين الشريرة ولكنها مع ذلك ان تلحق الأذى بالآخرين إلا إذا كان هناك فعل إرادي من جانب الرجل نفسه ، أي لا بد من وجود دافع . ومثل هذا الدافع يمكن دائماً في رغبات الناس وأهوائهم الخبيثة السيئة ... ولا كانت العين الشريرة لا تلحق أذى بشخص ما إلا إذا كان صاحبها يحمل له خشناً ، فإن الشخص الذي يشعر بمرض مثلاً أو يصيبه مكروه يضع أمام العراف أسماء كل أعدائه ، ومن بين هؤلاء الأعداء يعلن العراف اسم الشخص الذي استخدم عينه الشريرة ضد المريض ... (انظر : إيفانز پريتشارد : *الأنثروبولوجيا الاجتماعية* ، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد - منشأة المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٥٨ ، صفحات ١٤٥ - ١٥٠) .

E.E. Evans-Pritchard, *Nuer Religion*, O.U.P. 1956; Geoffrey Parrinder, *Religion in Africa*, Penguin Books, London 1969. -١٤

Raymond Firth; *Symbols: Public and Private*, George Allen and Unwin, London 1973. -١٥

Adam Ferguson; *An Essay on the History of Civil Society*, Edinburgh, 1767. -١٦

١٧- إيفانز پريتشارد : *الأنثروبولوجيا الاجتماعية* ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٤٨ .

Raymond Firth, *Op.cit.*, 93.

-١٨

والواقع أن الاهتمام بالرمزية في القرن الثامن عشر ارتبط بالحركة الرومانتيكية التي لم تكن مجرد نزعة عاطفية بل كانت حركة تشمل كثيراً من الأفكار والمعتقدات المختلفة ، مثل عدم الإيمان بفكرة التقدم المنظم المخطط ، كما كانت تعطي كثيراً من الاهتمام للصراع والمنف والطبيعة والإنسان وتعزف عن تعقيدات المجتمع الإنساني التي تتمثل بوجه خاص في المجتمعات الحضرية وتؤمن بالعودة إلى نقاء الطبيعة وبساطتها كما تتمثل في الرضا ورفض تقاليد المجتمع المتوارثة والاهتمام بالكشف عن قيم الذات من جديد . وتحقيق كل هذه المطالب يحتاج إلى وجود رموز جديدة . وقد اهتمت الرومانتيكية بالبحث عن هذه الرموز في الإبداعات الداخلية للإنسان كما تتمثل في الشعر والأساطير والأحلام وفي بعض مظاهر وقوى الطبيعة . وقد انعكس ذلك بوضوح - على ما يقول الأستاذ فيرث - في عدد من الكتابات ذات الطابع الأنثروبولوجي والتي كانت متأثرة بفكرة " الإنسان الهجومي النبيل The Noble Savage " وهي فكرة توحي بالبساطة والحساسية وما إليهما من فضائل ومزايا تتمثل في الحب البسيط الخالص وفي الحرية والولع بالشعر - انظر : Raymond Firth, *Op.cit.*, p. 94 .

Magdi Wahba; *A Dictionary of Literary Terms*, Librairie du Liban , Beirut 1974, pp. 487-88. وانظر أيضاً :

Guy Michaud; *Message Poétique du symbolisme*, Nizet, Paris 1947, pp. 23-4; -١٩
Firth, *Op.cit.*, p. 94, Magdi Wahba, *Op.cit.*, pp. 551-54.

ويقول مجدى وهب في تعريفه الرمزية إنها " في الأصل : هي كل اتجاه في الكتابة فيه استعمال الرمز إما بذكر الملموس وإعطائه معنى رمزياً ، أو بالتعبير عما هو مجرد من خلال تصورات حسية مرئية كحروف الكتابة ، أو اللوحات الفنية مثلاً " (Wahba, p. 553)
انظر أيضاً مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي " - مجلة عالم الفكر - المجلد السادس عشر ، العدد الثالث ، صفحات ٣ - ٢٨ .

٢٠- وقد يمكن الرجوع في ذلك - على سبيل المثال - إلى الفصل الثالث من كتاب الأستاذ ريموند فيرث الذي سبق الإشارة إليه ، وبخاصة إلى الصفحات ٩٢ - ١٠٢ ، ومع ذلك فقد يحسن الإشارة هنا إلى أعمال أحد كتاب النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو جاك أنطوان ديلور Jacques Antoine Dulaure (١٧٥٥ - ١٨٢٥) الذي أبدى اهتماما كبيرا بالدراسات التاريخية والكلاسيكية على الرغم من أنه بدأ حياته مهندسا . ولا يكاد ديلور يكون معروفا لدى معظم الأنثروبولوجيين على الرغم من اهتماماته الواسعة بالدين البدائي وبيعض العبادات الشائعة لدى الجماعات البدائية وفي المجتمعات القديمة مثل الفتشية Fetishism وتقديس الجنس وما يطلق عليه أحيانا اسم Phallic Cult . وكان ديلور ينسب على الكتاب السابقين عليه المغالاة والمبالغة في دراسة الميثولوجيا والقصص الخرافية بدلا من الاهتمام بدراسة الممارسات والطقوس التي تتضمنها مختلف العبادات والديانات مما أوقعهم في خطأ اعتبار الآلهة والمعبدات مجرد رموز وكان ديلور يرى أن الرموز ليست مجرد أشياء طبيعية وإنما هي أعمال فنية . فالرمز هو صورة لشيء قابل للتمثيل كما أن له في الوقت ذاته علاقة واضحة بشيء آخر لا يمكن تمثله أو تصويره . ونظرا لأن الصورة تعتبر صلا فنيا فإن الرمز يعتبر هو أيضا عملا من أعمال الفن . وأنه لكي ندرك أو نتصور الرمز فلا بد من أن يكون لدينا معرفة كاملة عن الشيء الذي يراد الرمز إليه ، وإلا لما كان الرمز دقيقا . وهذه المعرفة تفترض أولا الشعور بالحاجة إلى هذه الرموز . كما أن هذه المعرفة التي تقوم على تقدير وفهم العلاقات بين الأشياء لا تتوفر للإنسان (الهنجي) أو الإنسان (البدائي) بوجه عام . ومن هنا فإن العلماء الذين يعتقدون أن الإنسان البدائي كان يلخص مظاهر الطبيعة المختلفة على أنها رموز كانوا - في رأيه يستطون عليه أفكارهم الشخصية هم أنفسهم . وهذا الرأي يشبه رأي إيفانز بريتشارد حول موقف الأزاندي من الشعوة والسحر - أنظر مقالنا : " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي " ، صفحة ١٠ - أنظر أيضا : Firth, Op.cit., pp. 97-8

٢١- راجع مقالنا عن : " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي " - مرجع سبق ذكره ، صفحة ٥٩١ . أنظر أيضا كتاب إيفانز بريتشارد " الأنثروبولوجيا الاجتماعية " - الترجمة العربية صفحات ٥١ وما بعدها وكذلك كتاب : Raymond Firth, Op.cit., p. 104

٢٢- قام مورجان ببحوثه العقلية بين جماعات الإيروكوا من الهنود الحمر وسجل ذلك في كتابه عن " عصبية الهو - دي - ساو - ني - ايروكوا The League of the Ho-dé-sau-née, Iroquois " الذي اشتهر باسمه المختصر " عصبية الإيروكوا The League of the Iroquois " (١٨٥١) وقد أعطى كثيرا من الاهتمام لدراسة السمات المتعلقة بالكلب الأبيض احتقالا بالسنة الجديدة عندهم في منتصف الشتاء . وقد رفض مورجان كل التفسيرات السابقة لهذه الطقوس والتي كانت تذهب إلى أنها ترمز إلى التكفير عن الذنوب والاثام التي ارتكبتها أعضاء القبيلة خلال العام المنصرم ، ولذهب هو إلى أن هذه الطقوس هي رمز لصعود - أو إرسال - روح الكلب إلى السماء كرسالة شكر إلى الله على المحصول الوفير الذي حققته القبيلة ، ويعزز مورجان رأيه في ذلك بأن الكلب حيوان أمين ومخلص وخير من يحمل الرسالة بأمانة - راجع مقالنا عن " لويس مورجان والمجتمع القديم " - مجلة تراث الإنسانية - المجلد التاسع - العدد الأول ، ١٩٧٠ وكذلك مقالنا السابق لذكره عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي " - صفحة ١١١ .

٢٣- يذهب بول بوهانان Paul Bohannan في المقدمة التي كتبها للطبعة الجديدة لكتاب تايلور عن " بحوث في التاريخ المبكر للجنس البشري Researches into the Early History of Mankind " الذي صدر في الأصل عام ١٨٦٥ إلى أنه " كتاب عن تاريخ وعمليات الرمزية

٢٤- قام تايلور ببعض الدراسات الميدانية في المكسيك وسجل ملاحظاته في كتاب بالعنوان " *Ana-huac* " وهو كتاب لم يعد يقرأه إلا المتخصصون . وعلى أية حال فإن أراءه عن الرموز توجد في الأغلب في كتاب " *الثقافة البدائية* " ويمكن الرجوع في ذلك بشكل عام إلى الفصل الرابع من الكتاب ، كما يمكن الرجوع أيضا إلى صفحات ١١٦ وما بعدها من الجزء الأول وصفحات ٣٦٢ وما بعدها من الجزء الثاني . ويمكن للقارئ أن يجد مزيدا من المعلومات عن هذا الموضوع في كتابنا عن " تايلور " مجموعة توابع الفكر القريى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٥٧ وبخاصة الصفحات ٢٢٠ وما بعدها . ومقالنا عن " الرموز والأسطورة والبناء الاجتماعي " صفحات ١١ - ١٢ . راجع أيضا : 113-14 : Firth, *Op.cit.*, pp.

٢٥- الواقع أن أول من استخدم هذا المصطلح (الذى يترجم عادة تصورات جمعية أو تمثيلات جمعية) هو عالم الاجتماع الفرنسى لوسيان بريل Lucien Lévi-Bruhl الذى ارتبط اسمه بتعبير أو مصطلح " العقلية السابقة على المنطق Mentalité Prélogique " وهو مصطلح أثار كثيرا من النقد والجدل . وكان لبريل معنى من " التصور الجمعى " أو " التمثيل الجمعى " الرموز والمفاهيم التى لها نفس المعنى - وإن يكن بدرجات متفاوتة - بين كل أفراد الجماعة القبلية الواحدة ، لأن العقلية البدائية فى نظره تعمل وفق ما أسماه بـ "قانون أو مبدأ المشاركة" .

٢٦- انظر مقالنا عن " الرموز والأسطورة والبناء الاجتماعى : مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٢ .

٢٧- Franz Boas, *Primitive Art*, Constable, N.Y. 1935, pp. 64-143.

ومما يدل على ذلك أن الكتاب الذى يقع فى ٢٥٦ صفحة يضم ٢٠٨ رسما توضيحيا وتخطيطيا فى النص بالإضافة إلى الشروح التى تكشف عن الدلالات الرمزية فى تلك الأعمال الفنية .

٢٨- Honigmann, *Op.cit.*, p.; Firth, *Op.cit.*, p. 131.

٢٩- Emile Durkheim, *Les Formes élémentaires de la vie religieuse*, Alcan, Paris 1912, pp. 23, sqq. (English Translation, by Joseph Ward Swain; *The Elementary Forms of the Religious Life*, Colliers Books, N.Y. 1961).

ويقول دور كايم فى ذلك : " إن ثمة قانونا عن أن العواطف التى يثيرها فى نفوسنا أحد الأشياء تربط نفسها إلى الرمز الذى يمثله هذا الشيء . فاللون الأسود بالنسبة لنا هو علامة الحداد كما أن يثير فينا انطباعات وأفكارا حزينة . وتقل هذه العواطف ينجم ببساطة عن أن فكرة الشيء وفكرة الرمز الذى يدل عليه ترتبطان معا فى أذهاننا ارتباطا قويا مما يترتب عليه أن الانفعالات التى يثيرها أحدهما (الشيء أو الرمز) تمتد بالضرورة إلى الآخر وأن نستطيع تفسير هذه العواطف لأنفسنا إلا عن طريق ربطها بشئ ملموس ندرك وجوده وحقيقته إبراكا قويا " (صفحة ٢٥١ من الترجمة الإنجليزية) انظر ترجمة كاملة لهذا النص المهم من رأى دور كايم فى الرمزية فى مقالنا عن " الرموز والأسطورة والبناء الاجتماعى " - مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٥ .

٣٠- A.R. Radcliffe-Brown; *The Andaman Islanders*, Cambridge University Press, 1931.

٣١- Redcliffe-Brown, "Taduo" in Id., *Structure and Function in Primitive Society*, Cohen and West, London 1950, p. 143.

Victor W. Turner; *The Forest of Symbols: Aspects of Ndembu Ritual*; Cornell University Press, Ithaca 1964 (6th Paperback 1982) -٢٢

Victor W. Turner; *The Ritual Process: Structure and Anti-Structure*, انظر أيضا : Penguin Book, London 1969.

S.F. Nadel; *Foundations of Social Anthropology*, Cohen and West, London 1951, See also, Nadel; *The Theory of Social Structure*, Cohen and West, London 1952. -٢٣

وقد ظهر هذا الكتاب الأخير بعد وفاته بعام . ويقدم الكتابان آراء جديدة وصيقة من مكونات البناء الاجتماعي والمداخل والمستويات التي يمكن تحليله في ضوءها وهي المستويات الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية وتداخل هذه المستويات بعضها في بعض وتقاطعها معا ، كما يبرز أهمية دراسة ' الأنوار ' roles مع إلقاء أضواء جديدة على عدد من المفاهيم الشائعة في الكتابات الأنثروبولوجية مثل مفهوم الثقافة والمجتمع والنظم institutions والنمط pattern والصيغة configuration وروح الجماعة ethos وعقل الجماعة أو فكر الجماعة eidos وهي مفاهيم يصادفها الباحث في الكتابات والأنبيات حول الرمز والرمزية وروية العالم وغيرها من الدواخل (الجديدة) في تحليل المجتمع والثقافة . ومن هنا تجيء أهمية نادل الذي تمتع كتاباته إلى مزيد من العناية والاهتمام ، خاصة وأنه حاول تطويع المادة الإثنوجرافية التي قام هو نفسه بجمعها من دراساته الميدانية في بعض المجتمعات الإفريقية لأرائه وأفكاره النظرية الخاصة بطريقة لا نكاد نجد لها نظيرا في الأعمال النظرية الأخرى .

S.F. Nadel, *A Black Byzantium: The Kingdom of Nupe in Nigeria*, O.U.P. 1942, -٢٤
pp. 128-30, Id.; *Foundations of Social Anthropology*, Op.cit., p. 39; Firth;
Op.cit., p. 169; Victor W. Turner, *The Ritual Process*, Op.cit., p. 9.

Mary Douglas; *Natural Symbols: Exploration in Cosmology*, Barrie and Rock-
liff, London 1970; *Purity and Danger: An Aalysis of Concepts of Pollution and*
Taboo, Routledge and Kegan Paul (R.K.P.), London 1966. -٢٥

-٢٦ أنظر على سبيل المثال :

"The Lele of the Kasai " in D. Forde (ed.) *African Worlds*, O.U.P., London 1954; " Animals in Lele Religious Thought", in Jhon Middleton (ed.): *Myth and Cosmos: Readings in Mythology and Symbolism*, Natural History Press, N.Y. 1967; "Deciphering a Meal" in *Myth, Symbol and Culture, Daedalus*, Winter 1972.

وذلك بالإضافة إلى عدد آخر من المقالات المتفرقة التي جمعتها بعد ذلك ونشرتها في شكل كتاب بعنوان : *Implicit Meanings: Essays in Anthropology*, R.K.P., London 1975.

Mary Douglas , *Natural Symbols*, Op.cit.; Honigmann, Op.cit., p. 319. -٢٧

Mary Douglas , *Natural Symbols*, Op.cit.; " The Lele of Kasai " in D. Forde (ed.) *African Worlds*, Op.cit., "Couvade and Menstruation: The Relevance of Tribal Studies " in Mary Douglas, *Implicit Meanings: Essays in Anthropology*, Op.cit., pp. 60-72. Ibid; "Do Dogs Laugh ? A Cross-Cultural Approach to Body Symbolism", pp. 83-88; Honigmann, Op.cit., p. 320. -٢٨

Mary Douglas, *Natural Symbols*, p. XIV, Firth, Op.cit., pp.59-61. -٢٩

Mary Douglas, "Do Dogs Laugh" in *Implicit Meanings*, Op.cit., p. 83. -٣٠

C.M. Turnbull; *The Forset People*, Chatto and Windus, London 1961; Francis -٤١
Huxley; *The Invisibles*, Hart-Davis, London 1966.

Mary Douglas , " Do Dogs Laugh", *Op.cit.*, p. 85. -٤٢

Edmund Leach; *Political Systems of Highland Burma*, Bell, London 1959; -٤٣
Firth, *Op.cit.*, p. 167.

E. Leach; "Magical Hair", in Jhon Middleton (ed.), *Myth and Cosmos*, *Op.cit.*, -٤٤
p. 78.

Leach, "Magical Hair", pp. 78-9; Firth, *Op.cit.*, p. 208. -٤٥

انظر أيضا مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي " وقد سبقت الإشارة إليه ،
صفحات ١٦ - ١٨ .

Clifford Geertz, " Blurred Genres: The Refiguration of Social Thought", in -٤٦
Geertz; *Local Knowledge*, *Op.cit.*, p. 27.

Firth, *Op.cit.*, p. 190 and p. 198. -٤٧

V. Turner; *The Forest of Symbols*, *Op.cit.*, p. 51. -٤٨

Ibid, p. 20. -٤٩

Turner, *Ritual Process*, *Op.cit.*, p. 48. -٥٠

Turner, *The Forest of symbols*, *Op.cit.*, p. 49. -٥١

والواقع أن تيرنر في كتابه عن (غابة الرمز) يرى أن الخصائص الأيمبريقية الكبرى المميزة
للمرئز السائدة المسيطرة تستمد من التصنيفات الخاصة بالمعلومات الوصفية المناسبة
vant . وهذه الخصائص هي التركيز Condensation ثم توحيد المعاني المتضاربة
of a disparate meaning في صياغة رمزية واحدة وأخيرا استقطاب المعنى .

Turner, *The Forest of Symbols*, p. 30. -٥٢

Turner, *Ritual Process*, *Op.cit.*, p. 49. -٥٣

Ibid, pp. 40-43. -٥٤

جاء هذا الاعتراف قبل ظهور كتاب *The Forest Symbols* بسنة كاملة وذلك في غضون مقاله
"Colour Classification in Ndembu Ritual", in Michael Banton (ed.);
Anthropological Approaches to the Study of Religion, A.S.A. Monographs No.
3, Tavistock Publications, 1966.

انظر أيضا :

Turner, " *The Forest of Symbols*, *Op. cit.*, p. 39; Firth, *Op.cit.*, p. 192.

-٥٥- قد يمكن فهم هذه التفرقة إذا نحن نظرنا إلى الممارسات التي تتم في مصر في حالة الموت .
فالمرأة ترتدي ملابس الحداد السوداء وتتصرف بطريقة معينة تخضع فيها لالتزامات دقيقة
لأن المجتمع (يتوقع) منها أن تسلك بهذه الطريقة المحددة حين تموت (حمايتها) مثلا ، حتى وإن
لم تكن تحمل نحوها كثيرا من الود والمحبة ؛ ولكن حين يموت طفلها الرضيع فإنها لا تلبس
ملابس الحداد السوداء - على الأقل لنفس الفترة - على الرغم من أن علاقتها بالمطفية

بطلها الوليد تكون أقوى وأعمق . فالمجتمع (لا يتوقع) منها أن تحد عليه لنفس الفترة بنفس الظاهر أو أن تخضع لنفس الالتزامات .

٥٦- انظر على سبيل المثال أعماله التالية :

Primitive Economics of the New-Zealand Maori, Routledge 1929 (1959); *Primitive Polynesian Economy*, Routledge, London 1939 (1965), " Themes in Economic Anthropology: A General Comment "; in *A.S.A. Monographs*, No. 6, Tavistock, London 1967; " Methodological Issues in Economic Anthropology ", *Man*, 1942, No. 7, etc.

Raymond Firth, "Anuta and Tikopia: Symbolic Elements in Social Organisation"; *Journal of Polynesian Society*, 1954, 63, pp. 87-131. -٥٧

٥٨- راجع في ذلك مقالنا عن : "الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي" - مرجع سبق ذكره ، وكذلك مقالنا عن " الظاهرة الإبداعية " - مجلة عالم الفكر .
انظر أيضا Firth, *Loc. cit.*

I.C. Jarvie, " On the Limits of a symbolic Interpretation in Anthropology "; *Current Anthropology*, Vol. 7, No. 4, Dec. 1946, pp. 679-702. -٥٩

٦٠- انظر في ذلك مثلاً كتاب بول ريكيير عن " تضارب التفسيرات " *The Conflict of Interpretations* Northwestern University Press, 1974.

وفي هذا الكتاب يذهب ريكيير إلى أن الرمز هو أي بناء للدلالة يشير إلى معنيين أحدهما مباشر وحرفى والثاني معنى غير مباشر ومجازي ويصف المعنى الأول بأنه المعنى الأصلي بينما الثاني هو معنى " ثانوي " يمكن إدراكه فقط من خلال المعنى الأول . وبذلك يرى ريكيير أن الرمز تعتمد على ما يسميه " فائض المعنى " الموجود أو الكامن في عملية الدلالة -Signification (انظر صفحتي ١٢ -١٣ من كتاب ريكيير) .

٦١- نشر تعليق ملفوردي سبائرو في :

Robert C. Spencer (ed.); *Forms of Symbolic Action: Proceedings of the American Spring Meeting of American Ethnographic Society*; University of Washington Press, Seattle, 1969.

انظر أيضا مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي " - مرجع سبق ذكره ؛ وكذلك كتاب الأستاذ ليرث : Firth, *Op.cit.*, p. 54, note. 1 .

Abstract

SYMBOLS AND SYMBOLISM:

A Study in Concepts

Ahmed M. Abou-Zeid

Although symbols have attracted the attention of scholars and anthropologists since the 18th Century (e.g. Ferguson in the 18th Century; Tylor and Morgan in the 19th Century, Boas, Malinowski, Radcliffe-Brown, Evans-Pritchard and many others early in the 20th Century, etc.), they became a major field of Anthropological investigation only since the sixties and mainly at the hands of American Anthropologists like Schneider, Geertz, Horton and a few others. Similar interest in the study of symbols and symbolism developed in Britain at the hands of Mary Douglas, Leach and Victor Turner and in France under Lévi-Strauss, to mention only a few names. Most of these scholars identify symbols with culture which is generally conceived of as a system of meanings. Symbols are consequently conceived of as referring to the way people view things in the World around them. The symbols of a certain society comprise a number of systems which together constitute the whole culture. The importance of systems of significant symbols in the explanation of culture is emphasized by these scholars and a number of "theories" about systems of Symbolic Interpretation have emerged as a result. But the general doctrine of Symbolic Interpretation has never been clearly or explicitly stated. It is generally held by "Symbolic" Anthropologists that all human actions have a significance beyond manifest purposes, i.e. they symbolise something else or stand for something else. Yet this is not taken as a strict and exact definition which is accepted by all anthropologists, and the available definitions reveal a certain degree of vagueness and arbitrariness.

Most of the available anthropological "symbolic" writings try to "read" the symbolism of rituals, religions, ceremonies and myths. Some of them try, however, to "read" the symbolism of social structures. Nevertheless, the "values and limits of Symbolic Interpretation" is sometimes contested by sceptical scholars who assume that the "approach of looking for symbolic meanings adds unfruitful complication to anthropology, is fundamentally arbitrary, and is morally dubious" as I. C. Jarvie puts it, perhaps rather forcefully.

العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا

عادل عازر *

يبدأ المقال بمناقشة مفهوم العدالة الاجتماعية في التراث ، ويتناول أبعاده الثلاثة ، ثم يتصدى لدراسة وتحليل المفهوم الذي اعتنقه الدستور المصري . ويشير المقال إلى أن الدستور قد أخذ بمعايير متعددة تحقيقاً للعدالة بين المواطنين، وذلك بما يتلقى وطبيعة الحقوق موضوع المعالجة، وحسب التوجهات السياسية المنشودة . ويتناول المقال حق التعليم ، ويبين سراب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وعدم ملاحه هذا المبدأ لتحقيق العدل للفئات الدنيا . ويستعرض توصيات منظمة اليونسكو في هذا المجال ، ثم يتناول بالتحليل استراتيجيات التعليم في النظم المقارنة في مجال تحقيق العدالة للفئات الدنيا .

عبر قرون من الكفاح الشعبي ضد الطغیان ، ومن الثورات الإنسانية ضد اغتصاب القلة لحقوق الكثرة ، اكتسبت الشعوب خبرات إنسانية ، لم تذهب هباء ، بل تبلورت من خلال تشكيلات وطنية ودولية ، وأرست مجموعة من القيم والمبادئ تمثل في جملتها ملامح الحياة المتحضرة ، إذ تعترف بقيمة الإنسان ويحقه في حياة كريمة في ظل تنظيم ينشد العدالة الاجتماعية .

وبذلك أصبحت العدالة الاجتماعية قيمة إنسانية يحتمك إليها في كفالة الحقوق وفي تنظيم العلاقات الاجتماعية . ومع ذلك فقد يختلف مضمون السياسات التي تضعها الدول في إطار تصور معين ينشد العدالة الاجتماعية . وذلك أمر طبيعي إذ أن مضمون السياسات يتشكل وفقاً للتوجهات الفلسفية والأيدولوجية التي تعتنقها كل دولة . ويضاف إلى ما تقدم اعتبار آخر ، فمع أن جانباً من الحقوق الإنسانية يمثل قيماً ومبادئ راسخة ، إلا أن التطور البشري قد أضاف ، وما زال يضيف ، عناصر وقيماً متجددة يثرى بها التراث الإنساني سعياً إلى سعادة الإنسان وخير البشرية^(١) .

* مستشار (أستاذ قانون) ورئيس قسم بحوث التعليم والقوى العاملة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناحية .

المجلة الاجتماعية الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الرابع عشر ، ١٩٩٠

ورغم وحدة المبدأ ، فإن الاختلافات الأيديولوجية بين الدول قد أدت إلى تباين في البنى الاجتماعية ، وإلى مغايرة في مضامين السياسات التي تضعها ، مما أسفر عن اختلاف في قدر العدالة الذي تحقق بالفعل في كل مجتمع .

ويصدق ما تقدم على سياسات التعليم التي تتبعها الدول ، فمع التزام كل دولة بكفالة حق التعليم لكل مواطن ، إلا أن كفالة الحق تتأثر فعليا بما تقرره الدول من سياسات ومعتقدات من معايير ومبادئ تتضمنها تلك السياسات .

ويقتضى البحث في قدر العدالة الذي تكفله السياسة التعليمية في مصر ، البدء ببيان بعض المفاهيم ، فنبين أبعاد مبدأ العدالة الاجتماعية ثم نتصدى لتحليل مفهوم العدالة في الدستور المصري لعام ١٩٧١ ، وأخيرا نجرى دراسة نقدية للعدالة في السياسة التعليمية .

أولا : أبعاد مبدأ العدالة الاجتماعية

ما زال الأساس الذي وضعه أرسطو لمفهوم العدالة الاجتماعية ، مؤثرا في الفكر العالمي إلى يومنا هذا ، وذلك رغم تطور هذا المفهوم . فقد نبه أرسطو إلى أن لب العدالة الاجتماعية هو تحقيق المساواة بين الأفراد في حالة التماثل ، والمغايرة في المعاملة في حالة الاختلاف ، أو عدم التماثل^(١) . ومع تطور الفكر في ضوء تراكم الخبرات الإنسانية ، نبه بعض الكتاب إلى عدم كفاية المفهوم الذي اعتنقه أرسطو ، وذهبوا إلى أن تعريفه للعدالة يقتصر على الجانب الشكلي في المساواة ، فلا يتناول مضمون الحقوق التي تكفلها الدولة للأفراد عند التماثل ، ومضمون تلك التي تكفل عند المغايرة ، ولذا يقرر هؤلاء الكتاب أن للعدالة الاجتماعية بعدين : بعد شكلي وبعد موضوعي . ونرى أن للعدالة بعدا ثالثا ، وهو البعد التنفيذي ، ونتناول ذلك بقدر من التفصيل .

١ - البعد الشكلي

يكفل المساواة وعدم التحيز بين الأفراد . وقد عبر عن هذا البعد أرسطو ، كما أسلفنا ، بالقول بالمساواة بين الأفراد في حالة تماثلهم ، وبالمغايرة بينهم في حالة اختلافهم .

٢ - البعد الموضوعي

لا يكفي القول بأن الأفراد متساوون في الحقوق ، إذ أن هذا المبدأ لا يعين في كيفية

توزيع مضمون الحقوق الإنسانية بين الأفراد والفئات المتعددة . ولذا يبغي القائلون بوجود بعد موضوعي للعدالة ، التوصل لوضع معايير تعين في توزيع مضمون الحقوق الإنسانية ، وذلك في إطار يحترم البعد الشكلي في العدالة .

ومع اختلاف الدول ونظمها فيما تعتنقه من معايير ، وفيما تتبعه من أساليب وإجراءات ، وذلك في إطار السياسات التي تضعها لكفالة وتوزيع الحقوق ، إلا أن هناك قاسما مشتركا بينها ، إذ تسلم بأن كفالة الحقوق أو توزيعها بين الأفراد يتم بمراعاة معيارين : لكل حسب كفايته ولكل حسب احتياجه ^(٣) . أي أن يراعى في توزيع الحقوق كفاية الشخص واحتياجاته (نوعا وكما) . وتختلف النظم فيما تتبعه للتوفيق بين المعيارين ، وفيما تذهب إليه بعضها من ترجيح لأحد المعيارين في كفالة بعض الحقوق .

ومع حتمية التسليم بوجود اختلافات في الرؤى بين الدول والنظم المختلفة ، إلا أن الجهود الدولية تسعى إلى إرساء المبادئ التي تكتسب تأثيرا متزايدا بين الأعضاء في المجتمع الدولي .

وبتحليل مضمون تلك الحقوق يتبين أنها تسعى إلى تحقيق العدالة بين الأفراد ، وأن الهدف المشترك لمضمون هذه الحقوق يتمثل في المبدأ التالي : إن حقوق الإنسان تشترك في سعيها إلى تنمية قدرات الإنسان لكي يتمكن من التحكم في مقدرات حياته ، ولكي يصبح قادرا على التنمية الذاتية ، متفاعلا مع غيره في المجتمع على أساس من المشاركة والاحترام المتبادل ^(٤) .

وتطبيقا لهذه الرؤية فإن مبادئ العدالة تقتضى ألا يترتب على تقديم المساعدة للعاجز أو المحروم ، دعم لوضعه المتدنئ بحيث يصبح متلقيا سلبيا ، ومعتمدا على الغير . وإذا يقال أن العدالة تقتضى الدعم الإيجابي الذي يؤهل الشخص المحروم لكي يصبح فاعلا ، مستقلا ، ومتحكما في مقدرات حياته .

٣ - البعد التنفيذي

ومع أن التراث النظري يقتصر عادة في معالجته لمفهوم العدالة الاجتماعية على البعدين الشكلي والموضوعي ، إلا أننا نرى أن للعدالة بعدا ثالثا يتمثل في أسلوب التنفيذ والأهداف التي ينشدها القائلون عليه ، فتظهر الدراسات والخبرات العملية أن التوزيع الفعلي ، أي كفالة مضمون الحق ، كثيرا ما يجافى مبادئ العدالة ، وذلك بالمخالفة لشقها الشكلي ، أو الموضوعي ، أو الشقي معا . وقد يكون الخل

فى التنفيذ راجعا للإعمال فى الأداء أو لعدم الكفاة أو عدم تحمل المسئولية أو غيرها من الأسباب .

أما الصورة الأكثر خطورة ، فتتمثل فى الاختلال المقصود فى كفاة الحقوق، بغية الالتفاف حول الحقوق المقررة للأفراد ، وذلك للحيلولة دون توزيع مضمون الحقوق بأسلوب مستتر يتجنب المواجهة . وتسجل البحوث ^(٩) اتباع بعض النظم أساليب متعددة للحيلولة دون توزيع الحقوق بالمخالفة لمبادئ العدالة الاجتماعية . وفى تبرير عدم التنفيذ قد يقال أنه يتم تدريجيا أو مرحليا أو جغرافيا أو حسب أولويات تتقرر .

وقد يتبع أسلوب آخر يستهدف الحد من طلب المستحقين لحقوقهم ، وذلك بعدم الإعلان عن الحق ، أو بعدم التوعية به . وقد تتطلب الجهة الإدارية إجراءات مطولة أو معقدة ، تحد عمليا من إمكانية المطالبة . وقد تلجأ الجهة الإدارية إلى استعمال سلطتها التقديرية للحد من التوزيع . وتلجأ فى بعض الأحيان إلى فرض رسوم للمطالبة بالحق أو للحصول عليه . وقد تلجأ الجهة الإدارية إلى خفض مستوى الخدمة التى تؤديها ، وبذلك تنخفض التكلفة أو ينفذ المستحقون عن المطالبة بالخدمة .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، نرى أن البعد التنفيذى قد يؤدى إلى إحداث تغيير جوهري فيما يكفل فعلا من مضمون الحقوق ، وبالتالي الحيلولة دون تحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانيا ، مفهوم العدالة الاجتماعية فى الدستور المصرى

يتضمن الدستور المصرى الصادر فى سنة ١٩٧١ إشارات عديدة لمبدأ العدالة الاجتماعية ، ورد بعضها فى عبارات صريحة ، وجاء بعضها الآخر متضمنا فى صياغات تكفل المبدأ ضمنيا . وفى المواضع التى تضمنت إشارات صريحة ، لم تكن الصياغة والعبارات المستخدمة للتعبير عن المبدأ موحدة . ولذا نرى أن الأمر يدعو إلى التعرف على المنهج الذى اتبعه الدستور فى معالجته لهذا المبدأ ، مع بيان مقصد الدستور من المغايرة فى الصياغة ، وقدر العدالة الذى يكفله فى كل حالة .

منهج الدستور في كفالة العدالة

لجأ الدستور إلى صياغات متعددة في معالجته لمبدأ العدالة الاجتماعية . فصاغ بعضها في شكل مبادئ عامة تراعى بصدد كفالة الحقوق وتوزيعها على الكافة ، هذا في حين وردت بعض الإشارات لمبدأ العدالة في مواضع متعددة من الدستور بصدد كفالته لحق إنساني بعينه .

ويعود اختلاف المعالجة أو الصياغة إلى أسباب متعددة ، من بينها اختلاف طبيعة الحق المقرر أو لاعتبارات المواصاة . وقد تنشذ الصياغة تحقيق قدر أكبر أو أعق من العدالة وذلك حسب التفصيل الذي سنبينه فيما يلي :

١ - أورد الدستور مبدئين عامين متفرعين من مفهوم العدالة الاجتماعية . ويتضمن كل مبدأ مضمونا مغايرا يتفق وطبيعة طائفة من الحقوق الإنسانية .

أ - في باب الحريات والحقوق والواجبات العامة ، يقرر الدستور أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . (مادة ٤٠) .

ب - وفي الباب المخصص للمقومات الأساسية للمجتمع ، يقرر الدستور مبدأ عاما تلتزم الدولة بمقتضاه بكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين (مادة ٨) . ولنا عود لمضمون هذا المبدأ فيما بعد .

٢ - وقد يختلف المنهج المتبع في تقرير مبدأ العدالة بحسب طبيعة الحقوق المقررة في بعض أبواب الدستور ، وقد تتقرر وفقا لاعتبارات المواصاة ، ويتبين ذلك من الأمثلة التالية :

- في مجال بيان المقومات الاجتماعية للمجتمع ، يقرر الدستور وجوب تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي . ويحيل الدستور في كفالة هذه الغاية - إلى جانب أغراض اقتصادية أخرى - إلى خطة التنمية ، إذ يقرر أن هذه الغايات تكفلها خطة التنمية الشاملة للاقتصاد القومي (مادة ٢٣) .

- وفي معالجة مسألة يقرر الدستور " يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية " (مادة ٣٨) .

ومن الواضح أن طبيعة المجال في الحالتين (توزيع الدخل القومي ، والنظام الضريبي) ، بالإضافة إلى الاعتبارات العملية ، قد اقتضت اتباع هذا المنهج في تقرير العدالة .

٢ - وقد لا يقتصر الدستور على مجرد الإشارة إلى مبدأ المساواة أو مجرد التكليف بمراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية ، فقد ينشئ تحقيق قدر أكبر أو أعمق من العدل الاجتماعى ، تفرضه رؤية سياسية واجتماعية تقدر أن معاناة فئة من المواطنين تحول دون حصولهم على الحق المقرر للكافة ، أو تقدر أن المساواة فى توزيع مضمون الحق عليهم بالتساوى مع غيرهم ، لا يرفع عنهم الظلم والحرمان . وفى مثل هذه الحالات قد يتضمن الدستور معيارا مغايرا للمبدأ العام الذى سبق أن تبناه لتحقيق العدالة .
ونشير فيما يلى إلى الأمثلة التالية :

أ - فى مجال تقرير حق العمال فى التمثيل بمجالس إدارات وحدات القطاع العام ، يقرر الدستور أن يكون لهم ٥٠٪ من عدد الأعضاء . ويقرر الدستور /التحيز لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين فى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية ، فيقضى بأن تخصص لهم ٨٠ ٪ من العضوية (مادة ٢٦) .

ب - وفى إطار تقرير كفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية يضيف الدستور تكليفا خاصا : " وتعمل (الدولة) بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا لمستواها " (مادة ١٦) .

ج - ويرد تكليف بمراعاة بعض الفئات الدنيا فى المجتمع ، فينص الدستور على أن يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال (مادة ٢٧) .

ويتميز هذا المنهج الأخير الذى اعتنقه الدستور فى مجال تحقيق العدالة الاجتماعية بأهمية خاصة ، إذ أنه يمثل اعتناقا لفكرة التحيز الإيجابى للفئات المحرومة لكى تكفل لهم معاملة تحقق العدالة الاجتماعية .

ثالثا ، كفالة حق التعليم

تقضى المادة ١٨ من الدستور بأن " التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى " . وتنص المادة ٢٠ على أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحل المختلفة .
وفى مجال البحث عن مدى كفالة العدالة فى مجال التعليم من حيث المبدأ ، نرى أن مدلول الصياغة بفيد أن التعليم الإلزامى حق تكفله الدولة للكافة ، والدليل

على ذلك أن الدستور اعتبره إلزامياً .

وفيما يتعلق بمراحل التعليم التالية للمرحلة الإلزامية ، فإن أمرها مختلف . فإن نص المادة ١٨ من الدستور لم ترد به معالجة خاصة لكيفية تحقيق العدالة بين المواطنين بالنسبة للمرحلة التالية للإلزام . كما أن النص لم يتضمن معياراً خاصاً يرتكز إليه في كفالة حق التعليم في المراحل التالية للتعليم الإلزامي . وبناءً عليه وطبقاً للقواعد العامة ، استقر الرأي في التراث التربوي والقانوني - على حد سواء - على وجوب تطبيق المبدأ العام الذي قرره الدستور في المادة الثامنة ، ومفاده أن الدولة تلتزم بكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في الالتحاق بالمراحل التالية لمرحلة التعليم الإلزامي .

وما من شك في أن اختلاف الصياغة بين كفالة الحق في التعليم الإلزامي ، وبين كفالته في مراحل التعليم التالية ، تترك للدولة حيزاً واسعاً من السلطة التقديرية في مجال مآثر كفالته من فرص تعليمية تالية لمرحلة الإلزام . ويضاف إلى ما تقدم صعوبات أخرى تنشأ عن اعتناق مفهوم تكافؤ الفرص كمعيار لتحقيق العدالة في التعليم ، وهو ما نتناوله في الفقرة التالية .

رابعاً ، سوابق مبدأ تكافؤ الفرص

تعبير تكافؤ الفرص مصطلح دارج في مجالات العلوم السياسية والقانونية ، كما أنه وجد طريقه إلى مجال التعليم . وقد اعتاده الباحثون رغم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا المبدأ في واقع الحياة العملية .

ونبدأ ببيان المدلول اللغوي ، فيقال أن تكافؤ الفرص عند العرب يفيد التساوي بالانطباق . وفي استعماله المصري يقصد به التماثل أو التساوي^(١) .

وكما أسلفنا فقد أخذ الدستور المصري بمصطلح تكافؤ الفرص ، واعتنق الكثير من التربويين هذا المبدأ ، فجعلوا منه معياراً أساسياً يرتكز إليه في كفالة حق التعليم للكافة . وقد استبان من التطبيق عدم دقة المعيار في مواجهة واقع الحياة العملية . ويشير إلى ذلك أحد الكتاب صراحة قائلاً : " أن الاعتراف بقيمة وأهمية كل فرد في المجتمع ، لا يعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون من حيث إمكانياتهم ، بل يجب إدراك أن هناك فروقاً فردية بين الأفراد " ^(٢) .

ويسمى آخرون إلى الخروج من هذا المأزق بالاستعانة ببعض المفاهيم المكملة ، فعلى سبيل المثال يذكر " أن المساواة في النظام الديمقراطي يجب أن

تفهم على أنها تكافؤ فى الفرص ، أى أن الجميع يأخذون فرصا متساوية مع قدراتهم واستعداداتهم^(٨) .

ونرى أن هذه الأمثلة ، وغيرها كثير فى التراث التربوى ، إنما تشير إلى المازق الذى يواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مجال التعليم . وهو ما حدا ببعض الكتاب إلى محاولة تفسير هذا المبدأ بالقول بأنه مرادف للمساواة .

ونتناول هذا الموضوع بقدر من التفصيل فيما يلى :

١ - لاختلاف فى رأى حول حقيقة مفادها أن ثمة عوامل متعددة، ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وفردية ، تتفاعل وتؤثر فى تشكيل قدرات الأفراد وإمكاناتهم. ولذا يصعب تقبل فكرة تماثل القدرات أو تكافؤ الفرص بينها . وعلى سبيل المثال لانتصور إمكانية القول بالمساواة أو بتكافؤ الفرص بين أبناء الفقراء وبين أبناء الفئات الاجتماعية العليا أو المتوسطة .

ويعتبر مصطلح تكافؤ الفرص ، فى رأينا ، من قبيل تلك الصياغات القانونية التى تمثل ، فى واقع الأمر ، افتراضات قانونية يسعى المشرع بتقريرها إلى إرساء مبادئ أو إلى مواجهة مواضع ذات طبيعة عملية . غير أنه يتبين فى بعض الحالات أن الافتراض القانونى لايطابق الواقع ، بل وقد يتعارض مع طبيعة الأمور حسب المجرى العادى للحياة . ونذكر على سبيل المثال أن ما تقرره النظم القانونية من افتراض العلم بالقانون ، يعتبر فى حقيقة الأمر من الصياغات القانونية التى تفرضها اعتبارات عملية ، وذلك رغم مفاجأة تلك القرينة للواقع وأطبيعة الحياة المعاصرة .

وبالمثل نرى أن مبدأ تكافؤ الفرص يفاير فى واقع الأمر طبيعة الحياة . كما أن فائضته العملية فى مجال التعليم محدودة بما يدعو إليه من مساواة فى المعاملة بين المتقاربين فى الظروف أو الإمكانيات والقدرات . وتقريبا على ما تقدم فإن هذا المبدأ لا يحقق العدل بين ذوى القدرات المتباينة ، ولا يعين فى إرساء مبدأ يرتكن إليه فى كفالة حق التعليم بين ذوى القدرات المتباينة . ونشير على وجه الخصوص للفئات المحرومة التى لا تتيج لها مكانتها الاجتماعية فرصة متكافئة .

ويؤيد وجهة نظرنا ما إستقرت عليه أحكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا :

أ - فقد قضت المحكمة الدستورية العليا بأن " المساواة التى يوجبها إعمال مبدأ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطى العموم والتجريد فى التشريعات

المنظمة للحقوق ، ولكنها ليست مساواة حسابية ، ذلك لأن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط لتحديد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد... وإذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت الشروط في البعض دون البعض الآخر ، انتفى مناط التسوية بينهم ^(٩) .

ب - وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن " المقصود بالمساواة هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية " ^(١٠) .

ويتبين مما تقدم أن مبدأ تكافؤ الفرص لا يفيد في حالة تباين مراكز أو ظروف الأفراد والجماعات . وبالتالي فإن الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص لا يعين في التعرف على كيفية تحقيق العدالة في حالة التباين بين الأشخاص أو الجماعات . وعلى سبيل المثال يرد إلى الالاهن السؤال التالي : ماهو المعيار الذي يرتكن إليه في تحقيق العدالة للفقراء ؟ .

٢ - ويجب ألا يغيب عنا في هذا المجال أن مفهوم تكافؤ الفرص قد ينشأ في ظل نظم رأسمالية وفي مجتمعات متقدمة تقوم نظمها على أسس تسلم بمبدأ التنافس الحر بين الأفراد والجماعات ، في إطار اقتصاديات السوق الحر . ويقتضى الأمر ، في رأينا ، التساؤل عن مدى ملائمة تلك المبادئ للتطبيق في المجتمعات التي مازالت تعاني الحرمان والتخلف .

٣ - وباستعراض التراث التربوي في مصر ، نلمس واقعا لا يمكن إنكاره يتمثل في حصاد نظم التعليم المتعاقبة التي توالى تطبيقها ، والتي عجزت عن كفالة العدالة للفئات الدنيا في المجتمع .

وقد أجريت في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة عن مدى كفالة تكافؤ الفرص في سياسة الدولة التعليمية ^(١١) ، ولا يتسع المجال لتفصيل ماتوصل إليه البحث من تحليل لنظام التعليم القائم . ونشير فيما يلي إلى بعض الأمثلة التي نراها مجافية لمبدأ العدالة الاجتماعية .

١ - تعدد النظم

يسن إلى التعليم في مصر تعدد أنظمتها ، فينقسم إلى تعليم عام ، وخاص (عربى ، ولغات) ، ودينى ، وفنى ، وبريطانى (من خلال تدريس شهادة G.C.S.E. في مدارس معينة) وتعليم لأعداد متزايدة من المصريين (بتصريح خاص) في مدارس الدبلوماسيين التي لاتخضع للرقابة المصرية . وأسنا في حاجة لبيان مدى التفاوت

الصارخ بين هذه الأنظمة التعليمية ، وما يترتب عليه من سلبيات خطيرة تتعارض مع لب مبدأ العدالة الاجتماعية ، وتقضى فى الوقت ذاته على وحدة النسيج الاجتماعى .

ب - حق الالتحاق

سبق أن أوضحنا أن حق الالتحاق بالتعليم الأساسى مكفول دستوريا للكافة . ومع ذلك فما زال نظامنا التعليمى غير قادر على استيعاب كل من هم فى سن الإلزام . فتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى أن نسبة استيعاب الذين تتراوح سنهم بين ٦ - ٨ سنوات بلغت فى عام ٨٦ - ١٩٨٧ ، ٩٦٪ ، وتقيد إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة من التحقوا فى عام ٨٦ - ١٩٨٧ بالمرحلة الابتدائية قد بلغت ٨٨٫٢٪ من جملة الأطفال فى الفئة العمرية ٦ - ١٢ سنة ^(١٢) . وتشير دراسة أجريناها أن نسبة الأطفال المنتمين للفئات الاجتماعية الدنيا والذين لم يلتحقوا بالتعليم قد بلغت ٢٠٪ من عينة الأبناء المنخرطين فى سوق العمل ^(١٣) .

وتتجه السياسة التعليمية إلى الحد من حق الالتحاق بالتعليم الثانوى العام ، وذلك بقصره على نسبة ٢٠٪ من خريجي الدور الأول فى مرحلة التعليم الأساسى ^(١٤) .

ج - المجانية

ومع أن الدستور قد كفل مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية وفى جميع مراحله (مادة ٢٠) ، إلا أن السياسة التعليمية قد ضمنت قانون التعليم رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ نصا يقضى بجواز تحصيل مقابل خدمات إضافية أو تأمين عن استعمال أجهزة أو أدوات (مادة ٢) . كما أن النظام التعليمى قد استحدث ما يسمى بمجموعات التقوية مقابل رسوم تفرض على الطلبة ، وذلك بالإضافة إلى الدروس الخصوصية التى أصبحت سمة تكاد تكون عامة فى جميع المدارس . ويضاف إلى ماتقدم نمط جديد من الاستغلال اتخذ شكل فرض التبرعات على أولياء الأمور فى المدارس ، بل وفى بعض الكليات الجامعية .

د - التسرب

أدت محصلة مساوئ النظام التعليمى ، بالإضافة إلى القصور فى المدارس التى

يلتحق بها أبناء الفئات الدنيا، إلى تزايد فى ظاهرة التسرب من مرحلة التعليم الأساسى ، وقد قدرت نسبة تسرب الأطفال الذين التحقوا بالتعليم فى عام ٧٩-١٩٨٠ وتسربوا قبل استكمال سنوات الدراسة الستة ، ب ٢٠٪^(١٥) . وفى تقدير وزارة التربية والتعليم أن نسبة من تسربوا ممن التحقوا بالصف الأول فى عام ٨١ - ١٩٨٢ ولم يكملوا ست سنوات دراسية قد بلغت ١٥٢٪^(١٦) . ويشير تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا إلى أن أعلى نسب التسرب تكون بين الفئات الدنيا من أبناء الفلاحين والعمال^(١٧) . كما تفيد دراستنا لعمالة الأطفال أن أبرز الأسباب التى دعت إلى التسرب كانت الفضل فى التعليم وحاجة الأسرة للمساعدة الاقتصادية^(١٨) .

هـ - فرض رسم امتحان

فى حالة استغناذ مرات الرسوب فى مرحلة التعليم الثانوى (مادة ٢٤) أو فى السنة النهائية (مادة ٢٩) ، يجيز القانون أداء الطالب للامتحان مرة إضافية مقابل دفع رسم يبلغ خمسة جنيهات فى الحالة الأولى (مادة ٢٩) و ١٠٢ جنيه فى الحالة الثانية وما من شك فى أن هذا الشرط يعتبر مجحفاً بالفقراء .

خامساً: نحو تحقيق العدالة للفئات الدنيا

مما تقدم يتبين أن النظام التعليمى فى مصر لم يصل إلى صياغة تحقق العدالة بين الفئات الاجتماعية فى المجتمع . ورغم تعدد سليات النظام التعليمى ، إلا أن أبرز أوجه قصوره تتمثل فى عجزه عن صياغة نظام تعليمى يحقق العدالة للفئات الدنيا فى المجتمع . ونخص بالذكر قصور نظام التعليم الأساسى فى تحقيق أهدافه الرسمية ، وبالأخص تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ والمهارات العلمية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة . وقد وردت تلك الأهداف تفصيلاً فى المادتين ١٦ و ١٧ من قانون التعليم .

وقد تميزت الخبرات المقارنة فى إلقاء الضوء على طبيعة المشكلات التى تواجه الفئات الدنيا فى مجال التعليم :

١ - تفيد خبرات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، أن هناك ارتباطاً واضحاً بين الفضل فى التعليم وبين أوجه الحرمان التى يعانىها الفقراء . فقد أوضحت دراسة أجريت فى تسع دول أوروبية أن الأطفال الذين يتسربون من

- التعليم الأولي يتمون إلى أسر تعيش تحت خط الفقر في تلك الدول^(١١) .
- ٢ - وتظهر خيرات الدول وجود ارتباط بين فشل الفئات الدنيا في التعليم وبين نوعية التعليم ومحتواه ، والمقصود على وجه التحديد الآتي :
- ١ - أن تكون المناهج منبئة الصلة بحياة الفئات الدنيا ، ولا يكون للتعليم عائد يتفق ومتطلبات حياتهم^(١٢) .
- ب - وجود ميكانيزمات ضمنية في المناهج وفي اتجاهات القائمين بالعملية التعليمية تسهم في إحساس أبناء الفقراء بالاغتراب^(١٣) .
- وما من شك في أن المعالجة المثلى تقتضى أن تعالج مشكلات التعليم ضمن سياسة اجتماعية متكاملة تواجه أوجه حرمان الفئات الدنيا .
- وفيما يتعلق بسياسة التعليم المنشودة لهذه الفئة ، نرى أن نسترشد في ذلك بتوصيات منظمة اليونسكو وبخبرات بعض النظم المقارنة .

توصيات لمنظمة اليونسكو

- ١ - تتضمن اتفاقية اليونسكو أبرمت في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ المبادئ التالية :
- يتعين ضمان المساواة في مستوى التعليم وفي نوعيته ، فيما تقدمه جميع المدارس العامة ، بمعنى ألا يوضع شخص في مستوى تعليمي أدنى من غيره .
- أن يشجع التعليم بأساليب ملائمة للأشخاص الذين لم يحصلوا على التعليم الأولي أو لم يكملوه ، مع العمل على إتاحة الفرصة لهم لكي يكملوا تعليمهم وفقا لقدراتهم الشخصية .
- لكل طفل الحق في أن توفر له كل الفرص التعليمية الممكنة ، مع مراعاة بذل جهد خاص للأطفال الذين يحتاجون إلى " معاملة تعليمية خاصة " .
- تلتزم الدولة بتوفير المدارس والتعليم المجاني وتقديم المساعدة للطلبة المحتاجين .
- ب - وتتضمن اتفاقية اليونسكو أبرمت في عام ١٩٧٤ المبادئ التالية :
- يجب أن يتوافر بناء تعليمي مرن ومفتوح يواجه احتياجات الأفراد ومتطلبات سوق العمل .
- أن يكون التعليم الفني والمهني جزءا من التعليم العام وشكلا من أشكال التعليم المستمر .

ومفاد هذه التوصية الأخيرة التنبيه إلى إتاحة التعليم الفني والمهني للكافة ،
وإلا يعتبر مساراً خاصاً لفئات يتقرر استبعادها من التعليم العام ، وتتفق هذه
التوصية مع ماتضمنته اتفاقية سنة ١٩٦٠ من وجوب المساواة بين الأفراد بحيث
لا يوضع شخص في مستوى تعليمي أدنى من غيره . وبعبارة أخرى لا يصح
اعتبار التعليم الفني تعليماً متدنياً أو أدنى من التعليم العام . فالوضع الأمثل يتمثل
في المدرسة الشاملة التي تتيح كافة القدرات بما في ذلك التعليم الفني .

استراتيجيات التعليم للفئات : بين التعويض والتعزيز الإيجابي Positive discrimination للفئات الدنيا

اتخذت دول كثيرة - في العالم المتقدم والنامي - مواقف إيجابية لمواجهة التحيزات
الاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون استفادة الفئات الدنيا استفادة كاملة من
نظم التعليم القائمة . وتمثل التجارب العديدة في هذا المجال ، خبرات وبدائل
مطروحة يتعين تدارسها والاستفادة منها في تطوير نظام التعليم في مصر .
ونشير على سبيل المثال إلى بعضها ، لجرد التذليل على إمكانية إحراز تقدم في
مجال تحقيق العدالة للفئات الدنيا .

١ - تعويض الظلمة الاجتماعية

تسلم بعض الدول الغربية أن نظمها التعليمية تتحيز للطبقة الاجتماعية الوسطى ،
وتذهب إلى أن الفئات الدنيا غير معدة للاستفادة من التعليم ، وأن الأمر يدعو إلى
تعويض الطفل عن خلفيته الاجتماعية ، ببعض البرامج التعليمية والتربوية
التعويضية ، مع تقديم العون لأولياء الأمور لكي يتمكنوا من التعاون مع المدرسة .
ويوجه النقد إلى هذا الاتجاه بالقول أنه يبقى على التحيز الطبقي ، ويتجنب لب
المشكلة المتمثلة في تحيز الهيكل التعليمي ، ورصد الجزء الأكبر من المخصصات
المالية لصالح الفئات الأفضل حظاً^(٣) .

٢ - الإعانات المالية والعينية

لاحظت دول عديدة أن تقرير المجانية في مراحل التعليم الأولى لا يحول دون تسرب
الفقراء ، ولذا اتجهت إلى أساليب متعددة لحفز الأطفال وأسرههم على إبقاء
الأطفال في المدارس . فاتجهت بعضها مثل بريطانيا إلى تقديم إعانات عينية في
شكل وجبات غذائية ، وتوزيع الكتب مجاناً^(٣) ، أو تقديم مساعدات في المواصلات

وتوزيع الملابس المجانية للفقراء .
كما يقدم النظام البريطاني منحا دراسية للقادرين على مواصلة التعليم
العالي ، بحيث تتناسب والقدرة المالية لعائل الطالب (٣٤) .

٢- المساعدة المالية في إطار سياسة اجتماعية متكاملة

صدر في ألمانيا الغربية في عام ١٩٧٦ ماسمى بالمجموعة الاجتماعية (أو الكود
الاجتماعي Social Code) متضمنة مجموعة من الحقوق الاجتماعية التي تحفظ
كرامة الإنسان ، ويتيح له فرصا متساوية تسمح له بالانتمية الذاتية ، مع توفير
الحماية والرعاية للأسرة ، بحيث يكفل للشخص (وخاصة الشباب) مصدرا
للرزق في عمل يختاره بحرية . وعلى أن يراعى إزالة الصعوبات التي تواجه
الشخص في مسيرة حياته أو تعوضه عنها ، ويتم ذلك جزئيا بمساعدته في
التوصل إلى الطول الذاتية (٣٥) .

ويعتبر حق الإنسان في التعليم أحد مكونات هذه السياسة الاجتماعية
المتكاملة ، تلك السياسة التي تتمثل في مجموعها الحقوق الاجتماعية للمواطن في
ألمانيا .

ويكفل نظام التعليم في ألمانيا حق المواطن في الحصول على " المساعدة من
أجل التعليم أو التدريب الأساسي " . وتقدم المساعدة في شكل منحة مالية أو
قروض تمنح للشخص بهدف تعويضه عن عدم المساواة في الفرص التعليمية
(لأسباب اقتصادية) وتغطي المنحة أو القرض نفقات المعيشة ونفقات التعليم (أو
التدريب المهني الأساسي) الملائم لبلول الشخص وقدراته (٣٦) .

٤- إعادة توزيع المخصصات المالية

وتتخذ بعض النظم خطوات إيجابية ، تمثل في رأى البعض تحيزا إيجابيا لصالح
الفئات الدنيا ، وتبغى مواجهة النقص في إمكانات المدارس الكائنة في الأحياء
ذات المستوى الاجتماعي المنخفض ، وكذا في المناطق الريفية . ولذلك يعاد توزيع
المخصصات المالية لدعم المدارس المحرومة . وقد طبق هذا النظام في بريطانيا في
أعقاب تقرير لجنة بلودن Plowden الذي نادى بالتحيز الإيجابي للمدارس الكائنة
في مناطق ذات مستوى منخفض ، وبذلك اعتبرت مناطق تعليمية ذات أولوية .
تزداد لها المخصصات المالية ، ويخصص لها مدرسون متميزون يمنحون حوافز

مالية^(٣٧). وطبق في تانزانيا نظام يثيز المناطق المحرومة ، وذلك بتخصيص أفضل المدرسين للتعليم بها ^(٣٨) .

٥ - ملاءمة التعليم للاحتياجات المحلية

وتراعى دول ظروف البيئات المحلية فى تطبيق النظام التعليمى مثل مراعاة ظروف العمل فى الريف ، وتنظيم فصول مسائية فى المناطق الحضرية بحيث يتاح للعاملين فى الفترات الصباحية . وتصاغ بعض المناهج وفقا لاحتياجات البيئة المحلية . وقد طبق هذا النظام بنجاح فى كوريا وتانزانيا^(٣٩) .

٦ - إعادة تشكيل بنية التعليم

وتواجه بعض الدول قصور العدالة فى نظمها التعليمية ، بإحداث تغيير جذرى يقضى على التفاوت فى المعاملة . ونذكر على سبيل المثال أن بريطانيا ألغت فى الأربعينات نظاما عرف باسم ١١Plus ، وكان يقضى بتقييم أداء الأطفال فى سن الحادية عشرة ، بحيث يتم على أساسه توزيعهم على ثلاثة أنظمة تعليمية . وقيل فى نقد هذا النظام أنه يسفر عن توجيه أبناء الطبقة العمالية إلى نظام تعليمى متدنى . كما وجه نقد شديد للحكم على قدرات الأطفال فى سن مبكرة ، وهو يماثل النقد الذى يوجه إلى نظام الإعدادية الفنية لدينا . وقد ألغيت بريطانيا النظام القائم ، وأخذت بنظام المدرسة الشاملة ، لكى يتبع المساواة بين الفئات المختلفة فى المجتمع^(٤٠) .

ويتسم النظام التعليمى فى ألمانيا الغربية بالمرونة ، إذ يتيح فرص التعليم من خلال التعليم المسائى ، والتعليم المهنى والفنى (طول الوقت أو بعض الوقت) . ويجدر التنويه إلى أن المدارس المهنية لبعض الوقت تتيح الفرصة للعمال بمواصلة تعليمهم ، خاصة وأن هذا النظام يرتبط إلى حد كبير بالتدريب فى موقع العمل^(٤١) . وبعد ، هذه هى بعض تجارب الدول التى تسعى إلى إيجاد قدر أكبر من العدالة فى نظمها التعليمية .

ونستخلص من تلك الخبرات النتائج التالية :

- ١ - نقطة الانطلاق لتحقيق العدالة فى مجالات السياسة الاجتماعية بوجه عام ، وفى مجال التعليم بوجه خاص ، تبدأ بالتعرف على أوجه القصور ، والصعوبات التى تعترض تلك السياسة والتى تحول دون كفاءة العدالة ،

و يتمثل بعضها فى تحيز بعض النظم لمصالح الفئات الاجتماعية الأكثر حظا فى المجتمع .

٢ - هناك اختلاف جوهري بين مفهوم تكافؤ الفرص وبين مبدأ العدالة الاجتماعية . فقد يقتضى تحقيق العدالة الاجتماعية التحيز الإيجابى للفئات الدنيا أو المحرومة . وقد أخذ بهذا المبدأ الدستور المصرى فيما قرره فى المواد ١٦ ، ٢٦ ، ٣٧ . وقد يكون من الملائم ، عند النظر فى تعديل الدستور ، تضمينه مبدأ كفالة العدالة فى مجال التعليم .

٣ - أن تحقيق العدالة فى التعليم يستلزم " تفريده " ، إن صح هذا التعبير ، أى كفالته - نوعيا وكما - بما يتلاءم وقدرات وإمكانات كل فرد ، والعمل على تنمية تلك القدرات والإمكانات إلى أقصى حد ممكن .

ونرى أن لهذه الاعتبارات أهمية قصوى فى الآونة الحالية ، فإن سياسة التعليم قد وصلت إلى مفترق الطرق : فإما أن يقع الاختيار على دعم الفروق الشاسعة فى نظم التعليم القائمة ، وهو ما يؤدى بالضرورة إلى التحيز للفئات الاجتماعية الأكثر حظا فى المجتمع ، وإلى اختزال حق التعليم بالنسبة للفئات الأقل حظا إلى الحد الأدنى ، تحقيقا لأهداف تعليمية متواضعة . ويتمثل الناتج الحتمى لهذا الاختيار فى استعزاز الأمية ، وانحسار فى المهارة الفنية ، وتدنى فى المستوى الحضارى .

أما الطريق البديل ، وهو الأمثل ، الذى يتعين أن تسلكه سياسة التعليم تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، فيبدأ بالإيمان بأن الإنسان ، وكل إنسان فى المجتمع ، يمثل قيمة ، وأن كرامته تعتبر جزءا من كرامة الوطن . وينبئ على هذا الاختيار أن يكون لكل فرد الحق فى تعليم غير محدود بأهداف متواضعة ، بل يتجاوزها إلى كفالة مضمون الحق الإنسانى فى التعليم ، متمثلا فى تنمية قدرات الإنسان إلى أقصى مدى . كما أن المصلحة الوطنية تقتضى ألا تنحصر السياسة الاجتماعية فى حلقة مفرغة : فمفاد الخبرات الإنسانية ، أن رقى الأمم وتقدمها لا يتحقق إلا بسواعد أبناء مكتملى الشخصية والعلم والقدرات .

المراجع

- David Bidney: The Problem of Freedom and Authority in Cultural Perspective, in Theoretical Anthropology, Schocken books, New York, 1967, p.462. - ١
- Charles Vereker: The Development of Political Theory, Hutchinson University Press, London, 1964, p. 96.
- David Sidorsky: Contextualism, Pluralism and Distributive Justice, in Social Pluralism and Policy, Bowling Green State Univeristy, Ohio, 1983, p.173. - ٢
- L.T. Hobhouse: The Elements of Social Justice, George Allen and Unwin, London, 1965, p.102. - ٣
- Morris Ginsberg: On Justice in Society , Heinemann, London, 1965 p.80. - ٤
- Also Jack Donnelly: The Concept of Human Rights, Croom Helm, 1985. pp.29-31.
- Abraham Doron: The Welfare State, Issues of Rationing and Allocation of Resources, in Evaluating the Welfare State, edited by Shimon E. Spiro and Ephraim Yuchtman -Year, the Academic Press, 1983, p.152. - ٥
- ٦ - قاموس المنجد في اللغة والاعلام - دار المشرق ، بيروت ، طبعه ١٩٨٦ .
- ٧ - زينب محمد فريد : في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، صحيفة التربية ، سنة ٢٢ ، عدد ١ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٠ .
- ٨ - أحمد فتحى سرور : استراتيجيات تطوير التعليم فى مصر ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤١ ، ٤٢ .
- ٩ - حكم المحكمة الدستورية فى الدعوى رقم ٣ لسنة الأولى القضائية بجلسة ١٩٧١/٢/٦ ، منشور بمجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الدستورية ، الجزء الأول ، ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .
- ١٠ - حكم المحكمة الإدارية العليا فى القضية رقم ١٦١ لسنة الثالثة القضائية بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٩ ، منشور بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى خمس سنوات ، إعداد أحمد سمير أبو شادى وتعميم عطية ، دار القاهرة للطباعة .
- ١١ - بحث تكافؤ الفرص فى سياسة الدولة التعليمية ، أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وشارك فى إعداده كل من : سليمان تسييم ، عوض توفيق ، رضى عبد الملك ، طلعت عبد الحميد ، عادل عازر ، سحر حافظ. (والبحث تحت الطبع) .
- ١٢ - دراسة مقدمة من وزارة التربية والتعليم للجنة المشكلة من ممثلى الوزارات المعنية بدراسة ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٨ (غير منشورة) .

- ١٣ - عادل عازر وناهد رمزي : ظاهرة عمالة الأطفال في مصر ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ .
- ١٤ - المكتب الفني لوزير التعليم - السياسة التعليمية في مصر ، وزارة التربية والتعليم ، يوليو سنة ١٩٨٥ .
- ١٥ - سمير سعد: التسرب من مدارس التعليم الأساسي ، ورقة مقدمة لندوة عمالة الطفل ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ . (غير منشورة)
- ١٦ - دراسة مقدمة من وزارة التربية والتعليم للجنة المشكلة من معلى الوزارات المعنية بدراسة ظاهرة عمالة الأطفال ، سابق الإشارة إليها .
- ١٧ - تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا عن إصلاح التعليم الابتدائي ، يوليو سنة ١٩٧٩ .
- ١٨ - عادل عازر وناهد رمزي ، المرجع السابق .
- ١٩ - Jan Vranken: Non Income Dimensions of Poverty, in Understanding Poverty, edited by Giovanni Sarpellon, Istituto Internazionale Jaques Maritain Roma, 1984,p.22
- ٢٠ - International Institute for Educational Planning: Seminar on Planning Education for Reducing Inequalities, the Unesco Press, Paris, 1981, p.30.
- ٢١ - المرجع السابق .
- ٢٢ - Richard Berthoud et al. Poverty and the Development of Anti - Poverty Policy in the U.K., Heinemann Educational Books, London, 1981,p.238.
- ٢٣ - المعهد الدولي لتخطيط التعليم ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .
- ٢٤ - برثود، المرجع السابق .
- ٢٥ - Franz Flamm: The Social System and Welfare Work in the Federal Republic of Germany, Eigenverlag Des Deutschen Vereins Fur Offentliche und Private Fursorge, 1980, pp.90-97.
- ٢٦ - المرجع السابق .
- ٢٧ - برثود، المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .
- ٢٨ - المعهد الدولي لتخطيط التعليم ، المرجع السابق ، ص ٤١ .
- ٢٩ - Colin and Ball: Education for Change- Community Action and the School, 1, Penguin Education, 1973, p.161
- ٣٠ - برثود ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .
- ٣١ - فلام ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

Abstract

SOCIAL JUSTICE IN EDUCATION FOR THE LOWER STRATA OF SOCIETY

Adel Azer

The article starts by discussing the concept of social justice and by identifying its three components. An analysis of the position taken by the Egyptian constitution reveals that the constitution has adopted different criteria of social justice suited to ,and in accordance with, the nature of the Rights dealt with, and in accordance with policy goals.

The paper then turns to a discussion of the criterium of equal opportunity in education which is presumed to guarantee justice for all in education . A delineation of the effects of present educational policies reveals that the criterium of equal opportunity is but a mirage. The paper finally reviews different educational strategies, including positive discrimination in education in favour of the underprivileged. The paper calls for a change in policy in order to guarantee justice in education .

مؤتمر " نحو رعاية متكاملة للمسنين "

عرض : نادية حليم *

عقد مؤتمر " نحو رعاية متكاملة للمسنين " بمقر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في الفترة من ٢ - ٥ مارس ١٩٩١ . اشتملت أعمال المؤتمر على ست عشرة ورقة تمت مناقشتها في خمس جلسات ، خصص لكل جلسة بعد معين من أبعاد دراسة المسنين .

قدمت في الجلسة الأولى ثلاث ورقات تتناول خصائص المسنين ، وفي الجلسة الثانية نوقشت أربع ورقات حول الجوانب المختلفة لصحة المسنين ، وخصصت الجلسة الثالثة لموضوع حقوق المسنين من خلال ثلاث ورقات . أما الجلسة الرابعة فقد تناولت نظم رعاية المسنين ، وأُفرد للجلسة الخامسة والأخيرة مناقشة إعداد وتأهيل كوادر في مجال رعاية المسنين ، حيث تعرضت أربع ورقات لهذا الموضوع ، واختتم المؤتمر أعماله بإعلان عدد من التوصيات .

اشترك في إعداد الأبحاث والدراسات المقدمة ومناقشتها لفيف من المتخصصين بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ووحدة طب المسنين بجامعة عين شمس ، وأعضاء هيئات التدريس بجامعة القاهرة ، والأزهر ، وعين شمس ، والمركز الديموجرافي بالقاهرة .

كما اشترك في الدراسات المقدمة للمؤتمر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، وعبر عن رأى المنتفعين في الخدمات المقدمة للمسنين رابطة قدامى الموظفين .

★★★

* مستشار (استاذ علم الاجتماع) ورئيس قسم السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومقررة المؤتمر .

المجلة الاجتماعية الشهرية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، مايو ١٩٩١ .

بدأت أعمال المؤتمر بجلسة افتتاحية قرأت فيها الدكتورة نادية حليم كلمة الأستاذة الدكتورة أمال عثمان ، نيابة عن سيادتها ، ثم ألقى الدكتور صبحى عبد الحكيم محاضرة افتتاحية ، ألقى فيها سيادته الضوء على المسنين فى إطار ديموجرافى ، حيث تبلغ نسبتهم إلى إجمالى السكان فى تعداد ١٩٨٦ ٧٠٪ ، أى حوالى ٢٦ مليون نسمة ، منهم ١٥ مليون نسمة فى مرحلة السن ٦٠ إلى ٦٥ ، و ٨١٢.٠٠٠ نسمة فى مرحلة السن ٦٥ - ٧٠ ، ثم المرحلة الأخيرة وعددها حوالى ٧٠.٠٠٠ نسمة وهى تشكل مجموع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ٧٥ عاما فما فوق . ويعتبر انخفاض معدلات الوفيات هو العامل الرئيسى - لا سيما فى الدول النامية - الذى يؤدى إلى ظاهرة التعمر . وكلما انخفض معدل الوفيات كلما ارتفع العمر الوسيط ، وكلما ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد . ويصل - هذا الأخير - فى مصر الآن إلى ٦٠ عاما ، بفارق سنتين إلى ثلاث سنوات بين الذكور والإناث . وتعتبر السويد من أعلى بلاد العالم فى نسبة التعمر ، تليها النرويج .

وتطرق سيادته إلى اختلاف حاجات كل شريحة عمرية فى المجتمع عن باقى الشرائح ، ومادامت عملية التنمية تسعى فيما تسعى إليه أساسا إلى إشباع هذه الحاجات ، فلا بد أن تأخذ فى اعتبارها إشباع احتياجات هذه الشريحة العمرية فى المجتمع بمختلف جوانبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، مع الأخذ فى الاعتبار لظروف هذه الشريحة على ضوء التغيرات التى يمر بها المجتمع المصرى .

وبانتهاء الجلسة الافتتاحية توالى جلسات المؤتمر الخمس على النحو

التالى :

★★★

الجلسة الأولى : خصائص المسنين

تناولت الجلسة الأولى موضوع خصائص المسنين ، فعرضت لمفهوم المسن والخصائص الديموجرافية لهذه الشريحة العمرية ، والسمات الاجتماعية لها فى ثلاث ورقات .

قدم الدكتور محمد شعلان الورقة الأولى ، وهى ورقة استطلاعية بعنوان " المسن كلمة فى حاجة إلى تعريف " :

تتور الفكرة الأساسية للورقة حول عدم اعتبار سن معين فيصلا فى تحديد

فئة المسنين في المجتمع ، إذ يلعب دورا في تحديد ذلك - كما تقول الورقة - الأداء الوظيفي للفرد وإقباله على الحياة ، وليس العمر الزمني .

وأشار سيادته إلى أنه بإمكان الفرد أن يؤجل سلبيات هذه المرحلة العمرية ويحولها إلى مرحلة عطاء وازدهار ، والدليل على ذلك العدد الكبير للمسنين في مواقع حيوية وبارزة ، كما أن عددا كبيرا ممن يحكمون العالم الآن ضمن هذه الشريحة العمرية . والمشاهد فعلاً أن هناك من تجاوزوا السبعين والثمانين ومازالتوا قادرين على العطاء ، وهذا ما يدفع إلى البحث عن تعريف آخر لكلمة المسن غير العمر الزمني .

ويرى سيادته أن تحديد سن المسنين بداية لهذه الفئة العمرية - يجعلنا نعتبر أن مجرد الوصول إليها يعني بداية التدهور الذي يحتاج بدوره إلى رعاية خاصة ، ومن ثم كان اعتبارهم فئة تدخل في حساب عبء الإعاقة في الدولة .

ويعطى دكتور شعاعن وزنا كبيرا لدى إقبال الفرد على الحياة بعد سن الستين وعلاقته بحالة العجز أو عدم العجز . والواقع يشهد على وجود من تجاوزوا السبعين والثمانين ، ومازالوا قادرين على العطاء .

وربما يقود ذلك إلى التفكير في محك آخر لتعريف المسن غير العمر الزمني.

وهناك من يتحدث عن ما يسمى (بيولوجية الأمل The biology of hope) وما يرتبط بوجود هذا الأمل من تغيرات في التراكيب الكيميائية التي تحدث في جسم الإنسان وتمد في عمره ، وأن الأمل والحيوية ، يمكن لمن يتمتع بهما أن يعيش الحالة الصحية والنفسية للشباب ، بينما هو في سن السبعين أو الثمانين ، والعكس صحيح ، فهناك أمراض تصيب الغدة الدرقية على سبيل المثال فتؤدي إلى شيخوخة مبكرة ، كما أن مرض (الزهايمر) وهو الشيخوخة المبكرة ، يؤدي إلى تدهور الإنسان قبل سن المعاش .

ولعل كثرة عدد كبار السن في مجتمع ما تدل على تقدم المجتمع . والمطلوب لا أن ندير للمسن احتياجاته كإنسان معوق في المجتمع ولكن أن نفتح له مجالا لعطاء مستمر يشعر من خلاله أنه مازال يمارس وجوده في المجتمع .

ولعل فقد الرجل - عند سن الإحالة إلى المعاش - لمجالات السيطرة والتسلط والامتلاك والاحتواء والقهر - كقيمة مرتبطة بالذكور - هي ما تؤدي إلى تدميره . وربما كان تغيير هذه المفاهيم التي يتمسك بها الرجل كجزء من قيمه

ونظرتة للحياة ، وربما لو صاغ الرجال أيضا مفاهيمهم عن الحياة بصورة تقلل من أهمية هذه الجوانب - لقلت جدا التأثيرات الهدامة عليهم إذا ما فقدوا مصادرها مع السن . وفقد أهمية هذه المحكات يلعب دورا فى دفع الفرد إلى صورة الإنسان المتكامل الذى توجد فيه أنوثته وذكرته فى حالة قريبة من التوازن .

ويرى سيادته أن المجتمع يخسر كثيرا ، والإنسانية تخسر أكثر إذا لم نفتح المجال أمام الكفاءات والقادرين على العطاء لكى يسهموا بصورة كبيرة فى كل مجال يستطيعون العطاء فيه .

أما الورقة الثانية فتعرض " تعمر السكان فى مصر " ، وهى من إعداد الأستاذ سعد زغلول : تتحدث هذه الورقة عن أبعاد ظاهرة التعمر الديموجرافى فى العالم مع مقارنة بين موقف هذه الشريحة فى الدول المتقدمة والدول النامية وفى مصر تفصيلا .

وتوضح الورقة الفرق بين تعمر الفرد وتعمر السكان - فالأول يعنى الزيادة فى عمر الفرد فى إطار تدخل العوامل التى تؤثر على طبيعة المرحلة العمرية من جوانب فسيولوجية ومستويات معيشة واختراعات طبية ... الخ . أما تعمر السكان فهو يعنى تزايد نسبة المسنين فى المجتمع وارتباطه بنسبة الشرائح الأخرى من الأطفال والمسنين . وعلى ضوء أن حجم الهرم السكانى كله يساوى (١٠٠) ، فإن زيادة أية شريحة فيه لابد أن تمارس تأثيرها على انخفاض فى نسبة الشرائح الأخرى . وإذا كان عنصر الوفاة له دوره ، إلا أنه دور غير أساسى بالقياس إلى تأثير عنصر الخصوبة .

أما نسبة المسنين فى المجتمع المصرى ، فقد كانت ٥٪ عام ١٩٥٠ ، ثم أصبحت الآن ٦٪ ، والمتوقع أن تصل إلى ١١٪ عام ٢٠٢٥ . كما أنه أمام كل ٦٠٠ طفل معال عام ١٩٩٠ هناك ٩٠ من المسنين ، عام ٢٠٢٥ سيكون أمام كل ١٠٠ طفل معال ٣٢ من المسنين .

وتتعرض الورقة إلى موضوع الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية للمسنين فى مصر . فنتناول نسبة المسنين إلى المسنات ، ونسبة الداخلين من كلا الفئتين فى قوة العمل ، والحالة الاجتماعية لهم ، ومستوى التعليم .

وعن الآثار أو النتائج المترتبة على التعمر الديموجرافى على الأحوال

الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية للسكان ، تعرض الورقة لهذا التأثير على العمر الوسيط ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد ، وزيادة عبء الإعالة المتمثل في زيادة الطلب على الخدمات اللازمة لهذه الفئة .

ثم عرضت الدكتور *إلهام عفيفي الورقة الثالثة بعنوان " النشاط الاجتماعي للمرأة المسنة "* : تناولت الورقة محددات النشاط الاجتماعي للمرأة المسنة الصحية والاقتصادية والأخرى الخاصة بنظام الأسرة والمعيشة ثم المساعدات المتبادلة بينها وبين الآخرين .

تناول عرض المحددات الصحية رؤية المسنة نفسها وتقديرها لوضعها الصحي، ثم أنواع الأمراض التي تنتشر بين المسنات . وإلى جانب الأمراض العضوية فهناك أيضا الأمراض النفسية والإحساس بالوحدة الذي يصاحب الكبار في السن المتقدمة . ويقوم الأبناء بدور كبير في التخفيف من تأثير هذا العامل .

وتلعب الحالة الصحية للمرأة بعد سن الستين دورا كبيرا في مدى نشاطها الاجتماعي ، وحريتها في الحركة والانتقال والمشاركة والانتماء . أما الحالة الاقتصادية ، فالدراسة توضح أنه كلما كان هناك استقرار اقتصادي كلما ساعد ذلك على إستقرار أحوال المرأة المسنة وعلاقاتها بأبنائها والأصدقاء .

ويتناول عرض جزئية النشاط الاجتماعي تأثير إقامة المسن داخل أسرته وإحاطة الأبناء به على نشاطه الاجتماعي ، مما يؤثر بدوره على الصحة الجسمية والنفسية .

أما المساعدات المتبادلة فهي مرتبطة بتكوين الأسرة المعيشية ، وتعتبر امتدادا لها . وتتناول علاقة المبحوثة بمن حولها ماذا تعطي لهم ؟ ماذا تأخذ منهم ؟ وكلما كان هناك تبادل في العطاء كلما كان ذلك من العوامل المؤثرة في اتساع دائرة النشاط الاجتماعي التي تشمل الإخوة والأخوات والأقارب والأصدقاء .

وتؤكد الورقة في نهايتها على ضرورة الاهتمام بهذه المرحلة العمرية ونشر التوعية بمشكلاتها ، وكيفية التعامل مع المسنين ، مع تقديم الخدمات المنزلية لهم وتوفير الرعاية الصحية ، وتعريفهم بحقوقهم حتى يمكنهم استعمالها والاستفادة منها .

الجلسة الثانية :خصائص المسنين

قدم الدكتور عبد النعم عاشور ورقة بعنوان " المسن مريض " : وتحدث هذه الورقة عن خصوصية طب المسنين بوصفهم شريحة متميزة من العمر ، ليس لأن المسنين لهم أمراض لا تظهر إلا في الكبر ، ولكن لأن الأمراض العادية التي يعرفها جميع الأطباء تأخذ شكلا مختلفا عندما تقع في الكبر . وذلك راجع إلى أن المرض في المسنين يتفاعل مع حالة فسيولوجية مختلفة سببها الكبر .

وتعرض الورقة لبعض الأمراض التي تكاد تقتصر على كبار السن مثل قرح الفراش . والموت بردا ، وهذان مثالان لأمراض لا تحدث إلا للكبار ، ولكن إلى جوار ذلك هناك العديد من الأمراض الأخرى التي يكثر وجودها في الكبار مثل نوبات السقوط على الأرض بسبب قصور الدورة الدموية إلى المخ ، وكذلك فقد التحكم في البول ، وأنواع معينة من الأورام ، كذلك مرض "باركنسون" وبعض أنواع الدرن .

ثم تتحدث الورقة عن السلوك المختلف للأمراض في الكبر ، وذلك لأن المرض حالة ديناميكية تعتمد على تفاعل عناصر مختلفة بيولوجية ونفسية واجتماعية . والكبر له خصائصه التي تميزه في كل هذه الجوانب ، ومن ثم كانت ضرورة وجود الطبيب المتمرس والمدرب على فك الفاز الأقنعة المتعددة التي يخفى وراءها وجه المرض في هذه السن ، واكتشاف المرض مهما أفرغت مظاهره عن المعروف والمشهور .

ومهما كان المرض الذي يعالج فيه المريض المسن فإن بجواره بالضرورة أمراضا أخرى يحملها هذا المسن على كاهله ، ويتوقف العلاج على أخذ هذه الأمراض مجتمعة في الحسبان .

ومن القضايا الهامة التي تثيرها الورقة قضية مشاكل المسنين مع الدواء ، الذي يختلف سلوكه كما وكيفاً في أجساد المسنين عنه في غيرهم ، مما يؤكد على أهمية أن يأخذ طبيب المسنين ذلك في الاعتبار عند وصف الدواء ، وعليه أن يحذر أكثر كلما كثر عدد الأدوية الموصوفة .

وتعرض الورقة ثلاث فئات لأسباب تجعل الكبار أكثر استهدافا للعجز وانخفاض مستوى الحياة وهي :

- ١ - أسباب جسمية : مثل الكسور وسوء التغذية والهرم والاثار المدمرة للعقاقير.
- ٢ - أسباب عقلية : وهي العزلة الاجتماعية والضغط النفسي والاكتئاب .

٣ - أسباب اجتماعية اقتصادية : وهى الفقر والإسكان والمواصلات .

وغالبا ما تتفاعل هذه المجموعات الثلاث لتحدث أثرا .

وقيل أن يتحدث الدكتور عاشور عن برامج الرعاية للمسنين يؤكد بشدة على حتمية الرعاية المتكاملة التى تشمل الجانب الطبى والاجتماعى معا . أما منطلقات الرعاية الصحية للمسنين فيمكن تقسيمها من الناحية العملية إلى :

- الخدمات الطبية للمسنين .

- الدعم الأسرى والاجتماعى للمسنين .

- البيئة الطبيعية للمسنين .

- ثم الإرشاد النفسى للمسنين .

وتتحدث الورقة أيضا عن ضرورة توفير قاعدة هائلة من البيانات لزوم التخطيط لخدمة صحية ناجحة . كما تستلزم إدارة هذه الخدمة الصحية بكفاءة وجود برامج بحوث لدى فاعلية هذه البرامج البحثية تحتاج إلى أن يتبناها أحد المراكز البحثية المؤهلة لإجرائها .

وقد رشح الدكتور عاشور المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أو وحدة طب المسنين بكلية طب عين شمس لتتولى هذه البرامج ، على أن يظل حلما يراود الأذهان أن يكون لبحوث الإعمار والمسنين معهد متخصص .

وعرض الدكتور أحمد ناير قطرى ، نتائج بحث عن " وبائيات المسنين بمصر " : بدأ عرض نتائج هذا البحث بمقدمة عن التغيرات الحادثة فى المجتمع المصرى وانعكاسها على أوضاع المسنين ومشكلاتهم ، ومن ثم ظهور الحاجة إلى تدخل الدولة متمثلة فى وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعياتها الأهلية إلى جوار وزارة الصحة لتقديم الرعاية المناسبة لهذه الفئة .

أجرى البحث على ١٢٠٠ حالة تمثل جميع فئات المجتمع بقدر المستطاع ، كما غطت السكات بحسب محل الإقامة (ريف - حضر) على نطاق خمس محافظات هى محافظات القاهرة - الجيزة - الغربية - المنيا - الفيوم .

واستخدمت فى جمع المادة استمارة تناولت إلى جانب البيانات الأساسية الحالة الصحية ، وأنشطة الحياة اليومية ، والقدرة على القيام بالأعمال الروتينية

• أجرت البحث إدارة الصحة النفسية وإدارة الإحصاء بوزارة الصحة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية .

اليومية ، والعادات المعيشية ، وكذلك الأنشطة الاجتماعية والدينية ، وأخيرا الحالة النفسية والعصبية .

وعرضت الورقة أهم نتائج البحث والتي تتمثل فى :

- وجود نسبة كبيرة من المسنين غير مرغوب فيهم فى الأسرة بسبب المرض المزمن وعدم القدرة على الحركة أو العمل .
- نقص أعداد المصابين بالأمراض العقلية عن المتوقع .
- أن عددا كبيرا من المسنين يعمل ، وأن النساء المسنات يعملن فى كل الأعمال ، وتتزايد أعداد العاملات مهن فى الأعمال الكبيرة بسبب وفاة العائل ونقص الموارد .

ويؤكد الباحث - استنادا إلى هذه النتائج - على ضرورة بذل جهود مضاعفة لإيجاد دور مجهزة لهم ، وزيادة عدد الأسرة المخصصة للمسنين بالمستشفيات لاستيعاب الزيادة المتوقعة فى الأعداد ، وتشجيع الجمعيات الأهلية التى ترعى المسنين لتزيد من فاعليتها ونشاطها فى هذا المجال . مع توصية أخيرة بتكوين لجنة قومية عليا للتخطيط لرعاية هذه الفئة وحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والمرضية .

ثم تناول الدكتور أحمد بسطاوى محمد ، الأسس الطبية لاختيار الأدوية للمرضى كبار السن : وتبدأ الورقة بعرض أهمية النظر إلى مشاكل قطاع المسنين فى المجتمع والعمل على حمايته ، نظرا للزيادة المطردة فى نسبتهم فى المجتمعات الحديثة . ويؤكد الدكتور أحمد بسطاوى على ضرورة وجود طبيب معالج متمرس وعلى دراية تامة بالأدوية المختلفة والمستتبطة لعلاج المرضى المسنين .

ومن الحقائق العلمية الثابتة أن الأمراض المختلفة (مثل ارتفاع ضغط الدم والبول السكرى ومضاعفاته ، وقصور الدورة الدموية الخ) تنتشر بنسبة أكبر فى قطاع المسنين . كما أن عدة أمراض قد تكون مترافقة فى المريض الواحد .

وتعرض الورقة لمشكلة أخرى ، تكثر فى المجتمعات النامية ، وهى استعمال الأدوية المختلفة بدون استشارة الطبيب ، مما يؤدي إلى حدوث تفاعلات جانبية بين هذه الأدوية ، ويؤثر سلبيا على استجابة هؤلاء المرضى للعلاج الطبى . وتؤكد الأبحاث الطبية على أن الوظائف الفسيولوجية لأجهزة الجسم المختلفة تتأثر سلبيا بتقدم العمر ، لذا فهناك اختلاف واضح بين كبار السن من

المرضى وقرنائهم فى سن الشباب وذلك عن طريق تمثيل وحركة الأدوية المختلفة بالجسم ، كما أن هناك تغيرا ملحوظا فى مدى ونوعية استجابة المرضى المسنين للأدوية المختلفة .

إلى جانب هذه النقاط سالفة الذكر تلقى الورقة الضوء على الأسس الطبية التى تحدد اختيار الأدوية للمرضى كبار السن ، مع كيفية تقدير الجرعات المناسبة لهم ، وضرورة وضع هذه الحقائق أمام بصيرة جميع المرضى والعاملين بالحقل الطبى من أطباء وهيئات معاونة حتى يتمكن من ترشيد استهلاك الدواء والعمل - بقدر الإمكان - على تجنب الآثار الجانبية والتداخلات المختلفة للأدوية .

أما الورقة الأخيرة فى الجلسة ، فقد قدمتها دكتورة سمية محمد لاشين عن " تغذية المسنين " : تنصب هذه الورقة على الأمراض والمشاكل الناتجة عن سوء التغذية . وهى من المجالات التى تحظى باهتمام كبير من الخاصة والعامة ، وتحتاج إلى وضع خطة عامة تعمل كمرشد للطريقة المثلى للتغذية ، وأهم العناصر التى يحتاجها المسن على ضوء المجهود الجسمانى والسرعات الحرارية التى يحتاجها كل مسن حسب وضعه الخاص .

وتعرض الورقة لاحتياجات المسنين الغذائية على ضوء ما يحصلون عليه فعلا من واقع دراسة أجرتها دكتورة سمية لاشين على عينة قوامها ٥٠٠ مسن من منطقتى مصر الجديدة ومدينة نصر .

تناولت الورقة العوامل التى تؤثر على الحالة الغذائية للمسنين وهى تنقسم إلى قسمين :

العوامل المؤثرة على عملية التمثيل الغذائى فى الجسم ، مثل صعوبة البلع ونقص الحامض المعدى وسوء الهضم .

والعوامل الاقتصادية المرتبطة بانخفاض الدخل الذى يؤدى إلى منعهم من شراء الطعام الضرورى لهم .

هذا بالإضافة إلى التغيرات الطبيعية مثل فقد الأسنان ، والأمراض العصبية التى تصيب العضلات وتعوق قدرتهم على تناول الأطعمة المختلفة . وتأثير العادات الاجتماعية على نوعية اختيار الطعام ، كما تؤثر الانفعالات النفسية والضغط العصبى على الشهية والإقبال أو الحجام عن الطعام .

وتركز الورقة فى نهايتها على أهمية التثقيف الصحى والغذائى للمسنين ومن يتعامل معهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، والعيادات الخاصة بالمسنين،

ودور إقامة المسنين ، وإتاحة المجال أمامهم لأنشطة اجتماعية تناسب مرحلة العمر هذه وتحافظ على مستويات عالية للروح المعنوية .

★★★

الجلسة الثالث ، حقوق المسنين

أما الجلسة الثالثة فقد تناولت موضوع حقوق المسنين ، وعرضت فيها ثلاث ورقات عن العدالة الاجتماعية للمسنين ، والمسنين كضحايا للجريمة ثم أمن المسن . عرض الدكتور عادل عازر الورقة الأولى التي تتناول "العدالة الاجتماعية للمسنين" : مستهلا الموضوع باعتبار معين مؤداه أن النظم الاجتماعية بصفة عامة لا تنشأ من فراغ ، كما أنها ليست محصلة مبادئ وأصول فنية بحتة ، بل تتشكل السياسة الاجتماعية حسب اختيار واضعها لرؤية اجتماعية محددة فى إطار واقع اجتماعى معين . ومع اختلاف الرؤى الاجتماعية إلا أن كافة النظم المعاصرة تتفق فى اعتناقها شكلا من أشكال العدالة الاجتماعية تنشد له مواطنها . ورغم وحدة المبدأ فإن الاختلافات الأيديولوجية بين الدول قد أدت إلى تباين فى البنى الاجتماعية ، وإلى مغايرة فى مضامين السياسات التى تضعها ، مما أسفر عن اختلاف فى قدر العدالة الذى يتحقق بالفعل فى كل مجتمع .

تناول الدكتور عادل عازر مفهوم العدالة الاجتماعية على أساس أن له ثلاثة أبعاد ، بعد موضوعى ، وبعد شكلى ، وبعد تنفيذى ، وفى كل مجال فإن الهدف الأساسى هو مضمون حقوق الإنسان لكى يتمكن من التحكم فى مقدرات حياته ، ولكى يصبح قادرا على التنمية الذاتية ، متفاعلا مع غيره فى المجتمع على أساس من المشاركة والاحترام المتبادل . ومع أن التراث النظرى يقتصر عادة فى معالجته لمفهوم العدالة الاجتماعية على البعدين الشكلى والموضوعى إلا أن البعد التنفيذى قد يؤدى إلى إحداث تغيير جوهري فيما يكفل فعلا من مضمون الحقوق ، وبالتالي الحيلولة دون تحقيق العدالة الاجتماعية .

عرضت الورقة لنتائج بحث أجراه المركز القومى للبحوث مع هيئة الأمم المتحدة فى منطقة ميت عقبة على ٢٠٠ مفردة من المسنين والمسنات ، أبرزت نتائجها عدة جوانب على مستوى عال من الأهمية ، أبرزها محنة التقاعد التى يتعرض لها المسن نون تدبير بدائل تعوضه عن عمله السابق ، فيعانى الاكتئاب مرة ، والمغالاة فى التدين مرة أخرى ، وربما كانت النساء المسنات أقل تأثرا بذلك نظرا لاستغراقهن فى أداء أنوارهن داخل نطاق الأسرة . وتناقش النتائج ذلك فى

ضوء توصية دولية بأن على كل دولة أن تتجه نحو المزيد من المرونة في سن الإحالة إلى التقاعد وذلك توطئة لإلغاء السن الوجوبي للتقاعد .

من الموضوعات الهامة الأخرى التي تعرض لها البحث النظم التي تمارسها الدولة لدعم دخول مواطنيها في مرحلة الشيخوخة وكذا في بعض الظروف الطارئة مثل المرض والبطالة . وتنتهي مناقشة نظام الضمان الاجتماعي ونظام التأمينات إلى أنهما لا يؤديان دورهما في إعادة توزيع الدخل وفي كفالة حد أدنى لمستوى معيشة الأسر الفقيرة .

وتوضح نتائج البحث أيضا أن السياسة العامة لا تكفل تأميننا اجتماعيا واقتصاديا كافيا للفئات الدنيا ، الأمر الذي يلجئهم إلى الاعتماد على الغير وما يصاحب ذلك من معاناة مادية ونفسية . أما التأمين الصحي فإنه لا يوفر خدمة متخصصة في طب المسنين ، حيث أن هذا التخصص غير متاح بصفة عام . وبالكشف الطبى - أثناء البحث - على عينة الدراسة تبين أن ما لديهم من أمراض ضعف عدد الأمراض التي كان المسنون يدركونها ، مما يؤكد على أهمية وجود الخدمة الطبية المتخصصة لهم . أما الرعاية الاجتماعية المتمثلة في دور ونوادي المسنين فهي تحتاج إلى دعم للخدمات التي تقدمها ، مع توفير إخصائيين نفسيين واجتماعيين .

وتناقش الورقة في نهايتها التساؤل الأساسى الذى بدأت به وهو " هل تحقق سياسة الدولة العدالة للمسنين " ؟ والإجابة عليه تأتي من خلال مناقشة ذات الأبعاد الثلاثة للعدالة الاجتماعية وهى البعد الشكلى والبعد الموضوعى والبعد التنفيذى ، وعلى ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث فإن العدالة الاجتماعية لهذه الفئة مختلفة إلى حد كبير ، وفي حاجة إلى إعادة نظر ، وأن علينا أن نعتنق رؤية جديدة (وهى حق المسن فى الحياة) .

وتتناول الورقة الثانية " المسنون كضحايا للجريمة " إعداد الدكتور عصام المليجى : وتهدف إلى إلقاء الضوء على الدور الهام الذى أصبح لضحايا الجريمة ، ومنهم بطبيعة الحال الضحايا من المسنين فى مجال الدراسات الإجرامية عموما ، وفى مجال السياسة الجنائية والسياسة التشريعية الحديثة على وجه الخصوص . تناولت هذه الدراسة الاتجاهات التى تشعب لها الاهتمام بضحايا الجريمة . فأبرزت الاتجاه الذى يبحث فى دورهم فى تسهيل ارتكاب بعض الجرائم ، أو حتى فى خلق الموقف الإجرامى ، واتجاها آخر يبحث فى المخاطر المحيطة بافراد

المجتمع ، والتي قد تجعل من البعض منهم ضحايا لأفعال إجرامية حتى بغير مشاركة منهم سواء بطريق العمد أم الإهمال . ثم هناك من الاتجاهات ما تركز على النتائج التي يستتبعها الاهتمام بضحايا الجريمة على مسيرة السياسة الجنائية عموما في جوانبها التشريعية والقضائية والجزائية ، بل وعلى بعض جوانب السياسة الاجتماعية العامة للدولة .

وقد تناولت الدراسة هذه الاتجاهات سائلة الذكر مشيرة من خلالها إلى الأوضاع الخاصة بضحايا الجريمة عموما ، وما يقدمه لهم التشريع المصري ، وما يتجه إليه الفقه والتشريع المقارن في هذا المجال مع اشارات خاصة بفئة المسنين منهم .

أما الورقة الثالثة ، فقد أعلتها الدكتورة نجوى حسين خليل ، وتناولت فيها " أمن المسنين " تحليل مضمون الجرائم الواقعة على المسن في جرائد مصرية يومية " : ركزت هذه الدراسة على الجرائم الواقعة على المسن والمنشورة في جريدتى الأخبار والوفد ، في الفترة ١ يناير - ٢ يونيو ١٩٨٩ ، بهدف الكشف عن السمات والصفات التي تحدد حالة الجاني والمجنى عليه في الجرائم الواقعة على المسن ، وتحديد عوامل ارتكاب السلوك الإجرامى ، والكشف عن علاقة الجاني بالمجنى عليه ، ثم أخيرا ظروف ارتكاب الجريمة مع تحديد مكان وزمان ارتكابها وإبراز الحلول والمقترحات التي حرصت الصحف على أن تبرزها الحد من الجرائم التي تقع على المسن . تضمنت الورقة نتائج هذه الدراسة ، فعرضت لأنواع الجريمة والجرائم الواقعة على المسنين ، وعلاقة الجاني بالمجنى عليه ، ومكان ووقت ارتكاب الجريمة ، وأسباب ارتكاب الجريمة ودوافعها . كما تناولت الدراسة أيضا الظروف المهيئة لوقوع الجريمة على المجنى عليه من المسنين .

وتبرز الدراسة أهمية وضع نظام أمنى متكامل للمسنين ، ووضع سياسة عامة للوقاية من الجريمة بالتركيز على هذه الفئة من السكان . وذلك على أساس أن فاعلية إجراءات مكافحة الجريمة والوقاية منها يمكن أن تقلل فرص أو احتمالات وقوع مزيد من الضحايا .

★★★

الجلسة الرابعة : نظم رعاية المسنين :

خصصت الجلسة الرابعة للمؤتمر لموضوع " نظم رعاية المسنين " حيث قدمت ثلاث ورقات عن دور نظام التأمين الاجتماعى فى رعاية المسنين ، ودراسة تقييمه

لأندية المسنين ، ووجهة نظر المنتفعين فى الخدمات التى تقدم لهم .
أعد الورقة الأولى الأستاذ محمد اسلام عبد الرحمن ، وتناولت بداية الاهتمام المصرى بالتأمين الاجتماعى ، والذي بدأ مع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ووضعت له ستة مبادئ للتنفيذ ثم امتد النظام حالياً إلى كل مواطن شاملاً أهم أنواعه ، وهى تأمين الشيخوخة ، والعجز والوقاة ، كما يشتمل النظام الخاص بفئة العاملين لحساب الغير على تغطية كاملة لباقى الأخطار .

اشتملت الورقة على شرح مفهوم الشيخوخة فى التأمين الاجتماعى ، وتعويضات تأمين الشيخوخة والمبادئ العامة التى تستند إليها . كما تناولت الورقة عرض دور الهيئة القومية للتأمين والمعاشات فى رعاية المسنين .

أما الورقة الثانية فهى من " أندية المسنين - الأهمية والتقييم " وهى من إعداد دكتور محسن العرقان ودكتور سيد محمد عبد العال : تتناول هذه الورقة تاريخ الاهتمام برعاية المسنين فى مصر والخدمات المقدمة لهم ، حيث تشكل الأندية واحدة من هذه الخدمات ، وتشتمل الورقة على شرح للإجراءات المنهجية لبحث أنجزه كاتبها الورقة لتقييم هذه الأندية .

جمعت بيانات البحث من (٧٥٠ مستأ) موزعين على خمسة عشر نادياً على مستوى الجمهورية .

تناول التقييم الأهداف التفصيلية لأندية المسنين وقياس مدى سلامة ترجمة هذه الأهداف المعلنة إلى خطط إجرائية منفذة ، وقياس فعالية الأثر الناجم عن تنفيذ هذه الإجراءات والبرامج .

اشتملت أداة البحث (استبيان) على أربعة أقسام تضم البيانات العامة ، ثم الأنشطة الفعلية فى النادى واحتياجات المسنين . وتناول القسم الثالث رأى المسن فى النادى ، ومدى تقبله لفكرة الإدارة الذاتية للنادى ، ويركز القسم الرابع على إبراز تصور المسن لنفسه وعلاقة المسن بالعالم من حوله .

ولما كان البحث - وقت انعقاد المؤتمر - فى مرحلة تحليل البيانات فقد اقتصرَت الورقة المقدمة على بعض المؤشرات والنتائج الأولية للدراسة الميدانية ، ألقت الضوء على توزيع الأندية ، وتخصيص أماكن لها ، ومدى صلاحية هذه الأماكن واستيفائها للظروف التى تتناسب واحتياجات المسن . كما تناولت النواحي الإيجابية والسلبية فى الأنشطة والبرامج المتاحة فى هذه الأندية والتى تتناول مجالات الرعاية الصحية ، والنشاط الرياضى ، والنشاط الثقافى ، والدينى

والترفيهى والاجتماعى .

وعبر المهندس محمد فهمى حسن الإمام عن وجهة نظر المنتفعين فى الخدمات المقدمة لهم ، فتحدث عن تاريخ إنشاء الرابطة العامة لقدامى الموظفين وأهدافها ومواردها . وأبرز التفرة فى المعاملة بين الجمعيات والروابط المختلفة ، رغم توحيد الأهداف ومجال العمل وهو خدمة المسنين على اختلاف طبقاتهم ، كما أشار سيادته إلى كفاية المصادر المالية لبعض هذه الروابط والجمعيات بما يساعدها على إقامة نوادى متكاملة للمسنين ، فى الوقت الذى لا تتمكن جمعيات وروابط أخرى حتى من مجرد الحصول على مقر مناسب نظراً لقصور الإمكانيات اللازمة لذلك .

وتتقدم الورقة بمقترحات لتطور الخدمات المقدمة للمسنين تتناول توزيعها الجغرافى وأساليب إدارتها ومتابعة أنشطتها ، وكذلك الدعم المادى الموجه إلى كل منها ، وتطوير الخدمات الاجتماعية والثقافية التى تقوم بها .

★★★

الجلسة الخامسة : إعداد كواثر فى مجال رعاية المسنين ،

تتناول الجلسة الخامسة والأخيرة لهذا الموضوع " إعداد وتأهيل الكواثر فى مجال رعاية المسنين " ونوقشت فيها أربع ورقات حول إعداد الكواثر من الأطباء والمرضى والإخصائيين النفسيين والاجتماعيين .

تناول الدكتور محمد صادق صبور " إعداد كواثر الأطباء فى مجال المسنين " على أساس أن تعليم الأطباء النواحى المرضية للمسنين ليس كافياً ، وإنما يستلزم الأمر أن يتعلموا ويتدربوا على النواحى الفريدة التى تميز المسنين عن غيرهم . ويقتضى وجود هذا الطبيب أن يتضمن مقرر الدراسة لكليات الطب عدة موضوعات تتناول أهداف وطول الإعمار ، والخصائص النفسية والاجتماعية والمرضية للمسنين ، والتدريب الإكلينيكي والحقل على المسن فى حالة صحته ومرضه ، والتدريب على الأنشطة المتكاملة اللازمة لعلاج وتأهيل المريض المسن من علاج طبيعى وتأهيل جسمانى وتأهيل نفسى ، والتدريب على معالجة عيوب النطق والكلام . . . الخ ، وذلك بقصد أن يتبين الممارس العام أن علاج المريض عند المسنين يتطلب عملاً متناغماً ومتتالياً لفريق كامل من التخصصات والأنشطة المختلفة .

ويرى سيادته أن يفرز هذا البرنامج عدداً من الأطباء الذين يمكن أن

يقوموا باستكمال دراساتهم العليا في طب المسنين ، وذلك بهدف أن تتكون كوادر على درجة عالية من المعرفة والاتقان للمهارات اللازمة لمن يتعامل بعمق في هذا التخصص .

كما يلزم في المرحلة الأولى لإنشاء هذا التخصص الاستعانة بالإخصائيين في الطب النفسي والأمراض العصبية وأمراض القلب والعظام والمساك البولية وغيرها ، ولكن ينبغي ألا يكتفى بهؤلاء الأطباء دون غيرهم بل يشترك في إعدادهم أساتذة الطب الطبيعي وعلوم الاجتماع .

ولإعداد كوادر في مجال التمريض قدمت بكتورة شهر زاد محمد خالد غازي إطارا لاحتياجات المسن : التي ترتبط بثلاث مناطق مختطفة وهي التغيرات الجسمانية ، والتغيرات النفسية ، والتغيرات الاجتماعية . أما التغيرات الجسمانية فهي تحدث نتيجة عملية التقدم في العمر ، وقد تترك علاماتها الواضحة تماما أو أن تكون لها آثار طفيفة .

أما دور الممرضة كما تعرضه - بكتورة شهر زاد محمد - فهو مساعدة المسن على أن يعمل ليلبي احتياجات بيئته . لذلك فإن على الممرضة أن تساعد على التكيف للتغيرات الجسمانية والنفسية التي تتدخل مع قدرته على تدبير حياته لنفسه .

كما أن الهدف الأعظم من الرعاية هو المحافظة على المسن في أعلى مستوى وظيفي له . وعلى الممرضة أن تختبر وتراجع إتجاهاتها ومشاعرها قبل العمل مع المتقدمين في العمر ، إذا شئت أن تكون ناجحة في مهمتها .

وتوضح الورقة أيضا محتوى البرنامج الذي يمكن أن يعطى للممرضة التي تعد للعمل في هذا المجال . ويتناول أهم التغيرات الفسيولوجية والنفسية التي تطرأ على جسم الإنسان في حالة الكبر . وأثر البيئة على حدوث الحوادث والكوارث لكبار السن ، مع إلمام شامل بأهم أمراض الشيخوخة والخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة لهم .

وعن أهم المعوقات التي تواجه هذا الإعداد للعاملين في هذا المجال - وتوضح الورقة - أنها تتجسد في فقد الحماس الكافي للتدريب على العناية بهذه الفئة ، وغياب التخطيط المتكامل للعناية بها ، ونقص الأماكن التي يتواجد فيها المسنون المعوقون .

وتتناول السيدة ماري خليل أرمانينوس موضوع تطور الرعاية المتكاملة

للمسنين في مجال الخدمة الاجتماعية : فعرضت لأهم الخدمات التي تقدمها بعض الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية برعاية هذه الفئة ، مع توضيح الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية والقطاع المتعلق التابع لها بشئ من التفصيل . ومن الخدمات التي تقدم لهم توفير دور إيواء وأندية تقدم من خلالها برامج مختلفة لرعايتهم . ويتولى تقديم هذه الخدمات جهاز متخصص . وتحرص الوزارة بالتعاون مع أجهزتها على توفير وسائل التدريب المختلفة للعاملين بهذه الأجهزة لرفع مستوى كفاءة الأداء وتطوير العمل والاستفادة من التجارب والأساليب الحديثة .

وترى السيدة ماري خليل أن تدريب الإخصائي الاجتماعي العامل في هذا المجال ينبغي أن يشتمل على التزود بالمعلومات الخاصة بسمات المسن الاقتصادي والصحية والغذائية والسيكولوجية . وتنمية قدرات وخبرات الإخصائي الاجتماعي في مجال العلاقات الإنسانية وأساليب حل المشكلات . وتناولت الورقة الرابعة والأخيرة " الإعداد المهني للإخصائي النفسي " وهي من إعداد الدكتور زين العابدين درويش والدكتور عبد الحليم محمود السيد : وتوضح الورقة في بدايتها أن الحاجة ما زالت ملحة إلى مزيد من الاهتمام والمراجعة والترشيح لما يقدم حالياً للمسنين . فالاهتمام المهني المتخصص بهذه الفئة ، ما يزال في أدنى حنوده ، اجتماعياً وطبياً ونفسياً . وقصور الاهتمام العلمي بهذه الشريحة العمرية - سواء من جانب الجامعات أو مراكز البحوث - لا يحتاج إلى دليل يثبت وجوده .

وتظهر الحاجة ملحة لوجود أخصائي نفسي مدرب في مجال المسنين ، نظراً للغياب الكامل لهذا الدور . ويتضمن إعداد هذا الإخصائي مبدئياً التصور الواضح لحدود الدور أو الأدوار التي يمكن أن ينهض بها الإخصائي النفسي ثم تحديد خطة شاملة لعملية إعداد هذا الإخصائي النفسي . والتصوير لهذا الدور يحدده على أساس دور الإخصائي النفسي كفاخص ، ودوره كباحث ، ثم دوره كمتدخل علاجي وقائي ، ودوره كمدرّب أو خبير تدريبي ، ثم دوره كمفتش في فريق متعدد التخصصات ، وأخيراً دوره النفسي كمفتش مسئول .

وتحديد هذه الأدوار يرتبط بخطة إعداد الإخصائي النفسي للعمل في هذا المجال . على أن يتسم البرنامج أو الخطة بالمرونة ، وأن يكون عنصر المضمون فيه مؤسساً على المعرفة النظرية من ناحية وعلى الخبرة العملية المتصلة بمشكلات

وظروف الفئة المستهدفة للخدمة من ناحية أخرى ، كما ينبغي أن يكون هذا المضمون مشتتلا على مجموعة الموضوعات المتصلة والمؤهلة للقيام بكل دور من الأنوار المنوطة بالأخصائى النفسى فى سياقات العمل مع المسنين .

وتتضمن خطة التدريب على برامج ودورات تدريبية إلى جانب دراسة تخصصية ، أكاديمية ومهنية . وتتميز معالم هذه الدراسة فى توفير جوانب رئيسية ثلاثة ، هى جانب الاتجاه ، والجانب المعرفى ، وجانب المهارات .

ويتم الإعداد فى صورة دراسة عليا تخصصية فى نطاق الجامعة ، أما فرص تحصيل الخبرة العملية فتتم فى المؤسسات الاجتماعية والطبية المعنية بالمسنين .

وتنتهى هذه الورقة بكلمة أخيرة تنادى بوجود هيئة قومية متخصصة فى صورة مجلس أعلى لرعاية المسنين يتم من خلاله التنسيق والتكامل لكل الجهود التى تتجه إلى رعاية متكاملة للمسنين .

المناقشات والتوصيات :

أثارت جلسات المؤتمر عدة تساؤلات ومناقشات تناولت العديد من جوانب حياة المسن وأوجه القصور والضعف فى الخدمات التى تقدم له ، وكذلك نوعية الكوادر التى تقدم هذه الرعاية للمسنين ، والصورة العلمية التى ينبغي أن تكون عليها هذه الكوادر .

أثيرت فى الجلسة الأولى عدة تساؤلات حول مفهوم المسن ، والسن التى يمكن فيها اعتبار الإنسان مسنا ، حيث أن عدد السنوات منفردا لا يئدى بالضرورة إلى وجود عدد من الأفراد المعالين الذين يعتبرون فى حاجة إلى تقديم مساعدة لهم فى كافة جوانب حياتهم ، فالإنسان - إذا ما توافرت ظروف معينة - يمكن أن يكون فعلاً ومنتجا ونافعاً للمجتمع بصورة كبيرة جدا .

كما نوقشت دلالات الأرقام والنسب التى توضح حجم هذه الشريحة العمرية إلى إجمالى السكان ، على أساس أن الأرقام والنسب وحدها لا معنى لها إذا لم توضع فى إطار تفسير ثقافى اجتماعى لها ، وأن الفروق الفردية فى القدرة على العطاء برغم بلوغ سن معين ، لا تنفى أهمية وجود خدمات خاصة للمسنين فى المجتمع ، خاصة ونحن نمر بتغيرات كثيرة تملئ وجود هذه الخدمات .

وتناولت المناقشة أيضا صور الرعاية الموجهة إلى المسنين ، وحرية المسنين في اختيار أنماط وسبل رعايتهم ، حيث تقدم لهم فرص البقاء في أماكن خاصة بالمسنين ، أم تقدم الخمة لهم من خلال معيشتهم مع باقى أعضاء المجتمع .

وأثارت الأوراق والأبحاث المقدمة في الجلسة الثانية أيضا العديد من التساؤلات حول أساليب المواجهة الواعية للأمراض النفسية والعضوية التي تكاد تختلط معالم كل منها في الأخرى بالنسبة للمسن مما أبرز بكل وضوح الاحتياج الشديد لطبيب متخصص في طب المسنين تتوفر فيه الدراية الكافية بهذه الأوضاع الصحية ، والعلم بتأثير الأدوية المختلفة ، والجرعات اللازمة من الأدوية التي تتناسب مع حالة المسن ، مع وجود توعية شاملة للأهل وأسر المسنين بالحالة النفسية والعصبية والجسمية للمسن في هذه المرحلة العمرية .

ومن القضايا التي نوقشت باهتمام شديد افتقار المكتبة العربية إلى كتب خاصة بالمسنين ، وأدب يتناول سمات وأبعاد هذه المرحلة العمرية .

وأثار موضوع تغذية المسنين أهمية توفير وجبات متكاملة في عناصرها الغذائية وجاهزة يمكن للمسن أن يجدها في متناول يده ، عن طريق تدبير هذا الأمر من خلال دور نهائية المسنين ، أو من خلال وحدات طب المسنين ، كما هو حادث في هذه الوحدة الموجودة بالفعل في جامعة عين شمس .

أما جلسة الحقوق الخاصة بالمسنين ، فقد تناولت مناقشة الأوراق المقدمة فيها مفهوم السياسة الاجتماعية بصفة عامة ، وتطبيقه على مجال الرعاية الخاصة بالمسنين . وأيضا دور الجمعيات الأهلية في إطار تطبيق أهداف هذه السياسة الاجتماعية . واتجهت المناقشات إلى أن مناقشة العدالة الاجتماعية للمسنين لا يمكن أن تهتم بمعزل عن قضية العدالة الاجتماعية بالنسبة للمجتمع بوجه عام وبالنسبة لباقي الفئات الاجتماعية الأخرى فيه .

ويخصوص مفهوم المسنين كضحايا للجريمة فقد دعت هدائن المفهوم إلى إثارة التساؤلات حول التراث النظري المتوافر عنه وكيفية تناوله من قبل دول أخرى في العالم مثل فرنسا على سبيل المثال .

كما تناولت المناقشات أهمية المقارنة بين الجرائم الواقعة على المسنين وبين الأخرى الواقعة على كل أفراد المجتمع حتى يتبين الاتجاه العام للجريمة في المجتمع ، وحجم ونوع وأسباب الجريمة الواقعة على المسنين مقارنة بحجم وأسباب ونوع الجريمة الواقعة على كل فئات المجتمع ، وذلك حتى يكون تحليل

العلاقة بين عنصر السن وبين ارتكاب الجريمة مبنيًا على أسس علمية سليمة .
وانصبت مناقشات الجلسة الرابعة على مدى كفاية الشرائح الحالية للتأمين
والمعاشات ونظام الضمان الاجتماعي لمواجهة احتياجات المسن وكيفية توفير المبالغ
اللازمة لتطبيق هذا النظام ، ومدى كفاية مظلة التأمين الصحي لتغطية كل فئات
المسنين والأرامل في المجتمع .

أما عن خدمة أندية المسنين التي تقدم للمسنين ، والمنتشرة في عدد كبير
من محافظات الجمهورية فقد تناوأت التساؤلات مدى ملائمة هذه الأندية للبيئات
الاجتماعية المختلفة وتقبل الجمهور لها . كما نوقشت إمكانيات هذه الأندية وأنواع
الخدمات التي تقدمها ، وكيفية التغلب على العقبات التي تواجه انتشارها والتوسع
فيها .

واشتملت جلسة إعداد الكوادر على مناقشة المعوقات المختلفة أمام إيجاد
العدد الكافي من المتخصصين في طب المسنين ، وهيئات التمريض ،
والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين . كما نوقشت جدوى الجهود المبذولة الآن
لتحقيق هذا الهدف وطُرحت أساليب مستقبلية لإمكانية الحصول على نتائج
إيجابية في هذا الموضوع .

التوصيات :

- وفي نهاية جلسات المؤتمر قدم عدد من التوصيات التي ركزت على ما يلي :
- معالجة مشكلة التمر الديموجرافي في المجتمع المصري في سياق مشكلة السكان في مصر بوجه عام .
- التنسيق بين الجهود المختلفة المبذولة في مجال المسنين من خلال إنشاء مجلس أعلى للمسنين .
- تبني خطط بحوث قومية للمسنين ، لتوفير بيانات ورصد الاحتياجات مع التقييم المستمر للخدمات المقدمة لهم . ويرشح المؤتمر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية لهذه المهمة .
- إنشاء دراسات عليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) وأيضا عقد دورات متخصصة متنوعة ، وتوفير المراجع العلمية اللازمة لإعداد وتدريب كوادر أطباء ، ممرضات ، إخصائيين اجتماعيين ونفسيين ، علاج طبيعى ، علاج بالعمل ، علاج بالفن ، والعلاج الترويحى ... الخ .

- سرعة تطبيق المقترح الخاص بالكارت الذهبى الذى ييسر لحاملة الحصول على المميزات العينية والمادية التى تسهم فى رفع المعاناة عن المسنين بأسلوب ميسر وكريم . على أن يشمل ذلك جميع المسنين وليس فقط أصحاب المعاشات .
- بحث وتدبر كيفية وضع إجراءات أمنية وقائية وعقابية وتعويضية للمسنين فى ضوء تشريعات ومفاهيم جنائية حديثة .
- مع توجيه الاهتمام الكافى بالبيئة الفيزيائية والاجتماعية التى يعيش فيها المسن داخل وخارج المنزل محافظة على من الإصابات والحوادث التى تؤدى إلى وفاته .
- يدعو المؤتمر إلى مراجعة شاملة للخدمات المقدمة للمسنين من ناحية توزيعها والأنشطة التى تقدمها مع التوسع فى تطبيق نظام المستشفيات النهارية ، وتقديم الخدمة إلى المسنين فى منازلهم .
- ترفع هذه التوصيات إلى الجهات المعنية بتنفيذها .

★★★

Urban, H.B. Phenomenological-humanistic approaches, *The clinical psychology handbook*, M. Hersen et al. eds., New York: Pergamon, 1983, 155-175.

Wertheimer, M. Gestalt theory, *A source book of Gestalt psychology*, W. Ellis ed., London: Kegan Paul, 1983.

worked out. And only such formula would deserve to be adopted by bodies with global responsibilities and respectability, like the World Federation For Mental Health and The World Health Organization. This formula, one can envisage, would not have its reference point as the 'self' or the 'We', but the optimal relationship which should exist between the self and the others; how much 'We' embedded should the 'I' be, when under such and such conditions.

REFERENCES

- Berkowitz, L. *A survey of social psychology*. New York: Holt, Rinehart & Winston, 2nd ed., 1980.
- Buss, A.R. The emerging field of the sociology of psychological knowledge, *Amer. Psychologist*. 1975, 30/10, 988-1002.
- Cooley, C.H. *Social organization*, Charles & Sons, 1909.
- Coyne, J.C. & DeLongis, A. Going beyond social support: The role of social relationships in adaptation, *J. consult. clin. psychol.*, 1986, 54/4, 454-460.
- Heller, K. et al. Component social support processes: Comments and integration, *J. consult. clin. psychology*, 1986, 54/4, 466-470.
- Hogan, R. Theoretical egocentrism and the problem of compliance, *Amer. psychologist*, 1975, 30/5, 533-540.
- Jahoda, M. *Current concepts of positive mental health*, New York: Basic Books, 1985.
- Lieberman, M. Social supports - the consequences of psychologizing: a commentary, *J. consult. clin. psychol.*, 1986, 54/4, 461-465.
- Pepitone, A. Lessons from the history of social psychology, *Amer. Psychologist*, 1981, 36/9, 972-985.
- Reykowski, J. Social motivation, *Ann. Rev. Psychol.*, 1982, 33, 123-154.
- Rogers, C. Client-centered therapy, *Amer. Handbook of psychiatry*, vol. III, S. Arieti ed., New York: Basic Books, 1966, 183-200.
- Rogers, C. A theory of therapy and personality change: As developed in the client-centered framework, *Perspectives in abnormal behaviour*, R. J. Morris ed., New York: Pergamon, 1974, 341-351.
- Schradle, S.B. & Dougher, M.J. Social support as a mediator of stress: theoretical and empirical issues, *Clin. Psychol. Rev.*, 1985, 5/6, 461-661.
- Schulte, H. An approach to a Gestalt theory of paranoic phenomena, *A source book of Gestalt psychology*, W. Ellis ed., London: Kegan Paul, 1983.

The result of intimate association, psychologically, is a fusion of individualities in a common whole, so that one's very self, for manypurposes at least, is the common life and purpose of the group. Perhaps the simplest way of describing this wholeness is by saying it is a 'We' ... (Cooley 1909).

That the term 'we' (vs. I or ego) can be fruitfully utilized by psychologists and psychiatrists, is already attested to through the works of people like M. Wertheimer and H. Schulte in the 1930's. (Wertheimer 1938; Schulte 1938).

IN CONCLUSION:

Like many other concepts and facts in the behavioural sciences, the substantive content of the term 'mental health' is very much loaded with cultural elements. One way of addressing this condition, in the spirit of sound research and adequate practice is to adopt a culture-fair frame of reference. What makes a continuum extending from 'I-centrism' to 'We-centrism' a plausible candidate to do the job is that it permits more intellectual flexibility which leads to more universality applicability when compared with the presently prevailing 'I-centered' framework. An approach based on a continuum can provide for a broad spectrum of value systems, supportive networks, forms and levels of affiliation and attachment... etc. to be taken into account. Adopting this point of view while looking back into the empirical indicators of positive mental health, as defined by Marie Jahoda in the fifties, would made all the difference. The 'self' as the basic reference point for gauging positive mental health, would be replaced by a position on the continuum between the " and the We. In attempting to define such position, research workers will have to conduct extensive empirical work in developed countries (where the 'I' flourishes) as well as in developing societies (where it is rather the 'We' which is emphasized). Such research should be aiming at future transcultural comparisons. Only then, that a universally valid formula for defining positive mental health, can be

empirical and theoretical pieces of information on significant points; such as 'the stress of being alone', 'security in group membership', 'the quest for acceptance' and so forth. (Berkowitz 1980, p. 249).

As to research on attachment, the models proposed by Bischof on the one hand, and Gonzalez and associates on the other, seem to be promising in working out adequate formulae for explicating psychosocial bonding (Reykowski 1982). The formulae, if integrated properly with the ideas developed by Reykowski on the 'personal meaning system', the resulting structure would be effectively instrumental in contributing to the weaving of an adequate model of mental health. Reykowski maintains the following:

Our analysis suggests that... other people have a personal value for an individual in the sense that their presence and their attitudes are indispensable conditions of psychological well-being, and, in fact, for the psychological existence of the self. (ibid.).

RESTRUCTURING THE ALIENT CONCEPTION OF MENTAL HEALTH:

A more basic query, however, and possible more urgent too, would be one which considers a restructuring of the whole field. Inspired by the mental climate which dictated that so many efforts would be invested in research on social support, affiliation, and attachment, we propose that our conception of mental health, instead of being founded on a pro-Western 'I-centered' paradigm, should be based on a more culture-fair point of view; that is a continuum extending between two poles: 'I-centrism' on one extreme and 'We-centrism' on the other extreme. The term 'We' as used in the present context, is borrowed from the classic work of the American sociologist anthropologist Charles Horton Cooley, who introduced it towards the beginning of the century. Delinating what he meant by primary groups, Cooley stated the following:

on Mental Health.

The report recommended new approaches for examining and interacting with natural support networks. (ibid.).

A number of writers concentrated their research efforts on studying, in detail, natural support systems to tease out their meaningful interactional dimensions. G. Caplan underlined two such aspects, mutual obligation and reciprocity of need satisfaction. S. Cobb emphasized the provision of informational feedback. And S. Henderson tried to relate the construct 'social support' to theories of attachment in primary groups, hypothesizing that "humans are biologically programmed to prefer to be members of groups and to display emotional distress when the presence of important others is lost." (ibid.) More efforts are, presently, made towards further refining the concept of social support to fit it to proper psychological use. For example, differentiation is being made between actual and perceived support; and again, between emotional and problem solving support... etc. However, K. Heller and associates draw our attention in an article published in 1986 to the fact that, "... social support research has not been theory driven, so we still lack a basic understanding of how social ties are health protective." (Heller et al. 1986).

SUGGESTING NEW AVENUES:

In the light of the recently published literature (e.g. Lieberman 1986, Coyne & DeLongis 1986) "social support research" seems to be still gaining momentum. Suggesting new avenues to nurture the growing trend is, therefore, urgently warranted.

An important question to raise at this juncture would be: what also besides more refinement of the concept 'social support', conceptually and empirically? On the same plane, it seems that the revitalization of the work on "affiliation" is recommendable. In addition the ongoing work concerning the concept of "attachment" seems promising.

The work on affiliation has been conducted, initially, within the framework of social psychology. That was in the late fifties. With a reasonable stretch of imagination it can be, fruitfully transposed to the field of mental health. The relevant literature is replete with valuable

paradigm changes which occur because of scientific revolutions, namely, when the data (accumulated or newly brought into focus) no longer fit prevailing paradigms and a crisis arises, are in part influenced by extrascientific considerations.

Within this newly emerging frame of reference, viz. the sociology of psychological knowledge, the concept of mental health, as traditionally defined, seems to be no longer valid nor keeping enough of its claimed heuristic value.

NEW POINTS OF EMPHASIS:

Along the last few years, an increasing number of intrascientific as well as extrascientific considerations have been accumulated to restore balance to the lopsidedness of the traditional formula delineating mental health. It is our contention that a restructuring of the prevailing orientation as a whole is over due.

The most recent development that has been taking place away from the traditional "I-centered" direction is the work on "social support". S.B. Schradle and M.J. Dougher maintain that:

Social support appears to be an important environmental factor influencing one's general susceptibility to both physical and mental disorder. Interventions aimed toward facilitating the development of social support systems could represent an important new direction within clinical, community, and health psychology for promoting physical and mental health, with implications for both prevention and treatment. (Schradle & Dougher 1985).

Of the eminent figures among the early proponents of the idea of social support one can mention the names of Caplan, Sarason, and the epidemiologist John Cassel. These investigators presented their main contributions during the late seventies. Based on these contributions a report was published in the year 1978 known as the Report of The Task Panel on Community Support systems to The President's Commission

Further on, the writer proceeds to say:

... the persistent dominance of individual over relational social psychology stems from the set of metatheoretical values and beliefs that have dominated psychology as a whole. (ibid).

In an attempt to remedy this situation, Pepitone prescribes, as a first step in the right direction, the development of an informative Sociology of Knowledge. In the light of such an orienting framework, biographical data, research discoveries and other assorted facts of history should be meaningfully linked to the metatheoretical perspectives which underlie conceptualizations, theories and research questions. (ibid.). "From an analysis of such general systematic orientations toward the subject matter of psychology... there should flow an understanding of where progress has been made, and where it has been stymied; which questions have been extinct, and which questions have reappeared; and how the field ought productively to be restructured". (ibid.).

Indeed a few years before Pepitone made the mentioned prescription, Buss, from the University of Alberta, published an article under the following caption: "The emerging field of the sociology of psychological knowledge". (Buss 1975). Buss states it as follows:

The main point of a sociology of psychological knowledge is rather simple in the essence yet profound in implication: Psychology as practiced by professional academicians occurs within a social context... By attempting to come to grips with the social basis of psychologists' theories and activities, a study of the sociology of psychological knowledge may lead to greater self-understanding. (ibid.).

In his concluding remarks, Buss underlines the simple historical fact that, "Changes in psychological theories do not come about solely on the basis of internal matters". He reiterates Kuhn's idea concerning

Hogan, of Johns Hopkins University, contends that:

... the dominant temper of American psychology, particularly in those branches that deal with the whole person, his development, and his social behaviour, is wedded to an individualistic perspective; ... (it) can be plausibly described as theoretically egocentric.

By way of elaboration on the same theme, Hogan proceeds to differentiate between four varieties of egocentrism (or individualism as he sometimes calls it) which pervade American, and, indeed Western psychological/psychosocial research endeavour. These are designated, romantic, egoistic, ideological, and alienated types of egocentrism. (Hogan 1975).

In a paper entitled, "Lessons from the history of social Psychology" Pepitone, from the University of Pennsylvania, maintains the following:

The dominant theoretical schools and perspectives comprising (the) historical survey of social psychology readily fall into one of two broad classes - the social psychology of the individual or of the relation. Looking at the entire life course of the field ... it is apparent that the categories are unbalanced: the theories and research on the relations between people "weigh" less in terms of the number of investigators actively engaged, the number of publications in the major journal outlets in the field, the lasting power of the theory-research orientations... On the other tray of the balance scale, the thinking and research on the individual, and particularly on intraindividual theoretical processes that carry the burden of explanation for social behavior, represent a more pervasive and persistent influence.. (Pepitone 1981).

(The client's) expressed feelings increasingly have reference to the self, rather than nonself... His expressed feelings increasingly have reference to the incongruity between certain of his experiences and his concept of self... He increasingly experiences himself as the locus of evaluation. (Rogers 1974).

In 1983 H.B. Urban made it clear that Carl Rogers, together with a whole host of big names among American and European writers, e.g. W. James, J. Dewey, C. Buhler, G. Allport, H. Murray, A. Maslow and V.E. Frankle can be categorized under some sort of common rubric labeling a number of trends in psychotherapy, and views on mental health, main among which are phenomenology, existentialism and humanism. Urban, through keeping vigilant to all subtle differences between these views as transposed to the area of psychological and psychiatric enquiry, proceeds to emphasize the, obviously, recognizable commonalities in the writings published by their representatives. Most salient, and indeed, most important among such commonalities, is the emphasis on the value of the individual person, his conscious experience while steering through the ongoing life situations and the way his/her experience becomes systematized to gain meaning through relatedness to the ego or the self. (Urban 1983).

THE DISTANT ROOTS OF CURRENT MENTAL HEALTH VIEWS:

We submit that the cited writings stand out as fairly representative of a very widely spread way of handling problems of mental health in theory and practice. We claim that the whole population of works represented by the mentioned sample follows one basic self consistent paradigm, the main features of which are, being microcosmic and individual-centric in orientation.

Throughout the last decade, a growing number of writers have been noting the lopsidedness of the bulk of Western psychological literature towards individual-centrism.

4. Autonomy, (or behaviour to be directed from within). (p. 91).
5. Perception of reality, (concerning self and others). (p. 92).
6. Environmental mastery. (p. 94).

Having enumerated these aspects together with well established approaches and techniques already utilized for studying them, the writer proceeded to suggest additional avenues for further investigation of the same parameters.

A COMMON DENOMINATOR OF PREVAILING VIEWS ON MENTAL HEALTH:

In 1966 Carl Rogers, whose ideas were, obviously pivotal to the trends expressed in Jahoda's monograph, made the following statement:

More recently we have moved toward a new theory of (therapeutic) process ... a fresh picture of change has been developed that sees change occurring along a number of continua ... the process moves away from fixity, remoteness from feelings and experience, rigidity of self-concept, remoteness from people, impersonality of functioning. It moves toward fluidity, changingness, immediacy of feelings and experience, acceptance of feelings and experience, tentativeness of constructs, discovery of a changing self in one's changing experience, realness of/and closeness of relationships, a unity and integration of functioning ... Such a process involves the stretching and growing of becoming more and more of one's potentialities... It means launching oneself fully into the stream of life. (Rogers 1966).

In 1974, Rogers, driving his position to become more sharply defined, still, as to what he meant by moving towards positive mental health, maintained the following:

**MENTAL HEALTH:
TOWARDS A CULTURE-FAIR DEFINITION ***

Moustafa I. Soucif **

INTRODUCTION

It is, now, almost thirty years since Marie Jahoda published her monograph on "Current concepts of positive mental health" (Jahoda 1958). In her epoch making treatise, Jahoda, emphasized the following points:

- a. The absence of disease may constitute a necessary but not a sufficient criterion for mental health. (pp. 15, 73).
- b. Knowledge about deviations, illness, and malfunctioning, far exceeds knowledge of healthy functioning. (p. 6).
- c. As a criterion in itself, the concept of normality is of no use for defining what constitutes positive mental health. (p. 18).

In her attempt to go one step further, towards accomplishing her set task, Jahoda squeezed out of the vast research literature on human behaviour the following empirical indicators of positive mental health:

1. Attitudes toward the self. (p. 83).
2. Growth, development, and self actualization. (p. 87).
3. Integration, (viz. balance of psychic forces). (p. 89).

* Submitted to 1987 World Congress, World Federation For Mental Health, Cairo, October 18-22 1987.

** Professor of Psychology, Cairo University.

The National Review of Social Sciences

PUBLIC OPINION POLL ON POLITICAL PARTIES

AMANT KANDIL

THE EQUALITY BEFORE THE COURTS

SERRY SIAM

POPULATION POLICY AND DEVELOPMENT
TOWARDS A PROPOSED METHOD FOR THE ANALYSIS
OF SCIENTIFIC LITERATURE

EL-SAYED YASSIN

THE QUALITY OF LIFE INDICATORS
'THE UNIDISCIPLINARY AND THE INTERDISCIPLINARY APPROACHES'

NAGWA KHALIL

THE GENERAL AND OPERATIONAL PRINCIPLES OF ATTITUDE
CHANGE TOWARDS DRUG ABUSE

MOHTE HUSSEIN

SYMBOLS AND SYMBOLISM:
A STUDY IN CONCEPTS

AHMAD ABOU-ZEID

MENTAL HEALTH:
TOWARDS A CULTURE-FAIR DEFINITION

MOUSTAFA I. SOUEIF

SOCIAL JUSTICE IN EDUCATION FOR THE LOWER
STRATA OF SOCIETY

ADEL AZER

CONFERENCE ON
'TOWARDS INTEGRATED SERVICES FOR THE AGED'

NADIA HALIM

The National Review of Social Sciences

Issued by

**The National Center for Social and
Criminological Research**

Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Editor in Chief

Ahmad M. Khalifa

Assistant Editors

Ezzat Hegazy Nahed Saleh

Correspondence:

Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research ,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US \$ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

PUBLIC OPINION POLL ON POLITICAL PARTIES

Amani Kandil

THE EQUALITY BEFORE THE COURTS

Serry Siam

POPULATION POLICY AND DEVELOPMENT
TOWARDS A PROPOSED METHOD FOR THE ANALYSIS
OF SCIENTIFIC LITERATURE

El-Sayed Yassin

THE QUALITY OF LIFE INDICATORS
"The Unidisciplinary and the Interdisciplinary Approaches"

Nagwa Khalil

THE GENERAL AND OPERATIONAL PRINCIPLES
OF ATTITUDE CHANGE TOWARDS DRUG ABUSE

Mohie Hussein

SYMBOLS AND SYMBOLISM:
A Study in Concepts

Ahmad Abou-Zeid

MENTAL HEALTH:
TOWARDS A CULTURE-FAIR DEFINITION

Moustafa I. Soueif

SOCIAL JUSTICE IN EDUCATION FOR
THE LOWER STRATA OF SOCIETY

Adel Azer

Volume 28

Number 2

May 1991

Issued by
The National Center for Social and
Criminological Research, Cairo